وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر- 2-

أبو القاسم سعد الله

كلية اللغة العربية وآدابها واللغات الشرقية

قسم علوم اللسان

إبرام الحكم النحوي عند "السهيلي" من خلال كتابه (نتائج الفكر)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

التخصص: لسانيات قديمة وحديثة

إعداد الطالبة:

عماري نادية

إشراف الدكتور:

سالمي عبد المجيد

السنة الجامعية: 1440هـ - 2019م.

وزارة التّعليم والبحث العلمي

جامعة الجزائر– 2– أبو القاسم سعد الله

كلية اللغة العربية وآدابها واللغات الشرقية

قسم علوم اللسان

إبرام الحكم النحوي عند "السهيلي" من خلال كتابه (نتائج الفكر)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

التخصص: لسانيات قديمة وحديثة

إعداد الطالبة: **إشراف الدكتور:**

عماري نادية سالمي عبد المجيد

أعضاء لجنة المناقشة :

د- محمد الحباس ..... رئيســـــــا

د- عبد المجيد سالمي..... مشرفا و مقررا

د- صليحة مكي ..... عضوا مناقشـا

د- عيساوي عبد الرحمان..... عضوا مناقشـا

د-عبد القادر رحماني..... عضوا مناقشا

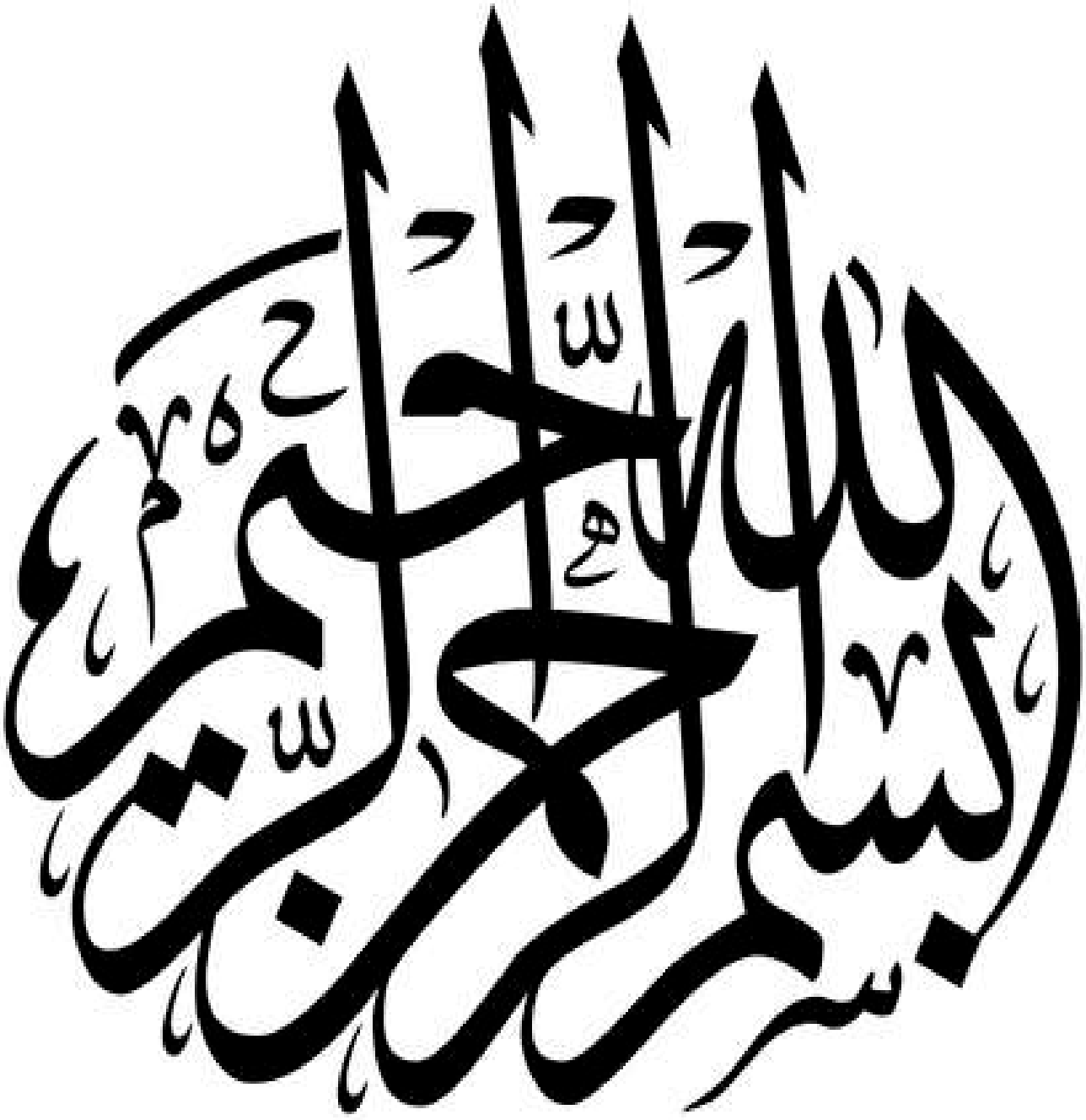
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

من لم يذق مر التعليم ساعة ... تجرع ذل الجهل طول حياته

أتوجه بالحمد والثناء إلى المولى العلي العليم الذي أنار لي درب العلم والتعلم ووفقني

في طريق دراستي للوصول إلى هذه الدرجة

فنحمده سبحانه ونشكره .

ثم أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف سالمي عبد المجيد الذي أعانني ووجهني لإتمام

هذا العمل ولم يبخل علي بالنصح والتوجيه وصبره معي وعلي،

أعانه الله ووفقه في عمله .

كما أتقدم بالشكر إلى أساتذة جامعة الجزائر -2-

وأخص بالذكر أساتذة قسم علوم اللسان كما أقدم الشكر الخالص لأعضاء لجنة المناقشة الذين

تجشّموا عناء قراءة

الرسالة وتقويمها إلى ما هو أفضل، وهداية صاحبتها بملاحظاتهم وآرائهم

كما لا أنسى أن أتقدم بالشكر إلى كل من دعمني من قريب أومن بعيد

بالكلمة الطيبة والدعاء والتشجيع لمواصلة العمل

والتفاني

إهداء

إلى من ربياني صغيرة

إلى من أتمنّى رضاهما وأنا كبيرة

إلى من وقفا بجانبي طيلة حياتي وأرادا تتويجي أميرة

إلى والديّ

إلى روح أخي الطاهرة محمد رحمه الله

إلى زوجي رفيق عمري

إلى أبنائي و إخوتي و أخواتي

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد

المقدمة

الحمد لله خالق الإنسان، المنعم عليه بنعمة اللسان، المزيّن له بالعقل والجنان لينظر في الّذي يشغله بإتقان، ويحكم في أمره بالعدل والميزان.

والصلاة والسلام على سيدنا محمد حبيب الرحمن، عدد ما ذكر الثقلان وعلى آله وصحبه ومن تبعه والنبيين طلبا للرحمة والغفران.

لقد شاءت حكمة الله تعالى أن ينزل هذا القرآن الكريم عربيا، معجزا بلفظه، متعبدا بتلاوته، فكان من ثمّ مرتبطا باللغة العربية أوثق ارتباط، إذ بها تفهم معانيه وتفقه مقاصده وتستنبط أحكامه، وتدرك حكمه وتتبين وجوه إعجازه، ولهذا نشأت علوم اللغة العربية في خدمة القرآن الكريم، أهمها "علم النحو"، باعتباره الدراسة التحليلية لكلام العرب إفرادا وتركيبا.

لقد ظهر علم النحو بسبب تسرّب الضعف إلى نحيزة العربي وسليقته، فكان من الضروري إيجاد ضوابط وقواعد وأحكام تقوِّم لسانه وتصونه من اللحن والاعوجاج، فبرز مجموعة من العلماء على مرِّ العصور كان لهم الأثر الجلي في وضع قواعد نظرية للمسائل النحوية المختلفة، حتى استوى النحو علما قائما بذاته، وفق قواعد وأصول وأحكام ثابتة، حيث أدى ذلك إلى ظهور مدارس نحوية مختلفة لكل منها مذهبها الخاص بها في القياس والتعليل وإبرام الأحكام النحوية.

من بين هاته المدارس المدرسة الأندلسية، التي اشتهرت في القرن الخامس والسادس للهجرة بعلماء كانت لهم جهود عظيمة في تبيان إشكالات علم النحو و تحليل مسائله.

ومن بين روادها في تلك الفترة النحوي "أبو القاسم السهيلي"، الذي كانت له مشاركة فريدة من نوعها في هذا المجال، خاصة في النحو العربي، حيث جعله محطّ أنظار تُشدّ إليه الرحال، وأخذ عنه الطلاب وجلس إليه العلماء، يسألونه فيما أشكل عليهم من اللسان العربي، ويروون عنه كتبه، وإنّ هذه الكتب لشاهد صدق على هذه الثقافة الرحبة التي تمتعّ بها. وإذا كانت كتبه قد لقيت الإقبال والاهتمام في عصره، فقد أفاد منها من جاء بعده.

يعد كتاب (نتائج الفكر) من أهم المصنفات الّتي ألّفها "السهيلي" وبرع فيها من خلال تناوله المسائل النحوية المتنوِّعة، حيث تعرضّ لمختلف آراء النحويين الذين سبقوه، وأبدى رأيه الخاص فيها، وذلك بترجيح رأي على الآخر أو إعطاء رأي جديد يميِّزه عن غيره من النحاة، حيث تظهر معالم فكره النحوي وسمات منهجه، وآراؤه النحوية غير التابعة ، بالإضافة إلى طرق إبرامه الحكم النحوي، وقدرته على استنباطه ومذهبه في عرضه، من خلال تتبعه آراء العلماء فيه، وإبدائه رأيه الخاص.

فالإشكالية الّتي شغلت ذهننا طوال هذا البحث هي: ما الآليات الّتي وظفها "السهيلي" في إصداره الحكم النحوي؟

ومن أجل الوقوف على هذه الإشكالية انطلقنا من أسئلة جزئية، تعد إشكاليات صغرى، تُوصلنا للإجابة عن الإشكالية الكبرى، وقد صغناها في الأسئلة الآتية:

ماهي الظروف الّتي نشأ فيها النحو؟ وما هي العوامل التي ساعدت على تطوره قبل "السهيلي"؟ وما مفهوم الحكم النحوي عند النحاة وعند "السهيلي"؟ وما هي طرق إبرامه للحكم النحوي من خلال كتابه (نتائج الفكر)؟ وما نقاط التقاطع بين "السهيلي" والنحاة الأولين؟ وما هي أهم مميزات منهجه النحوي؟ .

كل هذه الأسئلة ننطلق فيها من فرضية مفادها أن كتاب "السهيلي" (نتائج الفكر) يعد من أقدم الكتب النحوية، حيث استوفى فيه آراء النحاة السابقين لعصره وخاصة "سيبويه" و"الخليل"، كما أن هذا الكتاب يبرز آليات إجراء الحكم النحوي، بالإضافة إلى محاولة "السهيلي" تبيان أن اللغة تخضع لنظام دقيق، حيث يبرز حكمة الواضع ومعرفة علّة وجود حكم الأصل في الفرع.

إن هذه الفرضية وهذه الإشكاليات المتوصل إليها وليدة معطيات بنينا عليها خطة بحثنا، وهي أن:

1- استوفى "السهيلي" في كتابه آراء النحاة السابقين لعصره، وخاصة "سيبويه" و"الخليل"، فكان بحق من الذين امتلكوا ناصية الكشف عن اللغة العربية.

2- في كتابه (نتائج الفكر) تظهر طريقته الذكية في عرض الحكم النحوي، حيث يعرض رأيه ويدعمه بحجج متنوعة.

3- تميزه بالإطناب تارة والاختصار تارة أخرى في إبرامه للأحكام النحوية.

وللإجابة على التساؤلات الّتي طرحناها ارتأينا أن نعتمد منهجا متكاملا تلتقي فيه أداة الوصف والتحليل؛ لأن طبيعة الموضوع تقتضي ذلك، فقد اعتمدنا الوصف في تبيان أصول النحو المختلفة من نقل وقياس واستصحاب الحال وعامل وتعليل وتقدير، وكيف كان موقف "السهيلي" من تلك الأصول، وأما التحليل فحاولت استنتاج خصائص الحكم النحوي عنده وكيفية إبرامه له، وكذا التمييز بين منهجه ومنهج الأولين.

وعليه فقد قسمنا البحث إلى مقدمة و مدخل وثلاثة فصول وخاتمة وملحق وفهرس للمصادر والمراجع.

المدخل: النحو قبل السهيلي ، أفردنا الحديث عن ملامح الدرس النحوي عند النحاة قبل "السهيلي"، حيث عرضنا بالتّفصيل لمفهوم علم النحو، وظروف نشأته وأهمّ أعلامه، والنحو في بلاد الأندلس.

الفصل الأول: "**الحكم النحوي عند النحاة**"، وفيه تناولنا مفهوم الحكم النحوي لغة واصطلاحا، أنواعه، نشأته، وطرق إبرامه عند النحاة.

الفصل الثاني: إبرام الحكم النحوي عند السهيلي وقسمناه إلى ثلاثة مباحث، وكل مبحث متفرع إلى العديد من النقاط، المبحث الأول " إبرام الحكم النحوي عند السهيلي من خلال السماع و الإجماع واستصحاب الحال حيث تعرضنا فيه إلى مفهوم الإبرام لغة واصطلاحا، ثم تناولنا " إبرام الحكم النحوي عند "السهيلي من خلال السماع، الإجماع، استصحاب الحال، تعرفنا فيه على منطق "السهيلي" في اعتماده على الأصول الثلاثة.

والمبحث الثاني " إبرام الحكم النحوي عند "السهيلي من خلال القياس، التعليل"، فتعرضنا فيه لمنطق "السهيلي" في اعتماده القياس، التعليل.

أما المبحث الثالث " إبرام الحكم النحوي عند "السهيلي من خلال العامل، الأصل والفرع، والتقدير"، فتحدثنا فيه عن العامل، الأصل والفرع، والتقدير.

أما بالنسبة **للفصل الثالث** الموسوم: "**أثر النحاة في نحو "السهيلي**"، فبحثنا فيه العناصر الآتية:

- نقاط التقاطع بين "السهيلي" والمنهج البصري.
- نقاط التقاطع بين "السهيلي" والمنهج الكوفي.
- الآراء التي تميز بها "السهيلي".
- مميزات الدرس النحوي عند "السهيلي".

خاتمة البحث، وضمناها خلاصة جامعة لأهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها. ثم ذيّلنا الدراسة بملحق تناولنا فيه نشأة "السهيلي" وحياته، والتعريف بكتابه (نتائج الفكر).

أما المصادر والمراجع الأساسية التي أسهمت في بناء هذه الدراسة فهي كثيرة، نذكر منها على سبيل التمثيل لا الحصر:

- نتائج الفكر في النحو لـ "السهيلي" ، وهو المصدر الأساسي.

– كتاب "سيبويه"، – الاقتراح لـ "السيوطي".،– الخصائص لـ "ابن جني".

– الإنصاف في مسائل الخلاف لـ "ابن الأنباري".– الجمل في النحو لـ "الزجاجي".

كما استفدت كثيرا من بعض المراجع الحديثة، منها:

– أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي لـ "محمد إبراهيم البنا".– مبادئ أصول النحو لـ "بن لعلام مخلوف".– نشأة النحو لـ "صلاح روّاي".

ولا يفوتنا في ختام هذه المقدمة أن نتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذنا المشرف "**سالمي عبد المجيد**"، الّذي أشرف على العمل وبذل من وقته في قراءته كلمة كلمة وتصويبه وأراني عاجزة في هذا المقام عن شكره وإيفائه حقّه.

كما لا ننسى أن نشكر كل الأساتذة الذين كان لهم دخل من قريب أو بعيد في إيصال هذا البحث إلى أهدافه، وخاصة الدكتور "بن لعلام"، و الدكتور الحباس على كل نصائحهما و تصويباتهما و الدكتورة بن يحي فاطمة الزهراء والأستاذ "مهدي شريف"، والأستاذ "بوسالمي عطاء الله"، الذي لم يبخل علينا لا بوقته ولا بكتبه، فكان نعم الناصح، و الأستاذ قادي أمين و سعدون فارس ونحفظ كل الجميل والود والثناء إلى الأستاذة "بليليطة نصيرة"، التي أفادتنا كثيرا بخبرتها ونصائحها، فجزاها الله عني خير الجزاء.

وفي الختام نحمد الله تعالى على ما يسر وأعان ولا أبرئ نفسي من الزلل والخطأ، ولكنني حاولت جهدي، وفوق كل ذي علم عليم، ومازال في الموضوع بقية تستنهض الباحثين بتوفيق من الله عزّ وجلّ وعلا، وهو المستعان عليه توكلت وإليه أنيب.

المدخل

النحو قبل "السهيلي"

1- مفهوم النحو

2- سبب وضع علم النحو

3- نشأة علم النحو وواضعه

4- تسمية النحو بالنحو وأهم أعلامه

5- مراحل تطور علم النحو

6- النحو في بلاد الأندلس

مفهوم النحو:

نشأت اللغة العربية في أحضان جزيرة العرب خالصة لأبنائها نقية سليمة مما يشينها من أدران اللغات الأخرى، وكان العرب يعيشون في بيئة نقية ينطق العربية الفصحى بسليقة ويتعامل بها مع بني جلدته بفطرته التي جبل عليها دون تكلف، حيث كان الطفل يشبّ في هذه البيئة العربية الخالصة فيسمع لغة سليمة خالية من الأخطاء، فلا يكون من العسير عليه أن ينطقها كما سمعها، وظلت اللغة العربية نقية متماسكة البنيان ، إلى أن سطع نور الإسلام على ما حول الجزيرة العربية بالفتوحات الإسلامية ودخل الناس في دين الله أفواجا من فرس وروم. ثم تتابعت الفتوحات في عهد الخلفاء الراشدين ونتج عن ذلك اختلاط العرب بغيرهم من الأمم الأخرى، وانصهر بعضهم في بعض حتى تكوّن شعب واحد ومع طول هذا الامتزاج تسرب الضعف إلى سليقة العربي، فظهر اللحن، واتخذ في اللغة مظهرين متمايزين هما:

1- الخطأ في الأصوات و البنية و الصيغ ، و هو الخطأ في الصرف .

2- الخطأ في الإعراب و هو الخطأ في النحو[1].

وقد انتشر اللحن بصورة كبيرة ، فانتقل من الحاضرة إلى البادية فكان لا مفر من وضع علم النحو.

1.1.النحو لغة:

* النّحو: القصدُ نَحْوَ الشّيء نحوت نحوه أي : قصدتُ (قصدُه)

ويقال: نحيّته فتنحّى، وفي(لغة) نحيتُه أنحاه نحيًا بمعناه، قال "ذو الرمة":

ألا أَيُهذا الباخعُ الوجدُ نفسَهُ لشيء نحتْهُ عن يديكَ المقادِرُ[2] أي: باعدته.

[1]- صلاّح روّاي:النحو العربي نشأته، تطوره، مدارسه، رجاله، ط2، دار غريب ،القاهرة ، دت، ص 15.

[2]- ذو الرّمة غيلان بن عقبة العدوي: ديوانه، ط1، دار الكتب العلمية، 1995م، ص 118.

⋆ و« النحي: جرةُ فخارٍ يمخضُ فيها اللبن. نحى اللبن ينحاهُ: مخضه وتنّحاهُ: تَمخّضَهُ.

قال : **لا تحسبن أن يدي في غمه في قعر نحي استثير حُمِّه**

وجمع النّحي: أنحاء. والنَّحْيُ: الزِّقُ»[1].

⋆ وأنحيتُ عليه ضربًا أي: أقبلتُ. وأَنحيْتُ له بسهمٍ. وتنّحيت له

قال: **تنحَّى له عمرُو فشكّ ضلوعَهُ بمُدْرِ نْفِقِ الخَلْجَاءَ والنَّقْعُ ساطِعُ**[2]

⋆ قال: « إذا انتحى الغويّ في انتحائه»[3].

⋆ والنحو: « إعراب الكلام العربي. والنحو: القصد والطريق يكون ظرفا ويكون اسما نحاه ينحوه وينحاه نحوا وانْتحاهُ»[4].

⋆ قال "سيبويه": « شبهوها بعُتوٍ وهذا قليل. وفي بعض كلام العرب: إنكم لتنظرون في نُحُوٍ كثيرة أي في ضروب من النحو، شبهها بعُتوٍ، والوجه في مثل هذه الواوات إذا جاءت في جمع الياء كقولهم في جمع ثَديْ ثُدُيٌ وعُصُيٌ وحُقُيّ. "الجوهري": يقال نحوت نحوك أي قصدت قصدك. التهذيب : وبلغنا أن "أبا الأسود الدؤولي" وضع وجوه العربية وقال للناس أنحوا نحوه، فسمي نحواً. "ابن السكيت": نحا نحوه إذا قصده ، ونحا الشيء ينحاه وينحوه إذا حرّفه، ومنه سميّ النحوي لأنّه يحرف الكلام إلى وجوه الإعراب. قال: "ابن يزرج": نحوت الشيء أممته أنحوه وأنحاه ونحيت الشيء ونحوته .

---

[1]– الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ج3، دار ومكتبة الهلال ، دت ، دط ، ص303.

[2]– أحمد بن علي العسقلاني: تهذيب التهذيب، تحقيق طارق عبدة ، ج5، ط1، دار الاحياء التراث العربي، الهند، 1991م، ص 254.

[3]- الخليل بن أحمد الفراهيدي: معجم العين، مرجع سابق ،ج3 ، ص 303.

[4]– ابن منظور: لسان العرب، تحقيق: عامر أحمد حيدر، ج8، دار الكتب العلمية ، بيروت (لبنان)، ط 1، 2005، ص 734.

وأنشد:

فلم يبق إلا أن ترى، في محلّهِ، رمادا نَحَتْ عنه السيولَ جَنَادلُهْ

ورجل ناحٍ من قوم نحاةٍ: نحويٌ، وكأنَ هذا إنما هو على النسب كقولك تامر ولابنٌ. "الليث": النحو القصد نحو الشيء. وانحنى عليه وانتحى عليه إذ اعتمد عليه. "ابن الأعرابي": انحى ونحى وانتحى أي اعتمد على الشيء. وانتحى له وتنحى له: اعتمد وتنحى له بمعنى نحا له وانتحى. [1]

⋆ و« النحو لغة: هو الجانب. المقدار. المثال. القصد»[2].

⋆ والنحو: « الطريق. وأيضا: الجهة، يقال: نحوت نحو فلان، أي جهته ج أنحاء ونحوٌ كعُتُلٍ.

والنحو: القصد، ويكون ظرفا ويكون اسما.

قال "ابن سيده": « استعملته العرب ظرفا وأصله المصدر، ومنه نحو العربية، وهو إعراب الكلام العربي»[3].

ولكلمة النحو معان كثيرة كما يلخصها الامام الداودي في هذا البيتين:

للنّحوِ سَبْعُ مَعانٍ قد أَتَتْ لُغَةً جَمَعْتُهَا ضِمْنَ بَيتٍ مفرَدٍ كَمـــُـــلاَ

قصـدٌ ومِثْلُ و مِقْدَارُ و ناحِيَةٌ نَوْعٌ و بعْضٌ و حرفٌ فأحفظِ المثَلاَ[4]

---

[1]– ابن منظور: لسان العرب ، ج8، مرجع سابق ، ص 734.

[2]– الفيروزبادي : القاموس المحيط ، ج4، دار العلم بيروت ، دت ، ص 394.

[3]– محمد بن محمد مرتضى الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس ، تحقيق علي شتيري ، المجلد 20، ط2 ، دار الفكر، بيروت (لبنان)، دط ،1991م، ص 225.

4– نقلا :عوض محمد القوزي : المصطلح النحوي نشأته و تطوره حتى أواخر القرن الثالث للهجري ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الرياض السعودية ، ط1 ،1981،ص7.

تتمثل معاني النحو فيما يلي:

- **القصد:** أي نحوت نحوك؛ أي قصدتك.

- **المثل:** أو الشبه والنظير، سررت بضيف نحوك؛ أي سررت بضيف مثلك.

- **المقدار:** أي يقول فلان لفلان ذلك عندي نحو ألف ناقة نحو هنا بمعنى مقدار.

- **الناحية أو التوجه:** قدمت نحو منزلك (جهة منزلك).

- **النوع أو القسم:** لهذا الكتاب سبعة أنحاء؛ أي سبعة أقسام.

- **البعض:** أكلت نحو الأرز؛ أي بعض الأرز.

- **الحرف أو التحريف:** ينحا الكلام؛ أي يحرف الكلام.

ويعدّ المعنى الأول هو المعنى الشائع فنحو الكلام نقصد به هو قصد أصول الكلام حسب ما كانت العرب تتكلم به[1].

2.1. النحو اصطلاحا:

قال "ابن جني": « النحو (علم العربية) وهو العلم الذي يعنى بكل ما يتعلق باللغة عموما وبلغة القرآن خصوصا؛ أي العلم الذي يستفاد به فهم كلام العرب وممارسته وفق سننهم وأساليبهم والاحتراز من الخطأ فيه حيث قال: هذا باب فيما يؤمنه علم العربية من الاعتقادات الدينية»[2]. و يضيف هذا الأخير تعريفا دقيقا و مفصلا للنحو قي قوله : « النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن

[1]– ينظر: عوض محمد القوزي : المصطلح النحوي نشأته و تطوره حتى أواخر القرن الثالث للهجري، المرجع نفسه ، ص8 .

[2]– ابن جني: الخصائص، تحقيق علي النجار ، ج1 ، دار الكتب المصرية القاهرة ، دت ، دط ، ص 34–35.

منهم، وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها»[1]. و نجد هنا ابن جني يربط بين المعنى اللغوي و مصطلح النحو . و قد عرف هذا التعريف انتشارا واسعا بين القدماء و المحدثين .

⋆ أما "سيبويه" لم يستعمل كلمة النحو بالمعنى الاصطلاحي ، وإنما استعمل كلمة النحويين بمعنى المتخصصين في النحو كقوله: « وإلا خالف جميع العرب والنحويين»[2]، وقوله: « ولكن النحويين ....»[3]، وجاء في الكتاب وقال بعضهم: « إنكم لتنظرون في نُحُوً كثيرة ، فشبهوها بعُثُوٍ ، وهذا قليل وإنما أراد جمع النحو»[4].

و منه نجده يعرف النحو بأنه الدراسة التحليلية لكلام العرب إفرادا و تركيبا ، أي أنه «علم بأصول تعرف بها أحوال الكلم إفرادا و تركيبا »[5]. و هذا ما يتفق مع ابن جني في تعريفه للنحو.

⋆ وقال "الخضري": « كان علم العربية (النحو) في الأصل يعم اثني عشر علما: اللغة، والصرف، والاشتقاق، والنحو، والمعاني والبيان، والخط والعروض، والقافية وقرض الشعر والإنشاء والتاريخ والمحضرات وهي مجموعة في قول القائل:

نحو وصرف ثم قافية ⋆⋆⋆⋆ وبعدها لغة قرض وإنشاءُ

خط بيان مع محاضرة ⋆⋆⋆⋆ والاشتقاق لها الآداب أسماءُ»[6].

---

[1]– ابن جني: الخصائص، تحقيق علي النجار ، ج1 المرجع نفسه ، ص 34.

[2]– سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج2، (باب ما تكون فيه أنت و أنا) ، ط1، دت، دار الجيل بيروت (لبنان)، 1988م.

ص381.

[3]– سيبويه: الكتاب ، المرجع نفسه، ص 385.

[4]– المرجع نفسه، ج 4 ، ص 384.

[5]– الفاكهي ، شرح الحدود النحوية، حققه و قدمه د.المتولى رمضان الطيب أحمد الدميري ، دار النفائس ، بيروت ، دط، 1988، ص 54.

[6]– الخضري: حاشية علي شرح ابن عقيل على الألفية، ج1، دار إحياء التكتب العربية، لأصحابها عيسى البابي الحلبي و شركاه ، ص 10.

وسمي النحو بهذه التسمية (علم العربية) إما لأن المتكلم ينحو به منهاج كلام العرب إفرادا أو تركيبا في رأي البعض وإما لأن الإمام "علي بن أبي طالب" كان قد ألقى على "أبي الأسود" أبوابا في علم النحو وقال له: « أنحُ هذا النحو».

كان النحو في بدايته لا يزال يحتفظ بمعناه العام وهو دراسة اللغة العربية من مختلف جوانبها، ثم انفصل الصرف عن النحو بعدما ألق المازني كتابه (التصريف) فصار معنى النحو « علم بأصول يعرف بها أحوال الكلام إعرابا وبناء»[1]، بمعنى أن النحو هو علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم.

كما عرفه "كفاية العبادي" بقوله: « هو العلم الذي يضبط ويعرف به حالة أواخر الكلمة من حيث الإعراب والبناء، ولهذا يجب إدراك نوع الكلمة وعلاقتها بالكلمة التي قبلها»[2].

1- سبب وضع علم النحو:

لقد ظلت اللغة العربية نقية متماسكة غير مشوبة بلوثة الأعاجم، إلى أن سطع نور الإسلام على ما حول الجزيرة العربية الإسلامية، ودخل الناس في دين الله أفواجا من فرس وروم، ثم تتابعت الفتوحات في عهد الخلفاء، فوصلت إلى الهند شرقا وبلاد الأندلس غربا والسودان جنوبا، وكان من أثر هذه الفتوحات اختلاط العرب بغيرهم من أهالي هذه البلاد، وبطول هذا الامتزاج، تسرب الضعف إلى لغة العرب، وظهر اللحن وهو الخطأ في اللغة، وقد عرفه "أحمد بن فارس القزويني" « فأما اللحن بسكون الحاء فإمالة الكلام عن الجهة الصحيحة في العربية ، يقال: لحن لحنا . وهذا عندنا من الكلام المولّد، لأن اللحن مُحدَث لم يكن في العرب العاربة الذين تكلموا بطباعهم السّليمة»[3].

---

[1]- الفاكهي: شرح الحدود النحوية، مرجع سابق، ص 53.

[2]- محمد الطنطاوي ، نشأة النحو ، مرجع سابق ، ص28.

[3]- ابن فارس ، معجم المقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مجلد 5 ، (باب اللام و الحاء و يثلثهما)، دار الجيل بيروت، ط1، 1991، ص 239.

لم تظهر الحاجة إلى النحو إلا بعد شيوع اللحن في لغتهم، حيث يقول "يوهان فك": « وأغلب الظن أنه – أي اللحن– استعمل لأول مرة بهذا المعنى عندما تنبه العرب بعد اختلاطهم بالأعاجم إلى فرق ما بين التعبير الصحيح والتعبير الملحون»[1].

قال "أبو الطيب" : « واعلم أنه أول ما اختل من كلام العرب وأحوج إلى التعلم، الإعراب ،لأن اللحن ظهر في كلام الموالي والمتعربين من عهد النبي صل الله عليه وسلم فقد روينا أن رجلا بحضرته فقال: " أرشدوا أخاكم فقد ضل " وقال "الشعبيّ" أنه قال : لأنْ أ قْرأَ وأُسقطَ أحبُ إليّ منْ أَنْ أقرأَ وألحِنَ»[2].

وقال "ياقوت": « ومرّ عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– على قوم يسيؤون الرمي، فقرعهم فقالوا إنا قوم متعلمون فأعرض مغضبا وقال: والله لخطؤكم في لسانكم أشد علي من خطئكم في رميكم»[3].

وقال "ابن جني": « ورووا أيضا أن أحد ولاة عمر رضي الله عنه كتب كتابا لحن فيه. فكتب إليه عمر أن قنع كاتبك سوطا»[4].

وقال "ابن قتيبة": « سمع أعرابي مؤذنا يقول أشهد أن محمد رسول الله بنصب رسول فقال: ويحك! ماذا يفعل ؟...ودخل أعرابي السوق فسمعهم يلحنون، فقال سبحان الله يلحنون ويربحون ونحن لا نلحن ولا نربح»[5].

---

[1]– محمد الطنطاوي، نشأة النحو، مرجع سابق ، ص 28.

[2]–الياقوت ، معجم الأدباء ، المجلد الأول ، فضل الأدب ،ج1 ، ط3 ، 1980، دار الفكر ، ص1.

[3]– ابن جني، الخصائص، مرجع سابق ،ج2، باب الأخذ عن أهل المدر ، ص08

[4]– ابن جني، الخصائص، مرجع سابق ،ج2، ص 08.

[5]– الجاحظ : كتاب البيان و التبيين ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ج 2 ، مكتبة الخانجي ، ط1، 1998، ص 29.

وقال "ابن عبد ربه": « ودخل على الوليد بن عبد الملك رجل من أشراف قريش فقال له الوليد: من ختنك؟ فقال: فلانٌ اليهودي فقال: ماذا تقول ؟ ويحك! قال لعلك إنما تسأل عن ختني يا أمير المؤمنين هو فلان بن فلان»[1].

وهكذا انتشر اللحن فأعدت الخاصة حتى صاروا يعدون من لا يلحن، فقال "الأصمعي": « أربعة لم يلحنوا في جد ولا هزل الشعبي وعبد الملك بن مروان والحجاج بن يوسف وابن القرية والحجاج أفصحهم»[2].

وقد انتقل اللحن من الحاضرة إلى البادية حسب قول "الجاحظ"، وكل ذلك والدولة الأموية ما فتئت قائمة والنعرة العربية مستحصدة المرة ومانعة الدرة.

وبانتشار اللحن وتغير الملكة وفساد الألسن، أدى ذلك إلى وضع مجموعة من القوانين والقواعد لحفظ الألسنة من الزلل والخطأ سموها "بعلم النحو"، وفي هذا الإطار يقول "ابن خلدون": «فلما جاء الإسلام و فارقوا الحجاز لطلب الملك، الذي كان في أيدي الأمم والدول ، وخالطوا العجم تغيّرت تلك الملكة بما ألقى إليها السمع من المخالفات التي المستعربين من العجم . والسمع أبو الملكات اللسانية، ففسُدت بما ألقي إليها مما يغايرها، لجنوحها إليه باعتياد السمع. وخشي أهل الحلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأسا، ويطول العهد بها ، فينغلق القرآن والحديث على المفهوم، فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة، شبه الكليات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون الأشباه بالأشباه. مثل أن الفاعل مرفوع ، والمفعول منصوب ، والمبتدأ مرفوع . ثم رأوا تغيُر الدلالة بتغُير حركات هذه الكلمات، فاصطلحوا على تسميته إعرابا، وتسمية الموجب لذلك التغيير

[1]– ابن عبد ربه الأندلسي ، العقد الفريد، صححه أحمد أمين و إبراهيم الابياري، ج2 ، كتاب الياقوتة باب الإعراب و اللحن) ، دار الكتاب العربي بيروت ،1983، ص480، ص 30.

[2]– محمد الطنطاوي ، نشأة النحو ، مرجع سابق ، ص 17.

عاملا وأمثال ذلك ، وصارت كلها اصطلاحات خاصة بهم، فقيدوها بالكتاب، و جعلوها صناعة لهم مخصوصة ، واصطلحوا على تسميتها ب(علم النحو)»[1].

3- نشأة علم النحو وواضعه:

1.3.نشأة علم النحو:

لقد اختلف العلماء حول نشأة علم النحو ، حيث انقسموا إلى فريقين:

الفريق الأول: ذهب جمهور العلماء إلى أن وضع النحو كان في الصدر الأول للإسلام إذ أن علم النحو ككل قانون تتطلبه الحوادث وتقتضيه الحاجات ولم يكن قبل الإسلام. ما يحمل العرب على النظر إليه فإنهم في جاهليتهم مستغنون عن تعريفه لأنهم كانوا ينطقون عن سليقة جبلوا عليها فيتكلمون في شؤونهم بدون إعمال الفكر أو رعاية قانون كلامي يخضعون له. قانونهم ملكة خلقت فيهم. ومعلمهم بيئتهم المحيطة بهم ، بخلافهم بعد الإسلام إذ تأثروا بالفرس والروم والنبط وغيرهم فحل بلغتهم ما حال الغير عليها وعلى الدين حتى هرعوا إلى وضع النحو على النحو الذي تقدم... وكان وضعه ونشوؤه بالعراق لأنه على حدود البادية، وملقى العرب وغيرهم وهناك توطئة الجميع لرخاء الحياة فيه. فكان اظهر بلد انتشر فيه وباء اللحن الداعي إلى وضع النحو وما حاجة العرب في بوادي الحجاز إذن، وما برحت لغتهم فصيحة[2].

الفريق الثاني: لم يكن كلام العرب استرسالا ولا ترجيحا، بل كان خبرة بقانون العربية فالنحو قديم فيهم، أبلته الأيام ثم جدده الإسلام على يد "أبي الأسود الدؤلي" بإرشاد الإمام "علي" -كرمّ الله وجهه- ويمثل هؤلاء العلماء "أحمد بن فارس القزويني"، الذي ذهب إلى أن علوم العربية من النحو ومصطلحاته والخط والعروض كانت معروفة لدى العرب من قديم الزمن ثم درست وأمحت ثم جاء الإسلام فجددها وبعثها من جديد بل ذهب إلى أبعد من ذلك حيث نسب ذلك إلى الموقف الأول وهو

[1]- ابن خلدون، مقدمة، الباب السادس، الفصل الخامس و الأربعون، (علم النحو)، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، ط9 ،1971 م، ص 470.

[2]- ينظر: محمد الطنطاوي، نشأة النحو، مرجع سابق ، ص 19.

الله تبارك حيث يقول: إن لغة العرب توقيف ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ﴾[1]، حيث علم الله سيدنا ادم عليه السلام مما يحتاج من علم في زمانه ثم علمه أسماء الأنبياء نبيا نبيا... ثم قر الأمر قراره فلا نعلم لغة بعده حدثت[2].

ثم يقول عن الخط: إن الخط توقيف و ذلك ظاهر في قوله: ﴿ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ لَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴾[4].

ثم يقول عن النحو: « والذي تقوله في الحروف هو قولنا في الإعراب والعروض والدليل على صحة هذا، وأن العرب تداولوا الإعراب أنا سنقرئ قصيدة الخطيئة من أولها:

شاقتك أظعان لليلى دون ناظرة بواكر»[5].

فتجد « قوافيها كلها عند الترنيم والإعراب تجئ مرفوعة ولولا علم الخطيئة بذلك لأشبه أن يختلف إعرابها، لأن تساويها في حركة واحدة اتفاقا من غير قصد لا يكاد يكون»[6].

ثم يقول عن العروض: « وأما العروض فمن الدليل على أنه كان متعارفا معلوما اتفاق أهل العلم على أن المشتركين لما سمعوا القرآن قالوا: أو من قال منهم أنه شعر فقال الوليد بن المغيرة: منكرا عليهم "لقد عرضت ما يقرؤه محمد على قراء الشعر، هزجه و رجزه وكذا وكذا، فلم أره يشبهه شيئا من ذلك"»[7].

---

[1]– سورة البقرة، آية 31.

[2]– ينظر: ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق: محي الدين الخطيب، المكتبة السلفية ،القاهرة ، 1910م، ص 6.

[3]– سورة العلق، آية 4/3.

[4]– سورة الرحمن، آية 3/4.

[5]– الحطيئة: ديوانه، شرح: ابن السكيت، حطيئة العبسي، تحقيق: محمد فصيحة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، 1993م، ص 165.

[6]– ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، مرجع سابق ، ص 13.

[7]– المرجع نفسه، ص 14.

ثم يختم كلامه بقوله: فإن قال قائل فقد توارت الروايات بأن أبا الأسود أول من وضع العربية وأن الخليل أول من تكلم في العروض .

إلا أن هذا الأخير يدعو إلى إمعان النظر وإلى المزيد من التمحيص والتدقيق لاشتماله على الكثير من الخيال والوهم الذين قد يخرجانه عن دائرة العقل بما لا يتفق ومناهج علم اللغة الحديث.

2.3. واضع علم النحو:

يقول "السيرافي": اختلف الناس في أول من رسم النحو فقال قائلون : "أبو الأسود الدؤلي" وقال آخرون "نصر بن عاصم الدؤلي و يقال الليثي"، وقال آخرون "عبد الرحمن بن هرمز"، وأكثر الناس على "أبي الأسود"[1].

ومنهم من نسب إلى ثلاثتهم جميعا ، يقول "أبو بكر الزبيدي": « أول من أصل النحو وأعمل فكرة فيه أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي ونصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز فوضعوا للنحو أبوابا وأصلوا له أصولا له»[2].

ثم إن "الزبيدي" ينسب وضع النحو إلى كل واحد من الثلاثة منفردا فيقول في ترجمته لـ "أبي الأسود" « هو أول من أسس العربية ، ونهج سبلها ، ووضع قياسها ، وذلك حين اضطرب كلام العرب وصار سراة الناس ووجوههم يلحنون»[3].

[1]– ينظر: السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تحقيق: محمد الزيتي و محمد عبد المنعم الخفاجي ، ط1، مطبعة مصطفى البابي الحلي و شركاه ، 1955م، ص 10.

[2]– الزبيدي: طبقات النحويين، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط3، دار المعارف، القاهرة (مصر)، 1993م، ص 11.

[3]– المرجع نفسه، ص21.

يقول الزبيدي في ترجمته لـ "عبد الرحمن بن هرمز": « كان عبد الرحمن بن هرمز من أول وضع العربية و كان من أعلم الناس بالنحو وأنساب قريش»[1]، ويقول في ترجمته لـ "نصر بن عاصم": « حدثنا محبوب البصري عن خالد الحذاء قال سألت نصر بن عاصم وهو أول من وضع العربية»[2].

ولكن جمهور العلماء أجمعوا أن أول من وضع النحو هو "أبو الأسود الدؤلي" غير أن "ابن الأنباري" انفرد بالنسبة إلى وضع النحو ونسبه الى الإمام "علي بن أبي طالب" –كرم الله وجهه– في قوله: «...إن أول من وضع علم العربية و أسس قواعده وحد حدوده أمير المؤمنين علي بن أبي طالب – كرم الله وجهه– وأخذ عنه أبو الأسود الدؤلي»[3].

وسئل الدؤلي" « من أين لك هذا النحو ؟ فقال لقفت حدوده من علي بن أبي طالب»[4].

ولا يسعنا –في هذا المقام– إلا أن ندعم هذا الذي ذهبنا إليه بشهادة "أبي الأسود الدوؤلي" نفسه التي يؤكد فيها أنه صاحب الفكرة في وضع النحو ابتداء، وإنما يعزو ذلك إلى أستاذه ومعلمه الإمام "علي بن أبي طالب"، مقرا له بالفضل في أنه الذي أشار عليه بوضع النحو، بل و رسم له المنهج الذي يسير عليه في هذا العمل، حيث يقول: « دخلت على أمير المؤمنين علي –عليه السلام– فرأيته مطرقا مفكرا، فقلت: فيم تفكر يا أمير المؤمنين؟ فقال سمعت ببلدكم لحنا، فأردت أن أضع كتابا في أصول العربية. يقول "أبو الأسود": « فقلت له: إن فعلت هذا يا أمير المؤمنين أحييتنا، وأبقيت فينا هذه اللغة، ثم أتيته بعد أيام، فألقى إلي صحيفة فيها:

---

[1]– الزبيدي: طبقات النحويين و اللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ،1973، ط2 ، ، ص 26.

[2]– المرجع نفسه، ص 27.

[3]– ابن الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار النهضة، القاهرة (مصر)، 1976م، ص 3.

[4]– المرجع نفسه، ص 14.

بسم الله الرحمن الرحيم، الكلام كله اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل.

ثم قال: انح هذا النحو، وزد فيه ما وقع لك، واعلم أن الأسماء ثلاثة: ظاهر، ومضمر، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر: وإنما بتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر، وأراد بذلك الاسم المبهم. يقول "أبو الأسود": فكان أول ما وقع لي حروف النصب، فذكرت منها: إن وأن و كأن وليت ولعل ولم أذكر (لكن)، فلما عرضتها عليه – رضي الله عنه– قال لي: أين لكن؟ لم تركتها؟ فقلت: لم أحسبها منها، فقال: بل هي منها، فزدها فيها، ثم قال: ما أحسن هذا النحو الذي نحوت وقد أقر "الزجاجي" واضع النحو هو "أبو الأسود" بتكليف من الإمام "علي بن أبي طالب" بعدما رسم له النهج الذي يسير عليه وقال: أنح هذا النحو، وزد فيه ما وقع لك»[1].

يقول "ابن نديم": « أخبرني عيسى بن حسين حدثنا حماد بن إسحاق عن أبيه عن المدائنى قال: "أمر زياد أبا الأسود الدؤلي أن ينقط المصحف فنقطه ورسم من النحو رسوما، ثم جاء بعده ميمون الأقرن فزاد عليه من حدود العربية ، ثم زاد فيها بعده عنبسة بن معدان المهري ثم جاء عبد الله ابن أبي إسحاق الحضرمي وأبو عمر بن العلاء فزاد فيه، ثم جاء الخليل بن أحمد فلحنه ، ومحمد بن علي بن حمزة الكسائي فرسم للكوفيين رسوما ، والآن يعملون بها»[2] . و قي الأخير نستنتج أن أول واضع للنحو هو أبو الأسود الدؤلي بتوجيه من علي بن أبي طالب كرم الله وجهه.

4– تسمية النحو بالنحو وأهم أعلامه :

« كان النحو يسمى "علم العربية" في عصر "أبي الأسود الدؤلي"، قال "ابن سلام" في الطبقات: "وكان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي"، وقال "ابن حجر" في الإصابة: "أول من ضبط المصحف ووضع العربية أبو الأسود. فالتسمية بالنحو بعد عصره إلا أنها لم تتجاوز الطبقة الثانية فقد اشتهرت عنها مؤلفات اتسمت بأنها نحوية وصرح فيها

[1]- الياقوت : معجم الأدباء ، مرجع سابق ، ج 14، ص 49 .

[2]– ابن نديم: الفهرست، تحقيق إبراهيم رمضان ، دار المعرفة ، بيروت ، ط1، 1997 ، ص 38.

باسم النحو في عهد الخليل، ثم أخذ في الانتشار على ألسنة العلماء، حتى استقر وثبت، وأصبح علما على هذا النحو المنوط به ضبط اللغة وصانها من اللحن والفساد»[1].

لقد ظهر بعد "أبي الأسود الدؤلي" نحاة كثيرون عملوا على تنمية النحو و تطويره وزادوا فيه ما شاء لهم أن يزيدوا، وقد برزت عدة مدارس في هذا المجال أهمها البصرة والكوفة.

1.4.مدرسة البصرة:

وضع علم النحو على يد "أبي الأسود الدؤلي" بإرشاد وتوجيه من الإمام "علي بن أبي طالب" –كرم الله وجهه– ثم حمل لواءه بعده تلاميذه، وقد قسم علماء العربية أعلامها إلى طبقات وهي:

الطبقة الأولى:

1– "أبو الأسود الدؤلي": كان أعلم عصره بكلام العرب وله أجوبة مسكتة، وهو أول واضع النحو ومن دون فيه و أول من ضبط المصحف بالشكل وهو تلميذ علي و يعد أبو الأسود من طبقة التابعين ، ولهذا كان من المحدثين ، و من الفقهاء البارعين في مسجد البصرة[2].

2– "نصر بن عاصم الليثي" المتوفى سنة 89 هـ.

3– "عنبسة بن معدان المهري"، لقب بالفيل لأن أباه كان يروض فيلا الحجاج (ت 100هـ).

4– "عبد الرحمن بن هرمز" المعروف بالأعرج من القراء و المحدثين و النحاة ، و هو أول من نشر النحو قي المدينة المنورة و هو من التابعين ، أخذ القراءة و الحديث عن عدد من الصحابة .....

(ت 117 هـ).

---

[1]– محمد سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود محمد شاكر، ط1، دار المدني، جدة، 1952م، ص 105.

2- ينظر: محمد الحباس ، النحو العربي و العلوم الإسلامية دراسة قي المنهج ، دكتورا علوم ، ضبطه و صححه أمين قادري ، ص.97

5- "يحي بن يعمر العدواني"، الذي قام بوضع نقاط المصحف بأمر من "الحجاج" في عهد "عبد الملك بن مروان" بعد اعجامه بالشكل لدفع التحريف (ت 129) بالبصرة.

سمات هذه الطبقة:

1- الانخراط في سلك القراء و التنبيه إلى اللحن في كلام العرب و نقط المصاحف نقط الإعراب .

2- وضع بدايات لعلم النحو بإرشاد وتوجيه الإمام "علي"- كرم الله وجهه-.

3-لم يترك لنا علماء هذه الطبقة أثرا مكتوبا، كما تظهر بينهم فكرة القياس

4-يلاحظ أن علماء هذه الطبقة كانوا من الأئمة قي القراءة و الحديث والفقه [1].

الطبقة الثانية:

1- "ابن أبي إسحاق الحضرمي البصري"، كان مولى الحضرمى، جد في العلم، سئل عنه "يونس"، فقال: هو البحر سواء،. فكان أول من علل النحو، وكان شديد التجريد للقياس والعمل به ، عاصر ابن هرمز و لكنه كان أنحى منه لأنه سكن البصرة مهد النحو أما الثاني كان يسكن المدينة ، توفي سنة 117هـ [2].

2- "عيسى بن عمر الثقفي البصري"، هو "أبو عمرو مولى خالد بن الوليد"، أخذ العلم عن "أبي إسحاق الحضرمي"، توفي سنة 149 هـ [3].

3- "أبو عمر بن العلاء المعري"، هو "زبّان بن العلاء المازنيّ التيميمي"، أخذ النحو عن "نصر بن عاصم" وغيره، اشتهر بالقراءات العربية وأيام العرب ولهجات القبائل، توفي بالكوفة سنة 154هـ [4].

---

[1]- ينظر: صلاح روّاي، النحو العربي، النحو العربي نشأته، تطوره، مدارسه، رجاله، مرجع سابق ، ص 111 وما بعدها.

[2]- ينظر: الزبيدي ، طبقات النحويين اللغويين ، مرجع سابق، ص 31

[3]- أبي بكر بن خلكان : وفيات الأعيان،حققه د إحسان عباس،المجلد 3، دار صادر ، بيروت ،1978، دط ،ص 486

[4]- ينظر: الزبيدي ، طبقات النحويين و اللغويين ، مرجع سابق ، ص 35.

سمات هذه الطبقة:

اتسمت هذه الطبقة الثانية من نحاة البصرة بسمات أهمها:

1- الانخراط في سلك القراء والمحدثين و التنبيه على وقوع اللحن في كلام العرب.

2- الاشتراك في نقط المصاحف نقط الإعراب و نقط المصاحف.

3- وضع زيادات على ما وضعه سابقوهم كما لم يتركوا لنا أثرا مكتوبا وإنما كان عبارة عن بعض الآراء والنظرات النحوية.

4-نضجت فكرة التعليل والقياس في تلك الفترة[1]

الطبقة الثالثة:

1- "الأخفش الأكبر"، وهو "أبو الخطاب عبد الحميد"، من أهل هجر أو الأخافشة، أخذ من "ابن العلاء"، و روى عن أبي الخطاب أنه قال : لا أقول جثة الرجل إلا لشخصه على سرج أو رحل ، و يكون معمما ، و لم تسمع من عيره . و حكى ابن دريد عن أبي الخطاب انه قال : الخفخوف ، طائر ، قال : و لم يذكر احد من أصحابنا . توفي سنة 177هـ[2].

2- "الخليل بن أحمد الفراهيدي"، هو "أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي"، ولد بالبصرة وثبت على حب العلم، فتلقى عن "أبي عمرو بن العلاء" و"عيسى بن عمرو الثقفي"، ثم ساح في البوادي، فنبغ في العربية نبوغا لم يسبق إليه أحد، وبلغ القياس واستخراج مسائل النحو، حيث قال عنه "الزبيدي": وهو الذي بسط النحو ومد إطنابه، وسبب علله وفتق معانيه وأوضح الحجاج

[1]- ينظر: صلاح الرواي ، النحو العربي ، مرجع سابق، ص 159.

[2]- ينظر: الزبيد ي، طبقات النحويين و اللغويين ، مرجع سابق ، ص 75.

فيه...فكان له الفضل النهوض كما لـ "أبي الأسود" فضل تكوينه، ويعد الخليل واضع علم العروض والقافية، وأول من دون معجما في اللغة سماه – معجم العين– توفي سنة 175هـ[1].

2– "يونس بن الحبيب الضبي" هو "أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي"، أخذ عن "أبي عمرو" وعن العرب، حتى أصبح مرجع الأدباء والنحويين في المشكلات، توفي سنة 182هـ.[2]

سمات هذه الطبقة:

تفردت الطبقة الثالثة من نحاة البصرة بسمات لم تتح لغيرها من الطبقات نجملها فيما يلي :

1– بدأت هذه الطبقة ببعض النظرات في النحو، وآراء متفرقة في اللغة على يد "الأخفش".

2– وضع المصطلحات النحوية والصرفية التي يستخدمها النحاة، كما حددوا أبواب النحو والصرف وقيموا القواعد حسب كل باب.

3 – تسمية علامات الإعراب وحركات البناء الأصلية والفرعية ، و ابتكار العروض وجمع أشعار العرب على خمسة عشر بحرا و أوجدوا الميزان الصرفي.

4– وضع القواعد كما في كلام العرب من إعلال وإبدال وإدغام وقلب مكاني.

5–ابتكار نظرية العامل ووضع أصول النحو كالسماع القياس التعليل والإبدال[3].

[1]– ينظر: الزبيد ي، طبقات النحويين و اللغويين ، مرجع سابق ، ص47.

[2]– ينظر: المرجع نفسه ، ص51.

[3]– ينظر: صلاح الرواي ، النحو العربي ، مرجع سابق، ص 192.

الطبقة الرابعة:

1- "سيبويه" (رائحة التفاح) لقب كذلك لأن أمه كانت تلقبه بذلك في صغره وله أشهر مؤلف في اللغة العربية اسمه (الكتاب)، حيث كان كتابه سجلا لآراء "الخليل" في النحو حيث لزم هذا الأخير فترة طويلة وأخذ عنه الكثير [1].

2-"اليزيدي"، وهو "أبو أحمد يحي بن المبارك بن المغيرة"، أخذ العلم وبرع في ذلك، كما أنه أخذ اللغة والنحو عن "الأخفش الأكبر" و "يونس بن حبيب" و"عيسى بن عمرو"، أخذ القراءة عن "الخضرمي"، وكان "سيبويه" شديد الاعتزاز بالنفس. ولعل موقف "حماد بن سلمة" حيث لحن بحضرته فكسر القلم فقال: لأطلبن علما لا تلحنني فيه، ولازم "الخليل" منذ ذلك الحين توفي سنة 204هـ [2].

سمات هذه الطبقة:

اتسمت هذه الطبقة من النحاة سمات تميزها عن غيرها من الطبقات وهي:

1- اكتمال علم النحو على أيديهم، و كثرة التأليف والتصنيف، ولعل أهمها كتاب "سيبويه" والنوادر في لغة "اليزيدي.

2- شيوع المناظرات بين علمائها أشهرها المناظرة الزنبورية بين "الكسائي" و"سيبويه" [3].

الطبقة الخامسة:

1- "الأخفش الأوسط"، هو "أبو الحسن سعيد بن مسعدة" أخذ العلم عن "الخليل" وكان معتزلا، كما عرف عنه أنه أعلم الناس بالكلام، وأخذ فهما في الجدل، وكان من أخص أصدقاء "سيبويه"

2- ينظر: السيوطي ، بغية الوعاة ، ج2، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي و شركاءه ، ط1 ،1965، ص 229.

[2]- ينظر: الزبيدي ، طبقات النحويين و اللغويين ، مرجع سابق، ص 86.

[3]- ينظر: صلاح روّاي، النحو العربي، نشأته، تطوره، مدارسه، رجاله، المرجع السابق ، ص 275.

وأصدقهم حيث يقول" "لا ما وضع "سيبويه" في كتابه شيئا إلا وعرضه علي، وكان يرى أنه أعلم به معنا وأنا اليوم أعلم به منه "،[1] سنة 215 هـ.

2- "قطرب"، وهو "أبو محمد بن المستنير"، أخذ العلم عن "يونس بن حبيب"، ولزم "سيبويه"، وبرع في النحو والغريب، كما تفرد بآرائه النحوية التي خالف فيها "سيبويه" و"الخليل" و"الأخفش "، وقد ألف عدة مؤلفات في مختلف العلوم والمصارف توفي سنة 206هـ [2].

سمات هذه الطبقة:

1- حدة الذهن ورحابة الفكر وسعة الأفق و الإلمام بالثقافات العامة و كثرة التصنيف.

2- الثقة بالنفس والاعتداد بالعلم و التقرب إلى الخلفاء وعلية القوم.

3-التكسب بالعلم حيث تجد "الأخفش" مثلا أقرأ "الكسائي" كتاب "سيبويه" بعد وفاته بخمسين دينارا ويقول "شوقي ضيف": "وقد عنى قطرب بالنحو والتقدم فيه بل لقد اتخذه حرفة وأداة لكسبه في تعليم أبناء الطبقة الممتازة في بغداد"[3].

الطبقة السادسة:

1- "الجرمي" وهو "أبو عمر صالح بن إسحاق مولى بن جرم"، أخذ العلم عن "الأخفش"، وقد دأب منذ صغره علي مداومة حلقات العلماء من اللغويين والنحويين، وكان جليلا في الحديث والإخبار، وخلف عدة مؤلفات أهمها كتاب (تفسير غريب سيبويه)، توفي سنة 225 هـ[4].

[1]- ينظر: ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، ج2، مرجع سابق ، ص 381.

[2]- ينظر: الزبيدي ، طبقات النحويين و اللغويين ، مرجع سابق، ص 99.

[3]- ينظر: صلاح روّاي، النحو العربي، نشأته، تطوره، مدارسه، رجاله، مرجع سابق ، ص 295.

[4]- ينظر: الزبيدي ، طبقات النحويين و اللغويين ، مرجع سابق، ص 74.

2- "التوزي"، وهو "أبو عمد عبد الله بن محمد مولى قريش" من توز، أخذ العلم عن "الأصمعي"، وقرأ كتاب "سيبويه"، واشتهر باللغة والأدب، وأعلم الناس بالشعر في زمانه وقد خلف التوزي عدة مصنفات منها كتاب (الأمثال والأضداد والنوادر)، توفي سنة 233هـ[1].

3- "المازني"، هو "أبو عثمان بكر بن محمد بن سدوس"، أخذ العلم عن "الأصمعي" و"الأخفش"، و قرأ لـ "سيبويه"، فكان من فضلاء الناس ورواتهم، وكان فطنا ومناظرا، وقد خلف عدة مصنفات أهمها (الكتاب في علل النحو) وكتاب في القرآن، توفي سنة 249هـ. [2]

4-"أبو حاتم السجستاني"، وهو "سهل بن محمد"، أخذ عن "الأصمعي" و"أبي عبيره"، وكان أعلم الناس بالعروض، ويعد من الشعراء المتوسطين، وقد خلف عدة كتب أثرى بها المكتبة العربية، وهي (إعراب القرآن والأضداد)، توفي سنة 257هـ. [3]

سمات هذه الطبقة:

1- ظهور البحث في القواعد بصورة واضحة.

2- الاتجاه إلى التسيير والتسهيل في تناول القواعد النحوية والصرفية و البعد عن التعقيد وكثرة التقديرات في تفسير القواعد.

3- الاقتصار على السماع ثم القياس و كثرة المناظرات والمساجلات بين العلماء.

5- الاعتزاز بالنفس والاعتداد بالعلم و كثرة التصنيف والتأليف في شتى المعارف.

6- كثرة الرواية والإحاطة بأخبار العرب[4].

---

[1]- ينظر: السيرافي ، أخبار النحويين البصريين ،مرجع سابق ، ص 65-66.

[2]- ينظر: الزبيدي ، طبقات النحويين و اللغويين ، مرجع سابق ، ص 87.

[3]- ينظر: المرجع نفسه ، ص 94.

[4]- ينظر: صلاح روّاي، النحو العربي، نشأته، تطوره، مدارسه، رجاله، المرجع السابق ، ص 342 وما بعدها.

الطبقة السابعة:

1- "المبرد"، وهو "أبو العباس محمد بن يزيد"، أخذ العلم عن "المازني" و"السيجستاني"، وقرأ كتاب "سيبويه علي ألجرمي" ثم أتم قراءته على "المازني"، ويقول عنه "ابن جني": "يعد جيلا في العلم وإليه أفضت مقالات أصحابنا " طبقات الزبيري، وقد خلف عدة مؤلفات منها (المقتضب) و(المدخل إلى سيبويه) ، توفي سنة 285هـ. [1]

سمات هذه الطبقة:

1- الاعتزاز بالنفس والاعتداد بالعلم من خلال تأليف كتب كثيرة.

2- تعقب آراء السابقين بالنقد والمؤاخذة و تنوع التأليف والتصنيف في النحو والصرف.

3- بدأ ظهور فكرة أصول النحو وكثرة مؤلفاتهم ، بإضافة إلى كثرة المناظرات بينهم وبين نحاة الكوفة[2].

2- مدرسة الكوفة:

بدأت الدراسات النحوية بالكوفة متأخرة عنها في البصرة نحو قرن من الزمان وذلك لأمور تتعلق بالموقع ، فكانت الكوفة بعيدة عن طريق التجارة ومواطن تبادل الثقافات عكس البصرة، وقد أخذ نحاتها من نحو البصرة، وقد ظهرت مدرسة الكوفة على يد "الكسائي" ثم على يد مجموعة من النحاة كان لهم شأن كبير في مجال النحو وهم كالآتي:

[1]- ينظر: ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، ج4، مرجع سابق ، ص 320.

[2]- ينظر: صلاح روّاي، النحو العربي، نشأته، تطوره، مدارسه، رجاله، مرجع سابق ، ص 362.

الطبقة الأولى:

1- "الرؤاسي"، وهو "أبو جعفر محمد بن الحسن القرضي"، سمي بالرؤاسي لكبر رأسه، نشأ بالكوفة، أخذ عن "عيسى بن عمرو" و"ابن العلاء"، ثم اشتغل بالنحو مع عمه "معاذ الهراء" له عدة مؤلفات منها (الفيصل)، الذي بعث له فيه "الخليل" فقراه و توفي في عهد "الرشيد". [1]

2- "معاذ الهراء"، لقب بالهراء لبيعه الثياب الهروية وهو عم الرؤاسي، نشأ بالكوفة واشتغل بالنحو وعمل مؤدبا لأولاد "الملك بن مروان"، وقال عنه "السيوطي" أنه أول من وضع التصريف غير أن المحدثين نكروا ذلك، توفي سنة 187هـ. [2]

سمات هذه الطبقة:

محاولة إثبات أن لهم قدما راسخة في الدراسات النحوية[3].

الطبقة الثانية:

"الكسائي"، وهو "أبو الحسن علي بن حمزة مولى بني أسد الفارسي مولى بني أسد"، نشأ بالكوفة وسمي بالكسائي لأنه كان يرتدي كساء أسودا ثمينا، وهو صاحب أحد القراءات السبعة فأخذ النحو عن "معاذ الهراء" و"أبي جعفر الرؤاسي" و"عمرو بن العلاء" و"الخليل ، عمل "الكسائي" أستاذا بالكوفة بعد أن أتقن النحو في البصرة، وقد ذاع صيته وكان مؤدبا للأمين والمأمون، ويعد من مؤسسي الكوفة وقد دارت بينه و بين "سيبويه" مناظرة (الزنبورية) توفي سنة 189هـ، فقال فيهما "الرشيد": (اليوم دفنت الفقه والنحو برنويه). [4]

---

[1]- ينظر: ابن الانباري ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، مرجع سابق ، ص50.

[2]- ينظر: المرجع نفسه ، ص50.

[3]- ينظر: صلاح روّاي، النحو العربي، نشأته، تطوره، مدارسه، رجاله، مرجع سابق ، ص 388.

[4]- ينظر: الزبيدي ، طبقات النحويين و اللغويين ، مرجع سابق، ص 127.

سمات هذه الطبقة:

1- البحث والتقصي والسؤال عن مصادر علم البصريين.

2- التحايل على تحصيل المعرفة، حيث احتال "الكسائي" على "الأخفش".

3- مناظرة البصريين، وذلك بغرض إظهار رسوخ أقدامهم في الدراسات النحوية.

4- التأليف والتصنيف كمصنف "الكسائي" (معاني القرآن) [1].

الطبقة الثالثة:

1- "الأحمر أبو الحسن علي بن محسن" المعروف بالأحمر، كان جنديا من جند الرشيد ولازم "الكسائي" في طلب علمه وفي أيام فراغه من علمه، وقد اختاره "الكسائي" مؤدبا لأولاد الرشيد خلفا له بعد مرضه ثم ذاع صيته كنحوي، له عدة مؤلفات منها مقاييس التصريف، توفي سنة 194 هـ في طريق الحج. [2]

2- "الفراء"، هو "أبو زكرياء يحي بن زياد بن عبد الله بن مروان"، نشأ بالكوفة وهو من أصل فارسي، أخذ النحو عن "الرؤاسي" و"الكسائي"، وعن "يونس بن حبيب"، وكان معتزلا، وألف كتبا هامة منها كتاب (الحدود ومعاني القرآن)، توفي سنة 207 هـ في طريقه إلى مكة. [3]

3-"اللحياني"، هو "أبو الحسن علي بن مبارك"، سمي باللحياني لعظم لحيته أخذ عن "الكسائي" و"الأصمعي"، ألف عدة كتب منها (النوادر)، توفي سنة 220 هـ. [4]

---

[1]- ينظر، صلاح روّاي، النحو العربي، نشأته، تطوره، مدارسه، رجاله، مرجع سابق، ص 393.

[2] – ينظر: الزبيدي ، طبقات النحويين و اللغويين ، مرجع سابق، ص 134..

[3]- ينظر: الزبيدي ، طبقات النحويين و اللغويين ، مرجع سابق ، ص131.

[4]- المرجع نفسه ، ص 195.

سمات هذه الطبقة:

1- كثرة التأليف والتصنيف في العلوم الدينية واللغوية.

2- بداية التأليف في التصريف مستقلا عن النحو و الاهتمام بالحدود النحوية. ظهور المصطلحات النحوية الكوفية.

3- الاهتمام بالأخطاء التي تظهر على ألسنة العامة.

4- كثرة عقد المناظرات بينهم وبين البصريين. [1]

الطبقة الرابعة:

1- "ابن سعدان أبو جعفر بن سعدان العزيز"، نشأ بالكوفة، أخذ عن "ابن حنبل"، عمل معلما للعامة يعلمهم القرآن والقراءات، ألف كتابا في النحو، توفي سنة 231 هـ. [2]

2- "الطوال"، هو "أبو عبد الله محمد بن أحمد عبد الله"، نشأ بالكوفة، أخذ عن "الكسائي" و"الأصمعي"، توفي سنة 243 هـ. [3]

4-"ابن قادم أبو جعفر محمد بن عبد الله"، نشأ بالكوفة، أخذ عن "الفراء"، وألفّ (حسن النظر في علل النحو) وكتاب (الكافي) و(المختصر)، توفي سنة 251 هـ. [4]

سمات هذه الطبقة:

لم تخرج سمات هذه الطبقة عما تميزت به الطبقة الثالثة[5].

---

[1]- ينظر: صلاح روّاي، النحو العربي نشأته، تطوره، مدارسه، رجاله، مرجع سابق ، ص 405.

[2]- ينظر: السيوطي ، بغية الوعاة ، ج1 ، مرجع سابق ، ص111.

[3]- ينظر: ، المرجع نفسه ، ص111.

[4]- ينظر: الزبيدي ، طبقات النحويين و اللغويين ، مرجع سابق، ص 131.

[5]- ينظر: صلاح روّاي، النحو العربي نشأته، تطوره، مدارسه، رجاله، مرجع سابق ، ص 407.

الطبقة الخامسة:

"ثعلب"، وهو "أبو العباس أحمد بن يحي بن يزيد" فارسي الأصل، اشتهر بغزارة علمه وسعة حفظه، وتصدر التدريس على منهج "الكسائي"، فكان على رأس المدرسة الكوفية، و"المبرد" على رأس المدرسة البصرية، وقد صنف عدة مصنفات منها (مجالس ثعلب)، (الفصيح)، (قواعد الشعر)، توفي سنة 291هـ. [1]

سمات هذه الطبقة:

1- الثقافة العامة والمعارف المتنوعة كالنحو واللغة...

2- كثرة المصنفات والمؤلفات في شتى مناحي الثقافات والمعارف[2].

5- مراحل تطور علم النحو:

كل علم يمر بمراحل في نشأته وتبلوره، فقد نشأ النحو صغيرا شأنه شأن كل كائن حي. ثم تطور بعد ذلك على يد الكثير من النحاة فأصبح علما قائما بذاته، له أصول و قواعد يتبعها النحاة، وقد مر هذا العلم بعدة مراحل طبقا لنواميس النشوء ، حيث عدد المؤرخون أربعة أطوار لنشأة النحو وتدرجه وهي: طور الوضع والتكوين (البصري)، طور النشوء والنمو (بصري كوفي)، طور النضوج والكمال (بصري كوفي)، طور الترجيح (بغدادي أندلسي مصري شامي)، غير أن المتتبع للدرس النحوي لا يستطيع وضع حد توقيتي يفصل به كل طور عن الآخر؛ لأن الأطوار لا بد من تداخلها وسريان بعض أحكام سابقها على لاحقها، كما أنه لا مناص من تسرب شيء مما في تاليها على بادئها، فغير ممكن أن يوجد الطور دفعيا، وإنما تلده المؤثرات التي تسبقه وتمهد له، إلا أنها لما تكاثرت وتزايدت حتى بدأ العلم بمقتضاها طابعا أخر غير الطابع السابق عليه، استوجب جعله في طور آخر جديد، ولا يكون ذلك التمييز الظاهر إلا بعد انقضاء زمن المداخلة بين الطورين وعلى هذا

[1]- ينظر: الزبيدي ، طبقات النحويين و اللغويين ، مرجع سابق، ص 142..

[2]- ينظر: صلاح روّاي، النحو العربي، نشأته، تطوره، مدارسه، رجاله، مرجع سابق ، ص 411.

الأساس، فإن تحديد الأشخاص على ما سبق يعود إلى طبقاتهم التي يمثلونها، وسنتعرف على هذه الطبقات مرتبة بحسب الزمن مع تراجم علمائها كلهم وإنما سنكتفي في هذا التحديد بالأشخاص المبرزين فقط [1].

1.5.عصر الوضع والتكوين (البصري) أو عصر النشأة والتأسيس:

يبدأ هذا العصر من واضع النحو "أبي الأسود الدؤلي" إلى أول عصر "الخليل بن أحمد الفراهيدي"، وقد انتهى في عصر بني أمية، وكان الفضل في وضع النحو في هذه المرحلة إلى البصريين، الذين تعهدوا برعاية قرابة قرن كانت فيه الكوفة منصرفة عنه بما شغلها من رواية الأشعار والأخبار، وقد ظهرت مجموعة من النحاة عملوا على نشر النحو واستنباط قوانينه وتمثلوا في أعلام الطبقة الأولى التي ذكرناها سابقا ثم جاء أعلام الطبقة الثانية "أبو إسحاق الحضرمي"، الذين كان لهم دور كبير في إثراء النحو واتساع دائرة النقاش واستخراج الضوابط وكثرت الدواوين في هذا المجال حيث يقول " أبو الطيب اللغوي": « و كان يقال عبد الله أعلم أهل البصرة و أعقلهم ففرع النحو وقاسه»[2]، حيث نشط هذا الأخير (الحضرمي) القياس.

2.5.طور النشوء والنمو أو عصر التدوين والتصنيف (بصري كوفي):

يبدأ هذا الطور من عهد "الخليل بن أحمد الفراهيدي" في البصرة و "ابن الحسن الرؤاسي" من الكوفة إلى أول عصر "المازني البصري" و"ابن السكيت الكوفي". فكان هذا الطور مبدأ اشتراك بين البلدين في النهوض بهذا الفن والمنافسة في الظفر بشرفه ، فقد تلاقت فيه الطبقة الثالثة البصرية برئاسة "الخليل" والأولى الكوفية بزعامة "الرؤاسي"، وكذا بعدهما طبقتان من كل من البلدتين، فوثب هذا الفن وثبة حيا بها حياة قوية أبدية، وكان هذا الطور حريا أن يسمى طور النشوء والنمو وذلك لأن النحو كان بمعناه العام الذي يشمل مباحث الصرف، لأن مباحث رجال الطور الماضي كانت

[1]– ينظر: محمد الطنطاوي ، نشأة النحو ، مرجع سابق ، ص 64.

[2]– أبو الطيب اللغوي ، مراتب النحويين ، تحقيق أبو الفضل إبراهيم،المكتبة العصرية ، صيدا بيروت، 2009، ط1، ص 25 .

منصرفة حول أواخر الكلمات كما عرف عنهم بخلاف رجال هذا الطور فإنهم قد اتجهت أنظارهم إلى مراعاة أحوال الأبنية أيضا فقد راعهم ما اعتوها من خطأ يجب درؤه، وذلك لأنهم حاولوا صون الكلام من غوائل اللحن في أطرافه، حتى ينهض بالإفادة والاستفادة المقصودين منه ورعاية أواخر الكلمات بقوانين النحو وان كلفت دفع اللحن عن الكلام وأصلحت هيكله الصوري للتأدية العامة، إلا أن تلك التأدية لا تتم فيه إلا إذا سلمت جواهر أجزائه التي يتقوم بها، وما تأخرت ملاحظتها لهذا الحين إلا لقلة العثرات فيها بالإضافة إلى العثرات التي كانت تعترض الكلام في أواخره وأجزائه ، لأن الخطأ فيها لا يذهب بالمعنى المقصود للمتكلم كالخطأ في أواخر الكلمات كما لمست هذا في سبب وضع النحو[1].

فمن هذا الحين ظهرت مباحث الصرف في طي كتب النحو و شغلت منها فراغا، وعم الأمرين اسم النحو واستمر هذا الاندماج طويلا من الزمن ولهذا عرف بعضهم بأنه «علم يعرف به أحوال الكلم العربية إفرادا و تركيبا ليشمل الأمرين»[2]. وظهرت للناس كتب تضمّ النحو والصرف واللغة والأدب حيث كانت هذه العلوم متداخلة مع بعضها البعض لقرب الغرض بينها ثم أخذت هذه الفروع تمتاز بالتخصص عن بعض في البحث والتدوين في أوائل الطور الثاني تدريجيا.

لقد نشط علماء هذه المرحلة في التقصي والاستقراء في المأثور عن العرب وإعمال الفكر واستخراج القواعد، فظهرت عدة مؤلفات أثرت في هذا المجال اعتبرت مصادر للنحويين بعدهم، وقد قطع النحو شوطا كبيرا خاصة من خلال المناظرات التي كانت بين الفريقين وذلك رغبة للوصول إلى حقائق والاعتزاز بالنفس و العصبية للبلد وللنمط العلمي ، وأشهرها مناظرة بين "الكسائي" و"الأصمعي".

« روى "الزجاجي" في أماليه: وكان الكسائي والأصمعي بحضرة الرشيد وكانا ملازمين له، يقيمان بإقامته ويظعنان بظعنه فأنشد الكسائي:

---

[1]– محمد الطنطاوي: نشأة النحو ، دار المعارف القاهرة ، ط2، دت ، ص 40 و ما بعدها.

[2]– الفاكهي ، شرح الحدود النحوية ، مرجع سابق ، ص54 .

أنَّى جزَوا عامرًا سُوءى بفعلهـــــم أم كيف يجزونني السوءى من الحســـن؟

أم كيف ينفع ما تعطي العَلُوق به رئمان أنف إذا ما ضـــــُـــــــــــن باللبن؟

فقال "الأصمعي": « إنما هو رئمان أنف بالنصب فقال له الكسائي: أسكت ، ما أنت وذاك؟ يجوز بالرفع والنصب والخفض، أما الرفع فعلى الرد على "ما" لأنها في موضع رفع بنتفع فيصير التقدير أم كيف ينفع رئمان أنف، والنصب بتعطى، والخفض على الرد على الهاء في به ، وقال فسكت الأصمعي»[1].

3.5. طور النضج والكمال أو عصر التقويم و التأصيل (بصرة كوفي):

بدأ هذا الطور من عهد "أبي عثمان المازني" إمام الطبقة السادسة و"ابن السكيت" إمام الطبقة الرابعة إلى آخر عصر "المبرد" البصري شيخ الطبقة السابعة و"ثعلب" الكوفي شيخ الطبقة الخامسة، وتعد هذه المرحلة مكملة للمرحلة السابقة، بفضل ما بذل رجاله من جهد مضن كان له الأثر الناجع في تخريج جمهرة من العلماء، ولقد انهمك علماء هذه المرحلة في العمل والنشاط فأكملوا ما فات السابقين وشرحوا مجمل كلامهم واختصروا ما ينبغي وبسطوا ما يستحق وأكملوا وضع الاصطلاحات، وفصلوا الصرف عن النحو، وكان "المازني" سباقا في تأليفه في مجال الصرف منفصلا عن النحو.

لقد اكتمل النحو واستوفى في هذا العصر فتمت أصوله بالإحاطة بجميع قواعده، وانتهى الاجتهاد بين الفريقين البصري والكوفي على يد الإمامين "المبرد" و"ثعلب"، حيث كثرت المناظرات بين العالمين، روى "ياقوت": " قال لي أبو عمر الزاهد : سألت أبا بكر بن السراج، فقلت: أي الرجلين أعلم ثعلب أم المبرد؟ فقال: ما أقول في رجلين العالم بينهما؟

[1]– الزجاجي، أمالي الزجاجي: تحقيق: عبد السلام هارون، ط1، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة (مصر)، 1963م، ص 186.

تميز هذا العصر بكثرة المناظرات بين الفريقين أهمها:

مناظرة بين "المبرد" و"ثعلب"، حيث اختلف "المبرد" و"ثعلب" بحضرة الأمير "محمد بن عبد الله بن طاهر بن الحسين"، الذي كان ينفق معظم وقته في البحوث العلمية، ويهوى المناظرات ، فكثر ما جمع له بين علماء الفريقين البصري والكوفي في قول "امرئ القيس":

لها متنتان خظاتا كما أكبَّ على ساعديه النِمر

فقال "ثعلب": "أنه خظتا" كما يقال غزتا إلا أنه رد الألف التي كانت ساقطة في الواحد لتاء التأنيث الساكنة لما تحركت التاء لأجل ألف التثنية، ومسوغ ذلك ضرورة النظم، وقال "المبرد" أنه خظاتان فحذف نون المثنى بالإضافة إلى "كما " ف "ثعلب" يرى أن الكلمة "فعل" وأن الألف الثانية فيها اسم، و"المبرد" يخالفه في الأمرين فالكلمة "اسم" والألف الثانية حرف علامة المثنى، أما الألف الأولى عندهما فهي لام الكلمة سواء كانت فعلا كما يرى "ثعلب" أم اسما كما يرى "المبرد"، ولما طال تلاحيهما بحضرة الأمير قال "ثعلب" للأمير: أيصح أن يقال: مررت بالزيدين ظريفي وعمرو؟ فيضاف نعت الشيء إلى غيره فقال :لا والله ما يقال هذا ، ثم التفت إلى المبرد فأمسك ولم يقل شيئا ثم قام من المجلس مقهورا [1]. وقد كانت نهاية هذا الطور الثالث في أخريات القرن الثالث الهجري بعد أن توافد الفريقان على بغداد.

4.5. طور الترجيح (بغدادي):

بدأ هذا الطور على أيدي علماء ينتمون إلى نزعتين مختلفتين، وكان أساسه المفاضلة بين المذهبين البصري والكوفي وإيثار المختار منهما، ولقد أمعنوا في هذا الاختيار، فاصطفوا مسائل ذات بال مزيجا من المذهبين على أنهم قد أسلمهم هذا الاستقراء البالغ خلال تلك الأيام إلى العثور على قواعد أخرى من تلقاء أنفسهم ليس لها صلة إلى المذهبين، تولدت لهم من اجتهادهم قياسا وسماعا ذلك لأن سلائق العرب ما انفكت سليمة في البوادي إلى أواسط القرن الرابع الهجري و مشافهة العلماء

[1]– ينظر : الياقوت ، معجم الأدباء ، 14، مرجع سابق ، ص 35.

لهم حينئذ متيسرة أما بالرحلة إليهم في البادية وهي دانية منهم، أو بالسماع منهم في الحضر، إذ كان كثير منهم يجعله استجداء للعطاء والتماسا للرزق، فكان ذلك المذهب في عمومه مكونا من المذهبين مع بعض قواعد استنبطوها، وعلى هذا فمسائله إما كوفية أو بصرية أو مبتكرة، بيد أنه لا يعزب عن الذهن أن مسائل المذهب الكوفي المختارة في أول تكوين المذهب الجديد كانت أكثر من البصرية، لأن الكوفيين غلبوا على أمرهم فكان النفوذ في بغداد لهم، ولم يلبث هذا الشأن أن تغير بعد حين، فبعد موت العصبية وانقراض المتأثرين بها رجعوا إلى تقدير المذهب البصري والتنديد بالكوفي والحط من حججه، فـ "ابن الشجري" يقول في أماليه: "المجلس السادس" عند القضاء في المناظرة السابقة بين "الكسائي" و"الأصمعي"، وقد عرفت ما فيها ما لفظه ولنحاة الكوفيين في أكثر كلامهم تهاويل فارغة من الحقيقة فهذا الحكم يعطينا صورة صادقة عن عزوف المتأخرين عن المذهب الكوفي[1].

الجدير بالذكر أن هذا التقسيم يعود إلى الإطار الزماني لظهور المدارس النحوية ، لكن إذا نظرنا إلى النتاج النحوي و اللغوي للنحويين نجد تقسيما أخر وهو كالأتي :

لقد نشأ النحو أول مرة في أحضان القراءات القرآنية فكان كل رواده قراء ، ابتداء من أبي الأسود الدؤلي و مرورا بتلامذته ، حيث ظهر النحو في تلك الفترة بسيطا لندرة ما وصل إلينا من دراسات نحوية إن لم نقل عدمها ، و قد غلب عليه ارتباطه بالقراءات باعتباره أداة يستعملها القراء للوصول للقراءة الصحيحة ، ثم جاء عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي و أدخل القياس في الدراسات النحوية و قد امتازت فترته بميزتين هما : الطعن في العرب و التسليم لهم .

عصر النضج و الاكتمال :

يبدأ هذا العصر مع الخليل و سيبويه و ذلك بسبب النتائج التي وصل إليها هذين النحويين ، حيث جعل كثير م للنحو منهجا خاصا به تجلى في كتاب سيبويه (الكتاب) و قد سيطرت على تلك الفترة

[1]– ينظر : الطنطاوي ، نشأة النحو ، مرجع سابق، ص186/185.

فكرة الأصالة و الفرعية التي بنى عليها الخليل الكثير من القواعد النحوية ، بإضافة إلى ابتكاره لنظرية العامل في النحو ، و هي بمثابة العمود الفقري للنحو العربي . [1]

و تميز النحو في تلك القترة أنه كان خالصا أصيلا ، لم يتطرق إليه الفكر الأجنبي ، حيث كان يعتمد على الفكر الإجرائي ، المتمثل في القياس العربي، مبتعدا عن الفكر التأملي المبني على المنطق الصوري الأرسطي ، كما ظهر في عصر المدرسة الكوفية التي كانت لها خلافات كبيرة مع المدرسة البصرية خاصة في ميدان القياس [2].

مرحلة التأثر بعلم الكلام :

تميزت هاته الفترة بتأثر النحاة بعلم الكلام ، و أول من أدخل الفكر الكلامي إلى النحو العربي هو الاخفش الأوسط ، لكن هذا التأثر لم يكن واضحا مثل المراحل اللاحقة ، و قد ظهر في هذا العصر عدة مؤلفات في أ صول النحو كالعلل في النحو لقطرب و الإيضاح للزجاجي و ذلك لتأثر هؤلاء النحاة بمذاهب الأصوليين و المتكلمين [3].

مرحلة التأثر بمنطق اليونان :

لقد بدأ هذا العصر في القرن الرابع للهجرة و هو قرن المنطق الذي طغى على كل الفكر الإسلامي ، فقد تميز هذا الأخير بخفة الصراع بين البصريين و الكوفيين على يد المبرد و ثعلب اللذان عملا على الجمع بين المذهبين و أسسوا ما سمي بالمدرسة البغدادية ، أما بعد هذا القرن فقد شهد النحو تقهقرا، إلا بعض النحاة الذين سطع نجمهم في زمانهم مثل عبد القاهر الجرجاني في علم البلاغة و كذلك ابن الانباري في أصول النحو ..... [4]

1- ينظر : منى الياس ، القياس في النحو ، ص، نقلا عن الحباس ، النحو العربي و العلوم الإسلامية ، مرجع سابق ، ص 30

2- نقلا : الحباس ، النحو العربي و العلوم الإسلامية ، دكتورا ، مرجع سابق، ص 44.

3- نقلا : الحباس ، النحو العربي و العلوم الإسلامية ، دكتورا ، مرجع سابق، ص49.

4- المرجع نفسه، ص50.

6- النحو في بلاد الأندلس:

إن البعد الجغرافي بين بلاد الأندلس والعراق (مهد النحو) فرض عليها أن تتأخر مدة زمنية في تناولها لهذا الجانب، فقد شهدت الأندلس في القرن الخامس والسادس والسابع للهجرة دولتين عظيمتين هما: دولة المرابطين ودولة الموحدين، اللتان قامتا في المغرب، في ظرف تكاد تكون واحدة، فقد ارتكزت كلتاهما على دعوة دينية ذات طابع متميز.

1.6.دولة المرابطين (493 – 541هـ):

لقد استقر المرابطون بالأندلس، بقيادة "يوسف بن تاشفين"، الذي استطاع أن ينتصر على الروم، وقد قضى هذا الأخير عشرين سنة في إخضاع إمارات الطوائف، قد أخذ غرناطة قاعدة للمرابطين الأولى، ثم انتقل الحكم إلى قرطبة، وساد العدل واستقرار الأمور واحترام أحكام الشريعة، ثم تولى الحكم بعده ابنه "علي". لكن الأمور ما بدأت تخرج عن السيطرة وذلك لطغيان الفقهاء والنساء على الحكم فأدى ذلك إلى ظهور تيار معارض وهم الموحدون بقيادة "محمد بن تومرت ". فقامت أول ثورة ضد المرابطين سنة 515هـ، ثم بويع "عبد المؤمن بن علي" زعيم الموحدين سنة 526هـ ، وشهدت الأندلس عدة ثورات ويصور المراكشي أحوال الأندلس في هذه الفترة بقوله: «فإنه لما كان آخر دولة أمير المسلمين أبي الحسن علي بن يوسف، اختلت أحوالها اختلالا مفرطا، أوجب ذلك تخاذل المرابطين وتواكلهم، وميلهم إلى الدعة، وإيثارهم الراحة، وطاعتهم النساء، فهانوا على أهل الجزيرة، وقلوا في أعينهم، واجترأ عليهم العدو، واستولى النصارى على كثير من الثغور المجاورة لبلادهم، وكان أيضا من أسباب ما ذكرناه من اختلالها، قيام "ابن تومرت" بسوس، واشتغال "علي بن يوسف" به عن مراعاة أحوال الجزيرة.

ولما رأى أعيان بلاد تلك الجزيرة ما ذكرناه من ضعف أحوال المرابطين، أخرجوا من كان عندهم من الولاة، واستبد كل منهم بضبط بلده، وكادت الأندلس تعود إلى سيرها الأولى، بعد انقطاع دولة بني أمية[1].

1.1.6.الحياة الفكرية والأدبية في عهد المرابطين:

لقد شهدت فترة المرابطين هجرة العلماء والأدباء إلى خارج البلاد، وذلك لما لقوه من إهمال من قبل الحكام. غير أن هذا الأمر لم يمنع من ظهور جماعة من أعلام اللغة والنحو أشهرهم:

1- "أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي" (444- 521هـ)، كان أحد أئمة اللغة والأدب، يقول "الضبى": «سابق مبرز، وتوالفيه دالة على رسوخه واتساعه ونفوذه وامتداد باعه»[2].

2- "أبو الحسين سليمان بن محمد"، المعروف بـ "ابن الطراوة" (ت – 528هـ)، وهو أستاذ "السهيلي"، وتجمع المصادر الأندلسية على الإشادة به، يقول "الضبى": لم يكن أحد أحفظ منه لكتاب "سيبويه" ولا أعلم به، ولا أوقف منه عليه. [3]

3- "أبو الحسن على بن أحمد بن خلف الأنصاري"، المعروف بـ "ابن الباذش" (ت528)، يقول "الضبى": "وعلى هذا أحد من جمع علم القرآن والحديث واللغة والشعر والنحو، كان من أحفظ الناس لكتاب سيبويه، وأرفقهم عليه (كذا ولعل صوابه: وأوقفهم عليه) مع ورع صادق، وزهد في الدنيا خالص"[4].

---

[1]- ينظر : عبد الواحد المراكشي ، المعجب في تلخيص أخبار المغرب ، تحقيق د صلاح الدين الهواري ،المكتبة العصرية ، صيدا بيروت ، ط1، 2006، ص 190-191.

[2]- ينظر : أبو جعفر الضبي : بغية الملتمس قي تاريخ رجال أهل الأندلس ، دار الكتب العربي ، القاهرة ، ص 324.

[3]- ينظر : أبو جعفر الضبي : بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس ، مرجع نفسه ، ص 290.

[4]- ينظر : المرجع نفسه ، ص 402.

4- "محمد بن عبد الرحمن بن خلصة اللخمى النحوي"، من أهل بلنسية، يقول صاحب إشارة التعيين "إمام في اللغة والنحو، وكان ابن العربي يجله ويعظمه، وهو أحد من حدث عنه ابن العربي...توفي سنة إحدى وعشرين وخمسمائة"[1].

5- "أبو القاسم عبد الرحمن بن الرماك"، يقول "الضبى": "فقيه نحوي مشهور أقرأ النحو والأدب بإشبيلية، وكان مقدما فيهما إلى أن توفى رحمه الله سنة 531هـ"[2].

6- ومن الأعلام كذلك: "أبو القاسم خلف بن يوسف الشنتريني"، المعروف بـ "ابن الأبرش"، قال عنه "الضبى": "كان وحيد عصره في علم اللسان، ذا سبق فيه وإحسان، توفي سنة 532هـ"[3].

7- "أبو عبد الله بن سليمان"، المعروف بـ "ابن أخت غانم" (ت- 525هـ) ذكره "السيوطي" فقال: "كان من أحفظ زمانه للنحو، لاسيما كتب أبي زيد والأصمعي، ويقول "الضبى": "وكان من المتقدمين في الإقراء لكتب العربية واللغة"[4].

8- ومن أعلام هذه الفترة كذلك: "أبو بكر محمد بن عبد الغنى بن محمد بن عبد الله بن فندلة"، روى عن الأعلم جميع تواليفه، كما روى عن غيره، وروى عنه جماعة، وقد توفى سنة (533هـ)[5].

*وقد درس "السهيلي" على أغلب شيوخ هذا العصر. وذاعت في هذا العصر كتب "أبى على الفارسي"، وتلميذه "ابن جني"، وكان قد حملها إلى الأندلس "أبو الحسن علي بن إبراهيم التبريزي" سنة 421هـ، فأخذ عنه "محمد بن هشام المصحفي" (ت481هـ)، وعن

[1]- ينظر : أبو جعفر الضبي : بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس ، مرجع نفسه ، ص 396.
[2]- ينظر : بغية الملتمس، مرجع سابق ، ص 546.
[3]- ينظر : المرجع نفسه ، ص 275 .
[4]- ينظر : بغية الملتمس ،المرجع نفسه ، ص 68.
[5]- ينظر : المرجع نفسه ، ص 98.

"المصحفى أبو الحسن بن الباذش"، و"ابن معمر" فاحتفلا بها، وأقبل الناس عليها، بيد أن "ابن الطراوة" قد حمل عليها، وصنف (الإفصاح في نقد إيضاح الفارسي)، وكان يرى أن هذه الكتب لا تتضمن جديدا، وأنها لا تعدو أن تكون أسماء خالية من المضمون، وأن الأجدر صرف همم الناشئين إلى كتاب "سيبويه"، و(الجمل) لـ "الزجاجي"، و(الكافي) لـ "ابن النحاس"، فهذه تواليف مسندة ذات قوانين مقيدة، وأما هذا السيل الجارف المنسوب إلى "الفارسي" وابن جني"، فهو إلى أنه لا يفيد جديدا قد خلا من شرط النقل عن الثقة. ولا ندري من الذي يعرض به "ابن الطراوة"، يقول "ابن الطرواة" في (مقدمة الإفصاح): «وكان الذي حدا إلى النظر في هذا الكتاب (يعني إيضاح الفارسي) تهافت في تفضيله على غيره من المختصرات المروية، وتظاهر المصحفين لتقديمه على التواليف المسندة، والإسناد إلى الأئمة، حتى درست آثار المتقدمين، وضربوا على آذان السامعين، وخلصوا إلى قلوب الناشئين»[1].

كما ظهر في العصر عدة مؤلفين نذكر منهم:

"ابن السيد" (444– 521هـ) و"أبو الحسن بن الباذش" (444 – 528 هـ) و"ابن الطراوة" (ت – 528هـ) و"سلامة بن غياض" (ت534هـ) الذي تقدم ذكره، وقد سجلت كتب التراجم مؤلفاتهم[2].

تلك صورة للحياة الفكرية والنشاط اللغوي على عصر المرابطين، وهو العصر الذي قضاه "السهيلي" في لقاء الشيوخ بين مدن الأندلس، يتبعها صورة مماثلة للحياة الفكرية في عصر الموحدين، وهو العصر الذي استقبل به "السهيلي" مرحلة التوجيه والتدريس[3].

[1]– ينظر : بغية الملتمس ، مرجع سابق ، ص 407.

[2]– ينظر : المرجع نفسه ، ص 411.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، ص412.

2.6.الدولة الموحدية (541 -668هـ):

لقد قامت هذه الدولة على شعار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بقيادة "محمد بن تومرت"، وقد حققت هذا الأخير انتصارات عديدة أدت إلى انتشار حركته، واستطاع توسيع الرقعة الجغرافية الإسلامية في بلاد الأندلس حيث فتح اشبيلية وقرطبة ومالقة موطن "السهيلي"، وغيرها من المدن، غير أن الصدام بين النصارى والعرب لم ينته في تلك الفترة حتى استطاع النصارى حصر الدولة الإسلامية في جزء صغير في الأندلس وهو غرناطة وهكذا أخفق الموحدون في الحفاظ على المكاسب الإسلامية في هذه البلاد، وذلك لضعف القيادة وسوء التسيير وافتقار الجيوش للتنظيم....الخ[1].

عاش "السهيلي" في عصر مليء بالاضطرابات السياسية والاجتماعية، وصراعات بين الموحدين والمرابطين، غير أن هذا العصر لم يخل من إنجازات فكرية وأدبية كبيرة.

1.2.6. الحياة الفكرية والأدبية في عصر الموحدين:

يعد هذا العصر من أزهر العصور بالأندلس خاصة في الجانب الفكري والأدبي وذلك لعدة أسباب منها:

1- اهتمام حكام الموحدين بالعلوم والآداب.

2- إطلاق الموحدين لحرية الفكر والتعبير منها نشأت حركة الإبداع.

كل هذه الأسباب وغيرها، أدت إلى توافد العلماء على الأندلس والإقبال على المعاهد، فانتعشت الحياة الفكرية والأدبية في البلاد وظهر الكثير من العلماء والأدباء والفلاسفة نذكر

[1]- ينظر، المعجب، مرجع سابق، ص 307-309 .

منهم: "ابن طفيل"، "ابن رشد"، ونشطت حركة التأليف والتدوين، وكان النحو واللغة الحظ الأوفر في هذا الجانب[1].

ومن بين الذين قادوا الحركة اللغوية نذكر:

1- "أبو بكر محمد بن عبد الله بن ميمون بن إدريس العبدري".

2- "داود بن عبد الله السعدي".

3- "أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الاشبيلي" المعروف بالخدب، في بغية الوعاة.

4- "أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد ملكون الحضرمي الاشبيلي.

5- "محمد بن جعفر بن أحمد بن خلف بن حميد الأنصاري.

6- "أبو بكر محمد بن خلف بن محمد بن عبد الله بن صياف.

7- "أبو جعفر أحمد بن عبد الرحمن"، المعروف بابن مضاء القرطبيي .

8- "أبو ذر الخشنى"، وهو "مصعب بن محمد بن مسعود الجياني اللغوي.

9- "علي بن قاسم بن يونس الاشبيلي"، المقرئ، المعروف بـ "ابن الزقاق.

10- "أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي الاشبيلي"، المعروف بـ "ابن خروف".

11- "أبو عمرو بن عبد المجيد الرندي"، تلميذ "السهيلي" »،[2].

[1]- ينظر: المعجب ، مرجع سابق ، ص131.

[2]- ينظر: محمد إبراهيم البنا ، أبو القاسم السهيلي و مذهبه النحوي ، دار البيان العربي ، ط1، 1975، ، ص141.

كما انصب اهتمام الأندلسيين في تلك الفترة على الجانب النحوي. وكان لدخول كتاب "الكسائي" للأندلس تأثير جلي على الدرس النحوي، فيها فاصطبغ بالصبغة الكوفية إذ اهتم نحاة الأندلس بكتاب "الكسائي" مدارسة وشرحا، فكان من شراحه"أبو الحسن مفرج بن مالك النحوي" و"عبد الله بن المنذر القرطبي" الملقب بـ "دريود الجرفي"، الذي قال عنه صاحب تاريخ الفكر الأندلسي: « كانت أذيع كتب النحو على أيام ابن حزم تفسير ألجرفي لكتاب الكسائي»[1]. و قد ظلّ النحو الأندلسي كوفي النزعة حتى أواخر القرن الثالث الهجري، إلا أن ما يمكن قوله هو أن عناية الأندلسيين بالمذهب الكوفي لم تتوقف حتى بعد اطلاعهم على كتاب "سيبويه" وآراء البصريين، إذ « أن النحو الكوفي الذي اشتهر هناك قبل النحو البصري، واختفى نسبيا بعد ظهوره واشتهاره و لكنه لم يندثر كل الاندثار هناك بل بقي له أثر على مر العصور حتى في القرن السابع للهجرة»[2]، فـ « النحو البصري بدأ في الأندلس حينما أدخل "الافشنيق" كتاب "سيبويه" في أواخر القرن الثالث الهجري وأقرأه على طلابه بقرطبة، وكان قد درسه على يد "أبي جعفر الدينوري" في مصر ولا يمكن أن ننسى أيضا "محمد بن يحيى"، الذي كان له الفضل في توجيه اهتمام الناس في موطنه بكتاب "سيبويه"، وكان قد رحل إلى المشرق كذلك فلقي بمصر نحويها النابه "أبا جعفربن النحاس" وأخذ عنه كتاب "سيبويه" رواية، وعاد إلى قرطبة يفرغ له ولقراءته على الطلاب شارحا له ومفسرا تفسيرا، مبينا تسعفه دقة نظره ومنطقه وقدرته على الاستنباط وتحليل العبارات والغوص على العلل»[3].

وقد اعتنى نحاة الأندلس بكتاب "سيبويه عناية لا نظير لها، حفظا ومدارسة وشرحا، وممن مكن شرحه وعلق على مسائله نذكر "الزبيدي"، و"الأعلم الشنتمري"، و"ابن

[1]– ينظر: عبد القادر رحيم الهيتي: خصائص مذهب الأندلس النحوي، ط2، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، طرابلس (ليبيا)، 1993م، ص36.

[2]– المرجع نفسه ، ص 37.

[3]– ينظر : الزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين، مرجع سابق ، ص 256.

الطراوة"، و"ابن خروف"، وغيرهم كثير، وقد تجاوز عدد شروح الكتاب في الأندلس عدد شروحه في المشرق، فكان لكتاب "سيبويه" الفضل في نهضة الفكر النحوي في الأندلس إذ أنها «هبت مصاحبة للكتاب عندهم، فللكتاب اليد الطولى في كونها وانتمائها والإبقاء عليها ولها فضل إكبار منزلة الكتاب عندهم والاحتفاظ به كذخيرة لديهم»[1].

هذا عن تأثير مذهبي الكوفة والبصرة في النحو الأندلسي، أما تأثير المذهب البغدادي فقد بدأ في القرن الخامس الهجري «فإننا لا نصل إلي ابن سيده حتى ينغمس نحاة الأندلس في النحو البغدادي بجانب انغماسهم في النحو البصري والكوفي»[2]، فقد «انتهج نحاة الأندلس نهج البغداديين في الاختيار من آراء البصريين والكوفيين، ولم يكتفوا بذلك بل ساروا في اتجاههم من كثرة التعليلات والنفوذ إلى بعض الآراء الجديدة»[3]، و«يظهر اهتمام الأندلسيين بالمذهب البغدادي جليا من خلال عنايتهم بمصنفات نحاته كالفارسي وابن جني والزجاجي خاصة ، إذا كثرت شروحهم على جمله ، فقد وضع له في المغرب وحدها مئة وعشرون شرحا»[4].

نلاحظ أن معالم المذهب الأندلسي لم تكن واضحة، فقد غلب عليه التأثر بمذاهب النحو الشرقية تأثرا لا يمكن إنكاره، ولم يصبح مذهبا نحويا قائما بذاته، مستقلا بكيانه له سماته الخاصة إلا في القرن السابع للهجري، فالمذهب الأندلسي في النحو لم ينم ويزدهر إلا في النصف الثاني من القرن السادس الهجري، ولم تكتمل شخصيته وتظهر سماته إلا في القرن السابع للهجري فكان ازدهاره بفضل بعض النحاة أمثال "السهيلي" و"ابن مضاء" و"ابن مالك" و"أبي حيان"، فكان هذان الأخيران من المجتهدين الذين خالفوا غيرهم من النحاة الأندلسيين الذين كانوا يدورون في فلك "سيبويه"، وإن كان اجتهادهم اجتهاد مذهب، أما "ابن

[1]- ينظر : عبد القادر الهيتي ، خصائص المذهب الأندلس النحوي، مرجع سابق، ص 40 و ما بعدها.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص 42.

[3]– المرجع نفسه، ص 45.

[4]– ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، دت، ص 357.

مضاء" فقد اجتهد اجتهادا مطلقا، فـ "ابن مالك" كان له الفضل في تنظيم نحو "سيبويه" وتوضيحه وتفصيله وتقريبه للناس، كما تجلى عنده الاستشهاد بالحديث النبوي في أوضح صوره و"أبو حيان"، الذي نفر من تعليلات النحاة، إذ رآها عديمة الجدوى لا تفيد دارس النحو منها شيئا، أما "ابن مضاء" فقد قاد ثورة ظاهرية على النحو وأصوله ودعا إلى إلغاء العلة والعامل والقياس، ولا يمكن إغفال دور الإمام "السهيلي"، الذي أضفى على النحو الأندلسي مسحة فكرية خاصة لم يكن ليخفى أثرها فقد أوغل في التعليل النحوي، كما اعتمد الحديث النبوي في تأصيل قواعد النحو.

لقد امتاز المذهب الأندلسي بسمات خاصة جعلته يحتل مكانا ذا أهمية في تاريخ النحو ومن تلك السمات نذكر:

– كثرة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف وذلك يعود لعدة أسباب ذكرها صاحب خصائص مذهب الأندلس النحوي منها عدم تمكن نحاة الأندلس من مشافهة الإعراب لبعدهم عنهم زمانا ومكانا، ومنها انتشار المذهب المالكي في الأندلس وهو مذهب أهل الحديث كـ "أبي القاسم السهيلي" و"ابن خروف" و"ابن مالك"[1].

– الإيغال في التعليل النظري والجدلي، وظهر ذلك بوضوح عند كل من "السهيلي" و"الأعلم" و"الشنتمري"[2].

– النفور من التعليل الجدلي والدعوة إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث، وظهر ذلك جليا عند "ابن مضاء" و"أبي حيان" بعده [3].

[1]– ينظر : عبد القادر الهيتي ، خصائص المذهب الأندلس النحوي، ص 176–177.

[2]– ينظر: المرجع نفسه ، ص 185–188.

[3]– ينظر: المرجع نفسه ، ص 189.

وما يمكن قوله بعد هذا أن نحاة الأندلس قد تمكنوا فعلا من تأسيس مدرسة نحوية لها كيانها المستقل، وإن أنكر وجودها المنكرون، فقد اختلف الباحثون المحدثون في قضية وجود مذهب أندلسي في النحو العربي فمنهم مَن أثبت وجوده ومنهم مَن أنكر ذلك.

فمن المعترفين بوجود مذهب نحوي في الأندلس نذكر"أحمد أمين"، الذي خصص بابا في كتابه (ظهر الإسلام) عن الحركة النحوية في الأندلس[1] . وكذلك رأي الدكتور شوقي ضيف إذ كان من المعترفين صراحة بوجود مذهب نحوي في الأندلس وكذلك في كتابه (المدارس النحوية) [2]، أما الأستاذ "سعيد الأفغاني" فقد اعترف أول الأمر بوجود المذهب الأندلسي، وذلك في كتابه (في أصول النحو) [3] . إلا أنه ما لبث أن أنكر وجوده وذلك في كتابه (من تاريخ النحو) فقد شكك في وجود المذهب الأندلسي في النحو وبنى موقفه التشكيكي على ما يلي:

– أن "ابن مالك" و"أبا حيان" اللذان يعدان من أعلام المذهب ليسا أندلسيين في علمهما وذلك لسببين: أولهما رحيلهما صغيرين إلى المشرق وثانيهما أنهما لم يتلقيا في الأندلس نحوا إلا قليلا.

– إن قضية الاستشهاد بالحديث ليست ظاهرة أندلسية وإنما هي مشرقية فـ "ابن مالك" و"ابن خروف" إنما سارا سيرة من قبلهما من أئمة المشرق.

– إن ظاهرة القول بفساد القياس التي نادى بها "ابن حزم" و"ابن مضاء" لو وجدت من حاول البناء على أساسها لصح أن يكون من ذلك مذهب أندلسي إلى حد ما أي إذا وجد من يبطل العلل وجد مذهب نحوي للأندلس[4].

---

[1]– ينظر: احمد أمين ، ظهر الإسلام، شركة نوابغ الفكر ، دط ، دت ، ج3، ص 64–74.

[2]– ينظر: شوقي ضيق ، المدارس النحوية، دار المعارف ، دت ، دط ، ص 288–326.

[3]– ينظر: سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ط1، دار الفكر، بيروت(لبنان)،ط3، 1970 ، ص 231–233 .

[4]- ينظر: سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، ط1، دار الفكر، بيروت(لبنان)، 1970م، ص 107/98.

– إن سمات النحو الأندلسي ليست كافية لإطلاق اسم (مدرسة) عليه إذ أن ما جاء به الأندلسيون من أراء نحوية وما جددوا فيه من كثرة الاستشهاد وموقفهم من العلل كل ذلك يؤهلهم لتكوين مدرسة نحوية خاصة.

ومن المنكرين أيضا نذكر الدكتور "محمد موعد"، الذي رد على "شوقي ضيف" حين اعترف بالمذهب الأندلسي حيث قال:

– إن "الرباحي" الذي عدّه "شوقي ضيف" من النحاة الذين كان لهم الفضل والريادة في وجود هذه المدرسة لا يعدو أن يكون تلميذا لـ "الكسائي" و"الفراء" وفضله محصور في أنه ادخل إلى الأندلس كتب الكوفيين و هو إلي ذلك ألف في النحو و اشتغل به و صنيعه هذا لا يعنى انه قد أسس لمدرسة نحوية ووضع قواعدها و أرسى أركانها.

– إن الأعلام الذين ذكرهم "شوقي ضيف" أمثال "الرباحي" و"القالي" و"ابن القوطية" و"الزبيدي" و"ابن الإفليلي" و"ابن سيده" كانت لهم جهود في النحو واللغة إذ نقل بعضهم كتاب "سيبويه" إلى الأندلس وبعضهم صنف في النحو غير أن جهودهم لم ترق إلى أن يكونوا في مدرسة نحوية لها أسسها وقواعدها بل أن جهودهم لا تعد مقدمة أو أساسا بنيت عليه مدرسة الأندلس النحوية. [1]

– إن انتهاج نحاة الأندلس نهج الاختيار من آراء العلماء لا يمكن أن ينعت بأنه يؤلف مدرسة نحوية مستقل هذا لو سلمنا بهذا النحو العربي في كل عصر مدارس كثيرة.

– إن التسليم بأن "ابن مضاء" كانت له نضرات في النحو لم يسبقه إليها أحد . و دعوته تلك كانت ثورة على النحو والنحاة كما في دعوته إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث وإلغاء

[1]– ينظر: محمد موعد (مدرسة الأندلس النحوية) ، مجلة التراث العربي ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، سوريا ، العدد 91 ، 2003 مقتبس من الانترنيت .

العامل ، مما يترتب عنه من حذف أبواب من النحو فان هذه الآراء جميعا لا ترقى إلى مستوى الانتظام في مدرسة نحوية جديدة.

– إن النشاط النحوي في الأندلس لا يرقى إلى تكوين مثل هذه المدرسة ، إذ أن كل الجهود النقدية التي أشير إليها أنفا لم يكن لها كبير الأثر في الأصول النحوية أو منهج النحو العربي ، وهي في مجموعتها لا تؤلف مدرسة خاصة تتميز بها عن مدرسة البصرة[1].

و خلاصة الأمر أن عدم اعتراف هؤلاء الباحثين بالمذهب الأندلسي في النحو لا يعني عدم وجود هذا المذهب، إذ ظهرت معالمه بقوة في القرنين السادس والسابع خصوصا، حيث مثلت هذه الفترة العصر الذهبي للنحو الأندلسي ، و كان من بين روادها المجتهدين الإمام الفقيه "أبو القاسم السهيلي".

[1]– ينظر: سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مرجع سابق ، ص 231 وما بعدها.

الفصل الأول

الحكم النحوي عند النحاة

المبحث الأول: مفهوم الحكم وأنواعه و نشأته

المبحث الثاني: الطريقة الاستقرائية قي إبرام الحكم النحوي عند النحاة من خلال السماع و الإجماع و استصحاب الحال

المبحث الثالث: الطريقة العقلية (المنطقية) في إبرام الحكم النحوي عند النحاة من خلال القياس و التعليل

المبحث الرابع: طريقة اعتماد المبنى في بناء الحكم النحوي من خلال العامل و الأصل و الفرع و التقدير

2-المبحث الأول: مفهوم الحكم و أنواعه و نشأته:

1-1- مفهوم الحكم النحوي :

- لغة:

ورد في معجم (الصحاح): « الحكم مصدر قولك: حكم بينهم بحكم أي قضى، وحكم له وحكم عليه. والحكم أيضا: الحكمة من العلم، والحكيم العالم وصاحب الأمر، والحكيم المتقن للأمور»[1]، قال تعالى: ﴿وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا﴾[2] أي الحكمة.

ومادة "حكم" الحاء والكاف والميم أصل واحد، وهو المنع، وأول ذلك الحكم هو المنع من الظلم، وحكم فلان في كذا إذ جعل أمره إليه، و«المحكم المجرب المنسوب إليه الحكمة»[3]، ويقال أيضا: « حكمته في مالي، إذ جعلت إليه الحكم فيه، فاحتكم علي في ذلك»[4].

وقال "الراغب الأصفهاني" –رحمه الله–: « حكم، أصله منع منعا لإصلاح، ومنه سميت اللجام: حكمة الدابة، فقيل: حكمته وحكمت الدابة: منعتها بالحكمة، وأحكمتها جعلت لها حكمة، وكذلك حكمت السفيه وأحكمته قال الشاعر: أبني حنيفة أحكموا سفهاءكم»[5].

---

[1]– الجوهري: الصحاح تاج اللغة و صحاح العربية، تحقيق: احمد عبد الغفور ، محمد نبيل طريفي، ج5، ط4، دار العلم للملايين، بيروت (لبنان)، 1987م، ص 1901.

[2]– سورة مريم، الآية 12.

[3]– ابن فارس:مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج2، ط1، دار الجيل، بيروت (لبنان)، ص 91.

[4]– الجوهري: الصحاح، ج 5، مرجع سابق ، ص1902.

[5]– الراغب الأصفهاني: مفردات ألفاظ القرآن (مادة حكم)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق (سوريا)، ص 201.

– اصطلاحا:

كان شأن النحويين في إبرامهم لأحكامهم النحوية شأن الباحثين، المعتمدين القياس في الأشباه والنظائر من الظواهر، لعقد الموازنات بين الجزئيات والكليات، في مختلف الشؤون المادية والمعنوية، للوصول إلى الأحكام العامة المستنبطة التي يعرضها التفكير في تلك الظواهر.

وعلى هذا فالحكم في الاصطلاح « إسناد أمر إلى آخر إيجابا أو سلبا فخرج بهذا ما ليس بحكم كالنسبة التقييدية .»[1]

وعند "الأنباري" الحكم النحوي ما تثبته العلة. ويقول: « اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك، قصد إثبات الحكم في محل النص، بما ثبت بالنص أم العلة ؟ فذهب الأكثرون إلى أنه يثبت بالعلة لا بالنص، لأنه لو كان ثابتا بالنص لا بالعلة لأدى ذلك إلى إبطال الإلحاق، وسد باب القياس، لأن القياس حمل فرع على أصل بعلة جامعة وإذا فقدت العلة الجامعة بطل القياس وكان الفرع مقيسا من غير أصل وذلك محال»[2].

فالقرار بإثبات الحكم وإلحاقه إلى العلة لا إلى النص يدفع إلى فهم القاصر، والحكم الخاطئ، ذلك أن الحكم أُثبت بكليهما، إذ لا تخرج العلة عن دعم النص، مثلما لا يخرج الحكم عنه، فكلاهما متلازمان.

[1]– الشريف الجرجاني: التعريفات، تحقيق: جماعة من العلماء ، المجلد1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت (لبنان)، ط1، 1983 ، ص 92.

[2]– ابن الأنباري : لمع الأدلة في أصول النحو، تقديم وتحقيق: سعيد الأفغاني، ط2، دار الفكر، دمشق (سوريا)، بيروت (لبنان)، 1971م، ص 121.

و«لا يمكن إلغاء العلة بإلحاق الحكم بالنص، ثم إنها في كثير من نماذجها تعتمد على معطيات حسية مواطئه للطباع»[1].

وإذا كان التعليل جهازا تفسيريا يستند عليه لفهم نظام اللغة الداخلي والكشف عن أسراره، فإن النص هو الأداة التي تحقق التفسير الشامل لظواهر اللغة، باعتباره هو الوجود وأن العلة تابعة له لأنها قائمة على الافتراض و التخمين.

وإذا سلمنا بما جاء به نص "الأنباري"، فإن الحكم أيضا لا يعكس الواقع اللغوي ولا يفسره؛ لأنه يغدو هو أيضا افتراضا وتخمينا. ولا يفهم من هذا أننا ندعو إلى عدم جدوى التعليل، وأنه مجرد عمليات منطقية شكلية طبعت الخلافات النحوية بين البصرة والكوفة.

فالذي دعا إليه أئمة النحو نحو "الخليل" و"سيبويه" أن العلل مجموعة من الضوابط وجدت لفهم نظام اللغة.

فالحكم إذا هو خلاصة تفاعل النص والعلة وتوظيفهما بما يخدم مقاصد المتكلم والمخاطب.

فهذه النتيجة تقودنا إلى تلمس ما ساقه صاحب الكليات حيث عرض للحكم بأنه إسناد، فقال: « الإسناد هو ضم كلمة حقيقية أو حكما أو أكثر إلى أخرى مثلها أو أكثر، بحيث يفيد السامع فائدة تامة»[2].

فالحكم هو حاصل نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى، ويكون عاما أما إذا أفاد معنى يحسن السكوت عليه يكون خاصا.

---

[1]– ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ج1، مرجع سابق، ص 52.

[2]– أبو البقاء الكفوي: الكليات، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت (لبنان)، 1993م، ص 100.

فالإسناد والنسبة والحكم علاقة واحدة مجردة بثلاثة أسماء تتحقق بين كلمتين، ولذا قيل عن الحكم هو « إدراك وقوع النسبة أولا وقوعها، فإذا قلنا: زيد عالم اشتمل هذا القول على ثلاثة أجزاء، الأول هو المحكوم عليه، ويسمى الموضوع sujet والثاني هو المحكوم به ويسمى المحمول attribut والثالث النسبة بين الطرفين، ويسمى إدراك وقوع هذه النسبة أو لا وقوعها حكما أو تصديقا»[1].

و الواضح إن حيز الأحكام النحوية ذو أبعاد ثلاثة تعكسها المحلات الإعرابية من رفع ونصب، وجر، وجزم مثلما تعكسها أحياز الكلمة وأقسامها من اسم وفعل وحرف.

وفي كتاب "سيبويه" ما يفسر مثل هذا البعد الاصطلاحي النحوي، حيث عدد كلا من الإسناد والبناء والتفريع والشغل مترادفان وهي الحكم و النسبة التامة بمعنى واحد[2].

وقد عرفه "الاستراباذي" (686 هـ) بأنه «ما توجبه العلة»[3].

وعرفه "الكفوي" بأنه : «الحكم العادي القولي، كرفع الفاعل، ونصب المفعول، ونحو ذلك من الأحكام النحوية واللغوية»[4].

وجاء تعريف "عزيزة فوّال" له أكثر تفسيرا وتوضيحا حيث قالت: «ما يجر الفرع من أحكام الأصل صرفا، ونحوا، وإعرابا، مثل: قتل اللص. اللص نائب فاعل مرفوع حملا على اللص الذي هو الفاعل ونائب الفاعل فرع و الفاعل هو الأصل، أو هو: ما تنص عليه

[1]- جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج1، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، بيروت (لبنان)، 1982م، ص 277.

[2]– ينظر: سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج1، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، 1988م، ص 23.

[3]– الاستراباذي: شرح الكافية لابن الحاجب، تحقيق: محمود نور الحسن و زملاؤه ، ج1، دار الكتب العلمية، 1982م، ص 87.

[4]– أبو البقاء الكفوي: الكليات، مرجع سابق ، ص 381.

قاعدة ما، كأن تقول المبتدأ اسم مرفوع يقع في أول الجملة غالبا .مجرد من العوامل اللفظية ومحكوم عليه بأمر أو هو الإسناد»[1].

فقد حدّته "عزيزة فوّال " بحدين، أزالت عنه فيهما اللبس باستخدام لغة تعليمية بسيطة، مستعينة بالأمثلة التي تقشع غشاوة التصورات المعقدة والمتمثلة بالتراكيب الفلسفية الغامضة.

وقد عرفه "أحمد سليمان ياقوت" بقوله: « الحكم النحوي هو نتاج العلة التي توجد في كل من الأصل المقيس عليه والفرع المقيس»[2].

فالمعطيات السابقة الذكر تمنح الباحث تصورا دقيقا لمجالات الأحكام النحوية التي تتأسس بين أقسام الكلم وتنطلق من أحيازها ومحلاتها.

وترتبط مباشرة بالإسناد الذي يعد علاقة تجريدية تتحقق من خلالها عملية الربط والتأليف، وتمدنا بنتيجة مجردة أيضا تسمى في عرف النحاة بالحكم النحوي، هذا الحكم الذي لا يغفل الجانب الشكلي خلال عمليتي الوصف والتفسير.

1-2- أنواع الحكم النحوي :

« الحكم النحوي خمسة أنواع: الواجب، والممنوع والحسن، والقبيح وجائز على السواء»[3]، كما أن « الحكم الشرعي خمسة أنواع: واجب، ومندوب، ومباح، ومكروه، ومحظور (حرام)»[4].

---

[1]- عزيزة فوال: المعجم المفصل في النحو العربي، ج1، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، 1992م، ص 497.

[2]- أحمد سليمان ياقوت: دراسات نحوية في خصائص ابن جني، ط1، دار المعرفة الجامعية، 2000م، ص 139.

[3]- السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، 1418هـ -1998م، ص 19.

[4]- فخر الدين الرازي:المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، ج1، ط12، مؤسسة الرسالة، 1997م، ص 93.

الواجب: نحو رفع الفاعل ونصب المفعول به وجر المضاف إليه وتنكير الحال والتمييز.

الممنوع: ضد الواجب.

الحسن: نحو رفع المضارع الواقع جزاء يعد شرط ماض قال "زهير": وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول : لا غائب مالي و لا حرم .

ووجه حسنه إن الأداة حين لم يعمل في لفظ الشرط لكونه ماضيا مع قربه حسن ألا تعمل أيضا في الجواب مع بعده.

ومن الأمثلة أيضا حذف التاء مع (نعم وبئس) إذا كان الفاعل مؤنثا. قال "ابن مالك": – رحمه الله– في ألفيته:

والحذف في نعم الفتاة استحسنوا لأن القصد الجنس فيه بيِّن

فإذا قلت (نعم الفتاة) كان الكلام حسنا، ذلك لأنه بمثابة قولك نعم جنس – الفتاة هند–

القبيح: كرفعه في جواب شرط المضارع.

خلاف الأولى: كتقديم الفاعل على المفعول نحو ضرب غلامه زيدا.

الجائز: كتقديم الخبر على المبتدأ، والمفعول على الفاعل نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾[1].

[1]– سورة البقرة، الآية 124.

رخصة: وهو ما جاز استعماله لضرورة الشعر، ولذلك قال "ابن مالك" في تعريفها: (ما ليس للشاعر عنه مندوحة لذلك كانت الرخصة على سبيل الباحث نوعين: ضرورة جائزة والضرورة المستقبحة . [1]

نتبين من خلال تقسيمات النحاة للحكم النحوي، أنهم وضعوه في دائرة الأعمال الإنسانية المحكومة بسلطة القانون الإلهي ولا غرابة في ذلك؛ لأن النحو نشأ في ظل الدراسات الأصولية والفقهية التي أثرت فيه.

اتسمت أحكام النحاة بنوعين من السمات: سمات ثابتة وهي الأصول التي لم يختلفوا فيها وسمات متغيرة وهي الفروع التي اختلفوا فيها وذهبوا فيها مذاهب شتى.

فما اتفقوا فيه قاعدة الرفع والنصب والجر، إذا ثبت عنهم رفع الفاعل والمبتدأ والخبر، وما جرى مجراهم، ونصب المفعول وما جرى مجراه، وجر التوابع وما شابهها.

وقد ورد ترتيبهم الحكم من الواجب إلى الحسن ثم الجائز والقبيح والممنوع، وهذه مراتب خمس يتراوح فيها الكلام من واجب إلى ممنوع، مع حفظ مراتب التدرج فيه.

فاللغة ذات نظام معقد يستند إلى أحكام تجريدية عقلية تسير وفق ثلاثية جدلية تتمثل في الوجوب والجواز والمنع.

تشكل مقولة الوجوب سلطة تفسيرية واسعة التداول في النحو العربي تحكم نظام التعليق وتبنيه، وقد عرفت « بأنها أحد الأحكام التي تتصف فيها التعبيرات في طرق تركيبها وإعرابها. أو صياغة ألفاظها وهو في مقابلة الجواز والشذوذ والامتناع»[2].

[1]– ينظر: السيوطي ، الاقتراح ، مرجع سابق ، ص 69.

[2]- محمد اللبدي:معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط3، مؤسسة الرسالة ودار الفرقان، بيروت (لبنان)، عمان (الأردن)، 1409هـ- 1988م، ص 238.

فالعلاقة بين الوجوب والتعليق قائمة على تشكيل الكلام وترتيبه و« ما النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب بعض والكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف وللتعليق بينها طرق معلومة وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم وتعلق اسم بفعل وتعلق حرف بهما»[1].

يبين نظام التعليق بعدا تداوليا، بين عناصر التأليف من جهة، وبين اللغة ومستعمليها من جهة أخرى.

ولا شك أن ممارسة السلطة التوجيهية أو التصنيفية من قبل النحاة من أجل رصد أحكام الوجوب أو الجواز وبيان عللها، لها أثر في ترسيخ المعاني المجردة المتشكلة في الذهن، «فالمدار في الحكم، هاهنا، على ما جرت عليه اللغة من طرائق، وما ألفته من سنن، وعرفت به من خصائص وسمات، لا على ما يمليه منطق التعليل العقلي»[2].

فالأحكام النحوية لا يمكن إرجاعها إلى المناسبات العقلية القياسية وإنما تثبت بالاستعمال اللغوي.

1-3- نشأة الحكم النحوي :

كان للعرب ملكة لسانية رفيعة، جعلتهم ينطقون بلغتهم سليقة وسجيّة، وكانت الملكة الحاصلة للعرب من ذلك أحسن الملكات وأوضحها إبانة عن المقاصد، لدلالة غير الكلمات فيها على الكثير من المعاني مثل الحركات التي تعين الفاعل من المفعول من المجرور، أعني المضاف، ومثل الحروف التي تقضي بالأفعال إلى الذوات من غير تكلف ألفاظ أخرى، ولا يوجد ذلك إلا في ألفاظ العرب فلما جاء الإسلام وفارقوا الحجاز لطلب الملك ...

[1]- انظر : الجرجاني ، دلائل الإعجاز، شرحه وعلق عليه ووضع فهارسه محمد التنجي، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت (لبنان)، 1424هـ- 1999م، ص 14/13.

[2]- صلاح الدين الزعبلاوي: مسالك القول في النقد اللغوي، ط1، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق (سوريا)، 1404هـ - 1984م، ص 143.

وخالطوا العجم، تغيرت تلك الملكة بما ألقى إليها السمع من المخالفات التي ظهرت للمتعربين من العجم. والسمع أبو الملكات اللسانية، ففسدت بما ألقي إليها مما يغايرها لجنوحها إليه باعتياد السمع وبطول هذا الامتزاج تسرب الضعف إلى نحيزة العربي و سليقته، هذا العربي الذي اعتاد المحاكاة المدعمة بالفطرة السويّة حيث كانت تملأ العبارات السليمة سمعه ويطبع بها لسانه، فتجود قريحته بسليم التراكيب ومنسجم العبارات فلم يكن حينئذ بحاجة إلى ضوابط وقواعد وأحكام، تقوم لسانه فتصونه من الإعوجاج وتحمي عقله من انغلاق فهم المعاني، بسبب الجهل باستخدام التراكيب، ولذلك خشي أصحاب العقول الغُيُر على لغتهم استفحال الخطأ، بتسرب الضعف وتفشي اللحن فاستنبطوا من مجاري كلاهم قوانين لتلك الملكة، مطردة، شبه الكليات والقواعد، يقيسون عليها أنواع الكلام، ويلحقون الأشباه منها بالأشباه، مثل أن الفاعل مرفوع...ثم رأوا تغيّر الدلالة بتغير حركات هذه الكلمات، فاصطلحوا على تسميته إعرابا وتسمية الموجب لذلك التغير عاملا، وأمثال ذلك وصارت كلها اصطلاحات خاصة بهم فقيدوها بالكتاب وجعلوها صناعة لهم مخصوصة، واصطلحوا على تسميتها بعلم النحو، وقد مر هذا الأخير بعدة أطوار كما ذكرنا سابقا وتميز كل طور بنضوجه وتطوره حيث تبلور هذا الأخير من الطور الثاني، حيث أظهر "الحضرمي" السبيل الأقوم أمام النحاة لتناول الظواهر التركيبية بالتعقيد بما وضع من قواعد عامة للبحث النحوي، سار عليها وطبقها بحزم شديد وجرأة بالغة، وهي أن يقف عند الظواهر الشائعة المطردة، وأن يعدها هي القوانين الضرورية في التركيب ثم جاء عهد التأليف النحوي حيث ضم "الخليل" كل شيء إلى لفقه وساق الشواهد وعلل الأحكام.

وتابعه تلميذه "سيبويه" في إعمال العقل لإقرار صحة القواعد والأحكام، بعد الإلمام بها، وجمعها وتنظيمها في كتاب واحد، يعد أول أثر نحوي للنضوج الفكري المكتمل، الذي وصل إلينا متضمنا أراء من سبقه من النحويين، وما أستنبطه هو نفسه حيث كانت له فيه شخصية قوية، ظهرت في ابتداع بعض القواعد وحسن التعليل، وجودة الترجيح عند الاختلاف

واستخراج الفروع من القياس الذي امتلأ به الكتاب وبذلك نصل إلى طور الإكمال والكمال النحوي، متمثلا بـ "الأخفش الأوسط" صاحب الفضل في نشر كتاب "سيبويه"، فهو الطريق إليه لأنه كما قيل: أعلم من أخذ عنه في عصره.

ويعقبه "أبو عمر الجرمي" و"المازني" ومن بعدهما "المبرد" الذي يعدّ شيخ أهل النحو والعربية، وإليه انتهى علمها بعد طبقة "أبي عمر الجرمي" و"المازني".

وفي هذا الطور أبدع العلماء في شرح كلام السابقين وإكمال ما فاتهم مراوحين بين الاختصار تارة، والبسط تارة أخرى، فقد سلكوا بالنحو مسلكا طبعوه بطابع فيه كثير من التغيير الشكلي والتأليفي، فقد تغيرت لغة التأليف ووضعت اصطلاحات و عبارات في المؤلفات لم تكن من قبل، وحدّت الحدود ورتبت المسائل، ونظمت الأبواب، حتى استوى النحو علما قائما وفق قواعد وأصول وأحكام ثابتة.

وبهذا يكتمل بيان النحو واصلا في نضوجه إلى رأس الهرم في سعة البحث وعمق التفكير ونضج العقل العلمي، تأليفا كثيرا قيما موجودا، حيث برزت فيه كوكبة من العلماء مثل: "الزجاجي"، و"ابن السراج"، و"الفارسي"، و"ابن جني"، ليشكلوا بذلك طورا خصيبا وهو طور المفاضلة والترجيح بين الآراء والمذاهب النحوية، والنضوج والقياس والتعليل وإبرام الأحكام النحوية.

وهكذا نجد أن النحو أصبح علما ذا قواعد وأصول وأحكام، كما أصبح له نظرا ورأي مستقل في المسائل. فقد كان الرأي بداية يرتكز على الأشباه والنظائر، وكانت المسألة تعطي حكم نظائرها، ثم ارتقى هذا الأخير واتسعت شعبه حتى سمِّي القياس وكان له أثر في الوصول إلى كثير من الأحكام، إما باستنباط حكم الشيء من حكم شبيه،أو باستنباط حكم القليل من حكم الكثير، أو بطريق القياس التمثيلي ، أو باستخراج علة الحكم المشتركة، واستخدامها في التطبيق وثمة عاملان مؤثران ساعدا في تدعيم شخصية البحث النحوي

القادر على إبرام الأحكام واستنباط العلل وعلى الارتقاء بالتفكير القياسي عند النحويين وهما: الفقه والمنطق.

وهنا قد أوجزنا الحديث عن الحكم النحوي في تعريفه الاصطلاحي ونشأته وأقسامه لننتقل للحديث عن الوسائل التي استعملها النحاة في استنباط الحكم النحوي وإثباته.

المبحث الثاني: الطريقة الاستقرائية في إبرام الحكم النحوي عند النحاة من خلال السماع و الإجماع و استصحاب الحال

2-1- النقل: تعريفه وشروطه

ويسميه البعض السماع وهو الأصل الأول من حيث قوة حجيته وأهميته عند النحاة، وهو الأساس في الاستدلال على أحكام النحو فلا يصح حكم نحوي دون دليل من السماع أو النقل حتى ولو كان مقبولا في القياس وفي ذلك يقرر النحاة أن السماع يبطل القياس فقولك مثلا: « استحاذ جار على القياس مثله مثل: استقام واستعاد واستدان تقلب فيه عين الفعل ألفا قياسا فنقول: استقام بدلا من استقوم ولكن العرب لم تنطق هذا الفعل أي: استحوذ إلا علي هذه الصورة صحيح العين ومن ثم فإن السماع يوجب استعماله هكذا حتى ولو كان مخالفا للقياس، ومن ثم فان الأصول الأخرى لا بد لها من مسند من النقل وقد فضل "ابن الأنباري" أن يسمى هذا الأصل "النقل" بدلا من "السماع" لأن النقل أعم من السماع فهو يشمل المسموع من العرب مباشرة والمنقول عن طريق الرواية مشافهة. فالنقل أعم بهذا المعنى وأشمل إذ يشمل السماع المباشر وغير المباشر»[1].

ولما كان ما وصل إلينا من كلام العرب إنما وصل عن طريق السماع المباشر والرواية رأى "ابن الأنباري" أن يصطلح عليه بمصطلح النقل.

ويعرف "السيوطي" السماع بقوله: « هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن وكلام نبيه صل الله عليه وسلم وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمانه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا»[2]، وعرفه "ابن الأنباري" بقوله: « هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة، وعلى هذا

[1]- محمود أحمد نحلة: أصول النحو العربي، دار المعرفة الجامعية،قناة السويس، 2004م، ص 31.

[2]- السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق ، ص 95.

يخرج ما جاء شاذا من كلام غير العرب من المولدين وغيرهم وما جاء شاذا في كلامهم...»[1].

كما يعرفه "الأنباري" في الاصطلاح فيقول: « النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة»[2]، و منه يجب أن تتوفر في النقل بثلاثة شروط وهي: الفصاحة وصحة النقل أي التواتر والاطراد.

أولا: الفصاحة

وهي عند النحاة واللغويين في زمن "سيبويه" كانت تعني المدلولات التالية:

صفة من ترتضى عربيته، السلامة اللغوية، الاستعمال الكثير المعروف من كلام الفصحاء

ثانيا: صحة النقل

وقد اشترط " ابن الأنباري" في نقل اللغة ما هو مشروط في نقل الحديث ، لأن بها معرفة تفسيره وتأويله، يقول: « ويشترط في نقل اللغة ما يشترط في نقل الحديث »[3].

فهو يشترط في نقل اللغة عدالة الناقل رجلا كان أو امرأة حرا أو عبدا ووجوب الاطلاع على سير الرواة ومن ثم رفض "الأنباري" أن يكون ناقل اللغة فاسقا، يقول: « فإن كان ناقل اللغة فاسقا لم يقبل نقله»[4]؛ لأن الفاسق قد لا يتورع عن الكذب.

فهل يشترط في نقل اللغة ما يشترط في نقل الحديث كما ذهب إلى ذلك "الأنباري"؟ يشترط قي نقل اللغة عدالة الناقل واتصال السند وعدم النقل من مجهول؛ أي تجنب أن

[1]– ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957م، ص 85.

[2]– ابن الأنباري: المرجع نفسه ، ص 81.

[3]– المرجع نفسه ، ص 66.

[4]– المرجع نفسه، ص 85.

يكون المنقول مجهولا ناقله، إن النحاة واللغويين لم يعنوا العناية اللازمة بالنظر في عدالة من نقلوا عنهم اللغة كما اعتنى علماء الحديث بالجرح والتعديل بخصوص رواة الحديث. مع أنه يحتمل كذب من لم تعلم عدالته!

ويبين لنا "القرافي" سبب ذلك الإهمال بقوله: « إنما أهملوا ذلك لأن الدواعي متوفرة على الكذب في الحديث لأسبابه المعروفة الحاملة للواضعين على الوضع، وأما اللغة فالدواعي إلى الكذب عليها في غاية الضعف»[1].

ثم إن اللغوي همه التثبت من فصاحة من ينقل عنه مشافهة، فإذا وثقوا بفصاحة العربي نقلوا عنه دونما حرج، لاسيما إذا تبين لهم أن ما نقلوه جاريا على سمت كلام العرب ولم يغير عنه، وأن الروايات التي نقلوها يكثر ورودها عند الرواة على وجه واحد كما في رواية الشعر والأمثال والحكم.ولذلك فإنه لا يشترط أن يكون منهج علماء اللغة والنحو في نقل اللغة، كمنهج علماء الحديث في نقل الحديث.

وفي ذلك يقول الدكتور "عبد الرحمن الحاج صالح": « المبادئ العلمية لسماع علماء العرب لمعطيات اللغة وتوثيقها خاصة مغايرة للمبادئ التي بنى عليها تدوين الحديث الشريف والأحداث التاريخية، وذلك لاختلاف الظروف، واختلاف الزمان. فسيبويه والنحاة الذين جاؤوا قبله عاشوا كلهم في زمان الفصاحة السليقة. وعلى هذا فالسماع من فصحاء العرب وحدهم إذا تحقق العلماء من فصاحتهم كان كافيا كحجة أي كمرجع علمي، ويكفي أن ينسب العلماء –وهم معروفون– ما سمعوه إلى هؤلاء لتثبيت الرواية، ويكون الثبوت مطلقا إذا أجمع العلماء على ذلك، وأصل الأصول هنا هو ثبوت فصاحة المنقول بثبوت فصاحة القائل المنقول منه أو الناقل من العرب الفصحاء. ولم يحتج النحوي منهم في ذلك الزمان إلى إسناد، لأنه هو أو شيخه المصدر الأول لما سمعه، فإذا روى عن شيخه فيكون له إسناد إلى عالم واحد فقط

[1]– السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق ، ص 52.

بينه وبين العرب. فهم بالنسبة إلى كلام العرب كالصحابة أو التابعين بالنسبة للحديث الشريف»[1].

و خلاصة الأمر إن الاعتماد على سماع فصحاء العرب وأخذ اللغة عنهم إنما يكون على ثبوت فصاحتهم. ولا حاجة إلى إسناد ، لأن النحوي إما أن يكون قد سمع الكلام الذي دونه عن عربي تثبت فصاحته، أو رواه عن شيخه وهو عالم ثقة لا مطعنة في النقل عنه، ثم إن ما نقله النحاة من شعر ونثر كان في زمن الفصاحة، وكان معروفا متداولا بين الناس والتحريف فيه أو الكذب أو الغلط لا يخفي عنهم، ومع ذلك فإن أكثر ما نقله النحاة لم يعترض على صحة نقله معترض. ولذلك لم يعن سيبويه كثيرا بذكر اسم الشاعر وهو يحتج بشعره، كما احتج أحيانا بروايتين مختلفتين من الشعر، لأن الرواة المختلفين «إنما أخذوه من أفواه العرب الذين يحفظون الأشعار، فالتغيير في الإنشاد واقع من جهتهم والشواهد في كل رواية صحيحة. لأن العربي الذي غير الشعر وأنشده على وجه دون وجه قوله حجة. ولو كان الشعر له لكان يحتج به ألا ترى أن الحطيئة رواية زهير، وكثيرا رواية جميل، والراوي والمروي عنه كلاهما حجة»[2].

و الحق أن رواية الشعر بالسماع من هؤلاء الرواة العرب الفصحاء لا يطعن في روايتهم حتى ولو اختلفت أحيانا بعض الاختلاف، ذلك لأنه قالها فصيح موثوق بعربيته، والفصاحة هي الأساس والعمدة في نقل اللغة بالمشافهة، كما أن عدم ذكر اسم الشاعر لا يطعن في رواية شعره إذا كان مرويا عن فصيح موثوق بعربيته كالأبيات التي رواها "سيبويه" دون ذكر أصحابها، فهو عالم ثقة رواها كما سمعها ولم يعترض عليها في زمانه معترض

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح: السماع اللغوي العلمي عند الغرب ومفهوم الفصاحة، ط1 ، موفم للنشر ، الجزائر ، 2007 ، ص 258.

[2]– المرجع نفسه ، ص 260.

رغم أنها كانت معروفة عند غيره، ولكن بين النحويين بعده من منع الاحتجاج ببيت يجهل قائله كـ "المبرد" و"ابن النحاس" وكذلك صرح بهذا "أبو البركات الأنباري" في (الإنصاف).

ويجاريه في ذلك "السيوطي"، فيقول: « وكأن علة ذلك خوف أن يكون لمولد أو من لا يوثق بفصاحته، ومن هذا يعلم أنه يحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم»[1]، فلا يجوز عند الاحتجاج بكلام المجهول ، لذلك لم يطعنوا في الذين احتجوا بكلام مجهول بشرط فصاحة البيئة، دون ذكر لأسمائهم.

ثالثا: الاطراد

وهو ما يفهم من معنى قوله أن يكون المنقول خارجا عن حد القلة إلى حد الكثرة، واستبعد بذلك الشواذ من المنقول وهي كثيرة في العربية، يقرّ بكثرتها النحاة يقول "سيبويه": «و الشواذ في كلامهم كثيرة»[2].

إن "أبا البركات الأنباري" ينظر إلى المنقول من جهة صحة القياس عليه باعتباره ركنا من أركان القياس، إذ إن الشاذ لا يصلح للقياس عليه، ولكن "الأنباري" فاته أن الشواذ الكثيرة الموجودة في اللغة العربية جزء من واقع هذه اللغة لا يمكن التغافل عنه وهو جزء هام من المنقول لأن «كل ما صح وروده عن العرب سواء كان مطردا أم لا فهو من نقلهم وكلامهم»[3].

فالسماع كركن من أركان القياس يقتضي الاطراد أما خارج القياس فلا تشترط الكثرة أو الاطراد وإذن فإنه ليس من شرط المنقول أن يكون خارجا عن حد القلة إلى حد الكثرة.

---

[1]– السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق ، ص 42.

[2]– سيبويه: الكتاب، مرجع سابق ، ج2، ص 115.

[3]– محمد سلام صالح: أصول النحو–دراسة في فكر الأنباري–، ط1، دار السلام، القاهرة (مصر)، 2006م، ص 85.

وكل ما نقل عن عربي موثوق بفصاحته في رقعة الفصاحة فهو من المنقول سواء أكان مطردا أو شاذا، ولذلك لم يشترط "السيوطي" هذا الشرط عند تعريفه للسماع أو النقل وجعل مداره على ثبوت الفصاحة، إذ قال: « وأعني ما ثبت في كلام من يوثق فصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه –صلى الله عليه وسلم– وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم أو كافر فهذه ثلاثة أنواع لابد في كل منها من الثبوت»[1].

– مصادر النقل (السماع):

1.القرآن:

لقد بيّن "السيوطي" في التعريف الذي مضى ذكره مصادر السماع ورتّبها بأن جعل القرآن الكريم في مقدمة المصادر الموثوقة لصحة نقله وفصاحته وقوة حجته والنحاة مجمعون على الاستشهاد به. « قد أجمع الناس جميعا على أن الكلمة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غيره»[2].

وقال "الفراء": و« الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر»[3].

إلا أن القرآن والقراءات حقيقتان مختلفتان، قال "الزركشي": « وأعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان مختلفان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم

[1]– انظر: السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق ، ص24.

[2]– انظر:السيوطي: المزهر، ضبط: مجد أحمد جاد المولى بك و محمد إبراهيم الفضل ، ج1، ط3، دار التراث، القاهرة (مصر)، ص 213.

[3]– انظر: الفراء: معاني القرآن، تحقيق: يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ج1، ط2، الدار المصرية ، دت، 1980م، ص 14.

للبيان والإعجاز، والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيتها من تحقيق وتشديد غيرها»[1].

ويعني ذلك أن القرآن الكريم هو كلام الله تعالى المنزل بالوحي على الرسول محمد صلى الله عليه وسلم والقراءات هي تعدد طرق تأديته، وكيفيات النطق بألفاظه ولذلك عرف ابن الجزري القراءات بأنها « علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو ناقليه»[2].

وخلاصة القول أن النحاة متفقون جميعا على أن القرآن الكريم هو الأصل الأول في الاستشهاد في النحو لأنه أوثق نص لتواتره وفصاحته، ولكن هذه القراءات تختلف في درجة الصحة والتواتر و لذلك ظهر علم القراءات لوضع ضوابط القراءة الصحيحة التي يوثق بها فوضع لصحة القراءة ثلاثة شروط:

– صحة السند إلى الرسول صلى الله عليه وسلم و موافقتها رسم المصحف العثماني و موافقة العربية ولو بوجه.

3– تشدد أكثر النحاة في موافقة القراءة لمجاري العربية:

ومال النحاة إلى التشدد في موافقة القراءة لمجاري العربية وقياسها فهذا الشرط الأول عند أكثرهم لقبول القراءة والاستشهاد بها وإذا لم تكن على أي وجه من القياس ضعفوها أو خطأوا صاحبها أو حكموا عليها بالشذوذ ولم يقيسوا عليها مع اعتدادهم بالشرطين الآخرين وقد تفاوتوا في ذلك.

إن النحاة قد لجأوا كثيرا إلى الاستشهاد بالقراءات كما استشهدوا بما هو موحد من لفظ القرآن وعدوها جزءا هاما من مدونة العربية ولكنهم يضيقون بما خالف وجوه العربية

[1] – انظر : الزركشي ، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج1، دار الاحياء الكتب العربية ط1، 1975م، ص 318.

[2] – مخلوف بن لعلام: مبادئ أصول النحو، دار الأمل، الجزائر ، 2012، ص 40.

ومجاريها وإن كان هذا الموقف عندهم تتفاوت درجاته فمنهم من لا يحرجه تخطئة القراء حتى ولو صح سندهم وثبتت فصاحتهم– إذا خالفت قراءتهم وجها من وجوه العربية وأقيستها وهذه أمثلة عن هؤلاء النحاة.

يقول "المازني": « فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة (معائش) بالهمزة فهي خطأ، فلا يلتفت إليها، و إنما أخذت عن نافع ابن نعيم، ولم يكن يدري ما العربية وله أحرف يقرؤها لحنا نحوا من هذا»[1].

فها أنت ترى "المازني" يخطئ قراءة تواترت عن "نافع المدني" و"ابن عامر الدمشقي" وهما من القراء الثقات في قوله تعالى: ﴿وجعلنا لكم فيها معائش﴾ بالهمزة على غير قراءة الجمهور (معايش) والقياس عند النحاة يقتضي أن يقلب الحرف الثالث الزائد همزة في الجمع كما في: صحيفة: صحائف، عجوز: عجائز، غنيمة: غنائم...أما الياء في معيشة فهي أصلية ولا تقلب همزة في الجمع، فكانت هذه القراءة بالهمزة خطأ عنده ولحنا من القراء. [2]

و« يخطئ الفراء قراءة من قرأ: "وما أنتم بمصرخيّ" بكسر الياء –وهي قراءة الأعمش ويحي بن ثواب خافضة للحرف كله، والياء من المتكلم خارجة عن ذلك»[3].

ومثل هذه العبارات من النحويين مما يخطئ القراء أو ينعت قراءاتهم بالوهم لمخالفتها وجوه العربية ومجاريها كثيرة جدا، وقد اجتزأت بذكر بعضها لبيان هذا الموقف الذي يتحامل ويقسو على قراءة القرآن إن كان على غير مجاري العربية حتى ولو صح نقلها. بل ومن النحويين من تشدد كثيرا في هذا الركن أي موافقة القراء للعربية ومجاريها، يحتكمون إليه قبل غيره ويبنون عليه حكمهم على قراءة القراء دون اعتبار كبير لصحة النقل وموافقة القراءة لخط

[1]– ابن جني: المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى، ج1، ط1، دار إحياء التراث القديم، القاهرة (مصر)، 1954م، ص 307.

[2]– انظر : ابن جني ، المنصف ، ج2، ص 309.

[3]– الفراء: معاني القرآن، مرجع سابق ، ج2، ص 75.

المصحف العثماني وقد عرف مثل ذلك عن "الزمخشري" فمنهجه يقوم أساسا على قياس العربية وفصاحة الأسلوب في الحكم على القراءات يقول في قراءة "ابن عامر": «وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم" بجعل " شركائهم" مضافا إلى "قتل" و"أولادهم" مفعول به منصوب يفصل بين المضاف والمضاف إليه. وقد نقد هذه القراءة قبله الفراء والزجاجي والطبري وابن النحاس وغيرهم، ولكن عبارات الزجاجي في نقده للفراء أشد قساوة وتحاملا يقول: "وأما قراءة ابن عامر: قتل أولادهم شركائهم، برفع القتل ونصب الأولاد، وجر الشركاء، على إضافة القتل إلى الشركاء و الفصل بينهما بغير الظرف فشيء لو كان في مكان الضرورات – وهو الشعر– لكان سمجا مردودا...فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته، والذي حمله على ذلك في بعض المصاحف، شركائهم مكتوبا بالياء، ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء –لأن الأولاد شركائهم في أموالهم– لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب»[1].

يرد "الزمخشري" هذه القراءة ويطعن فيها –وهي من قارئ موثوق بنقله– لأن القياس في العربية يقتضي عدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه، لذلك يرجح القياس على صحة النقل.

وقد جرت عليه صراحته وجرأته في الطعن على القراءات المخالفة لمجاري العربية سخط بعض المشتغلين بالقراءات والنحو، لأنه يخضعها لمعايير النحو ولا يبالي كثيرا بصحة السند كما لا يبالي أحيانا بخط المصحف العثماني فهو يصرح أن خط المصحف سنة لا تتغير ولكنه يقول بما يدل على خلاف ذلك، « ومثل ذلك أنه جاء في خط المصحف

[1]– الزمخشري: الكشاف، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، ج1، ط1، مكتبة الهلال، الرياض (السعودية)، 1998م، ص 89.

العثماني "قال ذلك ما كنا نبغ" يخفف الياء في "نبغ" قال: "نبغ" بغير ياء الوصل وإثباتها أحسن وهي قراءة أبي عمرو...»[1].

إن ولع بعض النحويين بالقياس جعلهم يخالفون خط المصحف في القراءة. قال "الفراء": « وقرأ أبو عمرو إن هذين لساحران، احتج أنه بلغه عن بعض أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أنه قال: " إن في المصحف لحنا، وستقيمه العرب"، وقال الفراء: "ولست أشتهي على أن أخالف الكتاب"»[2].

فهنا نرى "أبا عمرو" وهو أحد القراء الثقات ونحوي يقرأ بما يخالف ما جاء في خط المصحف ولكن "الفراء" يصرح أنه لا يريد مخالفة خط المصحف لأن إتباعه واجب، وقد بالغ "الزمخشري" في التمسك بالقياس والطعن على القراءات المخالفة له حتى كثر نقاده لن عباراته توهم أن القراءة رأي وليست نقلا ورواية.

وفي المقابل نجد بين النحويين من يتحرج من الطعن على القراء، فمنهم "سيبويه" في كتابه وإنما يعارض قراءاتهم التي لا توافق العربية معارضة خفية لاحترامه البالغ لها فهو يصرح أن القراءة القرآنية سنة تتبع ولا تصح مخالفتها.

ولذلك فإن كان يلتزم الصمت كلما صادف قراءة تخالف مقاييس العربية فلا يتعرض لها في الوضع الذي يليق به ذلك، فلم يعترض لقراءة "ابن عامر" لقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾[3]، لوجوب الفصل بين المتضايفين إلا في الضرورة الشعرية.

[1]– الزمخشري: الكشاف، ج 3، مرجع سابق ، ص 214.

[2]– الفراء: معاني القرآن، ج3، مرجع سابق ، ص 183.

[3]- سورة الانعام، الآية 138.

ومثل ذلك أنه لم يتعرض لقراءة حمزة الزيات لقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾[1]، بجر الأرحام على الضمير المتصل بالباء، وهذا مخالف للقياس الذي يقتضي عدم عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار وتكراره وقد ذكر "سيبويه" هذه القاعدة القياسية ولكنه لم يعترض لتلك القراءة بل تحاشى ذكرها لما يكنه من احترام لهذه القراءات المنقولة عن الثقات.

وقد يضعف لغة للعرب قليلة وردت عليها قراءة يذكرها ولكنه لا يطعن عليها هي نفسها وإنما يطعن على لغة جرت مجراها في مخالفتها لوجوه العربية، فهذا طريق خفي إلى تضعيف القراءة قال: « واعلم أن ما كان في النكرة رفعا غير صفة، فإنه رفع في المعرفة"، من ذلك قوله عز وجل: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾[2]. وتقول: مررت بعبد الله خير منه أبوه، فكذلك هذا وما أشبهه، ومن أجرى هذا على الأول فإنه ينبغي أن ينصبه في المعرفة، فيقول مررت بعبد الله خيرا منه أبوه، وهي لغة رديئة»[3].

فالظاهر "أن سيبويه" خطأ لغة من يقول: مررت بعبد الله خيرا منه أبوه، فينصب "خيرا" وحقه الرفع في القياس ولكن النصب في "سواء" في القراءة السابقة نظير هذا النصب في خير ومن ثم فإن تضعيفه لهذه اللغة إنما هو تضعيف لتلك القراءة،إلا أنه لا يصرح بذلك لاحترامه البالغ للقراءات القرآنية وكان أحيانا ينقل رأي شيوخه في الطعن على قراءة من القراءات التي تنبو عن مجاري العربية، دون أن يبدي موقفه هو كما في قراءة ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[4] بنصب أطهر والقياس يقتضي الرفع، قال: « وأما أهل المدينة فينزلون هو ها هنا بمنزلة بين المعرفتين ويجعلونها فصلا في هذا الموضع. فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنا،

[1]- سورة النساء، الآية1.
[2]- سورة الجاثية، الآية 20 .
[3]- سيبويه: الكتاب، مرجع سابق ، ص 34.
[4]- سورة هود، الآية 78.

وقال: احتبى ابن مروان في هذه اللحن. يقول: لحن، وهو رجل من أهل المدينة، كما تقول اشتمل بالخطأ، وذلك انه قرأ: هؤلاء بناتي هن أطهر لكم فنصب»[1].

– نزوع كثير من نحاة المتأخرين إلى التمسك بصحة النقل حتى ولو خالف مجاري العربية:

وقد ظهر عند كثير من النحاة المتأخرين نزوع على التمسك بصحة النقل في الاحتجاج بالقراءات حتى ولو خالفت وجوه العربية، يقول "السيوطي" فيمن ضعف أو خطأ قراءات صحيحة النقل لقراء ثقات: «إن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية، وقد ردّ المتأخرون منهم ابن مالك – على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد، واختاروا جواز ما وردت به قراءتهم في العربية وإن منعه الأكثرون مستدلا به من ذلك احتجاجه على جواز العطف على ضمير المجرور من غير إعادة بقراءة حمزة: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾[2] وعلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه...»[3].

وقد كان "أبو حيان الأندلسي" يرى أن القراءة سنة ورواية منقولة ينبغي التمسك بها وقبولها ويدافع عن القراءات وينقد بشدة من يعترض على القراءة المخالفة لمقاييس العربية.ومثل ذلك رده على "الزمخشري" حين رأى أن تخفيف الهمزة الثانية في قوله تعالى: ﴿ أَنْذَرْتَهُمْ ﴾[4] لحن و ليس من كلام العرب. قال "أبو حيان": « وما قاله هو مذهب البصريين، وقد أجاز الكوفيون الجمع بين الساكنين على غير الحد الذي أجتزه البصريون وقراءة ورش صحيحة النقل لا تدفع، ولكن عادة هذا الرجل إساءة الأدب على أهل الأداء

[1]- سيبويه، الكتاب، مرجع سابق ،ص 396 -397.
[2]- سورة النساء، الآية 1.
[3]- السيوطي، الاقتراح، مرجع سابق ، ص 25.
[4]- سورة ياسين، الآية 10 .

ونقله القرآن»[1]. وقد كان "أبو حيان" يجتهد في الدفاع عن القراءات لصحة سندها بتأويلها أو ردها إلى لغة من لغات العرب إذا خالفت مجاري العربية، وكان مصيبا في هذا المنهج؛ لأن القراءات إذا رويت عمن يوثق بعربيته بإسناد صحيح فلا يحسن ردّها حتى ولو خالفت مقاييس العربية.

ولكن دعوة بعض النحويين إلى جواز القياس عليها حتى ولو خالفت مقاييس العربية كـ "ابن مالك" مثلا: الذي يجيز الفصل بين المضاف والمضاف إليه حتى في غير الشعر والعطف على ضمير مجرور بجار دون إعادة هذا الجار لأنه ثبت ذلك في قراءة قراء ثقات فلا نسلم له به لأنها مخالفة لمقاييس العربية ولا تطرد على كلام العرب ولأن ذلك سيفضي إلى توسع في الاستعمال تتكسر معه الأصول وتضطرب قواعد العربية وأبوابها.

وكذلك كان ابن مالك شديد التمسك بصحة النقل والثقة بالرواة، وهذا أكبر الأدلة عنده على صحة القراءة يقول في جواز الفصل بين المتضايفين: « وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر"وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم" لأنها ثابتة بالتواتر، ومعزوة إلى موثوق بعربية قبل العلم بأنه من كبار التابعين، ومن الذين يقتدى به في عصره من أمثاله الذين لم يعلم عنهم مجاورة للعجم يحدث بها اللحن،...»[2].

إن الموقف السليم للغويين والنحاة من مثل هذه القراءات هو أن يسلموا بصحتها ويفسرون خروجها عن معتاد مجاري اللغة ويقفون عند ذلك لا يقيسون عليها مثلها مثل ما جاء من الشواذ في كلام العرب، فقد كان "سيبويه" يقف منها هذا الموقف إن قيلت ممن يوثق بعربيته ومثل ذلك قوله: « فليس كل حرف يحذف منه شيء ويثبت فيه نحو: يك ويكن، ولم أبل وأبال، لم يحملهم ذلك على أن يفعلوه بمثله ولا يحملهم إذا كانوا يثبتون

[1]- أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج1، مكتبة النصر الحديثة، الرياض (السعودية)، ص 47.
[2]- ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ج3، ط1، هجر للطباعة، 1990م، ص 277.

فيقولون في مر أومر، أن يقولوا في خذ أوخذ وفي كل أوكل فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم فسِّر»[1].

ويعني بذلك "سيبويه" أننا إذا صادفنا في كلام العرب ما لا يطرد على قياس فإننا نسلم بذلك الاستعمال ونفسره ثم لا نقيس عليه وبهذه الكيفية يحسن التعامل أيضا مع القراءات المخالفة للعربية.

2.الحديث النبوي الشريف:

- المانعون للاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:

لقد قل استشهاد النحاة الأوائل بالحديث النبوي الشريف، و خير دليل على ذلك هو تصفح كتاب "سيبويه" ، فعلى قلة الأحاديث التي استشهد بها، فإنه لا ينسبها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، وإنما يجعلها من كلام العرب وينسبها إليهم ومن ذلك قوله: « وأما قولهم كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه" ، ففيه ثلاثة أوجه فالرفع وجهان، و النصب وجه واحد فأحد وجهي الرفع أن يكون المولود مضمرا في يكون والأبوان مبتدأ، وما بعدهما مبني عليهما، كأنه قال حتى يكون المولود أبواه اللذان يهودانه و ينصرانه، والوجه الآخر: أن تعمل يكون في الأبوين، ويكون هما مبتدأ وما بعده خبرا له»[2]. فهو يذكر ها هنا وجوع الإعراب الجائزة في هذا الحديث وينسبه إلى العرب ولعله سمع من يردده منهم بهذه الوجوه، وقد جاء لفظه مختلفا قليلا عما جاء في لفظ الحديث، ولعل أن يكون ذكره كما سمعه من عربي فصيح فجعله شيئا من كلام العرب فيما يحتج به مع علمه أنه حديث الرسول صلى الله عليه وسلم، وقد جرى مثل ذلك فيما ذكر من أحاديث قليلة جدا ينسبها إلى العرب إذ يرويها كما سمعها حتى ولو غير لفظها قليلا أو كثيرا

[1]- سيبويه: الكتاب، مرجع سابق ، ص 266.

[2]- المرجع نفسه ، ج2، ص 393 – 394.

ومعناها واحد يقول: « وأما سبوحا قدوسا رب الملائكة و الروح، فليس بمنزلة سبحان الله، لأن السبوح والقدوس اسم، ولكنه على قوله: اذكر سبوحا قدوسا»[1]، ثم يقول: « ومن العرب من يرفع فيقول: سبوح قدوس رب الملائكة والروح، كما قال: أهل ذلك، وصادق والله وكل هذاعلى ما سمعنا العرب تتكلم به رفعا ونصبا»[2].

فهذا حديث الرسول صلى الله عليه وسلم بنسبه إلى العرب وقد سمعهم ينطقونه مرة بالنصب وأخرى بالرفع، مع أن الرفع هو الوجه الذي ذكرته كتب الصحاح، وهو لا يقصد إلى تحوير الحديث ولكنه نقله كما سمعه عن العرب الفصحاء، وهو كلام الرسول صلى الله عليه وسلم ولا شك في عمله بذلك ولكنه ينسب إلى العرب لأنهم هكذا أدوه ونطقوه، وهو معنى بوصف مجاري كلام العرب وبيان نظامه.

ومحصلة الكلام أن "سيبويه" لم يكن يهتم بالاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في استنباط الأحكام النحوية وتقريرها كاهتمامه بالقرآن وكلام العرب وكذلك هو دأب النحاة الأولين مع أن الحديث النبوي صدر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أفصح العرب، وعربيته أفصح لفظا وأقوم معنى وهي منزهة عن اللحن أو العجمة. وقد كان حقها أن تكون بعد القرآن رتبة في قوة حجيتها واهتمام النحاة باستنباط الأحكام النحوية منها.

إن عزوف النحاة الأولين عن الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ليس لاعتقادهم بنقص في فصاحة الرسول صلى الله عليه وسلم، فهذا لا يقول به أحد لعلمهم أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان من أفصح العرب قاطبة، ولكنهم نهجوا هذه السبيل لأسباب وجيهة جاء ذكرها في الاقتراح يقول "السيوطي": « وأما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي وذلك نادر جدا، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة

[1]– سيبويه: الكتاب، مرجع سابق ، ج2، ص 327.

[2]– المرجع نفسه، ص 327.

أيضا، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عباراتهم، فزادوا ونقصوا وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظا بألفاظ، ولهذا نرى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويا على أوجه شتى بعبارات مختلفة...»[1].

أي أن رفض النحاة للاستشهاد بالحديث له مبرراته نحددها كالأتي :

- رواية الحديث بالمعنى ،حيث أجمع جل النحاة على أن نقل الحديث كان بالمعنى و الدليل على ذلك اختلاف الألفاظ قي الأحاديث الواحدة.
- تناقل الحديث مشافهة و عدم ضبطه بالكتابة حيث قال ابن خلدون : « و القوم يومئذ عرب لم يعرفوا عن التعليم و التأليف و التدوين ، و لا رجعوا إليه ، ولا دعتهم حاجة و جرى الأمر على ذلك زمن الصحابة و التابعين » [2].
- رواية الأعاجم للحديث الشريف ولحنهم فيه أي أن معظم الرواة كانوا غير عرب ، ولا يعلمون لسان العرب لصناعة النحو ، فوقع اللحن .
- وجود تصحيف في الحديث حيث وقع الكثير من التحريف في الحروف و الكلمات .
- شيوع الوضع في الحديث عن قصد أو غيره.

وخلاصة هذا الكلام أن الحديث النبوي الشريف الذي يصح الاحتجاج به إنما هو الحديث الذي نقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم وروي بلفظه و معناه، وهذا نادر جدا، ذلك لأن غالب الأحاديث مروية بالمعنى . وليس أدل على ذلك من قول أحد رواة الحديث وهو "سفيان الثوري": «إن قلت لكم إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني، وإنما هو المعنى»[3].

---

[1]– السيوطي، الاقتراح، مرجع سابق ، ص 29.

[2]– ابن خلدون: العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العجم والعرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر(تاريخ ابن خلدون) ، اعتنى به:أبو صهيب الكرمي،بيت الأفكار الدولية،دون طبعة،دون سنة نشر،(1348هـ) ، ص 480.

[3]– السيوطي، الاقتراح، مرجع سابق ، ص 31.

- المجيزون للاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:

عرف عن النحاة المتأخرين الاستشهاد بالحديث النبوي، منهم "الزمخشري" و"ابن مالك" و"ابن هشام" و"السهيلي" و"الأستراباذي". ولعل حجتهم في ذلك إجماع العلماء على أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان من أفصح العرب، وأن علماء الحديث اهتموا بصحة إسناد الحديث أكثر من عنايتهم بالشعر، كما أن كثيرا من الأحاديث التي نسب إليها اللحن قد ظهر لها وجه من الاستعمال في العربية الفصيحة، أما ما قيل عن رواية الحديث أن ينقل بلفظه و معناه فهو كذلك نقل غالبا كما سمع، فإن كثيرا من المحدثين شددوا في روايته بلفظه ومعناه، كما أن غلبة الظن بصحة روايته لفظا و معنا كافية للاستشهاد به، أضف إلى ذلك أن تدوين الحديث وقع في الصدر الأول قبل أن تفسد الألسنة، فإذا وقع تبديل اللفظ من فصحاء يوثق بعربيتهم فهم حجة أيضا لثبوت فصاحتهم.

ولكن "أبا حيان الأندلسي" أنكر عليهم هذا الصنيع فقال ردا على "ابن مالك" الذي أكثر من الاستشهاد بالحديث واستخراج الأحكام النحوية منه: « قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بالحديث بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب، كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء، وعلي بن مبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرين من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس. وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال: إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية...»[1].

[1]- ينظر: السيوطي: الاقتراح، مرجع سابق ، ص 30/29.

- الموقف الوسط بين المنع والإجازة:

وظهر فريق ثالث من المتأخرين قد توسطوا في هذا الشأن، فلم يمنعوا الاستشهاد بالحديث كما لم يجوزوه مطلقا دون قيد أو شرط أمثال "الزمخشري" و"ابن مالك" و"السهيلي" وغيرهم ممن أطلقوا إجازته. وإنما اشترطوا شروطا ووضعوا قيودا للأحاديث التي يمكن الاستشهاد بها، تضمن صحة لفظها ومعناها، ولعل أن يكون "السيوطي" منهم لأنه لم ينكر أن بعض الأحاديث النبوية المروية باللفظ والمعنى وهي الأحاديث القصيرة إلا أنها قليلة وإن كان يميل على قول المانعين، ولذلك قل كثيرا استشهاده بالحديث، أما "الشاطبي" –وهو منهم– فقد رأى أن الحديث قسمان: « قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم، ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، و الأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية و ابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لابد منه، وبنى الكلام على الحديث مطلقا»[1].

فهاهو "الشاطبي" لا يطعن في صحة كل الأحاديث بل إن منها نقل اللفظ والمعنى ولم يغير منها شيئا ويصح الاستشهاد بها، ولا يوافق على الإعراض عنها جميعا أو الاستشهاد بها جميعا وتجويزها جميعا كما هي الحال عند "أبي مالك" ولذلك عاب عليه هذه الطريقة وقال: « والحق أن ابن مالك غير مصيب في هذا، فكأنه بناه على امتناع نقل الأحاديث بالمعنى وهو ضعيف»[2].

وإنما يختار منها تثبت صحة روايته باللفظ والمعنى كالأحاديث التي رويت لإظهار فصاحة الرسول صلى الله عليه وسلم وتأكيدها أو ما روى من أمثاله، والأمثال لا تغير روايتها وإنما

[1]– ينظر : البغدادي: خزانة الأدب، و لب لباب لسان العرب ، تحقيق : عبد السلام هارون، ج1، ط1، مكتبة الخانجي ، القاهرة (مصر)، 1997م، ص 13/12.

[2]– ينظر: البغدادي: خزانة الأدب ، مرجع سابق، ص 14.

تنتقل من جيل إلى جيل وهي كما هي وقد عمق الشيخ "محمد الخضر حسين" هذا النهج وفصله في كتابه (دراسات العربية وتاريخها)، وذكر ستة أنواع من الأحاديث رأى أنها لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج بها في اللغة وهي:

1- ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته صلى الله عليه وسلم كقوله : "حمي الوطيس" وقوله: "مات حتف أنفه" وقوله: "الظلم ظلمات يوم القيامة" إلى نحو هذا من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان كقوله: "مأزورات غير مأجورات" وقوله: "إن الله لا يمل حتى تملوا".

2- ما روي من أقواله مما كان يتعبد به أو أمر بالتعبد به، كألفاظ القنوت والتحيات، وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة.

3- ما يروى شاهدا على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم، ذلك لأن الرواة قصدوا في هذه الأحاديث بالذات روايتها باللفظ لا بالمعنى فقط.

4- الأحاديث التي رويت من طرق متعددة ولفظها واحد، فاتحادها في اللفظ مع تعدد الطرق دليل على صحتها لفظا ومعنى.

5- الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها اللحن وفساد اللغة كـ "مالك بن أنس"، والإمام "الشافعي".

6- ما روي عن رواة عرف عنهم أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل: "ابن سيرين" و"القاسم بن محمد".

فهذا موقف أقرب إلى الصواب من المانعين مطلقا من الاستشهاد بالحديث، والموجوزين مطلقا، لأنه لا يعقل أن تكون جميع الأحاديث التي وصلتنا مروية بالمعنى كما لا يعقل أن

تكون جميعها مروية باللفظ والمعنى وقد وصلنا منها كثير مما تعددت روايته وألفاظه كما وصلنا منها ما اتفقت ألفاظه.

3. كلام العرب:

وهو مصدر هام من مصادر المادة اللغوية المسموعة من العرب، وهو ما نقل عن العرب الفصحاء من شعر ونثر قبل الإسلام وأثناءه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين وانتشار اللحن. إلا أنهم اشترطوا في العربي الذي يأخذون اللغة عنه أن يكون فصيحا وتشددوا في هذا الشرط والتزموا به، فمن هو العربي الفصيح؟ وما هي الأماكن التي عاش فيها؟ وفي أي زمان؟ ، فصحاء العرب هم الناطقون بالعربية الذين لم تتغير لغتهم عن مألوف كلام العرب الكثير الشائع بينهم فهذا ما يفهم من كلام "سيبويه" وهو يفسر جر الاسم "خرب" وحقه الرفع في قول بعضهم : « هذا جحر ضب خرب" قال: " فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم. وهو القياس... »[1]. فالأفصح عنده من كان كلامه كثيرا شائعا على ألسنة العرب. وإن كان في استعمال العربية تفاوت فما كان مشتركا بين جميع العرب كان أفصح من غيره مما لم يحظ بذلك وانحصر في عدد كثير أو قليل من الأفراد أو في جماعة معينة. فالأول أفصح من الثاني عند النحاة ويسمى الثاني إذا انفردت به جماعة من قبيلة أو عدة قبائل لغة عند من جاء بعد "سيبويه" وهو فصيح، والآخر أفصح لأنه أدور على ألسنة العرب الفصحاء وبالتالي هو أوضح وأبين. [2].

يوضح "عبد الرحمن الحاج صالح" فيما سبق ذكره أن ما كان أكثر دورانا على ألسنة العرب من الكلام أفصح مما انحصر في عدد قليل أو كثير من الأفراد أو في جماعة إلا أن هذا هو أيضا فصيح، والأول أفصح منه لأنه أشيع وأبين، ولكن هذا

[1]– سيبويه: الكتاب، مرجع سابق ، ج1، ص 436.

[2]– عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، مرجع سابق ، ص 63.

الكلام العربي لا يقال إنه فصيح أو أفصح إلا إذا اتسم بالسلامة اللغوية والبيان أي الوضوح.

فالوضوح الناتج عن الشيوع واتساع رقعة الاستعمال جغرافيا هو جانب هام يستلزمه مفهوم الفصاحة اللغوية كما تصورها العلماء الأولون أمثال "سيبويه" وشيوخه، وهذا هو أيضا في غاية الموضوعية فاللغة ظاهرة اجتماعية بالدرجة الأولى فلا يتصور أن يختار من اللغة كمعيار أي نمط إلا ما يمثل هذه اللغة حق التمثيل وهو الأكثر الشائع، وما كثر مجيئه على ألسنة الجماعة التي تنطق بهذه اللغة مع الاهتمام بما قل ذيوعه في استعمال الفصحاء والتنبيه عليه فهذا هو معنى قول "سيبويه": « هذا عربي أو هذا عربي كثير أو هذا أكثر وأعرف»[1].

والفصيح لا تشترط فيه البلاغة والطلاقة عند النحويين كما هو الشأن عند البلاغيين وإنما تشترط السلامة اللغوية أي عدم تغيير لغته عن معتاد كلام العرب الفصحاء ومجاريه، فالفصيح هو من لم يعتر كلامه اللحن، وهو أيضا من اكتسب فصاحته بالسليقة من بيئته التي نشأ فيها على ألا تكون العربية الجارية في هذه البيئة قد ابتعدت قليلا أو كثيرا عن اللغة التي نزل بها القرآن وهي لغة العرب الذين كانوا في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وذلك بسبب كثرة الاختلاط اللغوي. « أما من اكتسب فصاحته بعد نشأته على لغة أخرى أو عربية مغيرة عن لغة القرآن مثل الكثير من الشعراء الذين ظهروا في زمن سيبويه فكان العلماء يمتنعون من الأخذ بلغتهم –على فصاحتهم– لأن الفصيح غير السليقي –في أية لغة كانت وأي زمان– غير مأمون عليه الخطأ، إذ قد تعاوده لغة منشئة –العادة الأولى كما يقول الجاحظ– بمجرد ما يعتريه أدنى استرخاء واسترسال في كلامه»[2].

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، مرجع سابق ، ص 63.

[2]– المرجع نفسه ، ص 62.

والعربي الفصيح الذي يصح أن تؤخذ عنه العربية لا يشترط فيه أن يكون عربيا أصيلا قحا كالذي ذهب إليه "حلمي خليل" في كتابه (مقدمة لدراسة علم اللغة) وغيره، على اعتبار أن من لم يكن عربيا أصيلا لا يبلغ ما يبلغه العربي الأصيل في القدرة على التعبير الفصيح، إن الفصاحة تحتل عند كل من كانت نشأته الأولى وهو طفل في أول العمر في بيئة عربية فصيحة وفصاحته لا تقل عن أهل هذه البيئة في شيء. وقد نبه الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح في كتابه السماع اللغوي إلى هذه الحقيقة وذكر أسماء شعراء " كانوا من أصل غير عربي واستشهد بشعرهم كل اللغويين لا لشيء إلا لأنهم اكتسبوا الفصاحة العربية في صباهم، فلم تكن لهم لغة غيرها (ولم تكن هناك لغة أخرى تؤثر فيهم فقد كتب لهم أن ينشأوا في بيئة عربية فصيحة»[1].

وممن عرفوا بتحرياتهم الواسعة في جمع المادة اللغوية "أبو عمرو بن العلاء" و"المفضل" و"الأصمعي" و"أبو زيد الأنصاري" و"أبو عبيدة" و"الخليل بن أحمد الفراهيدي" وأشهر تلاميذه "سيبويه".

وكان "أبو عمرو بن العلاء" أول من ابتدع طريقة السماع اللغوي الميداني ولم يسبقه إلى ذلك أي لغوي آخر وقد تجول في البادية لمدة تقرب من أربعين سنة.

ومن طرقهم في التحري لإثبات فصاحة العربي الذي يصح أن تؤخذ أقواله وتدون. فضلا عن المقاييس في الشروط السابقة الذكر، التي ميزوا بها بين الفصيح وغير الفصيح– أنهم كانوا يلجأون إلى مقاييس لغوية محضة لاسيما بعد أن أخذ اللحن يتسلل إلى العربية يفعل الاختلاط بالأعاجم في الحواضر، وقد استقرت لهم الأصول والقواعد المطردة بعد استقرائهم للمسموع كرفع الفاعل والمبتدأ والخبر وجر المضاف إليه ونصب المفعول وصياغة اسم الفاعل وصياغة اسم المفعول ونحو ذلك، فكانوا يختبرون العربي حتى يتثبتوا من فصاحته

[1]– ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، مرجع سابق ، ص 71.

قبل أن ينقلوا عنه شيئا من المسموع. فقد يطلبون منه أن ينشدهم شيئا من الشعر، ليروا مدى مطابقة إنشاده لتلك الأصول والقواعد التي عرفوها مما اطرد من كلام العرب الفصحاء فإذا خالف بعض تلك الأصول شككوا في فصاحته وعزفوا عن أخذ اللغة منه، وقد يحاولون أن يلقنوه بعض العبارات الملحونة فإذا فهمها ولم يعترض عليها، طعنوا في فصاحته وأعرضوا عنه.

قال "الجاحظ" في (البيان والتبيين): وأصحاب هذه اللغة لا يفقهون قول القائل منا: "مكره أخاك لا بطل"، و"إذا عز أخاك فهن". ومن لم يفهم قولهم: "ذهبت إلى أبو زيد، ورأيت أبي عمر" ومتى وجد النحويون أعرابيا يفهم هذا وأشباهه بهرجوه ولم يسمعوا منه، لأن هذا يدل على طول إقامته في الدار التي تفسد اللغة، وتنقص البيان لأن تلك اللغة إنما انقادت واستوت واطردت وتكاملت بالخصال[1].

إن العربي الذي يفهم هذا الكلام الملحون الذي ينطق به المولدون ولا ينزعج ذوقه اللغوي منه ليس فصيحا ولا ينبغي أن يؤخذ شيء من كلامه لأنه اعتاد على بيئة لغوية يكثر فيها اللحن فصار شيئا مألوفا عنده.

- رقعة الفصاحة زمانا ومكانا:

إن اللغة ظاهرة ككل ظواهر هذا الكون متحولة أبدا عبر خط الزمن، وإنما يستقر نظامها نسبيا في فترة من فتراته وفي رقعة من المكان، وكلما امتد بها الزمان والمكان، كلما كان التغاير فيها باديا ملحوظا، وقد راعى اللغويين العرب هذه الحقيقة فيما أخذوا عن العرب من الشواهد الشعرية والنثرية وحددوا للفصاحة رقعة ووضعوا لها إطارا زمنيا ومكانيا.

[1]- ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، مرجع سابق ، ص136.

- رقعة الفصاحة زمانا:

أقدم شعر نقله اللغويون ورواه "سيبويه" عن شيوخه يعود إلى ثلاثة قرون ونصف القرن قبل الهجرة، كشعر "جذيمة الأبرش"، و"الزباء أعصر بن سعد"، ولكن ما وصل إلى اللغويين من هذا العهد شيء قليل جدا لأنهم لم يقصدوا القصائد وإنما كانت لهم أبيات يقولونها في حاجاتهم.

وأما من قصد القصائد فأمثال "المهلهل"، و"عبيد الأبرص" و"سعد بن مالك" وإن أقدمهم يسبق الهجرة النبوية بقرنين على الأكثر وامتد الشعر، الذي نقله النحويون واستشهدوا به إلى أواسط القران الثاني للهجرة، وكان شعر "ابن هرمة" آخر ما احتجوا به وقد وقفوا عنده لتفشي اللحن بعد ذلك في الحواضر. فلم تعد البيئة اللغوية فصيحة ولذلك نجد "سيبويه" يمتنع عن الاستشهاد بشعر "بشار، وليس صحيحا ما رواه "السيوطي" عن "المرزباني" أنه احتج بشعر "بشار" تقربا إليه، لأنه من الشعراء المولدين وهم الذين وحدوا في بيئة كادت تختفي فيها الفصاحة في الحواضر بسبب كثرة الاختلاط، وهكذا صار النحويون لا يثقون في هذه الفترة بفصاحة أي شاعر نشأ في الحضر، مع أنه ظهر شعراء مولدون بعد "ابن هرمة" قدموا أجود الشعر وتفوق بعضهم على بعض من سبقهم في هذا الفن، كـ"أبي نواس" و"أبي تمام" و"المتنبي"، ومع ذلك لم يثق النحاة بعربيتهم وامتنعوا عن الاستشهاد بشعرهم لأنهم نشأوا في بيئة لم تكن فصيحة قد تحملهم على اللحن، وإن صح الاحتجاج بهم في المعاني لا في هيئات الألفاظ. [1]

وأما في البادية فظلت البيئة فصيحة لعزلتها فلم تتأثر بما تأثرت به الحواضر من الاختلاط بغير الفصحاء من الأعاجم وغيرهم ولذلك فإن النحويين لم يمتنعوا عن الاستشهاد بكلامهم لسلامته من التغيير.

[1]- ينظر: السيوطي ، الاقتراح ، مرجع سابق ، ص42.

وبحلول القرن الرابع أخذ اللحن ينتشر في البوادي انتشارا واسعا وما كاد هذا القرن ينقضي حتى خرجت الفصاحة من البادية أيضا فأعرض النحويون عن الاستشهاد بكلامهم هم أيضا؛ لأن الفصاحة كانت قد زالت تماما في هذا الزمان وقد قسم اللغويون الشعراء إلى أربع طبقات وهي:

1- طبقة الجاهليين وهم الذين سبقوا ظهور الإسلام: كـ "امرئ القيس" و"الأعشى" و"طرفة بن العبد".

2- طبقة المخضرمين وهم الذين عاصروا الجاهلية والإسلام كـ "حسان بن ثابت" و"لبيد" و"كعب بن زهير".

3- طبقة الإسلاميين كـ "جرير" و"الأخطل" و"الفرزدق" وتنتهي بـ "ابن هرمة".

4- طبقة المولدين أو المحدثين وهم من جاء بعدهم إلى زماننا هذا كـ "بشار" و"أبي نواس" و"البحتري" و"أبي تمام" و"المتنبي" وغيرهم...

وقد استشهد الشعراء بالطبقات الثلاثة الأولى ولم يستشهدوا بشعراء الطبقة الرابعة من أهل الحضر لتفشي اللحن في كل الحواضر. وكان أغلب الشعراء في هذه الطبقة من الحواضر لاسيما البارزين منهم؛ لأنها كانت تمثل مناطق الإشعاع الحضاري. وإعراضهم عن الاحتجاج بشعراء الحواضر في هذه الفترة لا يعود إلى ضعف في لغتهم كما بينت ذلك فيما مضى فهذا شعر "أبي نواس" و"أبي تمام" و"المتنبي" و"ابن الرومي" و"أبي فراس الحمداني" من أجود الشعر، ولكن هؤلاء الشعراء قد كانت بيتهم اللغوية غير فصيحة، قد تغيرت عما كانت عليه وانتشر اللحن، فكان سببا كافيا للإعراض عن الاستشهاد بشعرهم لأنه قد يصيبه شيء من اللحن المتفشي في بيئتهم، وإلى ذلك قصد "ابن جني" حين قال: «علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل. لو

علم أن أهل المدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم. لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر، وكذلك أيضا لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخيالها، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها، وترك تلقي ما يرد عنها»[1].

- رقعة الفصاحة مكانا:

لم يحدد الباحثون النطاق المكاني للفصاحة تحديدا مضبوطا ومفصلا يعددون القبائل العربية التي أخذت عنها اللغة سوى النص الذي نقله "السيوطي" عن "الفارابي" يقول فيه: «...و الذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدى وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم و أسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، ثم هذيل و بعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم و بالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم إلى تجاور سائر الأمم الذين حولهم، فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام، فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربية، ولا تغلب ولا النمر، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بكر لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس، ولا من أزد عمان لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلا لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطهم غيرهم من الأمم، و فسدت ألسنتهم، والذي نقل اللغة واللسان

[1]- ابن جني: الخصائص، مرجع سابق ، ج2، ص 7.

العربي عن هؤلاء و أثبتها في كتاب وصيّرها علما وصناعة هم أهل الكوفة والبصرة فقط من بين أمصار العرب»[1].

ولكن من النص الأصلي الذي أخذ منه "السيوطي" كان قصيرا وليس فيه كل التفصيل الذي ورد فيما نقله، ولك أن تقارن بينه وبين ما قاله "الفارابي" في كتابه (الحروف) وهو الآتي: «وأنت تتبين ذلك متى تأملت أمر العرب في هذه الأشياء، فإن فيهم سكان البراري وفيهم سكان الأمصار. وأكثر ما تشاغلوا بذلك من سنة تسعين إلى سنة مائتين، وكان الذي تولى ذلك من بين أمصارهم أهل الكوفة والبصرة من أرض العراق، فتعلموا لغتهم والفصيح منها من سكان البراري منهم دون الحضر، ثم من سكان البراري من كان أوسط بلادهم ومن أشدهم توحشا وجفاء وأبعدهم إذعانا وانقيادا وهم قيس وتميم وأسد وطيء ثم هذيل. فإن هؤلاء هم معظم من نقل عنه لسان العرب، والباقون فلم يؤخذ منهم شيء لأنهم كانوا في أطراف بلادهم مخالطين لغيرهم من الأمم مطبوعين على سرعة انقياد ألسنتهم لألفاظ سائر الأمم المحيطة بهم من الحبشة والهند والفرس والسريانيين وأهل الشام وأهل مصر»[2].

فالظاهر أن "الفارابي" لمح فقط إلى القبائل التي لم تؤخذ عنها اللغة العربية ولم يصرح بها كما فعل "السيوطي". ولعل أن يكون "السيوطي" قد وسع نص "الفارابي" وفصله بغاية البيان والتوضيح لأن مضمونهما يكاد يكون واحدا، إلا إضافته بعض كنانة إلى القبائل الخمسة الآتي ذكرها "الفارابي"، وتسميته لكثير من القبائل التي لم تؤخذ عنها اللغة – في نظره– لمتاخمتها لبلاد الأعاجم ومخالطتهم أهلها غيرهم من الأمم. مثل إياد وبكر وتغلب وقضاعة وغيرها.

[1]– السيوطي: الاقتراح، مرجع سابق ، ص 34/33.

[2]– ينظر : كتاب الفارابي ، تحقيق محسن مهدي ، دار الشروق ، ط2 ، ص 147.

و قد استشهد اللغويين القدامى في علوم اللغة بأبيات تنسب إلى شعراء ينتمون إلى مثل هذه القبائل المجاورة لبلاد الأعاجم –وإن كان الأكثر مما أخذوه إنما كان من وسط الجزيرة العربية كبوادي نجد والحجاز وتهامة مما لم يجاور الأعاجم– ومن الشعراء الذين استشهدوا بشعرهم وهم من قبائل مجاورة للأعاجم يذكر "المهلهل" من تغلب، و"الأخطل" من الحيرة و"أبو دؤاد الإيادي" من إياد، كما نقل اللغويون شعرا كثيرا عن الحواضر واستشهدوا به، وذلك على الضد مما جاء في نص "الفارابي" أنهم لم يأخذوا عن الحواضر والصحيح أنهم احتجوا بكثير من الشعر ينسب إلى الحواضر ومنهم "عمرو بن أبي ربيعة" و"جرير" و"الفرزدق" و"الأخطل" و"كثير عزة"، و"الكميت" وغيرهم. [1]

والحضر الذين أخذ عنهم فئتان:

1– الأعراب البدو الذين وفدوا إلى الحواضر وسكن أغلبهم في ضواحيها وكان نمط عيشهم أقرب إلى حياة البادية ولذلك ظلوا على فصاحتهم ومن هؤلاء بنو عقيل وبعض بطون قيس عيلان.

ومنهم من تثقفوا بحفظ القرآن ومن المرويات والشعر وغيره. وهم من الحاضرة فاستقامت لهم العربية وثبتت فصاحتهم. كـ "جرير" و"الأخطل" و"الفرزدق" و"الكميت" وغيرهم، فقد استشهد اللغويون بكل من ثبتت فصاحته من أهل الحضر في القرنين الأول والثاني ومنهم من نشأ في الحضر منهم "الأخطل" الذي ولد في الحيرة أو "الرصافة" و"أعشى همذان" الكوفي و"أبو الطفيل الكناني"، الذي عاش بالكوفة و"أبو الأسود الدؤلي" و"مسكين الدرامي" وهما من أهل العراق بل منهم من عاش في العجم واستشهد بشعرهم مثل "أبي الهندي الرباحي"، الذي

[1]– ينظر : د. علي أبو المكارم ، أصول التفكير ، دار غريب للطباعة و النشر ، القاهرة ، 2007 ، ص 39.

عاش في خراسان، وكان مقياسهم في ذلك بقاء ملكتهم اللغوية على حالها الأولى من الفصاحة والسلامة وعدم التغيير في مجاري كلامهم[1].

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن بعد تبيين هذه الحقيق هو: هل أخطأ "الفارابي"، ولم يدرك جيدا منهج اللغويين الأولين في تحديد النطاق المكاني للفصاحة؟

الحق أن ما ذكره "الفارابي" يصدق على أغلب ما نقله اللغويون ولا يصدق على جميعهم فقد اهتمامهم إلى أوساط الجزيرة العربية وباديتها التي تشمل نجدا وتهامة والحجاز وما جاورها وأعرضوا عن الحواضر لما عرض للغة أهلها من اختلاط بالأعاجم، ثم إن هذا يصدق على منهج النحويين في التحري اللغوي بعد أواخر القرن الثاني للهجرة فقد رأينا أنهم نقلوا كثيرا من شعر الحواضر قبل ذلك، أما الشعر الذي نقلوه عن قبائل متاخمة لبلاد الأعاجم فلا يستهان به ويحتاج إلى تفسير لمعرفة منهجهم في تحديد رقعة الفصاحة.

قد تبين لنا فيما مضى أن أصحاب التحريات من اللغويين كـ "أبي عمرو بن العلاء" و"الأصمعي" و"الخليل" و"سيبويه" كان المقياس الأول عندهم هو التثبيت من فصاحة من تؤخذ اللغة عنه، ولكن هذه الفصاحة لا يمكن ضبط معالمها إلا بردها إلى مرجع ثابت وهذا المرجع كان القرآن الكريم وكلام العرب في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، وفي ذلك يقول "عبد الرحمن الحاج صالح": « فالفصاحة هي في الأصل الملكة اللغوية الخاصة بالذين يفهمون وينطقون باللغة التي نزل بها القرآن، وهم كمرجع زماني مكاني – نقطة الصفر– أولئك الطين عاشوا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم. فكل من فصاحة هؤلاء العرب، وكل من سبقهم ممن وصل إلينا منهم كلام رواه الفصحاء، وكل من جاء بعدهم من هؤلاء الفصحاء، ومقياس فصاحتهم ألا تكون تغيرت لغتهم السليقة بالنسبة للغة القرآن»[2].

[1]– ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، مرجع سابق ، ص 69.

[2]– المرجع نفسه ، ص 66.

معنى ذلك أن معيار الفصاحة عندهم متعلق بمدى مطابقة كلام العرب في أصوله وقواعده ومجاريه للغة القرآن وكلام العرب في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم فمتى طابق كلام العرب لغة القرآن وكلام العرب في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم كان فصيحا، ومتى كان مغيرا عنه مخالف لبعض مجاريه لم يكن فصيحا. فهذا ما يفسر أخذهم بعض الشعر عن قبائل مجاورة للأعاجم، لأن ذلك الشعر لم يتغير ولم يخالف لغة القرآن وكلام العرب في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم. فليست القبائل نفسها هي مقياس الفصاحة فحسب، بل هم يعنون أيضا باتساق المنقول مع لغة القرآن وكلام العرب في زمان الرسول صلى الله عليه وسلم، وذلك لأن القرآن هو المصدر الأول عندهم من مصادر السماع، ولأن الاشتغال بالنحو لاستخراج قواعد العربية كان من أقوى دوافعه الخوف من اللحن في القرآن والرغبة في فهمه وتفسيره. وفي ذلك يقول "عبده الراجحي": « ذلك أن القصد إلى فهم النص القرآني هو الذي أدى إلى تحديد مستوى لغوي معين وهو الذي أدى إلى تحديد مكان وزمان لهذا المستوى...»[1].

2-2- الإجماع:

والمراد به إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة، قال "ابن جني": « وإنما يكون حجة إذا لم يخالف المنصوص، ولا المقيس على المنصوص، وإلا فلا، لأنه لم يرد في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص بذلك في كل الأمة، وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة. فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريق نهجه كان " خليل" نفسه

[1]- عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت (لبنان)، 1979م، ص 51.

و"أبا عمرو" فكره، إلا أننا مع ذلك لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها. وتقدم نظرها إلا بعد إمعان وإتقان»[1].

وقال في موضع آخر: « يجوز الاحتجاج باجماع الفريقين وذلك كإنكار أبي العباس جواز تقديم خبر ليس عليها فأجاز ما يحتج به عليه أن يقال: هذا أجازه سيبويه و كافة أصحابنا و الكوفيين أيضا؛ فإذا كان ذاك مذهبا للبلدين وجب أن تنفر عن خلافه. قال: ولعمري إن هذا ليس بموضع قطع على الخصم لأن الإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يخالف نصا، قال: " فما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدء هطا العلم وإلى آخر هذا الوقت، قولهم في: " هذا جحر ضب خرب" انه من الشاذ الذي لا يحمل عليه، و لا يجوز رد غيره إليه، وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل ذلك نيفا على ألف موضع! وذلك أنه على حذف المضاف، والأصل: "جحر ضب خرب جحره" "خرب" وصفا على "ضب" وإن كان في الحقيقة للجحر، كما تقول: "مررت برجل قائم أبوه"، وإن كان القيام للأب لا للرجل، ثم حذف الجحر المضاف إلى الهاء فأقيمت الهاء مقامه فارتفعت، لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس خرب»[2].

وقال "ابن الخشاب" في (المرتجل): لوقيل: إن "من" في الشرط لا موضع لها من الإعراب لكان قولا إجراء لها مجرى "إن" الشرطية، وتلك لا موضع لها من الإعراب، لكن مخالفة المتقدمين لا تجوز، والإجماع نوعان:

[1]- ينظر : ابن جني:الخصائص، ج1، مرجع سابق ، ص 190-191.

[2]- المرجع نفسه ، ص 192-193.

1. إجماع العرب حجة

وإجماع العرب أيضا حجة، ولكن أنى لنا بالوقوف عليه، ومن صوره أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه، قال "ابن مالك" في (التسهيل): « استدل على جواز توسيط خبر ما الحجازية ونصبه، يقول "الفرزدق":

فأصبَحُوا قد أعادَ الله نعمتهُمْ إذْ همْ قريشٌ وإذْ مَا مثلهم بشرُ

وردًه المانعون: بأن الفرزدق تميمي تكلم بهذا معتقدا جوازه عند الحجازيين فلم يصب.

ويجاب: بأن الفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميميين ومن مناهم أن يظفروا له بزلة يشنعون بها عليه مبادرين لتخطئته ولو جرى بشيء من ذلك لنقل لتوفر الدواعي على التحدث بمثل ذلك إذا اتفق، ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله»[1].

2. الإجماع السكوتي وإحداث قول ثالث:

قال "أبو البقاء" في (التبيين): « جاء في الشعر "لولاي" فقال معظم البصريين: الياء والكاف في موضع جر، وقال الأخفش والكوفيون: في موضع رفع.

وقال أبو البقاء: وعندي انه يمكن أمران آخران:

1- أن لا يكون للضمير موضع لتعذر العامل، وإذا لم يكن عامل لم يكن عمل، وغير ممتنع أن يكون الضمير لا موضع له كالفصل.

2- وممكن أن يقال موضعه نصب لأنه من ضمائر المنصوب، ولا يلزم من ذلك أن يكون له عامل مخصوص، ألا ترى أن التمييز في نحو: "عشرين درهما" لا ناصب له

[1]- السيوطي: الاقتراح، مرجع سابق ، ص 56.

على التحقيق وإنما هو مشبه بالمفعول حيث كان فضلة، وكذلك قولهم: "لي ملؤه عسلا" فهذا منصوب وليس له ناصب على التحقيق وإنما هو مشبه بما له عامل، ومثل ذلك يمكن في "لولاي"، وهو أن يجعل منصوبا من حيث كان من ضمائر المنصوب. فإن قيل: الحكم بأنه لا موضع له وأن موضعه نصب، خلاف الإجماع، إذ الإجماع منحصرا في قولين: إما الرفع وإما الجر، والقول بحكم آخر خلاف الإجماع، وخلاف الإجماع مردود، فالجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أن هناك من إجماع مستفاد من السكوت، وذلك أنهم لم يصرحوا بالمنع من قول ثالث، وإنما سكتوا عنه. والإجماع هو الإجماع على حكم الحادثة قولا.

الثاني: أن أهل العصر الواحد إذا اختلفوا على قولين، جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث. هذا معلوم من أصول الشريعة، وأصول اللغة محمولة على أصول الشريعة، وقد صنع مثل ذلك من النحويين على الخصوص أبو علي فإن له مسائل كثيرة قد سبق إليها بحكم، وأثبت هو فيها حكما آخر، منها أن لفظة "كل" لا يدخلها الألف واللام في أقوال الأول وجوز هو فيها ذلك، وقد أفردها بمسألة في الحلبيات، واستدل على ذلك بالقياس، فغير ممتنع أن يذهب ذاهب هنا إلى مذهب ثالث لوجود الدليل عليه»[1].

2-3- استصحاب الحال:

قال "ابن الأنباري": « هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل...وهو من الأدلة المعتبرة كاستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو

[1]- السيوطي: الاقتراح، مرجع سابق ،ص 58.

الإعراب حتى يوجد دليل البناء، وحال الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد دليل الإعراب»[1].

وقال في (الإنصاف): « ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة دليل لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة»[2].

وقال في موضع آخر منه: احتج البصريون على أنه لا يجوز الجر بحرف محذوف بلا عوض بأن قالوا: «أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف، وإنما تعمل معه في بعض المواضع إذا كان لها عوض ولو يوجد ها هنا فبقي في ما عداه على الأصل، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال، وهو من الأدلة المعتبرة»[3].

وقال "ابن مالك": من قال إن كان وأخواتها لا تدل على الحدث فهو مردود بأن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين فلا يقبل إخراجهما عن الأصل إلا بدليل. قلت: والمسائل التي استدل فيها النحاة بالأصل كثيرة جدا لا تحصى كقولهم: الأصل في البناء السكون إلا لموجب تحريك، والأصل في الحروف عد الزيادة حتى يقوم دليل عليها من الاشتقاق ونحوه، والأصل في الأسماء الصرف والتنكير والتذكير وقبول الإضافة والإسناد»[4].

---

[1]– ينظر : السيوطي ، المرجع نفسه ، ص 101.

[2]– ابن الأنباري(أبو البركات): الإنصاف في مسائل الخلاف، ، ط1، المكتبة العصرية، بيروت (لبنان) ، 2002م ،ج1، ص 300.

[3]– ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ، ط1، ج1، مرجع سابق ، ص 396.

[4]– السيوطي، الاقتراح، مرجع سابق ، ص 101.

وقال "الأندلسي" في (شرح المفصل): « استدل الكوفيون على أن الضمير في "لولاك" ونحوه مرفوع بأن قالوا: أجمعنا على أن الظاهر الطي قام هذا الضمير مقامه مرفوع، فوجب أن يكون كذلك في هذا الضمير بالقياس عليه والاستصحاب»[1].

وقال "ابن الأنباري" في (أصوله): « استصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل، ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمين معناه، وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته للاسم»[2].

وقال في (جدله): « الاعتراض على الاستدلال بالاستصحاب بأن يذكر دليلا يدل على زواله كان يدل الكوفي على زواله إذا تمسك البصري به في بناء الفعل الأمر، فيبين أن فعل الأمر مقتطع من المضارع ومأخوذ منه، والمضارع قد أشبه الأسماء وزال عنه استصحاب البناء وصار معربا بالشبه، فكذلك فعل الأمر»[3].

والجواب: أن يبين أم ما توهمه دليلا لم يوجد فبقي التمسك باستصحاب الحال صحيحا.

وإذن فإن دليل الاستصحاب إنما هو تمسك بالأصل أي تمسك بالحكم الذي يستحقه اللفظ بالأصالة، ومن تمسك بالأصل لم يحتج إلى إقامة الدليل، وتعليل الحكم، وإنما العدول عن الأصل هو ما يحتاج إلى طلب الدليل، وفي ذلك يقول "ابن جني": « وأما ما جاء على الأصل فلا كلام فيه، وإنما سبيل ما خرج عن الأصل أن ينظر إلى علته ما هي»[4]؛ لأن الأصل استصحاب الحكم حتى يقوم دليل على غيره.

---

[1]- السيوطي، الاقتراح، مرجع سابق ، ص 102.

[2]- المرجع نفسه، ص 102.

[3]- المرجع نفسه ، ص 102.

[4]- ابن جني:المنصف، ج1، مرجع سابق ، ص 163.

خلاصة هذا الكلام أنه لا يستدل بالاستصحاب على حكم لفظ إلا إذا تبين للنحوي أنه باق على حاله وأصله في بابه ولم يعدل عنه وبعبارة أوضح: ما ظل حكمه يصاحبه ويلازم ولم تطرأ علة تغيره.

الظاهر أن الاستدلال بالاستصحاب إنما يحصل بالاستقراء ثم القياس؛ لأن الأحكام الأصول للأبواب إنما انتهى إليها الاستقراء ثم صارت تحمل عليها النظائر في الباب، فنقول مثلا عند إجراء هذا الدليل: الأصل في الأفعال البناء، والأمر في قولنا: اكتب، واخرج، واذهب...أفعال، فهي إذن مبنية، فهذا قياس. إلا أن النحوي لا يحتكم إلى هذا الدليل إلا إذا تبين له أن اللفظ مازال باقيا على حاله وأصله في بابه ولم يعدل عنه، فالأصل استمرار الحكم و طرده على جميع النظائر التي تنتمي إلى باب واحد، لأنه يحكمها أصل واحد، ولكن علة قد تعترض بعضها فتخرجها عن هذا الأصل وهذا الحكم، فلا يلجأ النحوي عندئذ إلى دليل الاستصحاب لأن اللفظ لم يبق على حاله وأصله في بابه.

يقول "ابن الأنباري" في (الإنصاف): « من تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل»[1]. معنى ذلك أن من استدل على الحكم بدليل الاستصحاب لم يحتج إلى دليل آخر، وذلك بخلاف من رأى عدولا عن الأصل فإنه يحتاج إلى دليل؛ لأن الأصل بقاء اللفظ على حاله الأولى في الحكم، أما عدوله عنه فإنه لا يحصل إلا لعلة عارضة على النحوي أن يسأل عنها إذا قال بالعدول. غير أن ما يجب التنبيه إليه هو وجوب تثبت النحوي المتمسك بالأصل بدليل الاستصحاب من أن اللفظ ما زال باقيا على حاله في بابه ولم يخرج عنه ولم يغير لعلة طارئة.

لقد رأى "محمود أحمد نحلة" أن «هذا الدليل إنما حصل من تجريد الأصول وأحكامها للقياس عليها، فلا يعد في ذاته مصدرا من مصادر استنباط الأحكام، بل هو إقرار بأحكام

[1]– ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق ، ج1، ص 300.

ثابتة لألفاظ باقية على حالها فيلا بابها ولم يتبين عدلها عن تلك الحال التي هي لها بالأصالة. ولهذا لم يحفل بهذا الدليل النحاة المتقدمون ولذلك أسقطه "ابن جني" من أدلة النحو، والأولى أن يرد إلى القياس»[1].

فإذا استدللت على بناء فعل الأمر بقولك: « الأصل في الأفعال البناء، وإنما يعرب منها ما يشابه الاسم، وهذا الفعل لم يشابه الاسم، فكان باقيا على أصله في البناء»[2].

فهذا ضرب من القياس فكأنك قلت: فعل الأمر غير مشابه للاسم وكل فعل غير مشابه للاسم مبني. وإذن فإن هذا الدليل مرده إلى القياس بحمل اللفظ غير المعدول عن أصله على أصل بابه الذي ثبت حكمه بالاستقراء.

[1]– محمود أحمد نحلة: أصول النحو العربي، مرجع سابق ، ص 148.

[2]– ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، مرجع سابق ، ص 142.

المبحث الثالث : الطريقة العقلية (المنطقية) في إبرام الحكم النحوي عند النحاة من خلال القياس و التعليل

3-1 - القياس:

نعني بالقياس في اللغة التقدير، فـ « قاس الشيء يقيسه قيسا وقياسا إذا قدره على مثاله»[1]، وأما في الاصطلاح فيعرفه مهدي المخزومي بقوله: « حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يسمع على ما سمع، وحمل ما يجد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عرفت أو سمعت»[2].

ويعد القياس أصلا من الأصول التي يقوم عليها النحو العربي، فهو كثيرا ما يقترن بالسماع في الاحتجاج لقاعدة نحوية ما، بل إن من النحاة من يجعل النحو هو القياس، إذ يقول "الكسائي": « إنما النحو قياس يتبع»[3]، ونقل "السيوطي" عن "ابن الأنباري" قوله: « اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: " النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يعلم أحد من العلماء أنكره لثبوته بالدلالة القاطعة»[4]، فقد سار النحو ولقياس متلازمين منذ نشأة النحو العربي، و يكفي دليلا على ذلك أن القارئ لتراجم مؤسسي النحو الأوائل يجد عبارات مثل قولهم: « إن ابن أبي إسحاق كان أشد تجريدا للقياس»[5]، « وله

---

[1]- ابن منظور: لسان العرب (مادة قيس)، مرجع سابق، ص 101.

[2]- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ط2، دار الرائد العربي، بيروت (لبنان)، 1986م، ص 20.

[3]- عبد الواحد المقرئ: أخبار النحويين، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، ط1، دار ابن حزم، بيروت (لبنان)، 2006م، ص 28.

[4]- السيوطي: الاقتراح، مرجع سابق ، ص 153.

[5]- أبو سعيد السيرافي: أخبار النحويين البصريين، مرجع سابق ، ص 21.

اختيارات على قياس العربية»[1]، « وأما الخليل فقد كان الغاية من استخراج مسائل النحو و تصحيح القياس فيه»[2].

وهو حمل الشيء على الشيء بجامع[3] وهو إلحاق الفرع بالأصل بجامع. وهو إجراء حكم الأصل على الفرع لجامع[4].

ومثل ذلك حمل ما لم يسم فاعله (أي نائب الفاعل) على الفاعل بجامع الإسناد، إذ أن كلا منهما مسند إلى الفعل فرفع نائب الفاعل قياسا على الفاعل بجامع الإسناد، ويسمى هذا الجامع علة. وهذه العلة هي التي سوغت حمل نائب الفاعل على الفاعل في الرفع مع أن الأولى بالرفع هنا هو الفاعل فهذا أصله، وهكذا فإن هذا القياس جرى بحمل المقيس أو الفرع وهو نائب الفاعل على المقيس عليه أو الأصل وهو الفاعل في حكم الإعراب وهو الرفع بجامع أو بعلة مشتركة هي الإسناد.

ومثل ذلك عن القياس أن تحمل اسما غير منقول عندك أي لم تسمعه من قبل ولو تستعمله كالعلم الأعجمي أزدشير فتستعمله في الكلام فاعلا، فتحمله على ما عرفته و سمعته من المنقول عندك من نظائره من الأعلام كقولك: جاء محمد أمس، وسافر علي أمس فتقول: جاء أزدشير أمس فترفعه حملا على نظائره في باب الفاعل فيكون المقيس عليه هو² محمد وعلي ونحو ذلك من أسماء الأعلام المنقولة التي سمعتها وعرفتها ووظفتها للفاعل في التركيب، ويكون المقيس هو الاسم غير المنقول عندك وهو: أزدشير ويكون

[1]– سعيد السيرافي: أخبار النحويين البصريين ، مرجع سابق ، ص 59.

[2]– المرجع نفسه، ص 61.

[3]– ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ط1، موفم للنشر، الجزائر، 2007م، ص 49.

[4]– ينظر: ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، مرجع سابق ، ص 93.

الحكم هو الرفع، ويكون الجامع أو العلة: الفاعلية. إذ أن كلا منهما جاء فاعلا في التركيب.

فالقياس إذن لا يتركب إلا بوجود أربعة أركان: المقيس عليه (الأصل)، والمقيس (الفرع) والحكم، والجامع أو العلة. وهذا شأن كل قياس.

1.أركان القياس:

- المقيس عليه:

وشرط المقيس عليه أن يكون الأكثر في بابه لأن القياس يقتضي الحمل على الأكثر ولهذا فإنه لا يصلح الحمل على النادر والشاذ.

والقلة والكثرة هاهنا مرتبطان بالباب أي يكونان كذلك بالنسبة للباب الواحد، فما كثر في بابه هو ما يقاس عليه وغيره نادر أو شاذ. ومن ذلك باب (استفعل) فإن أكثر أفعاله تعتل فيه العين مثل: استحال، واستقام واستعاد واستطال واستمال.

ثم نجد في هذا الباب ما صحت عينه وهو قليل جدا بالنسبة للمعتل العين مثل: استحوذ واستنوق واستصوب وقد جاء على الأصل، ومع ذلك فهذا شاذ عند النحاة؛ لأن القياس في هذا الباب يجري على الأكثر بإعلال العين والمراد بالشاذ ما فارق القياس الذي يجري عليه بابه، وانفرد عن غيره من نظائره في الباب، وفي ذلك يقول "ابن جني": « فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردا، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا...»[1].

فالشاذ هو خروج ما قل أو ندر من العناصر، التي تنتمي على باب معين عن القياس الذي يحكم هذا الباب وعن القاعدة التي تضبطه.

[1]– ابن جني: الخصائص، مرجع سابق ، ج1، ص 98.

ومحصلة الكلام أن المقيس عليه لا ينبغي أن يكون شاذا، ولذلك قال "أبو البركات الأنباري" في تعريف النقل أنه: « الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدة القلة إلى حد الكثرة»[1]، ولعله لا يريد بذلك مطلق النقل؛ لأن الشواذ هي أيضا من النقل ومن السماع، وإنما يريد بذلك النقل الذي يصح القياس عليه ذلك لأن الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه. وقد أخذ بعض اللغويين المحدثين على النحاة القدماء عدم تحديدهم للنسب الكمية الخاصة بكل من القليل والنادر والكثير والغالب والمطرد ولذلك فإنهم لم يميزوا بمعيار دقيق بين هذه الأشياء وكثيرا ما استعملوا القليل والنادر والشاذ بمعنى واحد والكثير والغالب بمعنى واحد أيضا.

وقد نقل "السيوطي" عن "ابن هشام" قوله: «اعلم أنهم يستعملون غالبا وكثيرا ونادرا وقليلا ومطردا، فالمطرد لا يختلف، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يختلف والكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر، فاعلم ما يقال من ذلك»[2]. ومع ذلك فإن هذه النسب لا تعدو أن تكون أمثلة لا تضبط هذه المصطلحات ضبطا دقيقا.

والظاهر عندي أن النحاة القدماء لم يعنوا بضبط هذه النسب الكمية التي تفرق بين تلك المصطلحات، لأن القياس يكون على ما كثر في بابه والكثرة هاهنا لا تكون نسبة عددية محددة ومنفصلة عن الباب الواحد، فقد يكون القليل كثيرا في بابه فيقاس عليه وقد يكون الكثير قليلا في بابه فلا يقاس عليه، ومثال الأول قولهم في النسب إلى شنوءة: " شنئي" فلك أن تقول في ركوبة: "ركبي"، وفي حلوبة: "حلبي"، وفي قتوبة: " قتبي"، قياسا على "شنئي"، وذلك أنهم أجروا (فعولة) مجرى (فعيلة)، لمشابهتهما إياها من أوجه: أن كلا منهما ثلاثي، وأن ثالثه حرف لين، وأن آخره حرف التأنيث، وأن "فعولا" و"فعيلا" يتواردان

[1]– ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، مرجع سابق ، ص 81.

[2]– السيوطي: الاقتراح، مرجع سابق ، ص 21.

نحو: أثيم، وأثوم، ورحيم،...فلما استمرت حال "فعيلة" و"فعولة" هذا الاستمرار جرت واو شنوءة مجرى ياء "حنيفة"، فكما قالوا: "حنفي"، قالوا: "شنئي" ويرد "أبو الحسن الأخفش" على من اعترض على هذا القياس، لأن "شنئي" هو العنصر الوحيد الذي جاء في بابه على هذه الصورة من "فعولة" أي من شنوءة ثالثه واو و ليس ياء، فكيف يقاس على باب ليس يتكون إلا من عنصر واحد؟ قال "أبو الحسن" مجيبا: « فإنه جميع ما جاء". وقد استحسن ابن جني هذا الجواب قائلا: ما ألطف هذا الجواب: ومعناه أن الذي جاء في "فعولة" هو هذا الحرف، والقياس قابله، ولم يأت فيه شيء ينقضه، فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء، وكان أيضا صحيحا في القياس مقبولا فلا غرو و ملام»[1].

ومثل الثاني كثرة استعمال الحال مصدرا في العربية وشواهده كثيرة، ومع ذلك لا يقاس على الحال إذا جاءت مصدرا لأن الأكثر استعمالها هو الاسم المشتق.

فالحال المصدر تتصف بالكثرة العددية في ذاتها ولكنها في الباب كله قليلة؛ لأن الأكثر أن تأتي اسما مشتقا لا مصدرا، ولذلك امتنع القياس عليها لأن القياس إنما يكون على ما كثر في بابه من النظائر. وفي هذا المعنى يقول "الصبان" عن وقوع المصدر حالا: « يقع حالا بكثرة وهو عندهم مقصور على السماع»[2].

- المقيس:

وهو المحمول على كلام العرب الجاري على سمته فقد يكون المقيس لفظا غير منقول وغير مستعمل عند المتكلم، فيستحدثه بحمله على ما يستعمله ويعرفه من نظائره من المنقول. فهو لم يستعمل كل فاعل وكل مفعول وكل حال وكل اسم فاعل وكل اسم آلة

[1]- انظر: ابن جني: الخصائص، مرجع سابق ، ج1، ص 117.

[2]- حاشية الصبّان علي، شرح: الأشموني: تصحيح: إبراهيم شمس الدين، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، 1997م، ص 257.

فيقيس ما لم يستعمله على ما استعمله وما لم يسمعه على ما سمعه من نظائره في بابه، فيقول من الفعل صفا: مصفاة قياسا على نظائره مما هو مستعمل ومختزن في ذاكرته نحو: مقلاة، ومكواة، ومرآة وإن لم ينطق باسم الآلة (مصفاة) من قبل.

فيستحدث هذا الاسم وهو لم يستعمله من قبل. فالمقيس ههنا غير منقول ومستحدث بالنسبة للمتكلم لأنه لم يستعمله من قبل وإنما أفضى إليه قياسه على النظائر. [1]

وهناك ضرب من المقيس يكون حكمه معلوما ثابتا بالنص وبدليل السماع، ولكنه لا يستحق هذا الحكم بالأصالة، مثل: "ما" الحجازية فإن الأصل فيها ألا تعمل لأنها غير مختصة بفعل أو باسم، ولكن الحجازيين أعملوها فجعلوا حكمها في العمل رفه اسمها ونصب خبرها، هذا الخروج عن الأصل يدفع النحوي إلى البحث عن علة وجود هذا الحكم في لفظ لا يستحقه، فيعمل على اكتشاف القياس الذي جرى في ذهن المتكلم فأدى إلى هذا العدول عن الأصل، فيتساءل قائلا: علام حمل هذا اللفظ حتى كان له هذا الحكم وهو غير حكمه في الأصل؟ فيتبين له أنه حمل على "ليس" لأن هذا الفعل هو ما يعمل هذا العمل بالأصالة، فحمل الحجازيون "ما" النافية وهي المقيس على "ليس" وهو المقيس عليه لأن معناها كمعناه فرفعوا بها الأول ونصبوا الثاني وكأنهم نطقوا بليس فقالوا: ما الله غافلا عن عباده، كما لو قالوا: ليس الله غافلا عن عباده. فالنحوي يرى أن هذا القياس هو قياس المتكلم، وليس قياسه هو لذلك ينسبه إلى المتكلم إذ ليس له فيه سوى فضل الاكتشاف، وفي ذلك يقول "سيبويه": " وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها". وهو قياس يبين كيفية عمل السليقة عند المتكلم، ويعلل عمل " ما" النافية وأصلها ألا تعمل. فالذي يشبه

[1]– د. بن لعلام مخلوف : مبادئ في أصول النحو، مرجع سابق ، ص77.

المقيس بالمقيس عليه ويجريه مجراه في الكلام هو المتكلم نفسه وليس النحوي ولكنه يجريه بالسليقة حتى وإن كان لا يعي ضابطه. [1]

ومما سبق نتبين أن شرط المقيس أن يربطه بالمقيس عليه جامع يسمى علة حتى يلحق المقيس بالمقيس عليه في الحكم. وهذا الجامع يرد على وجوه، فقد يكون علة أوجبت حكما واحدا في المقيس والمقيس عليه.

وقد يكون الجامع ضربا من الشبه بين المقيس والمقيس عليه أوجب للمقيس حكم المقيس عليه، مع أن العلة التي أوجبت الحكم للمقيس هي غير هذا الشبه مثل حمل الفعل المضارع على اسم الفاعل في الإعراب فالعلة التي أوجبت الإعراب للاسم هي غير العلة التي أوجبت الإعراب للفعل وذلك ما سنوضحه لاحقا. وقد يكون هذا الجامع وصفا مطردا في المقيس والمقيس عليه فيرى أن هذا الوصف المطرد هو علة الحكم في المقيس كأن تقول: كل فعل جامد مبني، و (ليس) فعل جامد، إذن هو فعل مبني. والظاهر أن هذا القياس الأخير لا يعتد به أبو البركات الأنباري مع أنه هو من قال به متأثرا بأقسام القياس في أصول الفقه مستعيرا إياها بمصطلحاتها منه ذلك لأن هذا القياس –وقد سماه: قياس الطرد –[2]

2.القياس بين أصل الوضع والاستعمال:

- أصل الوضع:

وهو ثابت من ثوابت التحليل اللغوي يرد إليه ما اختلف وتغير أصله في الاستعمال، وبه تعرف الفروع وتتبين كيفية خروجها من الأصول وعلل ذلك، كما يرد بها

[1]– انظر : سيبويه ، الكتاب ، ج1 ، ص57.

[2]– المرجع نفسه ، ص58.

المتعدد والمتغاير والمختلف في الاستعمال إلى أبواب معدودة ينتظم تحتها تنوع الاستعمال. يقول "ابن جني": « إذا عرف الأصل عرف الفرع»[1].

- الاستعمال:

هو « كيفية إجراء الناطقين لهذا الوضع في واقع الخطاب" ذلك لأنه: " ليس كل ما هو موجود في الوضع يخرج إلى الوجود في الاستعمال»[2].

فقد يكون اللفظ جاريا على قياس واحد في أصل الوضع والاستعمال، ومثل ذلك أن تأتي باسم مفعول من كتب فتقول: مكتوب فهذا أصل وضعه في بابه، وهو القياس في الوضع وفي الاستعمال إذ خرج اللفظ من الوضع إلى الاستعمال فكان قياسه في أصل الوضع، كقياسه في الاستعمال. مثل ذلك أن تجعل الاسم: محمد فاعلا فتقول: انطلق محمد، فترفعه بضمة ظاهرة، فهذا ما يقتضيه القياس في أصل الوضع وفي الاستعمال، فالاستعمال هاهنا مطابق لأصل الوضع يجمعهما قياس واحد فالفاعل مرفوع ولم يطرأ عليه أي تغيير، فالناطق أجرى إعرابه هنا في الاستعمال كما يقتضيه القياس في أصل وضعه ولا تغيير، ولكن ليس كل ما يحتمل في القياس في أصل الوضع يخرج إلى الاستعمال يقول "ابن جني": « ما يحتمل في القياس ولم يرد به السماع كثير»[3].

ويعني بذلك أنه قد يحتمل في القياس لفظ و يمنعه الاستعمال لعلة ومثل ذلك: يوزن، ويوقف، ويوعد فقد جاءت على القياس في أصل وضعها، فهي محتملة في القياس بإثبات الفاء وذلك بحملها على نظائرها من الصحيح مما لم يغير نحو: يجلس، وينزل، ففاء هذه الأفعال الصحيحة لم تحذف، وكذلك كان ينبغي ألا تحذف في القياس في أصل الوضع فاء

[1]– ابن جني: المنصف، مرجع سابق ، ص 348.

[2]– عبد الرحمن الحاج صالح: (مدخل إلى علم اللسان الحديث –أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية–)، مجلة اللسانيات، العدد 04، الجزائر، 1973م، ص 38.

[3]- ابن جني: الخصائص، مرجع سابق ،ج1، ص 398.

الأفعال يزن ويقف ويعد لأنها من بابها، ومثالها ولكنها في هذا الفعل المثال تحذف باطراد، فكيف فسر النحاة هذا التغيير المطرد، وكان يتوقع في القياس في أصل الوضع أن تثبت فاء الفعل ولا تحذف فتقول: يوقف، بدلا من يقف.

إن عوارض الاستعمال هي التي أدت إلى هذا التحويل وهذا القياس الجديد؛ لأن أساس القوانين التي يبنى عليها الاستعمال اللغوي « هما هذان المبدآن المتدافعان: الاقتصاد في المجهود العضلي والذاكري الذي يحتاج إليه المرسل، والبيان الذي يحتاج إليه المرسل إليه»[1]. ولذلك فإنه ليس كل ما هو محتمل ومتوقع في القياس يحصل في الكلام، فقد يمنع قياس موافق لقوانين الاستعمال –وأخصها التخفيف وأمن اللبس– قياسا آخر في أصل الوضع.

فالاستعمال يجنح إلى التخفيف وأمن اللبس. أما القياس كعملية عقلية فإنه يعطي جميع الممكنات منها المستعمل وغير المستعمل، إلا أن يخرج إلى الاستعمال هو ما يوافق قوانينه فقط، وبهذا يمكن تفسير هذه الظاهرة، فنقول إن قياسا موافقا لقوانين الاستعمال منه قياسا آخر كان يقتضيه أصل الوضع. ومثل ذلك أيضا أن اللفظ: اصتبر محتمل في القياس في أصل الوضع، لأنه في الفعل الصحيح يطرد بزيادة الهمزة والتاء وهكذا ينبغي أن يكون في جميع الأفعال الثلاثية في باب افتعل إلا أن قياسا آخر موافقا لقوانين الاستعمال منع القياس الأول لما يترتب عنه من ثقل في اللفظ فجرى على هذا القياس الذي اقتضاه الاستعمال وهو إبدال التاء طاء في كل فعل ثلاثي حرفه الأول حرف مطبق في باب (افتعل)؛ لأنه يحقق الاقتصاد في الجهد العضلي. ومثل ذلك أن القياس في أصل الوضع يقتضي إظهار العامل في المنادى وهو الفعل الذي جعل النحاة يقدرونه أنادي أو أدعو، فيقولون إن قولك: يا عبد الله كان ينبغي أن يكون في القياس في أصل الوضع: يا أنادي

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح: (مدخل إلى علم اللسان الحديث -أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية-)، مرجع سابق ، ص 38.

عبد الله، بإظهار الفعل ولكن قياسا آخر اقتضاه الاستعمال وهو حذف هذا الفعل وجوبا لأن الياء بدل من اللفظ به؛ أي أن الياء دالة على معنى هذا الفعل فلا حاجة إلى إظهاره، وكذلك قول العرب: كاد الجدار يسقط. فيرد عندهم خبر كاد جملة فعلية، والقياس الذي يقتضيه أصل الوضع أن يقولوا: كاد الجدار ساقطا لأن الأصل في المعمول أن يكون اسما مفردا ولكن قياسا آخر وافق قوانين الاستعمال منع القياس الأول– وهو قياس محتمل في أصل الوضع فجاء خبر كاد جملة فعلية باطراد. [1]

يقول "ابن جني": وإنما يقع ذلك في كلامهم إذا استغنت بلفظ عن لفظ، كاستغنائهم بقولهم: "ما أجود جوابه" عن قولهم "ما أجوبه"، أو لأن قياسا آخر عارضه فعاق عن استعمالهم إياه كاستغنائهم "كاد زيد يقوم" عن قولهم: "كاد زيد قائما أو قياما"[2]

معنى ذلك أن القياس يقتضي في أصل الوضع قولك: "ما أجوبه" حملا على نظائره المستعملة نحو ما أكرمه، وما أعلمه، وما ألطفه، وقولك: كاد زيد قائما حملا على نظائره المستعملة نحو: كان محمد ذاهبا، وكان على منطلقا، لأن كاد نظيره كان، ولكن قياسا آخر في الاستعمال منع هذا القياس المتوقع في أصل الوضع، فصار القياس في الأول هو أن يكون خبر كاد جملة فعلية باطراد، وأن أقبح أو أسوأ: أو نحو ذلك بحسب المعنى الذي تريده، ثم تأتي بمصدر فعل التعجب بعده.

ولهذا فإننا قد نجد عناصر ترد كلها إلى باب واحد إلا أن بعضها يجري عليها القياس غير القياس الذي يجري على بعضها الآخر.

ومثل ذلك الأفعال التالية: اكتب، وادن، وكل فإن الفعل الأول جاء على قياس في الاستعمال ومطابق لما يقتضيه القياس في أصل الوضع فالفعل: (اكتب) هذا قياسه في

[1]–. د. بن لعلام مخلوف : مبادئ في أصول النحو، مرجع سابق ، ص111.

[2]– المرجع نفسه ، ص112.

أصل وضعه واستعماله، ولكن الفعل: ادن القياس في أصل وضعه يقتضي أن يكون هكذا: (ادنو) كما تقول اكتب واخرج. فهذا قياسه بحمله على نظائره من الصحيح ولكن قياس موافقا لقوانين الاستعمال منع القياس الأول فجرى اللفظ على هذا القياس الثاني وهو حذف لام الفعل الثلاثي الناقص وجوبا في باب (افعل). ومثل ذلك جرى للفعل: (قل) فالقياس يقتضي في أصل وضعه ان يكون: (أقول) بحمله على نظائر من الصحيح مثل: اكتب، واخرج، واطلب وذلك بدليل قرينة النظير ولكن قياسا آخر اقتضاه الاستعمال منع إجراء اللفظ على القياس الأول بعلة التخفيف، فجرى على القياس الثاني، وهو إجراؤه على وزن فل بدلا من افعل بحذف همزة أفعل والعين وجوبا فتقول: عد، وطل، ودم بدلا من: أعود، وأطول، وأدوم. وهو ما كان محتملا ومتوقعا في القياس في أصل الوضع. [1]

فها أنت ترى أن ثلاثة أفعال – وكلها من باب واحد وهو باب (افعل)– جرى كل منها على قياس هو غير القياس الذي جرى عليه الآخر، فإذا كان الأول وهو (اكتب) جرى على قياس في الاستعمال مطابق للقياس المحتمل في أصل الوضع فإن الفعلين الآخرين جرى كل منهما على قياس آخر بسبب عوارض الاستعمال وأخصها التخفيف وأمن اللبس وقد جرى ههنا على هذا القياس للتخفيف. [2]

[1]– د. بن لعلام مخلوف : مبادئ في أصول النحو، مرجع سابق ، ص112.

[2]– المرجع نفسه، ص 113.

3-2- التعليل:

1.مفهوم العلة:

- لغة:

ذكر أهل اللغة في كتبهم معنى العلة وجلّهم يذكر أنها بمعنى المرض، لكن وجد أشمل من أَوغل في ذكر معانيها وتوضيح مبانيها وهو "ابن فارس" في معجم (المقاييس) القائل:

«علّ: العين واللام أصول ثلاثة صحيحة: أحدهما:- تكرار أو تكرير والآخر:- عائق يعوق والثالث:- ضعف في الشيء.

فالأول:- العلل هو الشربة الثانية، ويقال:علل بعد نهل، والفعل يَعِلُّونَ علا وعِلَلاً، ويقال أعلّ القوم إذا شربت إبلهم عللا، قال ابن الأعرابي في المثل ما زيارتك أيانا إلا على سَوْمِ عَالَةِ أَيْ مَثَلُ الإبل التي تَقِلُّ وإنما قبل هذا لأنها إذا كرر عليها الشرب كان أقل لشربتها الشاي.

والأصل الآخر: -العائق يعوق: قال الخليل:"العلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه، ويقال: أعلته عن كذا أي أعاقه، قال: فاعلته الدّهر وللدهر عَلَلٌ.

والأصل الثالث: العلة المرض، وصاحبها معتل، قال ابن الأعرابي:(علّ المريض يعلُّ علَّة فهو عليل، ورجل عَلَلَةٌ أي كثير العلل...الخ)»[1].

[1]- ابن فارس: مقاييس اللغة، مرجع سابق، ص 12.

وزاد "ابن منظور" معنى رابعا فقال: «وهذا علة لهذا أي سبب، وفي حديث عائشة: فكان عبد الرحمان يضرب رجلي بعلة الراحلة أي بسببها، يظهر أنه يضرب جنب البعير برجله، وإنما يضرب رجلي»[1].

هذا لأن السبب هو« ما يتوصل به إلى غيره»[2]. وهذا المعنى الأخير استعير من الحبل الذي يتوصل به إلى الماء، ثم استعير لكل ما يتوصل به إلى شيء، فبوجود الحبل (السبب) يحصل التوصل إلى الماء فيحدث تغيير.

جاء في (تاج العروس) نقلا عن "خالد بن جنبة": « ولا يدعى الحبل سببا حتى يصعد به وينحدر به»[3]، وفي الصعود والانحدار تغير إلى ما يصعد أو ينحدر إليه، وإنما يحصل ذلك بوجود السبب(الحبل) ومن ثم فبالسبب يحل التغير، لأن به يحدث التوصل.

وهناك من قال أن العلة توضع موضع العذر، فقد قيل: ما علتي وأنا جلد نابل؟ أي: ما عذري في ترك الجهاد ومعي أهبة القتال، فوضعت العلة موضع العذر. وفي المثل لا تعدم خرقاء علة، يقال هذا لكل من معتل ومعتذر وهو يقدر، وفيه أيضا لا علة، لا علة هذه أوتاد واخله، يضرب لمن يعتل بما لا علة له فيه»[4].

وقال "ابن منظور": « العلة المرض، عل يعل واعتل أي مرض، فهو عليل»[5].

[1]– ابن منظور: لسان العرب ، مرجع سابق ، ص 868.

[2]– المرجع نفسه، ص 889.

[3]– الزبيدي: تاج العروس، تحقيق: محمد الفارسي، ج8، دار الجيل، بيروت (لبنان)، 1979م، ص 32.

[4]– ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق ، ص 870.

[5]– المرجع نفسه ، ص 871.

وقال "الجرجاني" أيضا: « العلة لغة عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير حال المحل بلا اختيار، فقد اخذ هذا المعنى من تسمية المرض علة، ولذلك عقب فقال: ومنه المرض علة لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف»[1].

قال الإمام "الغزالي": « والعلة في الأصل عبارة عما يتأثر المحل بوجوده، ولذلك سمي المرض علة»[2]. ولعل هذا مدار المعاني الأخرى والمشترك فيها عند النحاة على ما سيظهر من خلال تعريفها اصطلاحا.

- اصطلاحا:

لقد اختلف النحاة في تعريفها، فلا نجد اتفاقا شاملا على مفهوم محدد للعلة ويرجع سبب كثرة التعريفات وتعددها إلى ارتباط العلة بكثير من العلوم، ولعل الوحيد الذي عرف العلة بالحد هو "الرماني"، حين قال:«العلة تغيير المعلول عما كان عليه»[3]، ومن هنا انطلقت "خديجة الحديثي" في تعريفها للعلة: «هي الصفة المميزة التي من أجلها أعطي المقيس الحكم الذي في المقيس عليه»[4].

وهو تعريف كما يبدو فضفاض غير منضبط، تنقصه الدقة؛ لأنه يخلو من ذكر مواصفات هذه الصفة أو المميزة، ومن بين الذين عرفوا العلة "حسن الملخ" ، الذي قال: «تأخذ العلّة معنى المشابهة التي يعبر عنها النحاة بمصطلح يناسب كل عملية قياس على حده»[5]، نلمس نلمس من تعريفه أنه يحصر العلاقة بين المقيس والمقيس عليه في المشابهة وهذا خطأ لأنه

[1]- الشريف الجرجاني: التعريفات، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، 1988م، ص 271.

[2]- الغزالي: شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، ط1، دار الكتب العلمية، 1999م، ص 20.

[3]- الرماني: رسالة الحدود، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان (الأردن)، 1984م، ص 67.

[4]- د. خديجة الحديثي : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، رقم 37، ص 317.

[5]- حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ط1، دار الشروق، 1989م، ص 159.

يمكن أن يكون الجامع بينهما على سبيل الضدية، كما هو الحال الجامع في حمل ضد على ضد كالنصب بـ (لم) حملا على الجزم بـ(لن)»[1].

ومنهم "جميل علوش" في كتابه (ابن الأنباري وجهوده في النحو) حيث قال: «أن العلّة ليس جوهرا ملموسا يقع تحت الحواس، وإنما هي معنى تقديري يرتبط بالحكم ارتباطا تلازميا، لا ينفك عنه بأي حال من الأحوال، وهذا الارتباط التلازمي يعني أنه لا علّة دون حكم ولا حكم دون علّة»[2].

وهذا التعريف ناقص؛ لأنه يحصر العلّة في المعنى التقديري وهذا يناقض ما جاء به "ابن جني" وحاول إثباته بأن العلّة النحوية حسية، بل هو مخالف أيضا للمتعارف عليه من حسية العوامل في النحو العربي.

وأيضا من الذين عرفوا العلة "وليد السيرافي"، حيث قال: « إن العلة التي استنبطها النحاة ليست عللا يقينية، ولم يقل أحد منهم إنها كذلك وإنما هي عندهم الوصف الذي يعتقدون أنه وجه الحكمة في اتخاذ هذا الحكم أو ذاك»[3].

وهذا التعريف قريب من تعريف "مازن المبارك" القائل: « العلة هي الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم، أو بعبارة أوضح: أمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجها معينا من التعبير والصياغة»[4].

[1]– السيوطي:الاقتراح، مرجع سابق ، ص 106.

[2]– جميل علوش:ابن الأنباري وجهوده في النحو، دار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، دت، ص 194.

[3]– وليد السيرافي: (مظاهر التعليل في كتاب التذييل والتكميل)، مجلة التراث العربي، العدد 87، 2002م، ص 122.

[4]– مازن المبارك: النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها، ط3، دار الفكر، بيروت (لبنان)، 1981م، ص 90.

وهذان التعريفان أقرب إلى ما يؤكده "ابن جني" في (الخصائص) من أن علل النحاة هي علل العرب السليقيين أنفسهم؛ لأن فطرتهم تهديهم في استعمال اللغة إلى استخفاف كل ما استثقلوه، بتغييره وفق مقاييس يحسونها ولا يعبرون عنها.

ولعل أدق تعريف للعلة هو تعريف "عبد الرحمن الحاج صالح" في كتابه(علم العربية واللسانيات العامة)، حيث فسر العلة بالمانع، معتمدا في ذلك على ما قاله الخليل في معجم العين من أن« العلة: الحدث الذي يشغل صاحبه عن وجهه»[1].

وقد علق الأستاذ على تعريف "الخليل" بقوله: « فهذا الذي يصيبه حادث هو شارد عدل به عن المسلك، أو الطريق، أو المنهاج، أي عن سبيل توجهه، فالحادث مانع»[2].

لقد حذا "سيبويه" حذو أستاذه في تعريفه للعلة حيث اعتبرها بمعنى"المانع" « فكان أوّل ما ذكره من عبارات سيبويه قوله على لسان الخليل في (هذا باب ما لفظ به مما هو مثنى كما لفظ الجمع). وإنّما تسمع ذا الضرب ثم تأتي بالعلة والنظائر»[3].

وقوله في (هذا الباب ما جاء على أنّ فَعَلْتُ منه مثل بعت وإن كان لم يستعمل في الكلام):« فلو قلت يفعل من حيّ ولم تحذف لقلت يحي فرفعت ما لا يدخله الرفع في كلامهم، فكرهوا ذلك كما كرهوه في تضعيف، وإن حذفت فقلت يحي أدركته علة ولا تقع في كلامهم، فصار ملتبسا بغيره، يعني يعي ويقي ونحوه، فلما كانت علة بعد علة كرهوا هذا الاعتماد على الحرف»[4].

[1]– الخليل بن أحمد الفراهيدي: معجم العين، مرجع سابق ، ج1، ص 88.

[2]– عبد الرحمن الحاج صالح:علم العربية واللسانيات العربية، مرجع سابق، ج2، ص 293.

[3]– سيبويه: الكتاب، مرجع سابق ، ج2، ص 202.

[4]– المرجع نفسه، ج2 ، ص 388.

والعبارة تفيد أن حضور العلّة بسبب خروج الظاهرة اللغوية عن أصلها، والعدول بها عنه وأن غيـاب العلة سبب في رجوعها إلى أصلها الأول.

وقوله في هذا (باب الإضافة إلى فعيل أو فعيل من بنات الياء والواو التي اليآآت والواوات لاماتهن وما كان في اللفظ بمنزلتهما): « وتقول في الإضافة إلى قسي وثدي: ثدوي وقسوي لأنها فعول، فتردها إلى أصل البناء وإنما كسر القاف والثاء قبل الإضافة لكسرة ما بعدهما، وهو السين والدال، فإذا ذهبت العلة صارتا على الأصل»[1].

وهنا يوصي "الخليل" النحويين بأن يشخصوا الظاهرة الشاذة –ثم يبحثوا عن سبب شذوذها أو بأخرى سبب خروجها عن القياس، أي عن الأصل.

وقوله في هذا (هذا باب إثبات الياء والواو في الهاء التي هي علامة الإضمار وحذفهما) «فإن كان الحرف الذي قبل الهاء متحركا فالإثبات ليس إلا، كما ثبت الألف في التأنيث، لأنه لم تأت علة مما ذكرنا، فجرى على الأصل»[2].

فالعلة إذن على رأي "سيبويه" عامل اضطراب للقياس الأصلي، وهذا يعني أن العلّة لا تدخل على الأصول، وإنما تدخل على ما يخرج عن الأصول؛ لأن الأصول ثوابت إليها يحتكم في معرفة مجاري الكلام، وقد عبّر "سيبويه" عن فكرة المنع بالعرض الطارئ وهو الاضطراب الذي يخرج الكلام عن قياسه الأصلي. كقوله:(هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض) ثم قال:« اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير

[1]– سيبويه: الكتاب، مرجع سابق ، ج3 ، ص 346.

[2]– المرجع نفسه ، ج2، ص 388.

ذلك، ويحذفون ويعوضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا»[1].

فالعلة عند الدكتور حاج صالح سبب عدول ظاهرة ما عن مسلك بابها الذي تنتمي إليه والذي لولا العلة لكانت جارية فيه مجرى كل الظواهر التي تشبهها وفي هذا يقول "سيبويه" في (باب ما تميز فيه الهاء التي هي علامة إضمار)،«أعلم أن أصلها الضم وبعدها الواو، لأنها في الكلام كله هكذا إلا أن تدركها العلة التي أذكرها لك وليس ما أذكره لك من أن يخرجوها على الأصل»[2].

فالعلة إذن على رأي "سيبويه" عامل اضطراب للقياس الأصلي وهذا ما ذكرناه سابقا، ويؤكد "عبد الرحمن الحاج صالح" على أن العلة بمعنى المانع لعنصر من عناصر به اللغة من أن يجري مجرى أمثاله وأن يسبب للعدول إلى مجرى آخر تليق به هي التي استعملها سيبويه وأستاذه، بل وكل البصريين والكوفيين التفسير وتوجيه كل ما خرج عن قياس أصلي.

إذن فإن« مفهوم العلة موجود في النحو العربي الأصيل، لكن كعامل اضطراب لمجرى قياس أول، وبالتالي كمبرر خارجي (خارج البنية اللغوية) للعناصر الشاذة–أي الخارجة–عن بابها»[3].

يقول: "مخلوف بن لعلام" «أن المؤسسين جعلوا النظام اللغوي كله أصولا وفروعا، وليس أدل على ذلك من أنهم لم يكتفوا باستنباط الأصول وتجريدها والاستدلال عليها، بل باب من أبواب النحو أصلا قدر وسعهم، وقد رأينا فيما مضى كيف أن أبواب النحو وقواعده وقوانينه إنما تعقد على الأصول. فللفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر وغيرها أصل،

[1]– سيبويه: الكتاب، مرجع سابق ، ج2 ، ص 294/293.

[2]– المرجع نفسه، ج2 ، ص 295.

[3]– عبد الرحمن الحاج صالح: (منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للغات)، ص 10، هامش 13.

ولاسم الفاعل واسم المفعول ونحوها أصل أيضا، وما يخرج عنها إنما يخرج لعلة ولا يكون ناقصا للباب، فإذا كان المبتدأ في الأصل اسما معربا معرفة مرفوعا متقدما على خبره، ثم وجدنا في موضعه اسما مبنيا، أو ما بمنزلة الاسم مما يؤول بمصدر، أو وجدناه اسما نكرة، وفيه مسوغ للابتداء بالنكرة، أو وجدناه متأخرا عن الخبر، فكل ذلك لا ينقض الأصل الذي عقد عليه الباب، وإنما سبيله أن ينظر في علته ما هي؟

وكذلك اسم المفعول من الثلاثي، إذا علمنا أن أصل بابه أن يكون على المفعول، ثم وجدنا ما يخرج عن هذه الصيغة نحو: مقول ومقضي ومبيع في الاستعمال قدرنا فيه هذا الأصل لتبين وجه عدوله عن الأصل، ثم فسرنا العدول، وبينا علته، وذلك يكشف النحاة عن العلاقات التفريعة التي تربط الفروع بالأصول، فلا تنقض بذلك هذه الاستعمالات المخالفة لأصل القاعدة، ولا يعترض عليها بها»[1].

والخلاصة أن مفهوم العلة عند النحاة الأوائل كان بمعنى المانع لأنها تحول دون جريان بعض أفراد الباب الواحد في مجراها، ولكن انحرف معناها إلى معنى السبب بظهور علم الكلام.

2.طبيعة العلّة النحوية:

أدرك النحاة أن العرب –رغم معرفتهم بالعلل– لم تبح إلا بالقليل من التعليل فراحوا يجردون العلل تجريدا مرتبطا بالتأصيل، وغايتهم أن يجعلوا الحكم من الأصل إلى الفرع أمرا معقولا، وليحولوا دون الأصول المجردة، لأن العلة أصبحت رابطة عقلية بين المتقبل الحسي والمجرد العقلي، فأعطت المجرد نوعا من التفسير والإيضاح الذي هو بحاجة إليه، على أن العلة تتسلط على التفريع لا على التأهيل –ومن هنا كان ضروري معرفة طبيعة العلة ومدى

[1]- مخلوف بلعلام: ظاهرة التقدير في كتاب سيبويه، مرجع سابق ، ص 94.

قربها أو بعدها عن أنواع التعليل الأخرى المعروفة كالتعليل عند المناطقة، وعند علماء الكلام من المسلمين.

3.أنواع العلة من حيث الإدراك:

- حسية أم معنوية:

« ونعني بكون العلة حسية أنها تدرك بإحدى الحواس، لأنها شيء مادي، ونعني بكونها معنوية، أنها معنى في شيء يدرك بالعقل»[1].

وفي طبيعة العلة النحوية يقول النحاة أن العلة النحوية حسية؛ أي أنها تنتمي إلى المنطق المادي أو الطبيعي، وهذا النحو يفرق بين العلة النحوية والفقهية، حيث يتمكن في الاتكال على الحس أو عدمه أي على استقرار. ولعل ذلك ما يقصده "ابن جني"، إذ يقول: « اعلم أن علل النحويين، وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفاظهم المستضعفين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين. وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس وليس كذلك حديث علل الفقه، و ذلك أنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام وكثير منها»[2].

ويتابع "ابن جني" كلامه فيستعمل عللا نحوية حسية بذكر أمثلة صرفية ونحوية تظهر فيها علل العدول عن القياس الذي كان ينتظر أن تكون عليه لولا استثقال الذي يجده متكلم ممثلا للعلة النحوية « قال أبو إسحاق في رفع الفاعل ونصب المفعول: إنما فعل ذلك للفرق بينهما، ثم سأل نفسه فقال: فإن قيل: فهلا عكست الحال فكانت فرقا أيضا؟ قيل: الذي فعلوه أحزم، وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون مفعولات كثيرة. فرفع

[1]- ينظر : الجرجاني: التعريفات، مرجع سابق، ص 155.

[2]– ابن جني: الخصائص، مرجع سابق ، ج1، ص 49.

الفاعل لقلته ونصب المفعول لكثرته، وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون فجرى ذلك في وجوبه ووضوح أمره مجرى شكر المنعم وذم المسيء، في انطواء الأنفس عليه. وزوال اختلافها فيه ومجرى وجوب طاعة القديم سبحانه، لما يعقبه من إنعامه وغفرانه»[1].

ومن الأمثلة الصرفية « ومن ذلك قولهم إن ياء نحو (ميزان) و(ميعاد) انقلبت عن واو ساكنة لثقل الواو الساكنة بعد الكسرة، وهذا أمر لا معرفة ولا شك في قوة الكلفة في النطق به، وكذلك قلب الياء في (موسر) و(موقن) واو، لسكونها وانضمام ما قبلها، ولا توقف في ثقل الياء الساكنة بعد الضمة لأن حالها في ذلك حال الواو الساكنة بعد الكسرة، وهذا كما تراه أمر يدعو الحس إليه، ويجدر طلب الاستخفاف عليه، إذا كانت الحال مأخوذة بها، المصير بالقياس إليها، حسية طبيعية، فناهيك بها، ولا معدل بك عنها»[2]. ولعل في عبارات ابن جني السابقة ما يؤكد على حسية العلل النحوية، فقد قال عن النحاة (أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس)، وقال عن رفع الفاعل لقلته، ونصب المفعول لكثرته (ليقل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون) وشبه أمر العلل الكلامية (في انطواء الأنفس عليه، وزوال اختلافها فيه) وعلل انقلاب الواو ياء والياء واوا في بعض التصاريف باستخفاف ما يستثقل من ذلك فقال (وهذا كما تراه أمر يدعو الحس إليه، ويحدو طلب الاستخفاف عليه) ليخلص في الأخير إلى النتيجة التي كان قد قدمها في أول فقرة من هذا الباب وهي قوله (وإذا كانت الحال المأخوذ بها، المصير بالقياس إليها، حسية طبيعية، فناهيك بها، ولا معدل بك عنها).

[1]– ابن جني: الخصائص، مرجع سابق ، ج1 ، ص 50.

[2]– محمد بن حجر: العلة والتعليل بين النحاة والفقهاء، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، ص 9.

لما رأى "ابن جني" أن العلل النحوية تعود في جملتها إلى الاستثقال الذي يضطر المتكلمين إلى الاستخفاف، ارتأى أنها علل حسية، وأنها من أجل ذلك تشبه العلل الكلامية في اتفاق النفوس على انتحائها والانصياع إليها.

وخلاصة القول أن العلة عند "ابن جني" « حسية أي تقوم على فهم الأسباب المادية في اللغة، أي نتيجة للاستقراء اللغوي الذي ينتهي إلى وجود علل يمكن التماسها وتحديدها في الاستعمال»[1].

- موجبة أو مجوزة:

ونعني بالإيجاب هو صدور الأثر عن العلة ضرورة إلا لمانع، وهو إما الإيجاب الذاتي، ولذلك عرف "الجرجاني" الموجب بالذات بقوله:« هو الذي يجب أن يصدر عنه الفعل أن كان علة تامة له من غير وإرادة، كوجوب الإشراق عن الشمس والإحراق عن النار»[2].

ولذلك قال بعض النحاة أن العلة إذا كانت ضرورية كانت موجبة أي صدور أثر عنها لمانع، وإذا كانت غير ضرورية كانت مجوزة، أي صدور أثر عنها على وجه الإمكان حيث يكون قصد أو إرادة، والنحو مليء بالواجب والجائز جنبا إلى جنب فما كان من علل النحو ضروريا، فذلك اقر "ابن جني" بقرب علل النحاة من علل المتكلمين وما كان منها غير ضروري، وقف به دون أن يقطع الصلة بين علل النحاة وعلل الفقهاء.

فالعلل عند "ابن جني" « ضربان ضرب واجب لابد منه لأن النفس لا تطيق في معناه غيره، وهذا لاحق بعلل المتكلمين والآخر ما يمكن تحمله على استكراه، وهذا لاحق

[1]– عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، مرجع سابق، ص 96.

[2]– الجرجاني:التعريفات، مرجع سابق ، ص 104.

بعلل الفقهاء، فالأول ما لابد منه كقلب الألف واواً للضمة قبلها، ومنع الابتداء بالساكن والجمع بين الألفين المدتين إذ لا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحا، فلو التقتا الألفان مدتان لوقعت الثانية بعد ساكن والثاني ما يمكن النطق به على مشقة، كقلب الواو ياء بعد الكسرة، إذ يمكن أن نقول في العصافير"عصافور" لكن يكره»[1]. فهل كان النحاة عالة على المتكلمين أو على الفقهاء في استخراج العلل لأحكام النحو وأقيسته؟.

الواقع أن "ابن جني" نفسه ربما ألقى بعض الضوء على الإجابة فإذا كانت العلل موجبة تقرب بالتعليل النحوي من التعليل الكلامي، فإن "ابن جني" نفسه يقول: « اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها، كنصب الفضلة أو ما شابه في اللفظ الفضلة ورفع المبتدأ والخبر والفاعل، وجر المضاف إليه، فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها غير مقتصرة بها على تجوزها على هذا مفاد كلام العرب»[2].

« وضرب آخر يسمى علة وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب، من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة، هي علة الجواز لا علة الوجوب، لا ترى أنه ليس في الدنيا أمر يوجب الإمالة لابد منها، وأن كل إمالة لعلة من تلك الأسباب الستة لك أن تترك إمالته مع وجودها فيه فهذه زاد ت علة الجواز لا علة "الوجوب"، وهذه الفقرة الأخيرة من كلام ابن جني تمنحنا تفريقا هاما بين "العلة "و"السبب" لأن الأولى للإيجاب والثاني للإجازة، ولعل فرقا آخر (إن صح) أن يكون أوضح مما مضى، فالحكم يدور مع "العلة" وجوداً وعدماً ولكنه لا يدور

[1]– ابن جني: الخصائص، مرجع سابق ، ج1، ص 168.

[2]– محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ط6، دار العلوم، القاهرة (مصر)، 1997م، ص 165.

كذلك مع السبب، فالفرق بين العلة والسبب، أما السبب فهو Variable dépendant التأثير؛ أي أن العلة تعد بالمصطلح الحديث Independent Variable»[1].

وقد عقب "السيوطي" على كلام ابن جني، فقال: فظهر بهذا الفرق بين العلة وسبب وأن ما كان موجبا يسمى علة وما كان موجزا يسمى سببا.

والمفاد من قول "ابن جني":

1. أن أكثر العلل عند النحويين علل موجبة للحكم وعلى هذا مفاد كلام العرب؛ أي اطراد كلامهم.
2. هناك نوع آخر من أنواع العلل غير موجب بل هو مجوز ويطلق عليه السبب، وقد ذكروا "ابن علان" في شرح الاقتراح « ما كان موجبا للحكم يسمى علة شيء».

وخلاصة القول أن العلة النحوية في غالب الأحيان مادية حسية، وهي غير موجبة بالذات، وإنما بقوة العرف اللغوي، باستعمال جماعة المتكلمين، اللهم إلا تلك التي يوجبها جهاز النطق، لعجزه عن غيرها.

4.أنواع العلة من حيث التأثير:

- العلل الموجبة:

هي العلل التي تفسر حكما نحويا واحداً أو حالة تركيبية واحدة، ثبت كل منها بالسماع عن العرب، ولا مناص للخروج عن القاعدة النحوية فيها، أو ردها. لأنها تستند إلى الأثر الذي تحدثه القواعد الوجوبية من إعراب أو بناء أو تقديم أو تأخير أو حذف. لهذا يمكن

[1]- محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، المرجع سابق ، ص 166.

أن تتعدد أو تتغير، أو يحدث فيها خلاف؛ لأن تأثيرها تفسيري لا يغير شيئاً، وقد وضع السهيلي هذا عندما تحدث عن علة تضمن معنى الحرف التي فسر بها وجوب بناء الأسماء المبنية، فقال: « وهذا الإيجاب ليس بإيجاب عقلي ولا إيجاب شرعي ولكنه إيجاب لغوي اقتضته اللغة، فصار أصلا يبنى عليه»[1].

- العلل المجوزة:

« هي العلل التي تفسر الأثر الذي تجيزه القواعد الجوازية في الكلمة أو التركيب، فمثله إضافة الظرف إلى المبني تجيز بناء الظرف، كما تجيز إعرابه.

فيقول الشاعر: **على حين عاتبت المشيب على الصبا**

يروى بجر "حين" على الأصل، كما يروى بناءها على الفتح ويمكن أن تعد علل أمن اللبس عللاً مجوّزة فيها توسعه في الكلام واعتبار لموقفه»[2].

- العلل المهملة:

« وهي العلل الموجبة التي تؤثر في معلولها لعارض كفها عن التأثير أو لحذف معلولها كما في كف "ما" الكافة إن عن نصب المبتدأ في قوله تعالى: ﴿إنّما المؤمنون إخوةٌ﴾»[3]، وقريب من العلل المهملة ما يسميه ابن جني "بخلع الأدلة" وهو سلب دلالة اللفظ الطارئ، فلعله خلع الدلالة على الأدمية من التاء والكاف والإبعاد على دلالة خطاب التركيب في نحو "أنت" وذلك إذا تخلص للخطاب»[4].

---

[1]- السهيلي: أماليه، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، ط5، القاهرة (مصر)، ص 20.

[2]- ابن أبي الربيع: البسيط في شرح الجمل، ج2، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1986م، ص 878.

[3]- سورة الحجرات، الآية 10.

[4]- ابن جني: الخصائص، مرجع سابق ، ج2، ص 146/138.

- **العلل الاعتباطية:**

هي أن يظهر المعلول من العلّة توجبه، أو تجوّزه، أو تهمله كقول "الزمخشري": "والترخيم حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتباط"، وقد شرحه "ابن يعيش" بقوله: يعني من غير علة موجبة إنما ذلك لنوع من التخفيف.

ويظهر أن جمهور النحاة لا يعترفون بالعلل الاعتباطية لأنها نادرة في مؤلفاتهم ولأنهم دأبوا على تعليل نحو العربية بأي علّة يرونها مناسبة إلاّ علة الاعتباط في الغالب.

- **الاطراد:**

يشير الاطراد إلى مدى دوران العلّة مع معلولها إذ تقسم تبعاً له إلى قسمين:

- **العلل المتعدية:**

وهي العلل التي تجري مع معلولاتها، فلا تتخلف أو تنقض في أي حالة كتعليل رفع اسم كان ونصب خبرها بعلة الشبه بالفاعل والمفعول وهو شبه لا يتخلف في مختلف صور تركيب كان واسمها وخبرها وتعليل رفع المبتدأ بعلة الشبه بالفاعل.

- **العلل القاصرة (الجارية):**

« هي العلل التي لا تطرد في مثيل معلولاتها من ذلك قول من اعتل لبناء نحو "كم" و"من" و"ما" و"إذ" ونحو ذلك بأن هذه الأسماء كما كانت على حرفين شابهت بذلك ما جاء من الحروف على حرفين نحو "هل" و"بل" و" قد" فلما شابهت الحرف من هذا الموضع

وجب بناؤها وذهب ابن جنّي إلى أن هذا النحو من العلل كثير. وتعدّ علل الشذوذ وعلل الضرائر الشعرية القوية قاصرة لأنها واقفة على معلولها»[1].

« ويحتاط النحاة لعللهم من القصور بالتخصيص، فيقيدونها بوجوه مناسبة كتعليل عمل إن وأخواتها بالشبه وتخصيص هذا الشبه بالفعل الماضي الثلاثي الصحيح الآخر المتعدي»[2].

5.تقسيم العلة من حيث اللفظ والمعنى:

قضية بناء النحويين اللفظ والمعنى من القضايا الشائكة في النحو التي ما تزال تحتاج إلى دراسة موسعة ومستقلة، وعلى العموم يمكن تقسيم العلة حسب هذا النوع إلى ثلاثة أقسام:

- علل لفظية معنوية:

« وهي أعلى مستويات التعليل من جهة اللفظ والمعنى كما في تعليل ابن يعيش عمل إن وأخواتها بقوله وذلك من وجهتين: أحدهما من جهة اللفظ والآخر من جهة المعنى. فأما من جهة اللفظ فبناؤها على الفتح الأفعال الماضية، وأما الذي من جهة المعنى فمن قبل أن هذه الحروف تطلب الأسماء وتختص بها»[3].

[1]- ابن جني: الخصائص، مرجع سابق ، ج1، ص 170.

[2]- ابن الأنباري: أسرار العربية، مرجع سابق ، ص 124/123.

[3]- ابن يعيش: شرح المفصل، ج8، دار الكتب، بيروت (لبنان)، 1972م، ص 54.

- علل لفظية:

« يبدو من القراءة الانطباعية لا الإحصائية أن العلل اللفظية هي الأشيع في النحو فقد خصص سيبويه بابا من كتابه سماه هذا باب استعمال الفعل في لفظ، لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار...» [1].

ورأى "الرضي الاستراباذي" أن مراعاة اللفظ أكثر وأولى من مراعاة المعنى أمثلته تعليل عمل "كان" بالشبه بالفعل من جهة اللفظ.

- علل معنوية:

« المعنى في النحو قرينة تؤثر في إعراب الكلمة وتحديد موقعها من الجملة إذ قال الفرّاء " فإذا رأيت الفعل منصوبا وبعده فعل قد نسق عليه بـ "واو" أو "فاء" أو "ثم" أو "أو" فإن كان يشاكل معنى الفعل الذي قبله نسقته عليه وإن رأيته غير مشاكل لمعناه استأنفته، فعرفته، فنصب الفعل المضارع بعد الأدوات السابقة موجبة المعنى» [2].

ومما يروى عن العرب أن أحدهم قال:« جاءته كتابي فاحتقرها فقال: أتقول جاءته كتابي؟! فقال: أليس بصحيفة؟ وعقب ابن جنّي بأن الأعرابي علل، ونظر إلى المعنى، فكان مدعاة للنحاة المترسمين بمسالك التعليل، أن يعللوا ويحتجوا» [3].

---

[1]– سيبويه: الكتاب، مرجع سابق ،ج1، ص 211.

[2]– الفراء، معاني القرآن، ج2، مرجع سابق ، ص 68.

[3]– العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله نبهان، ج2، ط1، دار الفكر، دمشق (سوريا)، 1995م، ص 40.

وقد بنى ابن الوراق على المعنى أن العرب تقول:« ثلاث طلقات إيذانا بإرادة الشجر "وثلاث طلحات " إيذانا بإرادة الأناسي»[1].

غير أن قضية المعنى واللفظ تطرح مشكلة إذ لم يتطابق كل من اللفظ والمعنى؛ لأن الثاني (المعنى) فرع الوجود، وتصوره ذهني فالأولى الاتكاء على اللفظ عملاً بالظاهر.

6.تقسيم العلل حسب طبيعتها:

- تقسيم "الزجاجي":

قال "أبو القاسم الزجاجي" في كتاب "إيضاح علل النحو" القول في علل النحو: أقول "أولاً" إن علل النحو ليست موجبة وإنما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة لذلك قسم علل النحو إلى ثلاثة أضرب:

- العلل التعليمية:

والتي « سمّاه ابن مضاء القرطبي العلل الأولى فهي التي يتوصل بها إلى تعليم كلام العرب لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظا، وإنما سمعنا بعضا فقدمنا عليه نظيره مثال ذلك أننا لما سمعنا "قام زيدٌ فهو قائم" فعرفنا اسم الفاعل:"قلنا ذهب فهو ذاهب" وهذا النوع من العلل قولنا:"إن زيداً قائم" إن قبل: لم نصبتم زيداً؟ قلنا:بـ إن لأنها تنصب الاسم و ترفع الخبر، لأنّ كذلك علمناه ونعلمه...» [2].

[1]– خميس الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي، مرجع سابق ، ص 114.
[2]- السيوطي : الاقتراح، مرجع سابق ، ص 81.

- العلة القياسية:

فإن يقال: لم نصب زيدٌ بـ"إن" في قوله: "إن زيداً قائم" ولم وجب أن تنصب "إن" الاسم؟ والجواب في ذلك أن نقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي في مفعول فحملت عليه وعملت أعماله لما ضارعته. فالمنصوب بما شبه بالمفعول لفظا، فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله عل فاعله نحو" ضرب أخاك محمد" ويعرفها "ابن مضاء" بالعلل الثواني.

- العلة الجدلية النظرية:

وعرفها "ابن مضاء القرطبي" « العلل الثوالث، فكل ما يقبل به في باب "إن" يعد هذا مثل أن يقال فمن أي شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم المتقلبة أم الحادثة في الحال؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدّم مفعوله على فاعله؟ وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل وذلك فرع؟ فأي علة دعت إلى إلحاقها بالفرع دون الأصل إلى غير ذلك من التساؤلات فكل شيء اعتل به جوابا عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر»[1].

7.تقسيم العلة من حيث الحكم:

إذا نظرنا إلى "ابن جني" فقد قسم العلل على أساس الحسن والذوق اللغوي؛ أي من حيث الحكم إلى ضربين:

[1]- السيوطي : الاقتراح، مرجع سابق ، ص 81.

– واجب:

لابد منه لأن النفس لا تطيق في معناهُ غيره والآخر لا يمكن تحمله إلاّ أنه على تحشم واستكراه له".

أما العلل الأخرى فهي شرح وتفسير وتتميم للعلّة الأولى فإن تكلف جواباً عن هذا تصاعدت العلل أدى ذلك إلى هجته القول ولضعف القائل به.

فالأول ما لابد للطبع منه كقلب الألف واواً للضمة قلبها وياء للكسرة قبلها ومنع الابتداء بالساكن، والجمع بين الألفين المدتين إذ لا يكون ما قبل الألف إلاّ مفتوحا، فلو التقت ألفان مدتان لوقعت الثانية بعد ساكن.

والثاني: ما يمكن النطق به على مشقة كقلب الواو ياء بعد الكسرة إذ يمكن أن نقول في عصافير، عصافور ولكن يكسره. أما "أبو عبد الله الحسين بن موسى الدينوري الجليل" في كتابه (ثمار الصناعة) إعتلالات النحويين صنفان:

علّة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم ، وعلّة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أعراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم[1].

وهم للأولى أكثر استعمالاً وأشدّ تداولاً وهي واسعة الشعب إلاّ أن مدار المشهورة منها أربعة وعشرون نوعا: وهي: علة السماع، التشبيه، استغناء، استثقال، فرق، توكيد، تعويض نظير، نقيض، حمل على المعنى، مشاكله، معادلة، قرب ومجاورة، جواز،تغليب، اختصار تخفيف دلالة الحال، أصل، وجوب، تحليل، إشعار، تضاد، أولى. وهذا التقسيم قد تبناه "السيوطي" في كتابه (الاقتراح) ونقله عن النحاة.

[1]– ينظر: السيوطي، الاقتراح، مرجع سابق ، ص 74.

أما الصنف الثاني، فلم يعرض له الجليس ولا بيّنه، وقد بين ابن السراج في الأصول فقال اعتلالات النحويين ضربان: ضرب منها المؤدي لكلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع وكل مفعول منصوب. أما الثاني، فهو علّة العلّة كقولنا لما صار الفاعل مرفوعا، وقد تبنّى هذا المصطلح "ابن جني".[1]

8.أقسام العلّة من الشكل: تنقسم العلة في هذا الإطار إلى قسمين هما:

- العلة البسيطة:

يقع التعليل بها من وجه واحد كالتعليل بالاستثقال والجوار والمشابهة ونحو ذلك[2]

المركبة:

قد تكون العلّة مركبة من عدة أوصاف، اثنين فصاعداً كتعليل قلب واو ميزان بوقوع الياء ساكنة بعد كسرة، فالعلّة ليس مجرد سكونها ولا وقوعها بعد كسرة، بل مجموع الأمرين وذلك كثير جداً. [3]

[1]- انظر : السيوطي ، الاقتراح ، مرجع سابق ، ص70.

[2]- المرجع نفسه، ص73.

[3]- المرجع نفسه، ص75.

المبحث الرابع : طريقة اعتماد المبنى في بناء الحكم النحوي من خلال العامل و الأصل و الفرع و التقدير

4-1- العامل:

لم تنل نظرية من النظريات ما نالته نظرية العامل في النحو العربي من دراسات وأبحاث قديما وحديثا، إذ هي الأساس الذي يقوم عليه النحو العربي ، بل هي العمود الفقري الذي تدور عليه كل مباحثه الرئيسية والفرعية، « ونظرية العامل بمفهومها البسيط هي نظرية نحوية بحتة توصل إليها النحاة العرب نتيجة استقرائهم المادة اللغوية التي جمعوها فاتضح لهم أن الاسم أو الفعل يتغير آخره من موقع لآخر، فكان لابد أن يسألوا عن العلة في حدوث ذلك، ما الذي أحدث هذا التغيير؟ أو ما الذي فعل هذا الفعل أو عمل هذا العمل؟ إنه شيء ما يؤثر في الاسم أو الفعل المضارع يغير حركة آخره لتغييره، لذا قالوا وجود العامل»[1]، إذ أن أية ظاهرة من ظواهر الإعراب في الكلمة رفعا أو نصبا أو جرا أو جزما لابد لها من وجود مؤثر يعمل فيها كي تكتسب تلك الظاهرة، « وخلاصة القول عندهم في هذه النظرية أن حركات الإعراب ناتجة عن عوامل سببت هذه الحركات، فالفعل هو العامل في رفع الفاعل ونصب المفعول، والحرف هو العامل في جر الاسم بعده، (وإن وأخواتها) هي العاملة في نصب الاسم بعدها ورفع خبرها، والعامل في جر إليه واحد من الحروف (اللام أو من أو في)، وقال بعضهم أن العامل في المضاف إليه هو المضاف ولا نجد معمولا إلا يكون له عامل»[2]، فكان "ابن الأنباري" كثيرا ما يفتتح أبوابه بالسؤال عن العامل

[1]- محمد إبراهيم البنا: أبو القاسم السهيلي مذهبه النحوي، ط1، دار البيان العربي، جدة، الرياض (السعودية)، 1985م، ص 61.

[2]- احمد سليمان ياقوت: ظاهرة الإعراب في النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة (مصر)، 2003م، ص 62.

فيها: ما العامل في المستثنى النصب؟ ما العامل في المفعول به النصب؟ ما العامل في المفعول له النصب؟ لم أعملت هذه الأحرف؟...

وقد اختلف الباحثون في كيفية انتقال فكرة العامل إلى النحو العربي، فذهب بعضهم إلى أنها فكرة دخيلة مقتبسة من منطق أرسطو، ومن هؤلاء الأستاذ محمد عيد الذي يرى أن « فكرة التأثر والتأثير التي قام عليها العامل في النحو العربي موجودة في منطق أرسطو، وفي الكتاب الأول من كتبه المسمى (قاطيفورياس) ومعناه (المقولات) وهي عشرة، المقولة التاسعة وهي مقولة (يفعل) وهو التأثير في الشيء الذي يقبل الأثر مثل التسخين والتسخن والقطع والانقطاع، فإذا أضيف لذلك أن العرب قد عرفوا المنطق في وقت مبكر وأغرموا به وأن العقلية العلمية يؤثر في بحثها ولو بطريق غير مباشر الجو الفكري العام الذي يحيط بها اتضحت بداية كذا الطريق في فكرة العامل النحوي»[1]، وإلى الرأي نفسه أنيس فريحة قائلا: « وقضية العامل أحسن مثال على إقحام الفلسفة والمنطق في دراسة اللغة، في فلسفة العامل والمعمول يظهر جليا أثر المقولتين الأخيرتين (الفعل والانفعال)»[2]، في حين ذهب بعضهم إلى أن فكرة العامل أصيلة في العربية و صاحب هذا الرأي هو الأستاذ "مهدي المخزومي"، إذ رأى أن فكرة العامل تبلورت في ذهن الخليل بن احمد الفر اهدي نتيجة لدراسته علم الأصوات فقد درس الخليل الأصوات في العربية دراسة دقيقة ووجد أن لبعضها تأثيرا في بعضها الأخر، وهذه الدراسة هي التي لفتت أنظار الدارسين القدماء إلي فكرة العامل حتى يخيل إلي الدارس أنهم كانوا إذا قالوا بفكرة العامل متأثرين بما لاحظوه من تأثير الحرف في الحرف في أثناء تمازج الحروف واختلاط بعضها ببعض حين تتألف منها كلمات فكما هو بين الصوت والصوت من التأثير يكون بين الكلمة والكلمة، إذا جاورتها ولا شك أن هذه الفكرة كانت أول الأمر ساذجة وبسيطة التطبيق ثم عمقت وتشعبت، وأما الرأي الثالث

[1]– محمد عيد: أصول النحو، مرجع سابق ، ص 239.

[2]– المرجع نفسه، ص255.

فيذهب إلى أن الفكرة العامل قد اقتبسها النحاة من البيئة الدينية التي نشأ فيها النحو، وذلك لأن لكل أثر مؤثرا ولكل عمل عملا، بل إن أحد الباحثين المحدثين يربط بين فكرة العامل وتقسيمه إلي عامل لفظي (موجود) وعامل معنوي (غير موجود) و بين ما يقوله المعتزلة في نظرية الظهور والكمون التي تقول أن النار مثلا كامنة في العود وإنما تظهر عند الاشتعال فالنار موجودة في العود إما بالفعل أو القوة فهي عند اشتعاله موجودة بالفعل وقبل الاشتعال موجودة بالقوة، وهذه النظرية وجدت صدى عند النحاة، فالعامل إما موجود أو مقدر مع عدم وجوده، فهو أما موجود بالفعل أو بالقوة فقد تأثر النحاة بعض التأثر بالفلسفة الكلامية التي غلبت على الفكر العربي آنذاك، إذ رأوا أن الإعراب يتغير بتغير التراكيب علي نحو مطرد، فحزموا انه لا بد لهذا الحادث من محدث ولهذا الأثر من مؤثر ففكرة العامل إذن « فكرة عقلية بحتة ولا عجب في ذلك لان النحو كله عقل من نقل، وإذا كانت هذه الفكرة ذات صبغة عقلية هكذا فان مجال الحديث عن نشأتها قد نحدد وهو الجو العقلي العام الذي أحاط بالنحو منذ نشأته وتطوره»[1].

فما مفهوم العامل؟ وكيف كان تصور النحاة لهذا المفهوم؟ وما هي أصول تفريعاته عندهم؟

فالعامل هو ما يحدث الرفع أو النصب أو الجزم أو الخفض فيما يليه متى انتظمت الكلمات في تركيب ما فهو إذن « مفهوم ذهني لتفسير ظاهرة لغوية هي علاقة كلمة بكلمة داخل الجملة في هذه العلاقة ثم تصنيف الكلمات إلي عوامل ومعمولات، أو متأثرات وعلى ذلك حين وجد سيبويه بعض الكلمات منصوبة آو مرفوعة دون وجود عامل ظاهر في

[1]– التواتي بن التواتي: محاضرات في أصول النحو، ط1، مطبعة رويغي، الأغواط، الجزائر، 2006م، ص 231.

السياق، كان لا بد من افتراض عامل محذوف أو مضمر كما في أساليب النداء أو القسم»[1].

فالعامل مؤثر حقيقة إذ انه سبب وعلة للعمل، وهذا شائع في كتب النحو ويظهر هذا ما قالوه بأن «الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل، فالعامل كـ (جاء، رأى، الباء) والمقتضى الفاعلية والمفعولية والإضافة، والإعراب الذي يبين هذا المقتضى الرفع والنصب والجر فهذا التعريف يقتضي اطراد الثلاثة، كما أن العامل عبارة عن إمارات ودلالات وفي هذا القول يقول ابن الأنباري (العوامل اللفظية في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات، فالإمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء إلا ترى انه لو كان معك ثوبان و أردت أن تميز احدهما عن الأخر فصبغت أحدهما و تركت صبغ الأخر لكان ترك صيغ احدهما في التمييز بمنزلة صبغ الأخر فكذلك ها هنا»[2].

أما تصور النحاة للعمل فيتمثل فيما يلي:

1- مقتضى العامل هو الأثر اللفظي الذي يوجد في الكلمة من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، وهذا هو المشهور الشائع في كتب النحو.

2- مقتضى العامل هو معنى عقلي يعرف بالقلب ليس للفظ فيه مدخل، وهذا الرأي الثاني قد أضاف إلي الأول بعدا ذهنيا و لم يضف شيئا جديدا فقد عمق فكرة التغيير في أخر الكلمة، فليس هو هذه الحركات و الحروف بل الاختلاف نفسه وهو معنى عقلي دقيق.

[1]- التواتي بن التواتي: محاضرات في أصول النحو ، مرجع سابق، ص 241.

[2]- ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق ، ص 42.

3- مقتضى العامل هو توارد المعاني المختلفة علي الأسماء فالعامل يحصل للمعاني الخفية في الأسماء، وهي تقتضي نصب علامات لتعرف، تلك المعاني هي الفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها.

لقد « قسم النحاة العوامل باعتبار أنواع الكلم في العربية علي ثلاثة أقسام: أفعال وأسماء وحروف، أما الأفعال فجعلوا الأصل في العمل لها، هي الأفعال التامة والناقصة والجامدة وأفعال القلوب، أما الأسماء فيعمل منها ما كان شبيها بالفعل كاسم الفاعل و اسم المفعول و الصفة المشبهة وأفعال التفضيل وهذه كلها من المشتقات وقد يكون الاسم العامل جامدا كالمصدر، وأسماء الأفعال ترفع فاعلا وتنصب مفعولا، وصاحب الحال والمميز والمبتدأ عند سيبويه أيضا عامل في الخبر ومن الأسماء العاملة أيضا الإضافة عند بعض النحاة ومنها أسماء الشرط التي تجزم فعلين، أما الحروف العاملة فهي حروف الجر والحروف المشبهات بليس وأن المصدرية وأخواتها الناصبة للفعل المضارع وحروف الجزم (لما الناهية لام الأمر) و(إن وإذما) الجازمتان لفعلي الشرط و جزائه»[1].

أما باعتبار الظهور فقسموا العوامل على قسمين: عامل لفظي وعامل معنوي و «إنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي ليروك إن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه كـ (مررت بزيد) و(ليت عمرا قائم) وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم هذا ظاهر الأمر وعليه صفة القول»[2]. فالعامل اللفظي نحو (كان) وأخواتها و(أن) وأخواتها و(ظننت) وأخواتها، وأما المعنوي فلم يأت إلا في موضعين عند: سيبويه" وأكثر البصريين هذا احدهما هو الابتداء والثاني وقوع الفعل المضارع موقع الاسم في نحو: مررت برجل يكتب، فارتفع

[1]- محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، مرجع سابق ، ص 201.

[2]- ابن جني: الخصائص، مرجع سابق ، ج1، ص 109.

يكتب لوقوعه موقع الكاتب وأضاف "أبو الحسن الأخفش" إليهما موضعا ثابتا وهو عامل الصفة، فذهب إلى أن الاسم يرتفع لكونه صفة لمرفوع وينتصب لكونه صفة المنصوب وينجر لكونه صفة المجرور، وكونه صفة في هذه الأحوال معنى يعرف بالقلب، وليس للفظ فيه حظ، و"سيبويه" وأكثر البصريين يذهبون إلى أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف.

و قد عرف العلامة البركوي العامل بقوله : « هو ما اوجب بواسطة كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب ، و المراد بواسطة مقتضى الإعراب »[1].

أي أن العامل هو الذي يوجب كون آخر الكلمة مضموما أو مفتوحا أو مكسورا أو ساكنا ،و ليس يحصل ذلك الإيجاب بالعامل نفسه و إنما بواسطة هي مقتضى الإعراب .

و جاء ففي شرح كتاب الحدود في النحو أن حد العامل « هو ما أثر في أخر الكلمة من اسم و فعل و حرف » [2].

أي إن العامل كل ما أثر رفعا أو نصبا أو جرا أو جزما في أخر الكلمة المعربة ، و يكون هذا العامل فعلا ، حرف و اسما (إذا شبهه بالفعل).

و قد عرفه رضي الاستراباذي « العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب »[3].

أي انه يحدث معنى في المعمول و يقتضي علامة إعرابية تدل عليه ، فتأثير العامل في المعنى و هذا التأثير يقتضي علامة إعرابية مثلا كلم زيد عمرا عمل الفعل في زيد فأصبح له معنى نحويا و هو الفاعلية و الرفع دل عليه فمحصل المعاني و موجدها هو العامل على اعتبار النحويين ، أما المحصل و الموجب في الحقيقة هو المتكلم.

[1]– محمد بن علي البركوي : اضهار الأسرار، مطبعة البولاق ، مصر ، 1262، ص 12.

[2]– الفاكهي : شرح الحدود ، تحقيق المتولى رمضان أحمد الديميري ، دط، 1988، ص173.

[3]– الاستراباذي: شرح الكافية ، ج2 ، مرجع سابق ، ص 52.

وأما أصول العامل و قواعده الخاصة فقد احكم وضعها النحاة وذكرها "إبراهيم مصطفى"، ومنها أن العامل لا بد من وجوده فإن لم يكن موجودا وجب تقديره وإن لا يجتمع عاملان علي معمول واحد، وهذه القاعدة هي الأساس في باب النزاع ومنها أيضا انه إذا وجد معمولان و عامل واحد، قدر لأحد المعمولين عامل، وهذه القاعدة هي الأساس في باب الاشتغال ومنها أن الفعل كلما كان أمكن في باب الفعلية كان أوفر من العمل حظا، ويحمل الاسم في العمل علي الفعل فيجب أن يتحقق له شبه بالفعل يقربه منه و يؤهله لحكمه كاسم الفاعل واسم المفعول والمصدر، وكذلك لا بد أن يتحقق للحرف شبه بالفعل حتى يعمل كالحروف الناسخة أو أن يكون العمل أصلا في الحرف غير محمول علي الفعل كحروف الجر ومن هذه القواعد أيضا أن العامل مرتبته التقدم، وإذا كان العامل قويا أمكن أن يعمل متقدما ومتأخرا، فإذا كان ضعيفا لم يعمل إلا متقدما وإلا يفصل بين العامل ومعموله بأجنبي.

تلك هي فكرة العامل التي بدأت بسيطة نابعة من روح اللغة ثم ما لبث أن حولها النحاة إلى فكرة فلسفية معقدة متشابكة الأصول والفروع، ما أدى إلي ظهور دعاوي كثيرة قديما وحديثا تنادي بإلغاء القول بالعامل في النحو، ومن هؤلاء "ابن القرطبي" الذي تزعم حملة ظاهرية ضد النحاة رد فيها أصولهم ومنها العامل، غير أنه كان حذرا في تقديم دعواه تلك فبدأ بعرض أساس نظريته من كلام "سيبويه" و"ابن جني" ليدعم رأيه في المسألة فنقل عنهما.

قول "سيبويه": « وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل و ليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف و ذلك الحرف حرف الإعراب ، فالنصب و الجر و الرفع و الجزم لحروف

الإعراب للأسماء المتمكنة و الأفعال المضارعة للأسماء الفاعلين...»[1]، فيرد "ابن مضاء" قول "سيبويه": قائلا: « فظاهر هذا أن العامل احدث الإعراب وذلك بين الفساد»[2].

قول "ابن جني": « وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره»[3]، فقال معقبا على كلام "ابن جني"، فأكد المتكلم بـ (نفسه) ليرفع الاحتمال ثم زاد تأكيدا بقوله (لا لشيء غيره)؛ أي أن العمل للمتكلم لا للفظ، وقال أيضا مؤكدا رأيه: « وأما القول بان الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعا لا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها فيما القصد إيجازه منها أن شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله ولا يحدث الإعراب فيما يحدثه فيه إلا بعد عدم الفاعل، فلا ينصب (زيد) بعد (أن) في قولنا (أن زيدا) إلا بعد عدم (أن)»[4] و من الواضح أن ابن جني فهم فكرة العامل فهما لغويا صحيحا لأنه فهمها من خلال التركيب أو النظم ، فالذي لا شك فيه أن الكلام عند تركبه في جمل ينشأ بين كلمة و أخرى علاقات نحوية تؤثر على شكل الكلمة و هذه العلاقات ليست سوى العوامل التي تحدث عنها العلماء العرب و ذلك جلي من تقرير ابن جني أنها نشأت بمضامة اللفظ للفظ .« والحقيقة أن هذا الرفض الحاسم من ابن مضاء لمفهوم العامل رغم إدراكه لطبيعته وحقيقته لا ينبع من مجرد الرغبة في مخالفة المشارقة في هذه المسألة وتصحيح مفهوم علمي سار عليه النحاة الأوائل على خطأ منهم ردحا من الزمن وإنما الرفض نابع من خلاف مذهبي بين المذهب الظاهري في التعامل مع النصوص وبين غيره من المذاهب الفقهية الأخرى»[5]، ولعل هناك سببا آخر لثورة "ابن مضاء" على العامل وهو تلك الخلافات بين النحلة التي تكشف عن سيطرة نظرية

[1]– سيبويه: الكتاب، مرجع سابق ، ج1، ص 41.

[2]– المرجع نفسه، ج1، ص 67.

[3]– ابن جني: الخصائص، مرجع سابق ، ج1، ص 110.

[4]– ابن جني: الخصائص، مرجع سابق ، ج1، ص 112.

[5]– التواتي بن التواتي، محاضرات في أصول النحو، مرجع سابق ، ص 27.

العامل على الفكر النحوي العربي والناتجة عن تقدير العامل إذ كان ذلك « سببا من أسباب الخلاف في مسائل الإعراب والتخريج، فإن القدامى لم يختلفوا في أن الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب و المبتدأ مرفوع وإنما أصل الخلاف تقدير العامل، فنجد أن هذا يقدر عاملا يرفع فيرفع عاملا ينصب فينصب»[1].

وقد حذا حذو ابن مضاء بعض المحدثين مصورين للناس أنهم يقدمون شيئا جديدا للنحو العربي، وذلك حين أصدر الأستاذ "إبراهيم مصطفى" كتابه (إحياء النحو) على أساس نظرية العامل، وجل ما وضعه في كتابه مأخوذ من كتاب ابن مضاء، إذ رأى أن قول النحاة بالعامل أدى إلى كثرة الخلاف بينهم في كل عامل يتصدون لبيانه فلا تقرأ بابا من أبواب النحو إلا وجدته قد بدئ بخصومة منكرة في عامل هذا الباب ما هو؟ فالمفعول ما عامل النصب فيه؟ وعامل المفعول معه ما هو؟ واختلفوا في عامل النصب للمفعول المطلق على ثلاثة عشر قولا، فصار أكثر الخلاف بين النحويين وأشد جدالهم هو في العامل ما هو؟ ولو أنهم وضعوا نظريتهم على أصل صحيح لقل خلافهم وتقاربت آراؤهم.

طبيعة العامل:

إن طبيعة العامل أن يكون مختصا ، فالاختصاص ملازمة في العمل كاختصاص لم بجزم المضارع ، و كل حرف اختص بشيء و لم ينزل منزلة الجزء فانه يعمل، و العامل لا يؤثر على الحقيقة في المعمول، كما تؤثر النار في المادة بالإحراق، فهو ليس علة فاعلة وموجودة للمعمول على الحقيقة بدليل إمكان تكلف مخالفة عمل العامل نطقا وإنما سمي عاملا مجازا، كأن تنطق بالفاعل متكلفا فتجره وهو مرفوع، وإن كان العربي الفصيح يأبى ذلك، وإنما العامل علامة دالة على مواضع الإعراب، أو قل هو علامة مرشدة إلى الإعراب في المعمول ظاهرا أو مقدرا. فإذا كان العامل يحصل معنى معينا في المعمول ظاهرا أو مقدرا.

[1]– المرجع نفسه ، ص 30/29.

فإذا كان العامل يحصل معنى معينا في المعمول فإن لهذا المعنى علامة خاصة تدل عليه وبذلك يصبح العامل دالا على العلامة الإعرابية في المعمول ومرشدا لها. كما أن التلازم الحاصل بين العامل والمعمول وإعرابه والاقتران بينهما في الكلام يجعل العامل دليلا على المعمول، وعلى علامته الإعرابية ظاهرة أو مقدرة كما يجعل المعمول أيضا علامة دالة على العامل إذ أضمر، فإذا تلازم شيئان كان أحدهما دليلا على الآخر.

فإن مثلا ترشد كعلامة إلى أن المعمولين بعدها نصب ورفع، وكان علامة على رفع ونصب معموليها على الترتيب وظننت علامة على نصب المعمولين بعدها وحروف الجر علامات على جر الأسماء بعدها، فالعوامل نظام من العلامات المرشدة إلى مواضع الإعراب، وإلى العلامات الإعرابية في المعمول، حتى وإن كانت غير ظاهرة أمكن تقديرها بهذه العلامة أي بالعامل.

فهذه المصاحبة وهذا التلازم بين العامل والعلامة الإعرابية في المعمول الثابت بالاستقراء في كلام العرب الذي يظهر اللفظ إلى اللفظ دفع النحاة إلى تسمية الأول عاملا و الثاني معمولا وكأن الأول علة للثاني وهو ليس بعلة وإنما هو علامة مرشدة إلى إعراب المعمول، فكل ما كان مستلزما لغيره أمكن أن يستدل عليه به، ألا ترى أننا نتعرف على المعنى النحوي في المعمول ونقدر علامته الإعرابية حتى وإن حل في موضعه اسم مبني أو جملة، بل وحتى عندما يكون مضمرا؛ لأن العامل علامة ودليل عليه لعلاقة الاقتران و المصاحبة بينهما، فالعوامل كما قلت نظام من العلامات المرشدة إلى المعنى النحوي في المعمول وإلى علامته الإعرابية، وهذا النظام له وجود ضمني في عقول العرب إلا أن علمهم به كان بالسليقة وليس بصناعة النحو، ولذلك فإن نظرية العامل تمثل عند النحوي اكتشافا لقوانين الإعراب ونظامه الكامن في عقول العرب، وكيفية حصوله بالسليقة ولذلك ينسب النحوي العمل للعرب

فيقول "سيبويه" مثلا: « وإذا أعملت العرب شيئا مضمرا لم يخرج عن عمله مظهرا في الجر والنصب و الرفع»[1].

« كما يفهم من عبارة "سيبويه" أن العمل للمتكلم فهو من يرفع وينصب ويجر ويجزم ولكنه لا يفعل ذلك كيفما اتفق، وإنما يجري كلامه على سمت كلام العرب في ضم الكل بعضها إلى بعض وتعلق بعضها ببعض كما تبينه نظرية العامل، فالعامل عند النحاة هو بيان الارتباط والتعلق بين أجزاء التركيب الأثر المعنوي واللفظي اللذين ينشآن عن هذا التعلق وهو المبين لقوانين الإعراب، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم وإنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم قي اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح»[2].

فالعامل موجب للعلامة الإعرابية لتدل على المعنى النحوي الذي يقتضيه في الاسم المعرب أو في الفعل المعرب. وهذا الإيجاب إنما هو بقوة العرف الاجتماعي، ولمنع اللبس فحسب، لأن المتكلم يستطيع نطقا أن يخالف ما توجبه هذه العوامل من علامات إعرابية تقتضيها، ولكن مانعا يمنعه من ذلك وهو أن اللغة مستقلة عن إرادة الناس كأفراد؛ لأنها ظاهرة يفرضها عرف مجتمع بأسره ولذلك يشعر الفرد بوجوب متابعة المجتمع وإجراء الكلام على سمتهم، وأي تصرف في كلامه يخل بنظامها ولا يجري على سمتهم يقابل بالإنكار أو سوء الفهم.

فالعامل –إذن– موجب للإعراب وليس موجودا له كما تتحصل العلة من المعمول، والعامل ليس على وإنما هو كالعلة ذلك لأن العلة عند النحاة المؤسسين كـ "الخليل" و"سيبويه" هي غير العلة عند النحاة المتأخرين فهي مانع يمنع الشيء من جريانه مجرى

[1]– سيبويه، الكتاب، مرجع سابق ، ج1، ص 106.

[2]–انظر: ابن جني، الخصائص، مرجع سابق ، ج1، ص 111/110.

نظائره، فقواعدهم وأصولهم إذا خرج عنها شيء إنما يخرج لعلة وما جاء على الأصل لا كلام فيه.

لقد شرح "الخليل" معنى العلة في كتابه (العين)، فقال: "العلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه"، معنى ذلك أنها عائق يعوق الشيء عن مجراه، فما يخرج عن الأصل والقياس في كلام العرب إنما يخرج لعائق يعوقه ، أي يجري على ما يقتضيه قياسه وأصله في الوضع، وقد بين ذلك فيما مضى.

وبعد هذا هل العامل علة بهذا المفهوم؟ والجواب أنه ليس علة لأن العامل قد يطرد ويجري على القياس وعلى الأصل كالفعل مثلا، وما جاء على الأصل لا يعلل ولا يكون علة لغيره وإنما العامل –كما مر– عند النحاة الأوائل. إن أكثر النحاة على القول بأنه أمارة ودليل – وليس الأمر كما زعم الدكتور محمد عيد بأنه عند أغلب النحاة مؤثر على الحقيقة[1].

فهذا "الرضي الأستراباذي" وهو أعرف بأصول النحاة ومناهجهم يقول: «لأن العامل النحوي ليس مؤثرا على الحقيقة حتى يلزمه تقدمه على إثره بل هو علامة كما مر»[2].

ويعني بذلك أن قول نحاة الكوفة بترافع المبتدأ والخبر لا يتناقض مع مفهوم العامل، لأنه ليس مؤثرا على الحقيقة حتى يوجب تقدمه، وإنما هو علامة دالة على العلامة الإعرابية في المعمول، والتي تدل على المعنى النحوي الذي اقتضاه العامل، ولذلك صح أن يتأخر العامل على معموله، ويؤكد هذا المعنى في موضع آخر معرفا العامل بأنه «الشيء الذي يختلف آخر المعرب به، لأن الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الإعراب، فهنا في الظاهر كالقاطع و السكين، وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة

[1]– ينظر: محمد عيد، أصول النحو العربي، مرجع سابق ، ص 226/225.

[2]– الرضي الأستراباذي: شرح الكافية، مرجع سابق ، ج1، ص 22.

الإعراب، إلا أن النحاة جعلوا العامل كالعلة وإن كان علامة لا علة ولهذا سموه عاملا»[1]. ويعني بذلك أن محدث الإعراب في الثاني أي في المعمول، وكلما تلازم شيئان في الحضور كان أحدهما دليلا على الآخر ويؤكد هذا بقوله: « فالموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلامتها كما تقدم ولهذا سميت عوامل»[2].

وهنا أيضا يؤكد أن محدث العلامات الإعرابية هو المتكلم إلا أن النحاة جعلوا هذه الألفاظ التي تلازم علامات إعرابية معينة في الكلام وتصاحبها بعدها كالجر، الذي يصاحب حروف الجر بعدها في معمولها والنصب والرفع، الذين يصاحبان الحروف المشبهة بالفعل بعدها في معمولها والرفع والنصب الذين يصاحبان أخوات كان بعدها في معموليها جعلوا هذه العوامل لعلاقة التلازم هذه كأنها هي المحدثة للإعراب وللمعاني الدالة عليها.

أما قول "سيبويه" أن العوامل محدثة للعلامات الإعرابية فلا يعني بذلك إحداثها على الحقيقة وإنما هي كالعلة المحدثة لها، وليست بعلة بدليل أنه ينسب العمل للعرب كما مر، كما ينسب الإعراب إليهم ومن ذلك قوله: "وإن قلت زيد لقيت أخاه، فهو كذلك، وإن شئت نصبت" فمحدث الإعراب هو المتكلم كما هو واضح في كلامه إلا أن العامل يوجبه في المعمول الذي يتعاقب عليه الإعراب باختلاف العوامل الداخلة عليه وما تقتضي فيه من معان يدل عليها ذلك الإعراب والوجوب هنا معناه التزام المتكلم بمتابعة مجاري كلام العرب في ضم الكلم بعضها إلى بعض وإجرائه كما أجروه وذلك بقوة العرف الاجتماعي لأن هذه اللغة تواضعت عليها الجماعة.

[1]– الرضي الأستراباذي: شرح الكافية، مرجع سابق ، ج1، ص 18.

[2]– المرجع نفسه ، ص 25.

إلا أن "ابن مضاء" ينسب إلى جميع النحاة قولهم أن العامل مؤثر على الحقيقة كالقطع للسكين و الإحراق للنار، وبني حججه على هذا الأساس لإبطال هذه النظرية مبينا أن ما يعمل ويؤثر إنما يعمل بإرادة كالإنسان وهو يؤثر في محيطه بعمله، أو بطبع كما تحرق النار الخشب وتدفع الرياح الأمواج.

والعامل في النحو –وهو لفظ – ليس فاعلا بالإرادة ولا بالطبع، وإذن فإن القول بالعامل إنما هو تصور واهم عند ابن مضاء لأنه لا يؤثر بإيراده ولا بطبع، ثم إن شرط الفاعل عنده أن يكون موجودا حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل نطقا، فلا ينصب (زيدا) بعد إن في قولنا (إن زيدا) حتى تكون كلمة إن قد ذهبت نطقا ولم يعد لها وجود، وكان ينبغي أن تكون موجودة حين عمل النصب حتى تعمل وتؤثر، بهذا استدل على بطلان العامل معتبرا إياه مؤثرا على الحقيقة عند النحاة كتأثير الماء في النار والرياح في دفع السحب والأمواج ونحو ذلك، وهو في حقيقته عند النحاة كما مر أمارة وعلامة دالة على إعراب المعمول ولذلك قالوا بالعامل المعنوي وهو ليس بلفظ وقالوا بعمل العامل مضمرا ومظهرا.

غير أن توغل النحاة المتأخرين في الجدل والاحتجاج أحيانا بالأدلة المنطقية في المسائل الخلافية في تحديد العوامل عند التحليل الإعرابي أدى إلى اعتبارها أحيانا كما يفهم من ظاهر لفظهم –أي العوامل– مؤثرة على الحقيقة في إعراب المعمول، ومن ذلك قول "ابن الأنباري" في رافع الخبر في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف): « والتحقيق عندي أن يقال: إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ لأنه لا ينفك عنه، ورتبته ألا يقع إلا بعده، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما، لا بهما؛ لأن التسخين إنما حصل

بالنار وحدها فكذلك ههنا الابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ، إلا أنع عامل معه لأنه اسم الموصل والأصل في الأسماء ألا تعمل»[1].

ويقول في موضع آخر في رافع الخبر: « والأصل في الأسماء ألا تعمل، وإذا لم يكن له تأثير في العمل (أي المبتدأ) والابتداء له تأثير، فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير له ومثل هذا الاستدلال نجده عند ابن يعيش أيضا في (المفصل)»[2].

والظاهر أن مثل هذه الاستدلالات المنطقية تقوم على اعتبار العامل مؤثرا على الحقيقة، ذلك لأن حكمه أن ما لا تأثير له إذا أضيف إلى ما له تأثير لا تأثير له، إنما يصدق على عالم الأشياء المادية الفاعلة والمنفعلة كالنار والخشب والماء والرياح ونحو ذلك ولكنه أجراه على الألفاظ وعممه عليها وليست هذه طبيعة العامل وماهيته عند النحاة الأوائل.

أصناف العوامل والمعمولات:

قسم النحاة العوامل إلى قسمين : عوامل لفظية و أخرى معنوية ، فاللفظية تنقسم بدورها إلى قسمين :

1-عوامل لفظية سماعية: و هي ما سمعت عن العرب و لا يقاس علها عيرها ، كحروف الجر و الحروف المشبهة بالفعل .

2- اللفظية القياسية : ما سمعت عن العرب و يقاس عليها عيرها.

[1]- ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق ، ج1، ص 41/40.

[2]- المرجع نفسه ، ص 46.

3- العوامل المعنوية : فاسمها يدل عليها ، إنها معنى من المعاني لا نطق فيه و هو معنى يعرف بالقلب و لا لفظ له و المشهور عند النحاة أن العامل المعنوي على ضربين : الابتداء و رافع الفعل المضارع (وقوعه موقع الاسم – تجرده من الناصب و الجازم).

و هناك عامل معنوي ثالث قال فيه الكوفيين و هو النصب على الخلاف [1].

وفيما يلي تفصيل لأصناف هذه العوامل كما جاء بها الجرجاني في كتابه العوامل المئة.

1-العوامل اللفظية السماعية :

و هي واحد و تسعون عامل و ثلاثة عشر نوعا :

1-حروف تجر الاسم فقط و هي سبعة عشر حرفا: من ، إلى، في ، اللام ، رب ، على ، عن، الكاف ، منذ ، مذ ، حتى ، واو القسم ، باء القسم ، تاء القسم ، حاشا، خلا، عدا .

2-حروف تنصب الاسم و ترفع الخبر و هي ستة أحرف : أن ، كأن ، لكن ، ليت ، لعل.

3-حرفان يرفعان الاسم و ينصبان الخبر لا، ما المشبهتان بليس.

4-حروف تنصب الاسم المفرد فقط و هي سبعة : الواو بمعنى مع ، إلا للاستثناء يا ، أي ، هيا ، أيا ، الهمزة قي النداء .

5- حروف تنصب الفعل المضارع و هي أربعة أحرف أن ، لن ، كي ، إذن .

6-حروف تجزم الفعل المضارع و هي خمسة أحرف: إن ، لم ، لما ، لام الامر ،لا الناهية .

7- أسماء تجزم الأفعال على معنى أن للشرط و الجزاء و هي تسعة أسماء و هي : إن ، من ، أي ، ما ، مهما ، أينما ، أنى ، حيثما ، اذما .

8- أسماء تنصب أسماء نكرة على التمييز و هي أربعة أسماء :

[1]- حسن خميس الملخ : نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، دارالشروق العربي، ط2000،1، ص3.

عشرة إذا ركبت مع اسمين إلى تسعة كم ، كأي ، كذا .

9-كلمات تسمى أسماء الأفعال بعضها يرفع و بعضها ينصب و هي تسعة كلمات الناصبة منها ستة كلمات : رويد ، بله ، هاء ، دونك، عليك، حي على ، و الرافعة منها ثلاث كلمات هي : هيهات ، شتان ، سرعان.

10- الأفعال الناقصة التي ترفع الاسم و تنصب الخبر و هي ثلاثة عشر فعلا كان و أخواتها.

11- أفعال المقاربة ترفع اسما واحدا و هي أربعة أفعال : عسى ، كاد ، كرب ، أوشك .

12- أفعال المدح والذم ترفع الاسم المعرف بلام التعريف و بعده اسم مرفوع يسمى المخصوص بالمدح و الذم و هي أربعة أفعال :نعم ، بئس ، حبذا ، و لا حبذا .

13- أفعال الشك و اليقين و تسمى أفعال القلوب و هي : علمت ،رأيت ، وجدت ، و هذه الثلاثة لليقين ، ظننت ، حسبت ، خلت ،و هذه للشك و زعمت متوسطة بين ستة . [1]

2 - العوامل اللفظية القياسية :

و هي سبعة:

الفعل على الإطلاق ، اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة ، المصدر ، اسم المضاف ، و الاسم التام [1].

[1]- انظر : محمد حماسة عبد اللطيف : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم و الحديث ، دار الغريب القاهرة ، دط، 2001،ص 87. - نقلا عبد القاهر الجرجاني ، العوامل المئة في أصول العربية ، تحقيق زهران البدراوي ، دار المعارف ، ط2، دت ، ص 126.

و لم تسلم هذه العوامل من الخلاف بين النحاة فمنها العامل القوي و منها العامل الضعيف ،و منها ما هو أصل و ماهو فرع و منها ما اختلف في تحديده.

المعمول:

وهو ما يتأثر بالعامل معنى ويقتضي إعرابه لفظا أو تقديرا وهو لا يكون إلا من الأسماء أو الأفعال المضارعة. [2]

المعمول الأصلي:

الأصل في المعمول أن يكون اسما مفردا معربا متمكنا ظاهرا إلا أن الفعل المضارع جاء معمول لأنه أعرب لمشابهته اسم الفاعل من وجوه يمكنك أن تطلبها في علم النحو. [3]

المعمول الفرعي:

قد يحل محل المعمول الأصلي وهو الاسم المفرد المعرب المتمكن الظاهر شيء آخر هو فرع منه، كالاسم المبني نحو: جاء هذا، وعمرو أبوه مسافر. فالاسم (هذا) اسم مبني في موضع رفع الفاعل لأن الأصل في المعمول الفاعل أن يكون مرفوعا بضمة ظاهرة. والجملة أبوه مسافر في موضع رفع الخبر والأصل في الهبر أن يكون اسما مفردا معربا مرفوعا. وقد يأتي في موضع المعمول ما يؤول بمصدر نحو: يسرني أن تزورنا، فـ (أن تزور) في موضع رفع الفاعل، وقد يضمر المعمول في موضعه كما يضمر العامل، تقول: أ خالد رأيته فتضمر الفعل العامل في (خالدا) وتقول: لولا محمد لهلكنا فتضمر الخبر للمبتدأ محمد وهو

[1]– محمد عيد : أصول النحو العربي في نظر النحاة و رأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث ، عالم الكتب القاهرة مصر ، ط6، 1997، ص288.

[2]– محمد عيد : أصول النحو العربي في نظر النحاة و رأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث ، ص267.

[3]– المرجع نفسه، ص267.

معمول ففي كل هذه الأحوال والمواضع جاء المعمول فرعا لأن سمات المعمول الأصل هي الاسمية والإفراد والتمكن والإظهار، فإذا فقد سمة منها كان فرعا. [1]

« والعامل له موضع والمعمول أيضا له موضع داخل بنية مجردة مكونة من عامل ومعمول واحد له أو أكثر يسمى الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح هذه البنية المجردة مثالا ليس هو مكانا معينا في مدرج الكلام بل هو موضع في داخل الحد و المثال، ثم إن العامل او المعمول شيء و محتواه شيء آخر، مثل فاء الكلمة أو عينها أو لامها شيء ومحتواها شيء آخر، فقد يكون في موضع العامل فعل تام أو فعل ناسخ أو إن وأخواتها أو تركيب مثل حسبت (وهي جملة) بل حتى عامل ومعمول أول ومعمول ثان مثل (أعلمت عمرا) فكل ذلك عامل»[2].

وقد يكون موضع العامل، موضعا فارغا كما في حال عامل الابتداء، وكذلك هو الشأن مع موضع المعمول وقد رأينا كيف يحل فيه الاسم المفرد أو الجملة كما يكون فارغا لإضمار اللفظ المعمول. [3]

4-2- الأصل والفرع:

إن النحاة المؤسسين يعللون كل ما خرج عن الأصل لاعتقادهم بحكمة الواضع، وأن الخروج عن القواعد والأصول ليس اضطرابا وانتقاء للنظام، وإنما هو في الأغلب الأعم انتقال من قياس إلى قياس آخر، أو انتقال من باب إلى باب آخر لعلل اقتضتها قوانين الاستعمال، أهمها الاقتصاد في الجهد العضلي والبيان ومطابقة الكلام لمقتضى الحال، كخروج بعض الأسماء من باب المعرب ودخولها في باب المبنيات لعلل. وخروج الفعل

[1]- انظر : بن لعلام ، مبادئ قي أصول النحو ، مرجع سابق ، ص268.

[2]- عبد الرحمن الحاج صالح: (الحماية في كتاب سيبويه)، مجلة المبرز، العدد 2، المدرسة العليا للآداب و العلوم الإنسانية، الجزائر، 1993م، ص 54.

[3]- انظر : المرجع السابق ، ص 55.

المضارع من باب المبنيات ودخوله في باب المعرب لعلة، وتغيير كثير من الصيغ في أبوابها بإعلال أو إبدال أو إدغام أو قلب مكاني أو غير ذلك لعلة التخفيف، ومثل ذلك أن اسم المفعول يكون على "مفعول" من الثلاثي ثم قد يحصل عدول عن هذا الأصل للتخفيف فتقول من: باع وصان، وعنى: مبيع ومصون، ومعنى بدلا من الأصل المتوقع في القياس في الوضع وهو: مبيوع، ومصون ومعنوي على الترتيب، فانتقلت من قياس إلى قياس آخر اقتضته قوانين الاستعمال، ومثل ذلك ما الحجازية التي انتقلت عند الحجازيين من قياس يقتضي ألا تعمل لأنها غير مختصة باسم أو فعل إلى قياس يقتضي إعمالها، وذلك بحملها على ليس؛ لأن معناها كمعناها، ومثل ذلك أن الأصل في المنادى أن يكون منصوبا بفعل مظهر والقياس يقتضي ذلك في أصل الوضع، فتقول: يا أدعو عبد الله. ولكن العرب عدلت عنه إلى قياس آخر اقتضته قوانين الاستعمال وهو اطراد إضمار الفعل وجوبا. وقد حصل هذا العدول لعلة وهي أن ياء النداء إنما هي بدل من اللفظ بالفعل وقرينة لفظية دالة على المحذوف وتغني عن ذكره. [1]

لقد أفضى اعتقادهم بحكمة الواضع إلى جعل اللغة العربية كلها أصولا وفروعا. يسكتون عن الأصول ولا يعللون أحكامها، ويوجبون تعليل ما خرج عنها، وهذا ما يفسر كثرة التعليل في النحو العربي بل وفي كل باب من أبوابه، لأنه فلا يخلو باب واحد من العدول عن الأصل، وهذا ما أدى بهم أيضا إلى البحث عن أصل كل باب تحمل عليه بقية عناصره، فالثنائية الأصل والفرع تكتسي أهمية كبيرة في النحو العربي وتدار عليها معظم مسائله وأحكامه ولذلك رأيت أن أجيب في هذا الفصل عن الأسئلة التالية: ما مفهوم الأصل

[1]– انظر بن لعلام : مبادئ في أصول النحو ، مرجع سابق ، ص117.

وما طبيعته؟ وما مدى صلة هذا المفهوم المجرد بالواقع اللغوي؟ وكيف يستدل عليه؟ وما الغاية من تجريده؟[1].

1.مفهوم الأصل:

- لغة:

جاء في (لسان العرب): « الأصل أسفل كل شيء وجمعه لا يكسر على غير ذلك»[2].

وفي (المصباح): « أصل الشيء أسفله، وأساس الحائط أصله واستأصل الشيء ثبت أصله وقوى، ثم كثر حتى قيل: أصل كل شيء ما يستند وجود ذلك الشيء إليه، فالأب أصل الولد، والنهر أصل الجدول، والجمع أصول...وأصلته تأصيلا جعلت له أصلا ثابتا يبنى عليه»[3].

- اصطلاحا:

يحده "الرماني" في كتابه (الحدود) بأنه: «هو الأول يبنى عليه ثان»[4].

ويفهم من هذا أن الأصل ثابت تنبي عليه الفروع، فالأصل يبنى عليه ولا يبنى على غيره.

أما كيفية البناء عليه فيكون بتغيير يلحقه فيخرج منه الفرع بهذا التغيير وهذا التغيير قد يكون بحذف نحو الفعل: "يعد" وهو فرع عن الأصل "يوعد" وحذفت منه فاؤه.

---

[1]- المرجع نفسه، ص118.

[2]- ابن منظور، لسان العرب، المجلد11، مرجع سابق ، ص 16.

[3]- فيومي: المصباح المنير، ط6 ، المطبعة الأميرية، القاهرة (مصر)، 1925م، ص 21.

[4]- الرماني: منازل الحروف- الحدود رسالتان في اللغة، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، 1984م، ص 73.

وقد يكون بزيادة نحو: "ما من أحد في الدار" وهو فرع عن أصل وهو: " ما أحد في الدار" وخرج منه الفرع بزيادة حرف الجر "من" ونحو ذلك المذكر "رجل" وهو أصل للمؤنث الرجل الذي بني عليه بزيادة لام التعريف. وقد يبنى الفرع على الأصل بتغيير في ترتيب عناصر التركيب وذلك بالتقديم والتأخير. ومثل أن الأصل في المبتدأ أن يتقدم على الخبر ولكن قد تؤخره العرب كقولهم تميمي أنا، ورجل عبد الله فأصل الكلام: أنا تميمي، وعبد الله رجل.

إلا أن الفرع بني على الأصل بتغيير في ترتيب عناصر الجملة وذلك بتقديم الخبر على المبتدأ، كما قد يحصل مثل ذلك في مستوى الكلمة المفردة كما في القلب المكاني كقول العرب: أيس وأصلها: يئس إذ أخذت العين مكان الفاء في الترتيب. ومن ذلك بناء الفرع على الأصل بالاستبدال في الموضع ومثل ذلك وضع الجملة في موضع المعمول الأصلي وهو الاسم المعرب المفرد نحو قول العرب: زيد ينطلق" وأصله: "زيد منطلق" فوضعت الجملة في موضع الاسم المفرد لأن الأصل في الخبر وهو معمول أن يكون اسما مفردا معربا. وقد يحصل هذا العدول نفسه في مستوى الكلمة المفردة كقولك: "ميزان" وأصلها «موازن"، أبدلت الواو بالياء. وقد يبنى الفرع على الأصل بوجوه أخرى غير هذه كوجوه الإعلال والإبدال والإدغام ونحو ذلك، وهذا ليس موضع تفصيل وإنما سيفرد لذلك فصل لاحق. فالأصل – إذن– يبنى عليه بتغيير قد يكون زيادة، أو حذفا، أو تقديما وتأخيرا، أو استبدالا في الموضع، أو إعلالا، أو إبدالا، أو إدغاما، أو قلبا مكانيا، أو غير ذلك من الوجوه وما يبنى عليه هو الفرع. أما الفرع فلا يبنى عليه وإنما يبنى على غيره أي على الأصل فهذا قصد الرماني. [1]

[1]– انظر : بن لعلام ، مبادئ في أصول النحو ، مرجع سابق ، ص120.

هذا الحد للأصل كان ماثلا في وعي النحاة القدماء متصورا في أذهانهم حتى وإن لم يعن أكثرهم بحده إلا أنهم كانوا يجرونه في تحليلاتهم واستدلالاتهم، وتضمره عباراتهم.

وجملة ما سبق أن الأصل يبنى عليه الفرع بتغيير قد يكون هذا التغيير قياسيا، وقد يكون شاذا. وهذا العدول له وجوه كثيرة:

جاء في كتاب (الأشباه والنظائر) لـ "السيوطي" نقلا عن "ابن جني" أن الفروع هي المحتاجة إلى العلامة والأصول لا تحتاج إلى علامة قال: « بديل أنك تقول في المذكر: قائمة فجئت بالعلامة عند المؤنث ولم تأت للمذكر بعلامة وتقول: "رأيت الرجل"، فأدخلت العلامة في الفرع الذي هو التعريف ولم تدخلها في التنكير، وإذا أردت بالفعل المضارع الاستقبال أدخلت عليه السين ليدل بها على استقباله وذلك يدل على أن أصله موضوع للحال، ولو كان الاستقبال فيه أصلا لما احتاج إلى علامة»[1].

ظاهر كلام "السيوطي" أن الأصل لا تلحقه علامة لفظية فله العلامة العدمية والفرع تلحقه علامة لفظية وتزاد عليه إلا أن بناء الفرع على الأصل بزيادة علامة لفظية إنما هو وجه واحد من جوه العدول عن الأصل والحقيقة أن كل تغيير في اللفظ يطرأ على الأصل سواء أكان زيادة أم حذفا أم استبدالا في الموضع أم تقديما وتأخيرا أم إعلالا أم إدغاما أم غيره، كل ذلك علامة لفظية تميز الفرع عن الأصل ليخرج منه الفرع. [2]

فالأَصل –إذن– هو ما يبنى عليه الفرع بتغيير عارض، والفرع هو ما يبنى على الأصل ولا يبنى عليه. ولعل أن يكون هذا قصد "عبد الرحمن الحاج صالح" في حده للأصل بقوله: « هو ما يبنى عليه ولم يبن على غيره وهو أيضا ما يستقل بنفسه –أي يمكن

[1]– السيوطي: الأشباه والنظائر، مراجعة: فايز ترجيني، ج1، ط1، دار الكتاب العربي، 1984م، ص 15.

[2]– انظر : بن لعلام ، مبادئ في أصول النحو ، مرجع سابق ، ص125.

أن يوجد في الكلام وحده – ولا يحتاج إلى علامة ليتمايز عن فروعه فله العلامة العدمية على حد تعبير اللسانيات الحديثة، والفرع هو الأصل مع زيادة أي مع شيء من التحويل»[1].

ولكن "عبد الرحمن الحاج صالح" وهو يعرف الأصل ههنا يضيف أنه ما يستقل بنفسه، أي يمكن أن يوجد في الكلام وحده وهذه ميزة أخرى يتميز بها الأصل فالاسم أصل في مقابل الفعل و الحرف لأنه يتقوم بنفسه ولا يحتاج إلى غيره كاحتياج الفعل والحرف إلى الاسم في التركيب، "لأن الأسماء عي الأولى وهي أشد تمكنا.... ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم وإلا لم يكن كلاما، والاسم قد ستغني عن الفعل: الله إلهنا، وعبد الله أخونا".[2]

فالاسم أصل لأنه يمكن ان يتكون الكلام منه وحده اما الفعل والحرف فلا يمكن أن يقتصر الكلام عليهما فلا يقال: "ضرب يخرج" أو "ذهب على" أو " ثم عن" فضم الفعل إلى الفعل، والحرف إلى الفعل، والحرف إلى الحرف لا ينشأ عنه كلام. وقد يعترض على ذلك بأن قولك: "مش يسرع" جملة مفيدة وقد ضم فيها الفعل إلى الفعل، وحقيقة الأمر غير ذلك إنما جاز ذلك بتقدير اسم مضمر أسند إليه الفعل وهو فاعل الفعل "مشى". كما أن الأصل يستقل بنفسه من جهة أنه لا يحتاج إلى علامة لفظية تضاف إليه، وإنما ما يحتاج إلى ذلك هو الفرع. [3]

ومن كل ما سبق نتبين أن النحاة العرب جعلوا كل عنصر لغوي إما أصلا يبنى عليه غيره وإما فرعا يبنى على أصل.

---

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح: (المدرسة الخليلية والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي)، مقال ألقاه بمؤتمر الرباط، 1987م، ص 12.

[2]– انظر : سيبويه ، الكتاب ، ج1، مرجع سابق ، ص21.

[3]– انظر : د الحاج صالح – منطق النحو و العلاج الحاسوبي ، مقال القي في ندوة اللغة العربية قي تقنية المعلومات ،1412هـ،ص 4–5.

وقد يطلق مصطلح الأصل على القانون أو القاعدة وذلك ما دعا "ابن السراج" إلى وسم كتاب له في النحو بالأصول في النحو، وهو يعني بالأصول القواعد والقوانين الضابطة لأبواب النحو كالقواعد الضابطة للفاعل والمفعول به والمبتدأ والخبر ونحو ذلك؛ لأن الأصول عندهم أيضا قوانين وقواعد النحو وهذا الكتاب في علم النحو وليس في علم أصول النحو ومع ذلك اختار له هذا العنوان. [1]

يقول "الشلوبين": «وقوانينهم غنما يعقدونها على الأصول لا على العوارض»[2].

وقصد "الشلوبين" أن العارض لا يعتد به وإنما يكتفي بتفسيره والأصل أو القانون يبقى صحيحا حتى وإن اعترضه عارض ما. والعوارض تعترض أكثر الأبواب والأصول إن لم أقل كلها إلا أن قواعدهم تعقد على هذه الأصول بهذه الأصول ثم يؤتى في الباب بما يعدل عنها ويعلل. فالفاعل مثلا أصله ان يكون اسما معربا مرفوعا وقد يأتي في موضعه اسم مجرور بحرف جر زائد نحو: "كفى بالله شهيدا" أو ما يؤول بمصدر نحو: "يسرني أن تزورنا"، أو اسم مبني نحو: "جاء هذا". والمبتدأ أصله أن يكون اسما معرفة معربا مرفوعا وقد يأتي نكرة لعارض كمسوغات الابتداء بالنكرة نحو: "رجل علم في دارنا". والحال أصلها أن تكون اسما نكرة مشتقة وقد ترد في كلامهم مصدرا نحو: كلمته مشافهة ولقيته مفاجأة وأتيته ركضا. واسم الفاعل أصله من الثلاثي أن يكون على "فاعل"، وقد يأتي محذوف اللام كما في اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المعتل الآخر نحو: جار، ماش. ونحو هذا كثير جدا في النحو العربي. فقوانين النحو والصرف معقودة على الأصول ولذلك هي عندهم أصول

[1]– انظر : بن لعلام ، مبادئ في أصول النحو ، مرجع سابق ، ص125

[2]– بن لعلام مخلوف: المرجع نفسه، ص 127.

حتى وإن جاء في كلام العرب ما هو معدول عنها فيكتفي النحاة بتعليله دونما نقض للقواعد والأصول. [1]

2.أصناف الأصل وطبيعته:

يمكن تصنيفها إلى صنفين عامة وخاصة.

- الأصل العام:

وقرينته أن يعم جملة من الأبواب النحوية وذلك بخلاف الأصل الخاص، فهو خاص بباب واحد. ومن أمثلة الأصول العامة ما قرره النحاة من أن الأصل في العامل أن يتقدم معموله كما في قول "ابن الأنباري": « رتبة العامل قبل رتبة المعمول»[2].

فهذا أصل عام لأنه يجري على أبواب كثيرة، فالعامل قد يكون فعلا أو حرفا أو اسما والمعمول قد يكون فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ أو مضافا إليه أو نحو ذلك من الأبواب.

ومن أمثلة الأصول العامة ما ذهب إليه "سيبويه" وجميع البصريين من أن « المستحق للإعراب من الكلام الأسماء، والمستحق للبناء الأفعال والحروف»[3].

فالأصل في الأسماء أن تكون معربة عندهم وهذا أصل عام لأن الاسم تتعاوره أبواب كثيرة كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول ونحو ذلك والحرف أصله البناء، وهذا أُصل عام لأنه يعم باب حروف الجر، وباب الحروف المشبهة بالفعل، وباب حروف العطف، وباب حروف الاستفهام ونحو ذلك من أبواب حروف المعاني، ومثل ذلك يقال عن الفعل.

---

[1]- انظر : الشلوبين ، شرح المقدمة الجزولية الكبير ، تحقيق د- بن النزال العتيبي ،ج1، مؤسسة الرسالة ، بيروت ،لبنان ، 1994،ص 251 .

[2]- ابن الأنباري:الإنصاف في مسائل الخلاف، ط1، المكتبة العصرية، بيروت (لبنان)، 1987م، ص 236.

[3]- الزجاجي: الإيضاح في علل النحو،: تحقيق مازن المبارك، ط5، دار النفائس، 1986م، ص 77.

ومن ذلك اعتبار "الخليل" و"سيبويه" وغيرهما من النحويين أن الأصل في المعمول أن يكون اسما مفردا معربا، فهذا أصل عام يشمل أبوابا كثيرة، فالمعمول قد يكون حالا أو تمييزا أو مبتدأ أو نحو ذلك.

ومن الأصول العامة ما جاء في قول "سيبويه": « اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك...»[1]

معنى ذلك أن الأصل هو الإظهار واستيفاء الكلام جميع عناصره أما حذف بعضها من دون إخلال بالمعنى فهو عرض من عوارض الاستعمال، وهذا أصل عام، ذلك لأن الحذف قد يعرض لأبواب كثيرة، كالمبتدأ والخبر والفعل بأنواعه والحرف بأنواعه فهذه بعض أصولهم العامة، اجتزأت بها؛ لأنها تغني عن ذكر غيرها، ولأن هذا موضع إجمال.

- **الأصل الخاص:**

وهو أصل قاعدة من القواعد أو باب من الأبواب ولا يعم أبوابا كالأصل العام ومن ذلك ما ذكره النحاة من أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة والأصل في الخبر أن يكون نكرة والأُصل في الحال أن تكون اسما نكرة مشتقا، وأن المستثنى اسم منصوب بعد إلا خارج مما دخل فيه ما قبله. وكل ما حد به النحاة أبوابهم يعد من الأصول الخاصة كحد الفاعل والمفعولات كلها والتمييز ونحو ذلك، وقوانين النحو وقواعده إنما تعقد على هذه الأصول ولا يعتد بالعارض، وفي ذلك يقول "الشلوبين": « وقوانينهم إنما يعقدونها على الأصول لا على العوارض»[2].

[1]– سيبويه، الكتاب، مرجع سابق ، ج1، ص 24.

[2] – المرجع نفسه ، ج2، ص 310.

- الأصول المستعملة:

وهي الألفاظ التي ترد في كلام العرب على الأصل، وهي أيضا ما وافق القياس في أصل الوضع والاستعمال، فقولك مثلا: "معروف" اسم مفعول جاء على الأصل والقياس فهو أصل مستعمل، وقولك: "كلم على محمدا" جاء على الأُصل والقياس وقياسه في أصل الوضع كقياسه في الاستعمال، فهذا أصل مستعمل.

فقرينة الأصول المستعملة إنها تكون على قياس واحد في أصل الوضع، وفي الاستعمال، بمعنى أنها كما تكون في الوضع تكون في الاستعمال ولا يلحقها أي تغيير؛ أي تخرج من الوضع إلى الاستعمال على حالها التي كانت في الوضع، فهي محتملة في الوضع ولها وجود في الاستعمال كما هي في الوضع، ولذلك فهي غير محوجة إلى تعليل أو تقدير، لأنها لا يعترض مجراها علة تصرفها في الاستعمال عن أصل وضعها وتغيرها، بل تكون صورتها وهيئتها في الوضع كمجراها في الاستعمال ولذلك لا ضرورة تحوج النحوي إلى تقديرها أو تعليل ما طرأ عليها من تغيير ما دامت ثابتة على حالها ولم تغير. فالفعل "يجلس" مثلا لا ضرورة محوجة على تقدير أصله لأنه جاء في الاستعمال على الأصل ولم يلحقه تغيير، هذا على الضد من الفعل "يقف" مثلا، فهو من باب "يفعل" مثل "يجلس" إلا أنه اعترضته علة غيرت أصل وضعه فوجب تقديره وتعليل التغيير الحاصل فيه، وتقديره بحمله على نظائره من الأصول المستعملة نحو: ينزل، ويعرف، ويقطف فهي قرينة دالة على أن أصله "يوقف"، فكما تقول من نزل: ينزل، ومن قطف، تقول من وقف: يوقف فهذا الأصل هو المتوقع في القياس، إلا أنه لم يخرج إلى الاستعمال كما هو فغيره الاستعمال بحذف فائه للتخفيف. [1]

[1]- بن لعلام مخلوف: مبادئ في أصول النحو ، مرجع سابق ، ص132.

- الأصول المهملة، ماهيتها وطبيعتها:

في النحو العربي أصول يقول بها النحاة ويقدرونها ولا تتكلم بها العرب، ولم يرد بها السماع، وهي كثيرة جدا "ابن جني": « وفي كلامهم من الأصول المرفوضة ما لا يحصى كثرة»[1]، ويقول: « لا ينكر أن يكون في كلامهم كثير. ألا ترى أنهم أجمعوا على أن أصل " قام: قوم" وهم مع ذلك لم يقولوا قط "قوم". ويقولون عن أصل "يقوم: يقوم"، ولم نرهم قالوا: "يقوم" على وجه فينكر أن يكون في كلامهم أصول مقدرة وغير ملفوظ بها»[2].

وهذه الأصول تكثر في النحو كما تكثر في التصريف، ومن ذلك في النحو أنهم يقدرون أصل النداء في قولهم: يا عبد الله بـ: يا أنادي عبد الله، ويقدرون قولهم: زيدا رأيته بـ: رأيت زيدا رأيته، وقولهم: لولا زيد لهلكت ب: لولا زيد موجود لهلكت، وقولهم: كدت أقوم ب: كدت قائما.

ومن ذلك في التصريف أنهم يقدرون: يقول بـ: يقول وقام بـ: قوم، وقائم بـ: قاوم، ومقام بـ: مقوم ومصون بـ: مصوون، ومثل هذه الأصول غير المستعملة تكثر عند النحاة مع أنها لا ترد في الكلام، ولا هي مما يوجد في الواقع اللغوي، ولا تتداول بين الناس، وهذا يثير في أذهاننا أسئلة كثيرة عن ماهيتها وطبيعتها وطرق النحاة في استخراجها. وحجيتها في القول بها، والغاية منها. وهذا ما سأحاول أن أبسطه لك في هذا الفصل.

هذه الأصول المقدرة غير الواردة في السماع هي أصول تبنى عليها الفروع غالبا عن طريق قواعد تحويلية تجري عليها كقواعد الزيادة والحذف والتقديم والتأخير والاستبدال في الموضع والإجراء عليه في مستوى الجملة، وكالإعلال والإبدال والإدغام والقلب المكاني في مستوى الكلمة، فتكون هذه الفروع مستعملة وأصولها غير مستعملة، إلا أن هذه الأصول

[1]- ابن جني، المنصف، مرجع سابق ، ج1، ص 348.

[2]- المرجع نفسه، ص 348.

كانت محتملة ومتوقعة في القياس لو حملت على نظائرها مما لم يغير. وهذا معنى قول "ابن جني" حينما ينبه إلى أنه «ينبغي أن يعلم أنه ليس معنى قولنا: إنه كان الأُصل في قام وباع: قوم وبيع، وفي استعان، واستقام: استعون، واستقوم، أننا نريد به أنهم قد كانوا نطقوا مدة من الزمان يقوم وبيع ونحوهما مما هو مغير، ثم إنهم أضربوا عن ذلك فيما بعد. وإنما نريد بذلك أن هذا لو نطق به على ما يوجبه القياس بالحمل على أمثاله لقيل: قوم وبيع، واستقوم، واستعون. ألا ترى أن استقام بوزن استقوم فقياسه أن يكون استقوم»[1].

ويعني بذلك أن الفعل استقام لو جاء على ما يقتضيه القياس بحمله على نظائره من الصحيح نحو: استعمل واستخرج واستقبل لجاء في الاستعمال على: استقوم وعلى مثلها في الوزن.

لذلك يقرر "ابن جني" أن « ما يحتمل في القياس ولم يرد به السماع كثير»[2]. وهو يعني بهذا القول هذه الأصول المقدرة غير المستعملة، فهي محتملة في القياس لو حملت على نظائرها المستعملة مما لم يغير وكان يتوقع ان تكون على صورة ووزن نظائرها الصحيحة مما لم يلحقه تغيير إلا أن عوارض الاستعمال أدت إلى تغييرها في الاستعمال فخرجت إلى النطق محولة. وإذا جرى هذا التحويل فيها مطردا تحكمه قواعد تحويلية معينة فإنه يصبح هو القياس. ونقول في تفسير هذه الظاهرة إن قياسا موافقا للاستعمال الذي من قوانينه الاقتصاد في الجهد العضلي و أمن اللبس منع قياسا آخر في أصل الوضع، ومثل ذلك أن الأصل "يقول"، محتمل في القياس وفي أصل الوضع إن حمل على نظائره الصحيحة نحو: يدرس ويخرج، و يطلب، إلا أنه يجري على قياس آخر في الاستعمال لثقله فيخفف بقاعدة تحويلية مطردة وهي نقل ضمة العين إلى الفاء، فيكون هذا الاطراد فيه قياسا آخر اقتضاه الاستعمال، « وأساس القوانين التي يبنى عليها الاستعمال

[1]– ابن جني: المنصف، مرجع سابق ، ج1، ص 190.

[2]– المرجع نفسه ، ص 398.

اللغوي هما هذان المبدآن المتدافعان: الاقتصاد في المجهود العضلي والذاكري الذي يحتاج إليه المرسل والبيان الذي يحتاج إليه المرسل إليه"، فالاستعمال " هو كيفية إجراء الناطقين لهذا الوضع في واقع الخطاب، وليس كل ما هو موجود في الوضع يخرج إلى الوجود في الاستعمال كما أنه ليس كل ما يقتضيه القياس يحصل في الكلام...فالقياس كعملية عقلية قد يؤدي إلى ما لا يقبله الاستعمال»[1].

فالاستعمال يجنح إلى التخفيف مع أمن اللبس، والقياس كعملية عقلية يعطي جميع الممكنات مستعملة وغير مستعملة إلا أن ما يخرج إلى النطق والاستعمال هو ما يوافق قوانين الاستعمال. فالكلمات التالية: اكتب، وادن، وكل، وقل. جاء فيها لفظ الكلمة "اكتب" على الأصل، وما جاء على الأصل لا ضرورة محوجة إلى تقديره فلا كلام فيه، وإنما سبيل ما غير وخالف نظائره الصحيحة أن يقدر أصله، وينظر إلى علة عدم استعمال هذا الأصل المقدر عن كان أصلا متروكا، ولما كانت الأفعال: ادن وكل، وقل معدولة عن أصل بابها ونظائرها الصحيحة اوجب تقدير أصولها وإن لم تستعمل لأنها يفترض في القياس أن تكون على مثال نظائرها الصحيحة، فكل هذه الأفعال من باب "افعل" فترد إليه وتحمل على نظائرها الصحيحة . [2]

إن حمل الأفعال المغيرة: كل وادن وقل على نظائرها في الباب من الأفعال الصحيحة كما هو ممثل في الجدول أعلاه كشف عن أصولها المقدرة، فيتبين بذلك ما جرى على هذه الأصول من عمليات تحويلية في الاستعمال كالحذف في اوكل، وادنو، والإسكان بالنقل والحذف في "أقول" إن الأصول المقدرة، اؤكل، وادنو، وأقول: ليست مما يرد به السماع إلا أنها محتملة في القياس بحملها على نظائرها الصحيحة؛ لأن القياس يعطيك

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح:(المدرسة الخليلية والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي)، مرجع سابق ، ص 38.

[2]– انظر: ابن جني ، الخصائص ، ج1،مرجع سابق ،ص362 .

غير المستعمل كما قد يعطيك المستعمل من الأصول، "ألا ترى أنه ليس كل ما يجوز في القياس يخرج به السماع".[1]

هذه الأصول المقدرة غير المستعملة ثلاثة أضرب: أصل استغنى عنه بما هو في معناه نحو: كاد زيد يقوم، وأصله كاد زيد قائما، وذر، وودع، استغنى عنهما بترك. وأصل مهمل لم يستغن عنه بشيء وإنما ترك لثقله كبعض الأصول التي تجيزها القسمة ولم تخرج إلى الاستعمال. نحو ما يفترض أن يكون على صيغة (فعل) أو (فعل) في قسمة الاسم الثلاثي فهاتان الصيغتان في هذه القسمة مهملتان في الاستعمال وإن كانت القسمة والقياس تحتملهما. [2]

وأصل متروك التلفظ به كما هو لأنهم غيروه، نحو: مقوول وطول، ويقوم، وهي في الاستعمال: مقول، وطال، ويقوم. ويصنفها ابن جني بالنظر إلى إمكان النطق بها وعدمه فيرى أن "منها ما لا يمكن النطق به أصلا نحو ما اجتمع فيه ساكنان كسماء، ومبيع، ومصوغ، ونحو ذلك" ويجتمع فيها الساكنان في إحدى الأصول المقدرة لها على مراتب، ومثل ذلك أن مصوغ أصلها مصووغ ثم نقلت ضمة العين إلى الفاء فصارت: مصووغ، ولالتقاء الساكنين، ومثله سماء ومبيع في إحدى مراتب تقديرهما."ومنها ما يمكن النطق غير أن فيه من الاستثقال ما دعا إلى رفضه وإطراحه، إلى أن يشذ الشيء القليل منه فيخرج على أصله منبهة على أولية أحواله...ومن ذلك امتناعها من تصحيح موسر وموقن، والواو في نحو: ميزان وميعاد" ومعنى ذلك أن هذا الضرب أي الضرب الثاني من هذه الأصول المقدرة تركت لثقلها لا لتعتذر النطق بها. [3]

---

[1]– انظر: المرجع نفسه ،ص363.

[2]– حاشية الصبّان علي، شرح: الأشموني: تصحيح: إبراهيم شمس الدين، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، 1997م، ص 257.

[3]– انظر: ابن جني ، الخصائص ، ج1،مرجع سابق ،ص260.

ويصنف "ابن جني" هذه الأصول المتروكة بالنظر إلى ما يراجع منه للضرورة الشعرية وما لا تجوز مراجعته إلى ضربين، الأول: كالصرف الذي يفارق الاسم لمشابهته الفعل من وجهين. فمتى احتاج الشاعر إلى صرفه جاز له ذلك. ومنه إظهار التضعيف كلحت عينه، وضبب البلد، ونحو ذلك من نظائره والثاني: وهو ما لا يراجع من الأصول عند الضرورة، كالثلاثي المعتل العين نحوه: باع وخاف. فهذا لا يراجع أصله أبدا ولا أصل مضارعه ومثل ذلك ما كان على "افتعل" من الفعل الثلاثي إذا كانت فاؤه حرفا مطبقا أو دالا أو ذالا أو زايا.وهذه الأصول حتى وإن لم يرد بها السماع فإن ابن جني يرى أنها متصورة ومعتقدة عند العرب إلا أنها تركت منها ما تركت، وغيرت ما غيرت لعلل تنسب. [1]

3. ما يميز الأصل عن الفرع:

« أ- الأصل يبنى عليه ولا يبنى على غيره والفرع على الضد من ذلك يبنى على غيره ولا يبنى عليه. ومثل ذلك أن قولك: "يزور" فرع عن الأصل: "يزور" تفرع عنه وبني عليه بتغيير وهو إسكان العين بنقل ضمتها على الفاء.وقولك "ميزان" بنيت على الأصل "موزان" وهو قلب الفاء ياء. ومثل ذلك في المستوى التركيبي: قولك: "كانت الرياح تعصف فخبر كان فرع بني على الأصل المقدر: "كانت الرياح عاصفة"، بني بتغيير وهو استبدال الاسم المعرب المنصوب (عاصفة) بجملة وهي: "تعصف". ومثل ذلك أيضا: " يا عبد الله" بنيت على الأصل: "يا أنادي عبد الله" بتغيير وهو حذف الفعل أنادي وجوبا»[2].

ب- فالفرع يبنى على الأصل بتغيير أما الأُصل فهو ثابت من ثوابت التحليل اللغوي، فإذا لحقه تغيير في الاستعمال صار فرعا عنه فالأصول ثوابت تتقوم بنفسها لا بغيرها. والفروع

[1]- انظر: ابن جني ، الخصائص ، ج1، مرجع سابق ، ص261.

[2]- ابن جني:المنصف، مرجع سابق ، ص 121.

مغيرة ومعدولة عن أصولها وبهذه الأصول يعرف نوع التغيير الحاصل في فروعها فهذا أهم ما يميز الأصل عن الفرع. [1]

ج- والمركب فرع عن البسيط في مكوناته فالأصل أبسط في مكوناته من فرعه المركب، جاء في الأشباه والنظائر أن الإفراد أصل التركيب. يقول "السيوطي": « وإنما قلنا إن المفرد أصل لأنه الأول والمركب ثان، فإذا استقل المعنى في الاسم المفرد ثم وقع الجملة فالاسم المفرد هو الأصل والجملة فرع عليه»[2].

فالجمل التي لها محل من الإعراب فرع عن الاسم المفرد؛ لأنها حلت محله وأخذت موضعه، وهو مفرد وهي مركبة، ولذلك عد هو أصلا وهي فرع عنه.كما أن الجملة الاسمية النواة، والمكونة من المبتدأ والخبر هي أصل لهذه الجملة وقد دخل عليها ناسخ نقول: "زيد قائم" وهو الأصل ثم تقول: " إن زيدا قام" و"كان زيد قائما" و "ظننت زيدا قائما". فتكون هذه الجمل الثلاثة فروعا عن الجملة الأصلية "زيد قائم"؛ لأنها أكثر تركيبا من الأصل بدخول النواسخ عليها. فهي أصل لأنها أبسط من حال دخول الناسخ عليها. والإيجاب أصل للنفي والاستفهام تقول: "تشرق الشمس"، وهي أصل ثم تقول: "لم تشرق الشمس"، و"هل تشرق الشمس"؟ فتكون هاتان الجملتان فرعا عنها لأنهما بدخول النفي والاستفهام صارتا أكثر تركيبا من الأصل. [3]

لقد عد البصريون المصدر أصلا والفعل فرعا؛ لأن المصدر أبسط من الفعل في مكوناته الدلالية فالمصدر قلت مدلولاته ولوازمه بالنسبة للفعل، فالاسم يدل على مسمى واحد ولا يلزمه غيره في تحقيق معناه كلفظة رجل، فإن معناها ومسماها الذكر من بني آدم

[1]- بن لعلام مخلوف: مبادئ في أصول النحو ، مرجع سابق ، ص138.

[2]- ابن جني: المنصف ، مرجع سابق ، ص126.

[3]- انظر : السيوطي، الأشباه و النظائر ، مرجع سابق ، ص120.

ولا يقترن بذلك زمان ولا غيره أما الفعل فمدلولاته ولوازمه كثيرة، فمدلولاته الحدث والزمان ولوازمه الفاعل والمفعول.

د- والأصل لا يحتاج إلى علامة لفظية كما يحتاج إليها الفرع فله العلامة العدمية فالمعرفة فرع عن النكرة لأن التعريف يتحصل بعلامة لفظية وهي لام التعريف أما النكرة فهو أصل وله العلامة العدمية في الموضع الذي تحل فيه لام التعريف في المعرفة، ومثل ذلك المؤنث هو فرع عن الاسم المذكر لأنه تلحقه علامة التأنيث بعد عدمها في موضعها...تقول: (معلم) ثم تقول (معلمة) فتدخل في الموضع الفراغ الذي يلي الفاء تاء التأنيث التي تميز الفرع عن الأصل، فالأصل غير معلم بعلامة لفظية فله العلامة العدمية، لأن عدم العلامة علامة والفرع له العلامة اللفظية. وكثيرا ما يتميز بها عن الأصل، فإذا كان للأصل علامة عدمية فإن الفرع يقابله بعلامة لفظية. [1]

هـ- والأصل يستحق حكمه بذاته في مقابل الفرع إذ يستحق حكمه بغيره، ومثل ذلك عمل "ليس" فإنها تستحقه بذاتها، لأنها تعمل فيما أصله مبتدأ وخبر بالأصالة، أما "ما" الحجازية فإن حكم عملها تستحقه بغيرها أي بمشابهتها "ليس" في المعنى، ولذلك حملها الحجازيون عليها في العمل فأجروها في ذلك مجراها. ومثل ذلك عمل بعض الأسماء التي تعمل عمل الفعل، فالفعل يعمل بالأصالة وهذه الأسماء تعمل بمشابهتها الفعل من وجوه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وتمام الاسم. ولأن الأصل يستحق حكمه بذاته فإنه لا يسأل عن علته ما هي؟ وإنما يسأل عن علة وجود حكم الأصل في الفرع وهذا ما يفسر سكوت النحوي عن تعليل حكم الأَصل وإلحاحه على تعليل حكم الفرع لأنه لا يستحقه بذاته وإنما بغيره إذا خرج عن بابه فما الحجازية أصلها عدم العمل لأنها لا تختص بفعل او اسم ولما عملت خرجت عن أصلها وبابها وأخذت حكم غيرها فوجب السؤال عن علة ذلك. يقول "ابن

[1]- بن لعلام مخلوف: مبادئ في أصول النحو ، مرجع سابق ، ص154.

الأنباري": "من تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل"؛ أي أن ما جاء على الأُصل فلا كلام فيه أي لا يعلل حكمه أما ما خرج عن الأصل أي الفرع فتعليل حكمه واجب لأنه يستحقه بغيره، ومن هذا نخلص إلى أن الأصل لا تطلب علة حكمه وإنما تطلب في الفرع. [1]

كما أن الأصل لا يقدر لأنه ثابت ولم يلحقه تغيير، وإنما المستحق للتقدير هو الفرع إذا خرج عن أصله بتحويل بإعلال أو إبدال أو إدغام أو قلب مكاني أو حذف أو زيادة أو تقديم وتأخير أو استبدال في الموضع أو نحو ذلك من وجوه العدول عن الأصل. [2]

والأُصل يكون أقوى من الفرع أبدا، والفرع أحط من الأصل لا يجري مجراه في جميع أوضاعه وأحواله في الكلام ولا يتصرف تصرفه في كل حالومثل ذلك، أن الأُصل في العمل إنما هو للفعل أما الأسماء والحروف فإنها تعمل بمشابهتها الفعل أو نيابتها عنه أو نيابة الحرف عن الاسم مثل عمل المضاف في المضاف إليه نيابة عن حرف الجر المضمر، فهي فرع عن الفعل في العمل، ولذلك انحطت عنها في وجوه تصرفها في الكلام، ومن ذلك أيضا أن الحروف المشبهة بالفعل لا يتقدم خبرها – إن كان اسما ظاهرا– على اسمهما ولا عليها وعلى اسمها، أما الفعل المتصرف فمن الجائز تقديم مفعوله على فاعله أو على فعله وفاعله، فهو أكثر تصرفا مع معموليه في الكلام من الحروف المشبهة مع معموليها. [3]

فالفرع لا يساوي الأصل في كل وجوه تصرفه و استعماله وإلا لكان هو عينه وفي ذلك يقول "سيبويه": « قد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله»[4]، معنى ذلك أن العرب قد تشبه الشيء بالشيء في كلامها فتحمله عليه، فيكون حكمه كحكمه في الوضع

[1]– انظر: ابن الانباري ، الانصاف في مسائل الخلاف ، مرجع سابق ، المسألة 40.

[2]– بن لعلام مخلوف: مبادئ في أصول النحو ، مرجع سابق ، ص186.

[3]– المرجع نفسه ، ص186.

[4]– سيبويه: الكتاب، مرجع سابق ، ج1، ص 182.

الذي يشبه به ثم يجري بعد ذلك على غير مجراه فلا يدخل في بابه بأكثر من ذلك، فهو بذلك فرع عن الأصل الذي حمل عليه فلات مثلا ليست كليس وإنما هي فرع عنها لأنها أحط منها في وجوه استعمالها فإذا كانت ليس يصح فيها إظهار اسمها وإضماره فإن "لات" يضمر اسمها وجوبا ولا يكون إلا ظرفا، فالفرع أقل وجوها وتصرفا في الاستعمال من الأصل أبدا وهذا معنى مصطلح القوة عند النحويين. [1]

والأصل إنما يعني النحاة به أنه سابق على الفرع في المعقول لا في الزمان، فإذا قالوا إن الكلمة "مقول" أصلها "مقوول" فلا يعنون بذلك أن العرب كانت تقول يوما "مقوول" ثم عدلت عنه إلى "مقول" بل الأصح أنها نطقته هكذا أول ما تلفظت به، وإنما يعنون بقولهم أن أصله "مقوول" أنه لو جاء على ما يقتضيه القياس بحمله على نظائره من الصحيح لكان على "مفعول" فهذا أصل الباب، ولكنت قد يقصدون أحيانا أسبقيته على الفروع في الزمان وفي الاستعمال ومن ذلك قول الخليل أن: "لن" أصلها "لا أن" ولكنهم حذفوا لكثرته في الكلام.

فهذا أهم القرائن التي تميز الأصل عن الفرع، وكثيرا ما يلجأ النحاة للاستدلال على الأصل وتمييزه عن الفرع.

4.الاستدلال بالقرائن الدالة على الأصل:

قد مر بنا أن الأصل ثابت من ثوابت التحليل اللغوي يتقوم بنفسه لا بغيره، وإذا جرى عليه تحويل في الكلام صار فرعا فالثابت أصل والمغير فرع. وبهذه السمة في الأصل استدل الخليل على أن "إن" هب أصل وهي أم حروف الجزاء في باب الجزاء. فعندما سأله "سيبويه": "لم قلت إن "إن" هب أم حروف الجزاء؟" قال: "من قبل أنى أرى حروف

[1]– بن لعلام مخلوف: مبادئ في أصول النحو ، مرجع سابق ، ص188.

الجزاء قد يتصرفن فيكن استفهاما ومنها ما يفارقه فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حال واحدة أبدا لا تفارق المجازاة".

ويعني بذلك أن الحرف "إن" أصل في بابه لأنه لا يفارق معنى الجزاء، هذا بخلاف أسماء الشرط –وإن كان معناها كمعناها في هذا الباب– إلا أنها قد تفارقه، ومن ذلك "ما" الشرطية، قد تكون في باب الاستفهام كما قد تكون في باب الموصول، وهي اسم وإنما دخلت باب الجزاء لأن معناها كمعناها في الباب فحملت عليها فهي فرع عن "إن" وكذلك بقية أسماء الشرط لأنها قد يكون معناها غير معنى الشرط فترد إلى أصلها. [1]

ومثل ذلك أن من القرائن الدالة على الأصل كما مر بنا أن الأصل من الفرع والفرع أحط منه بمعنى أن الأصل له أوضاع وأحوال في الاستعمال هي أكثر من أحوال وأوضاع الفرع، بمعنى أنه يتصرف في الكلام على وجوه هي أكثر من الفرع. وقد أثبت الخليل بهذه القرينة أن جذب وجبذ كلاهما أصل قائم. [2]

4-3- التقدير:

1.مفهومه:

عدّ "محمد عيد" التقدير أصلا من أصول النحو في كتابه (أصول النحو العربي) في نظر النحاة ورأي "ابن مضاء" وضوء علم اللغة الحديث، وأفرد له فصلا كاملا ولم يقل غيره بذلك. والحق أن جميع المشتغلين بأصول النحو قدماء ومحدثين لم يعدوه أصلا من أصول النحو إلا الدكتور "محمد عيد"؛ ذلك لأن عملية التقدير التي يجريها النحوي علي الفرع برده إلي الأصل إنما يعمد في ذلك إلى القياس فليس يعرف ما غيره من اللفظ إلا بحمله و قياسه

[1]–انظر : سيبويه ، الكتاب ، ج 3 ، مرجع سابق ، ص5.

[2]– انظر : المرجع نفسه ، ج 4 ، ص381.

علي نظائره في بابه من الأفعال التي لم تتغير نحو: ادخل اخرج و اكتب فيكون أصله بالقياس عليها و بقرينه النظير هو (أوكل). [1]

وإذا كان التقدير هو الرد إلى الأصل فهذا هو القياس بعينه. إذن فإن التقدير مترتب عن القياس وليس مستقلا عنه ومن ثم يحسن أدراجه تحت باب القياس وجعله فرعا عنه وإما أن يخصص له فصلا كاملا في كتب أصول النحو كما فعل "محمد عيد"، فلأهميته في التحليل اللغوي والاستدلال به علي إحكام نحوية كثيرة جدا، كالإعلال والإبدال والإدغام والزيادة والتقديم والتأخير ونحو ذلك من إحكام العدول عن الأصول القياسية. [2]

بحثنا في كتب النحو عند القدماء فلم أعثر على مفهوم للتقدير محدد جدا، إذ لم يعنوا بحده كما لم يعنوا بحد مفاهيم كثيرة للأسس والمبادئ والأصول والأدلة التي انبثقت عنها قواعد نحو العربية وإن كانت ماثلة في أذهانهم وقد أجروها في تحليلاتهم واستدلالاتهم اللغوية إلا أن غايتهم كانت استنباط قوانين لغتهم وضوابطها والكشف عن كيفية انتظامها، وتفسير ظواهرها، أما الأصول والأدلة والمبادئ المنهجية التي لجأ إليها لاستنباط قوانين النحو، فإن حدها بحدود وبيان كيفية إجرائها لم يكن شغلهم الشاغل، مع إن كل تحليلاتهم واستدلالاتهم قائمة عليها إلا أنها لم تكن غايتهم الأولى في مرحلة التأسيس، فقد عنوا بإجرائها وتطبيقها دون إن يلتفوا إليها هي في ذاتها كموضوع قائم برأسه ليدرسوه وإنما فعل ذلك بعض النحاة ممن أتوا بعدهم ووجدوا علم النحو قد بلغ النضج، كـ "ابن جني" و"ابن الأنباري" و"السيوطي"، فتهيأت لهم ظروف ملائمة لمعرفة هذه المبادئ والأدلة

[1]– بن لعلام مخلوف: مبادئ في أصول النحو ، مرجع سابق ، ص209.

[2]– انظر : المرجع نفسه ، ص209.

والأصول التي انطلق منها النحويون واعتمدوها ضمنيا في استنباط قوانين النحو، وهذا شان أكثر العلوم في مراحل نشوئها وارتقائها. [1]

فهذا ما يفسر قلة اعتناء "سيبويه" بحد هذه الأصول و المبادئ والأدلة فلا نجد كثيرا من المفاهيم الأساسية في النحو مصرحا بها كقياس والعامل والتقدير والسماع والأصل والفرع ونحو ذلك في كتابه، ولكن لها وجودا مضمرا في نصوصه، وتحليل أقواله كفيل باكتشافها. وحتى من جاء بعده من النحاة لم يعنوا بحد مفهوم التقدير لالتصاقه بالقياس. ولكن عباراتهم تدل على أن التقدير عندهم هو الرد إلى الأصل لضرورة محوجة. [2]

معنى ذلك أن التقدير عملية ذهنية يجريها النحوي كلما صادف لفظا خرج عن أصله وخالف نظيره في بابه، فيسأل عما كان ينبغي أن يكون عليه ذلك المعدول عن أصله لو جاء علي القياس في أصل وضعه وجاريا على سمت نظائره التي لم تغير في بابه، فيقيسه علي هذه النظائر لمعرفة أصله. ومثل ذلك إن يصادف في باب يفعل نحو: يجلس وينزل، ويخطف، ويعطف ما هو مغير عنها مما هو من بابها نحو: يقف يصف ويزن فيقيس هذه التي خرجت إلى الاستعمال مغيرة على نظائرها التي لم تغير فينتهي إلى أن أصل يقف، ويصف ويزن هو: يوقف ويوصف بقرينه تلك النظائر التي لم تغير نحو: يعرف ويخطف وينزل. [3]

ويفهم من هذا التعريف أن التقدير لا يجريه النحوي إلا على اللفظ الذي خرج عن أصله أي علي الفرع، وأما ما جاء علي الأصل فلا يقدر، فلا يصح أن نسأل مثلا عن تقدير اسم المفعول (مكتوب) أو اسم الفاعل (جالس) أو الفاعل في قولك: (جاء محمد)؛

[1]– المرجع نفسه ، ص210.

[2]– المرجع نفسه ، ص210.

[3]– بن لعلام مخلوف: مبادئ في أصول النحو ، مرجع سابق ، ص210.

لأنها كلها جاءت على الأصل فلا تقدر وإنما يقدر الفرع لأنه مغير، وبتقديره يعرف أصله وجه التغيير الحاصل فيه بمقابلته بأصله فيستعان بذلك على معرفة علة هذا التغيير.

وفي الامتناع عن تقدير ما جاء علي الأصل يقول الدكتور "عبد الرحمن الحاج صالح"، فقد التزم النحاة برفض التقدير، إذ جاء اللفظ على ما يقتضيه بابه؛ أي على أصله، فكلما اتفق اللفظ في ظاهره مع الأصل فلا كلام فيه[1].

يقول "الاستراباذي": « الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملحة إليه»[2]. معنى ذلك أن اللفظ لا يلجأ النحوي إلى تقديره إلا لضرورة تدعوه إلى ذلك، هذه الضرورة هي مجيئه علي غير ما يقتضيه أصل بابه، وعلى غير القانون الذي تطرد عليه نظائره في بابه، وفي هذا المعنى يقول "الشلوبين": « لا يحتاج إلي التأويل إلي ما يكون فيه الكراهة إذا لم يؤول»[3].

إن أبواب النحو تعتمد علي الأصول ، و لكل باب ترد إليه الفروع التي خرجت عنه وخالفته لتقدير أصلها ومعرفة وجه التغيير الحاصل فيه، ففي باب افتعل مثلا تجري الأفعال الثلاثية بزيادة همزة وتاء نحو: اقترب واعترف وانتقل ونحو ذلك، ولكن من الأفعال ما خالف هذا القياس بقياس أخر، وهو جريان بعض الأفعال بزيادة همزة وطاء، وهي الأفعال التي تكون فاؤها حرفا مطبقا نحو: اضطرب واصطبر واطرد، وبعضها الأخر بزيادة همزة ودال وهي التي فاؤها زاي نحو: ازدهر وازدجر وازدان. فتقدر هذه التي غيرت بردها إلى أصل بابها، وهو افتعل بزيادة همزة وتاء، فتقول أن تقدير اضطرب واصطبر واطرد هو: اضترب واصتبر واطترد. وأصل: ازدجر وازدهر وازدان: ازتجر وازتهر وازتين، فحصل إبدال لعلة الاستثقال.

---

[1]- ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، مرجع سابق ، ج1، ص 216.

[2]– الرضي الأنباري: شرح الكافية، مرجع سابق ، ص 116.

[3]– الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق: تركي بن سهر بن نزال العتيبي، ج2، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت (لبنان)، 1994م، ص 738.

إذن فإن الضرورة التي تلح على النحوي إجراء عملية التقدير هي عدول بعض العناصر اللغوية عن أصل بابها، ومثل ذلك قال "سيبويه": « فمن ذلك قول بعض العرب: ليس خلق الله مثله، فلولا أن فيه إضمارا لم يجز أن تذكر الفعل ولم تعمله في اسم ولكن فيه من الإضمار مثل ما في إنه»[1].

إن "سيبويه" يستشعر الضرورة المحوجة إلى تقدير قول بعض العرب: ليس خلق الله مثله ، لعدوله عن أصل من الأصول والقوانين الماثلة في ذهنه، فهي عنده بمثابة ثوابت ومقاييس يرد إليها الكلام المعدول عنها لتفسير عدوله وإدراجه في نظام تفرعي ترتبط فيه الفروع بالأصول. والضرورة التي دعته ههنا إلى تقدير مضمر في الفعل ليس كالآتي: (ليس هو خلق الله مثله) هي أنه لا يجوز أن تذكر الفعل ولا تعمله في اسم؛ لأن الفعل يدخل على الاسم ولا يدخل على فعل مثله ولما خالف هذا الكلام في ظاهره هذا الأصل وهذا القانون أحوج إلى تقدير أصله وهو تقدير اسم مضمر بعد ليس والجملة بعده في موضع خبرة و بهذا التقدير جعل الكلام موافقا لذلك الأصل جاريا علي سمته، واستدل علي ذلك بوجود نظائر له في كلام العرب كقولهم إنه من يأتينا نأته، وإنما امة الله ذاهبة، فهذه الهاء في (أنه) هي بمنزلة ذلك المضمر في ليس ولذلك يقول: وقال بعضهم: « كان أنت خير منه كأنه قال: إنه أنت خير منه، ومثله: كاد تزيغ قلوب فريق منهم»[2].والمماثلة بين هذه العبارات ليست في المعنى وهذا واضح وإنما هي في البينة العاملية، والجدول الحملي التالي يوضح ذلك:

[1]– سيبويه: الكتاب، مرجع سابق ، ج1، ص 70.

[2]– انظر : المرجع نفسه ،ج1، ص71.

عامل	معمول أول	ما في موضع المعمول الثاني
إنـ	ـه	من يأتنا نأته
إنـ	ـه	امة الله ذاهبة
ليس	(هو)	خلق الله مثله
كاد	(هو)	تزيغ قلوب فريق منهم
كان	(هو)	أنت خير منه

فالضمير المستتر في (ليس) و(كاد) و(قد) وضعته بين معقوفتين كما هو مبين في الجدول بمنزلة الضمير المتصل بأن ونظير له في القياس والتقدير.ويقدر "سيبويه" قول العرب: جئتك لتفعل وحتى تفعل ذلك، فيفصح عن الضرورة التي دعته إلي تقديره فيقول: « إنما انتصب هذا بإن، وإن هاهنا مضمرة ولو لم تضمرها لكان الكلام محالا لأن اللام و حتى إنما يعملان في الأسماء فيجران، وليستا من الحروف التي تضاف إلي الأفعال، فإذا أضمرت (أن) حسن الكلام لأن (أن) و(تفعل) بمنزلة اسم واحد كما أن الذي وصلته بمنزلة اسم واحد»[1].

معنى هذا أن الوصل دخول اللام وحتى الأسماء وأعمالها فيها لأنهما حرفا جر، ولما جاء ظاهر اللفظ على غير هذا الأصل أحوج ذلك إلى تقديره برده إلى ذلك الأصل، وهو جئتك لأن تفعل، وجئتك حتى أن تفعل، لأن أن تفعل بمنزلة اسم واحد، فهما يؤولان بمصدر، وبذلك يستقيم الكلام ويحسن فتكون اللام وحتى داخلتين على ما بمنزلة الاسم

وليس على الفعل كما هو الحال في ظاهرة اللفظ. وهكذا يكشف التقدير عن نظام باطن للغة خفي لا يمكن إدراكه من ظاهرة ألفاظها.

[1]– سيبويه: الكتاب، مرجع سابق ، ج3، ص 6

الفصل الثاني

إبرام الحكم النحوي عند "السهيلي"

المبحث الأول: إبرام الحكم النحوي عند السهيلي من خلال السماع، الإجماع، استصحاب الحال

المبحث الثاني: إبرام الحكم النحوي عند السهيلي من خلال القياس، التعليل

المبحث الثالث: إبرام الحكم النحوي عند السهيلي من خلال العامل، الأصل والفرع، والتقدير

المبحث الأول : إبرام الحكم النحوي عند السهيلي من خلال السماع و الإجماع واستصحاب الحال

لم يكن "السهيلي" نحويا تقليديا كمعظم النحاة الذين سبقوه أو الذين عاصروه فكان متفردا في معالجة المسائل النحوية، وقد برع في ذلك وذاع صيته بين أقرانه، رغم ما شهده عصره من ركود وجمود في الفكر النحوي وسبيلنا في تحديد معلم براعته في إبرام الحكم النحوي، من خلال كتبه المصنفة ، فهي الكنز الدفين وأنفع المصادر العربية التي ووصلتنا من عصره لفهم حقيقة بعض المسائل النحوية، التي تطرق إليها ومعرفة الميزان العقلي الذي يزن به النحاة آراءهم، فكتبه تظهر معلم فكره النحوي وسمات منهجه فيه، وآرائه النحوية وطرق إبرامه الحكم النحوي، وقدرته على استنباطه ومذهبه في عرضه بتتبعه لآراء العلماء الذين سبقوه وإبداء لرأيه الخاص، ولذلك قد ارتأينا أن ندرس إبرام الأحكام النحوية عنده والاستشهاد بنماذج من هاته الأحكام لدراستها ورصد مصطلحاتها وتتبع نهجه في ذلك من خلال كتابه نتائج الفكر.

يعد كتاب (نتائج الفكر) من أهم الأعمال العلمية التي تبحث في المسائل النحوية وقبل تطرقنا عن الحديث التفصيلي عن إشكالية البحث ومحاولة كشف المعطيات التي تساعد على حلها وتوضيحها، ينبغي أن نشير إلى تعريف "إبرام الحكم النحوي" لغة واصطلاحا للانتقال بعد ذلك إلى تبيان كيفية إبرام "السهيلي" للحكم النحوي من خلال المسائل النحوية التي تطرق إليها من خلال كتابه.

1-1- مفهوم الإبرام:

لغة:

« الإبرام والبرام: جمع البرمة، وهو قدر من حجر. والبريم، خيط ينظم فيه خرز فتشده المرأة على حقويها، إحكام الشيء، وأبرمت الأمر: **أحكمته**. والبرم: قنان صغار من الجبال،الواحدة: برمة، يعني حبال الرمل فافهم والبريم: كل ذي لونين والنضر بنبريم: كان من سادات حمير. برم، الباء والراء والميم يدل على أربعة مقاييس: **إحكام الشيء والغرض به، واختلاف اللونين وجنس من النبات.**

فأما الأول فقال "الخليل": **أبرمت الأمر أحكمته.** فقال "أبو زياد": المبارم مغازل ضخام تبرم المرأة غزلها وهي من السمّر. ويقال أبرمت الحبل، إذا فتلته متينا، والمبرم الغزل، وهو ضد السحيل وذلك أن المبرم على طاقتين مفتولين والسحيل على طاق واحد.

وأما الغرض فيقولون: برمت بالأمر عييت به، وأبرمني أعياني. قال يقولون أرجو أن لا أبرم بالسؤال عن كذا، أي لا أعيا.

وأما اختلاف اللونين فيقال أب البرميين النوعان من كل ذي خلطين، مثل سواد الليل مختلطا ببياض النهار، وكذلك الدمع من الأثمد بريم قال علقمة:

بعيني مهاة تحدر الدمع منهم بريمين شتى من دموع واثمد

قال "أبو زياد" ولذلك سمي الصبح أول ما يبدو بريما، لاختلاط بياضه بسواد الليل. قال:

على عجل والصبح باد كأنه بأدعج من ليل التمام بريم

قال الخليل: يقول العرب: هؤلاء بريم قوم، أي لفيفهم من كل لون[1].

[1]- ينظر: ابن فارس: مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، ج 1 ، مرجع سابق ، ص 231.

« وأبرم الأمر وبرمه: **أحكمه**، والأصل فيه إبرام الفتل إذا كان ذا طاقين. وأبرم الحبل: أجاد فتله. قال: والبريم أيضا الماء الذي خالط غيره»[1].

« البرم محركة من لا يدخل مع القوم في الميسر وفي المثل أبرما قرونا أي ثقيل ويأكل مع ذلك تمرتين، ج أبرام والسآمة والضجر، وقد برم به كفرح وثمر العضاة ومجتنيه المبرم كمحسن وحب العنب إذا كان مثل رؤوس الذّر وقد أبرم الكرم وقنان من الجبال وناقة وجمع البرمة للأراك كالبرام وأبرمه فبرم كفرح و تبرم أمله فل وأبرم الحبل جعله طاقين ثم فتله والأمر أحكمه كبرمة برما والمبارم المغازل التي يبرم بها والبريم كاميرا لصبح وخيطان مختلفان أحمر وأبيض تشده المرأة على وسطها وعضدها »[2].

- اصطلاحا:

يعد تحديد المفاهيم من أفضل الطرق التي تساعد على فهم للنظريات ، لذلك فالهدف من وضع **الحكم النحوي** ، ما هو إلا لبناء تصور دقيق يقوم على نظرة منهجية واضحة .

حيث تعرف شذى جرار إبرام الحكم النحوي بقولها : «هو كيفية استقراء الشواهد والأمثلة وتحليلها وتوحيدهما لينفي بذلك الأوجه العارية من الصحة ويثبت الصحيح منها»[3]. أي بمعنى إعطاء العلة القوية غير القابلة للنقص أو الإضعاف في مسألة نحوية معينة.

و عليه لا نجد تعريفا دقيقا ومعينا في حد إبرام للحكم النحوي وإنما هي استخلاصات من نحويين تطرقوا لموضوع الحكم النحوي عند النحاة.

فهو كيفية تعيين الحكم النحوي، وعرض عناصره، ورصد لمصطلحاته ثم تقريره للحكم.

[1]– ابن منظور: لسان العرب، مرجع سابق ، ج12 ، ص 44.

[2]– ابن فارس: مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، مرجع سابق ، ص 271.

[3]– شذى جرار: إبرام الحكم النحوي عند ابن جني، ط1، دار البازوري العلمية، 2006م، ص 35.

1-2- إبرام الحكم النحوي عند السهيلي من خلال السماع و الإجماع واستصحاب الحال

لقد جعل النحاة الأوائل أصول ومصادر النحو العربي يستندون إليها في الاحتجاج لآرائهم النحوية، حيث اعتمد هؤلاء على أدلة (كالسماع والقياس واستصحاب الحال لضبط أحكامهم النحوية.

وقد سار النحاة المتأخرون في المشرق والمغرب على نهج الأولين في اعتمادهم على تلك الأصول، ومن بينهم الإمام "أبو القاسم السهيلي" والإشكالية المطروحة هي ما هي طرق إثبات الحكم النحوي عنده، وإلى أي مدى كان يعتمد تلك الأصول في إبرامه لأحكامه النحوية، وهل كان له منهج معين في تعامله مع تلك الأصول من خلال كتابه (نتائج الفكر)؟

1-2-1- إبرام الحكم النحوي عند السهيلي من خلال السماع:

لقد اعتمد "السهيلي" بأصل السماع واهتم به اهتماما بالغا وعدّه أصلا من الأصول التي تبنى عليها القواعد النحوية، فكثيرا ما نجد في كتابه (نتائج الفكر) بذكر عبارات مختلفة تدل عليه كقوله «على مذهب العرب»،« وإذا كانت العرب تقول»، «وفي كلام العرب» كما ذكر صراحة (السماع).

وما صرح به بلفظ السماع ، نذكر بعض المسائل:

- مسألة العامل في المعطوف في قوله:

« العامل في المعطوف مضمر يدل عليه حرف العطف، وهو في المعنى العامل في الاسم الأول وكأنك إذا قلت: قام زيد وعمرو، قلت: قام زيد وقام عمرو، وأغنت الواو عن إعادة الفعل، وإنما قلنا ذلك للقياس والسماع. أما القياس فإنه ما بعد حرف العطف لا يعمل فيه ما قبله، ولا يتعلق به إلا في باب المفعول معه، لعلة تذكر هناك ووجه آخر، وهو: أن النعت هو

المنعوت في المعنى، وليس بينه وبين المنعوت واسطة، ومع ذلك فلا يعمل فيه ما يعمل في المنعوت في أصح القولين، (فكيف) بالمعطوف الذي هو غير المعطوف عليه، وبينهما واسطة وهو الحرف؟ وأما ما يدل على إضمار (العامل من) السماع، فقول ابن هشام الأنصاري:

بل بني النجار، إن لنا فيهم قتلى وإن تره[1]

وهنا نجد السهيلي يتفق مع ابن الأنباري في تعريفه للسماع والذي يشترط فيه الاستعمال الكثير وهو ما تطابق في القياس والسماع في هذه المسألة .

يصرح "السهيلي" أيضا بمصطلح السماع في مسألة **(عمل اسم الفاعل)** في قوله:

« صرح "السهيلي" في هذه المسألة بلفظ السماع، ليثبت قاعدة نحوية مفادها أن (زيد) في قولهم: (قائم زيد) لا يعرب فاعلا. وذلك، لأن اسم الفاعل اسم محض واشتقاقه من الفعل لا يوجب له عمل الفعل، ولكن يعمل إذا تقدم ما يطلب الفعل أو كان في موضع لا يدخل عليه العوامل اللفظية، نحو: النعت والخبر. يقول "السهيلي": ويعضد هذا من السماع أنهم لم يحكوا عن العرب (قائم زيدان) ولا (ذاهب أخوتك) إلا على الشرط الذي ذكرناه...»[2].

وهنا يظهر لنا شريط السلامة اللغوية التي يقتضيها النقل الذي يصر عليه "السهيلي" في كثير من المسائل النحوية التي تناولها من خلال كتابه.

- مسألة إلحاق علامة التأنيث بالفعل:

لم يصرح "السهيلي" في هذه المسالة بلفظ السماع غير أنه أشار إلى ذلك حين ذكر "السهيلي" « بأن (التاء) في: (ظَفَرَتْ يداك)، و(قامت هند)، ليست للفعل، إذ الفعل عبارة عن الحدث، وهو اسم مذكر لا تلحقه علامة التأنيث إلا في التحديد نحو: ضربة وقتلة.

[1]- أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي: نتائج الفكر، تحقيق: الشيخ عادل عبد الموجود والشيخ علي محمد معوّض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت(لبنان)، 1992م ، ص 195.

[2]- المصدر نفسه، ص 126.

يقول السهيلي: "وقد تقدم أن الفعل لم يشتق من المصدر محدودا، وإنما يدل عليه مطلقا، فثبت بهذا أن التاء حرف بمنزلة العلامة التي تقدم ذكرها إلا أنها ألزم للفعل منها، إذ كل العرب تقول: قامت هند، ولا تكاد تقول: قاموا إخوتك...»[1]، وهنا أيضا يظهر شرط الشيوع (الاستعمال الكثير المعروف من كلام الفصحاء) بإيراد كلمة كل.

- مسألة في: اللامين: (لام كي، ولام الجحود)

لم يصرح "السهيلي" في هذه المسألة بلفظ السماع، غير أنه أشار إلى ذلك حين ذكر جواز إظهار (أن) بعد (لام كي)، ولا يجوز إظهارها بعد (لام الجحود)، بقوله: « لأنها جرت في كلامهم نفيا للفعل المستقبل بالسين، وسوف، فصارت لام الجحود بإزائهما، فلم يظهر ما لا يكون بعدهما»[2].

- مسألة في مجيء الحال من النكرة:

أشار "السهيلي" إلى السماع بلفظ يوحي بذلك، حيث يقول: « ولو كانت الحال من النكرة ممتنعة، وكان رديئا في الكلام لعلة التنكير لما اتفقت العرب على جعلها حالا إذا كانت مقدمة على الاسم كما أنشد سيبويه: **لمية موحشا طلل**

فجعلوا (موحشا) حالا من (طلل) في البيت السابق، وجعلوا (قائما) حالا من (رجل) إذا قلت: فيها قائما رجل»[3].

ومن خلال تتبعنا لكتاب "السهيلي" نجده يرى أن السماع أهم من القياس، فيقول: ولكن النص أأمن القياس وأرفع للشك والالتباس، حيث اعتمد "السهيلي" على الأدلة النقلية في تأصيل نظريته النحوية منها القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، ثم كلام العرب (شعرا ونثرا).

---

[1]- السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 167.

[2]- المصدر نفسه، ص 139.

[3]- المصدر نفسه ، ص 234.

- القرآن الكريم:

لقد جعل "السهيلي" القرآن الكريم أول الأصول السماعية في الاستشهاد حيث يقول في مسألة (في سر أية من سورة الذاريات) في قوله عز وجل﴿فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾[1]، إذ قال: « نصب الأول لأنه لم يقصد الحكاية ولكنه جعله قولا حسنا، وسماه سلاما لأنه يؤدي معنى السلام في رفع الوحشية ووقوع الأنس، وحكي عن إبراهيم عليه السلام قوله فرفع بالابتداء وحصل من الفرق بين الكلامين في حكاية هذا ورفعه، ونصب ذلك إشارة لطيفة وفائدة شريفة وهو أن السلام من دين الإسلام، والإسلام ملة إبراهيم عليه السلام، وقد أمرنا بالإتباع والاقتداء به فحكي لنا قوله ولم يحك لنا قول أضياف، إذ لا فائدة في تعريف كيفيته وإنما الفائدة في تبيين قول إبراهيم و كيفية تحيته ليقع الاقتداء به، وأخبر عن قول الأضياف على الجملة لا على التفصيل وعن قول إبراهيم مفصلا محكيا لهذه الحكمة»[2].

وتظهر لنا تأملاته في النص القرآني أيضا في قوله ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾[3]، فجاء بلام الجحود حيث كان نفيا لأمر متوقع وسبب مخوف في المستقبل ثم قال تعالى ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾[4]، فجاء باسم الفاعل الذي لا يختص بزمان حيث أراد نفي وقوع العذاب بالمستغفرين على العموم في الأحوال ولا يخص مضيا من استقبال ومثله:﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى﴾[5]، فالحظ هذه الآية من مطلع الأخرى تجدها كذلك في المعنى كما أن "السهيلي" يجعل للاستعمال القرآني القول الفصل في التفريق بين صيغ صرفية رآها النحاة متفقة المعاني في حين هي معاني مختلفة.

---

[1]- سورة الذاريات، الآية 25.

[2]- السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق، ص 319.

[3]- سورة الأنفال، الآية 33.

[4]- سورة الأنفال، الآية 33.

[5]- سورة هود، الآية 117.

فالسهيلي" اتخذ من القرآن الكريم وقراءاته مصدرا استقى منه أحكامه النحوية، فالقرآن الكريم عنده ليس أصلا يجب الاستناد إليه في الاحتجاج للقواعد النحوية فحسب، بل هو منبع من منابع الإعجاز يجدر بالنحوي استمداد قواعده منه. فقد خالف غيره من النحاة بجعله القرآن حكما على القواعد لا القواعد حكما على القران الكريم، « إذ لم يخضع النص القرآني في تراكيبه لما توصل إليه النحاة من قواعدهم بل جعله الأصل الذي يقاس عليه»[1].

- مسألة الحال:

كما نجد في مسألة الحال يستدل بآية من آيات القرآن الكريم في إبرامه للحكم النحوي، وذلك في مجيء الحال جامدا مستدلا بقوله تعالى﴿يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾[2].

- مسألة العطف:

و« يجيز عطف الفعل على الاسم في مسألة العطف إذا كان هذا الاسم في معنى الفعل»[3]، ويستدل بقوله﴿صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾[4].

حيث يرى أن (كل) إذا كانت مقطوعة عن الإضافة مفردة مخبرا عنها فحقها أن تكون ابتداء ويكون خبرها جمعا، ولا بد من مذكورين قبلها لأنها إن لم يذكر قبلها جملة، ولا أضيفت إلي جملة بطل معنى الإحاطة فيها ولم يعقل لها معنى وإنما وجب أن يكون خبرها جمعا لأنها اسم في معنى الجمع ويستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾[5]، وقوله:

---

[1]- محمد إبراهيم البنا: أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، مرجع سابق ، ص 249.

[2]- سورة غافر ، الآية 67.

[3]- السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 247.

[4]- سورة الملك، الآية 19.

[5]- سورة الأنبياء، الآية 33.

﴿كُلٌّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ﴾[1]، وقوله جل شأنه: ﴿وَكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ﴾[2].

« أما إذا كانت مضافة إلى ما بعدها في اللفظ فيكون خبرها مفردا»[3]، وقد استدل على ذلك أيضا بقوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾[4]، فلم يقل فانون، كما قال عز وجل: ﴿كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ﴾[5].

كما يرى "السهيلي" أن هناك مقتضيات للتقديم في الكلام، إذ أن « العرب يقدمون في كلامهم ماهم به أهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم، هذا لفظ سيبويه، وهو كلام مجمل يحتاج إلى بسط وتبيين، فيقال: متى يكون أحد الشيئين أحمق بالتقديم ويكون المتكلم ببيانه أعنى»[6]، فتلك المقتضيات تتمثل عنده في خمسة أمور يستنتجها من خلال تأملاته في النص القرآني وهي: إما بالزمان ك ﴿وَعَادٍ وَثَمُودَ ﴾[7] و ﴿الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾[8]، وإما بالطبع نحو﴿ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾[9]، وإما السبب نحو ﴿كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾[10]،؛ لأن الإفك سبب الإثم، وإما بالرتبة نحو قوله تعالى:﴿ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ﴾[11]، وإما بالفضل نحو قوله تعالى: ﴿من النبيين والصدقين﴾.

[1]– سورة الأنبياء، الآية 93.
[2]– سورة الأنفال، الآية 54.
[3]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 219/218.
[4]– سورة الرحمن، الآية 26.
[5]– سورة الروم، الآية 26.
[6]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 209.
[7]– سورة التوبة، الآية 70.
[8]– سورة الأنعام، الآية 1.
[9]– سورة فاطر، الآية 1.
[10]– سورة الشعراء، الآية 222.
[11]– سورة الحج، الآية 27

وتأبى شخصية "السهيلي المفسر" الفقيه إلا أن تبرز وخاصة في توجيه لإعراب (من) الموصولة في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾[1]، « فرأى أنها بدل بعض من الكل لا فاعل بالمصدر كما ذهب إلى ذلك بعض النحاة الذين رأوا أن تقدير الآية: أن يحج البيت من استطاع، إذ أن هذا القول ضعيف من وجوه، أحدهما من جهة المعنى وهو أن الحج فرض على التعيين بلا خوف، ولو كان التأويل ما ذكروه لكان فرض كفاية، فإذا حج المستطيعون برئت ذمم غيرهم وفرغت ساحتهم من التكليف، وليس الأمر كذلك بل الحج فرض على جميع الناس حج المستطيعون أو قعدوا ولكنه عذر بعدم الاستطاعة إلى أن توجد الاستطاعة، ألا ترى أنك إذا قلت: (واجب على أهل هذا القطر أن يجاهد منهم الطائفة المستطيعون للجهاد)، فإذا جاهدت تلك الطائفة سقط وجوب الجهاد عن الباقين، مستطيعين كانوا أو غير مستطيعين بخلاف الحج، ومما يضعف به ذلك القول أن إضافة المصدر إلى الفاعل إذا وجد أولى من إضافته إلى المفعول، ولا يعدل عن هذا الأصل إلا بدليل منقول أو معقول، فلو كان (من) هو الفاعل لأضيف إلى المصدر»[2].

إلا أن ما يلاحظ من خلال تبعنا لمسائل الكتاب التي اعتمد عليها على القرآن الكريم أنه خطأ بعض القراءات منها مسألة (باب الاشغال) قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[3]، فقال: « ألا ترى كيف أجمع القراء على نصبه ودل ذلك على قبح الرفع فيه»[4]، فقد ذكر "القرطبي" أن قراءة العامة النصب، وقرأ "أبو السمال" (كل) بالرفع على الابتداء.

وليس فيما تقدم تناقض إذ رأينا أن "السهيلي" يقبل القراءات جميعها متواترها وشاذها كما رأيناه يرفض بعض القراءات، ورفعا لهذا التناقض نقول إنه لم يكن يقبل جميع القراءات إلا

[1]– سورة آل عمران، الآية 97.

[2]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 241.

[3]– سورة القمر، الآية 49.

[4]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 336.

ما وافق منها وجها من وجوه العربية، فهو إذن يتخذ موقفا وسطا، فمعياره لقبول أي قراءة هو موافقتها لوجوه العربية، وتلك الوسطية نجدها أيضا في موقفه من الحديث النبوي الشريف.

وفي الأخير نقول أن "السهيلي" جعل القرآن الكريم أول الأصول السماعية في الاستشهاد، ويكفي لتوكيد ذلك ما ورد في مصنفاته المختلفة سواء كانت في النحو أم غيره من نظرات نحوية اتخذت من النص القرآني سندا لها يقويها و يعضدها، فقد بلغ عدد الآيات القرآنية التي استشهد بها نحو أربعمائة وخمس عشرة آية، ولم يكن القرآن الكريم في نظره مجرد أصل سماعي للاحتجاج للأحكام النحوية، ولكنه كان أيضا نصا يحوي أسرارا بديعة، حيث نظر من خلاله إلى اللغة نظرة عميقة تمكنت من الكشف عن دقائق النظم القرآني واستعمالاته النحوية، فلا تخلو كلمة في القرآن الكريم من الحكمة، ويكفي للإحاطة بذلك أن نتأمل حديثه.

- الحديث النبوي الشريف:

لقد نهج "السهيلي" نهج "سيبويه" و بعض الأولين في الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، فقد أعطاه حقه من العناية معتبرا إياه أصلا من الأصول السماعية، غاضا الطرف عن الذين دعوا إلى منع الاحتجاج به حجة أن الحديث روي بالمعنى لا باللفظ، وتعد كثرة استشهاد النحاة الأندلسيين به إحدى سمات النحو عندهم.

ونجد "السهيلي" يحتج بأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم متخذا كتب الصحاح مصدرا لاستنباط تلك الأحكام، فرجع إلى موطأ الإمام وصحيح البخاري ومسلم...الخ، حيث كان هذا الأخير محدثا حافظا.

ولم يكن "السهيلي" ليغفل عن موضوع رواية الحديث بالمعنى أو اللفظ فقال: «وسبيلك أن تنظر في كتاب الله أولا وإلى الأحاديث التي تنقل مرة على اللفظ ومرة على المعنى، وتختلف فيها ألفاظ المحدثين»[1].

ونذكر بعض المسائل التي احتج بها "السهيلي" بالحديث الشريف:

- مسألة حذف حرف العطف:

يقول "السهيلي": « وبلغني عن بعض أشياخنا الجلة أنه جعل من هذا الباب (حذف حرف العطف) قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "لا يغرنك هذه التي أعجبك حسنها حب رسول الله صلى الله عليه وسلم لها"، وقال المعنى: حسنها وحب رسول الله صلى الله عليه وسلم لها، وبلغ الاستحسان بالسامعين لهذا القول إلى أن علقوه في الحواشي من كتاب الصحيح البخاري رحمه الله تعالى، وليس الأمر كذلك، ولكن (الحب) بدل من قوله (هذه) بدل اشتمال في موضع رفع»[2].

وفي مسألة أخرى من **إلحاق علامة التأنيث بالفعل**، استعمل "السهيلي" لفظ التشبيه صراحة حيث يقول: « قد تلحق العلامة الفعل للتثنية والجمع قبل ذكر الفاعلين، فليست حينئذ بضمير. إذ لم يتقدم مذكور يعود، ولكنها حروف لحقت علامة التثنية والجمع حرصا على البيان وتوكيدا للمعنى، إذا (كانوا) يسمعون بالجمع والتثنية نحو: فلسطين، وقنسرين. وكذلك سلمان، وحمدان. شبه لفظة التثنية في الرفع ونحوه مما دعاهم على تقديم العلامة في نحو قولهم "أكلوني البراغيث". وقد ورد في **الصحيح** نحو قوله عليه الصلاة والسلام: "يتعقبون فيكم ملائكة..."، كما إن هذه العلامة ليس للفعل إنما هي للفاعلين، فكذلك التاء في: ظفرت يداك، وقامت هند، ليست للفعل، إذا الفعل عبارة عن الحدث، وهو اسم مذكر لا تلحقه

[1]- السهيلي: الروض الأنف، مرجع سابق ، ج2، ص 141.

[2]- السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 208.

علامة التأنيث إلا في التحديد، نحو: ضربه وقتله. وقد تقدم إن التاء حرف بمنزلة العلامة التي تقدم ذكرها إلا أنها ألزم للفعل منها، إذ كل العرب تقول: قامت هند، ولا تكاد تقول: قاموا إخوتك. إلا قليل منهم، وقد ذكر النحويون فروقا في ذلك وعللا غنيا عن ذكرها، إذ كانت في كتبهم مسطورة و كأننا نشير إلى فصول أعقلوها من أحكام تاء التأنيث. زعموا إن الاسم المؤنث إذ كان تأنيثه حقيقيا، فلابد من إلحاق "تاء" التأنيث في الفعل، وإن كان تأنيثه مجازيا كنت مخيرا في إثبات التاء وتركها »[1]، حيث يبين السهيلي أن الفعل يلحقه علامتي التثنية والجمع قبل ذكر الفاعل.

وقد ذكر "السيوطي" أن "السهيلي" وغيره ردوا حديث « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»[2] غيره الرواة، ففي بعض ذكره: إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل...[3]، فهو يرى أن "السهيلي" استشهد به ثم خرج الواو فيه على أنها علامة إضمار لأنه حديث مختصر رواه البزار مطولا كذا: "إن لله تعالى ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار" وعلى هذه الرواية فإنه لا يصحح لغة (أكلوني البراغيث)[4]، فقد رأى "السهيلي" « أن الحديث مختصر يعني أن الراوي اختصر اللفظ النبوي الذي هو الحديث المطول بحذف صدره، واللفظ النبوي أن "لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار"، فالواو في (يتعاقبون) ضمير يرجع إلى (الملائكة) السابق، وقوله (ملائكة بالليل...الخ) بيان لما أجمل فيه ملائكة السابق، وهكذا الحال بعد الاختصار، فالواو في

[1]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 128/127.

[2]– أخرجه الامام مالك في الموطأ، كتاب قصر الصلاة في السفر، باب جامع الصلاة، رقم الحديث 88.

[3]– ينظر: جلال الدين السيوطي، الديباج على شرح مسلم بن الحجاج، تحقيق: أبو إسحاق الحويني الأثري، ط1، دار ابن عفان، الرياض(السعودية)، 1996م، ص 279.

[4]– ينظر: محمد حسن آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن 3هـ، ط1، منشورات دار الحياة، بيروت (لبنان)، 1980م، ص 355.

المختصر عائدة على ملائكة الأولى المحذوفة»[1]، إلا أن الحديث قد ورد على الرواية الأولى في الصحيحين.

- مسألة الحال:

كما يرى "السهيلي" « أن الحال يجوز أن تكون غير مشتقة، ولكنها في المعنى كالمشتق، ولا يلزم فيها الاشتقاق، إنما يلزم فيها أن تكون صفة متحولة، لأن الحال مشتقة من التحول، فإذا كان صاحب الحال قد أوقع الفعل في صفة غير لازمة للفعل، فلا تبال أكانت مشتقة أم غير مشتقة، فقد جاء في الحديث «يتمثل لي الملك رجلا»[2]، فـ «(رجلا) حال لأن صورة الرجل طارئة على الملك في حال التمثيل، وليست لازمة للملك إلا في وقت الفعل منه وهو التمثيل، فهي إذا حال لأنه قد تحول إليها»[3]. فصار قولك (رجلا) كقولك متحولا إلى هذه الحال.

يرى أن ما كان من الظروف له اسم علم، فإن الفعل إذا وقع فيه تناول جميعه، وكان الظرف مفعولا على سعة الكلام، واستدل بحديث البخاري وهو قوله صلى الله عليه وسلم: «من صام رمضان إيمانا واحتسابا»[4].

استدل بحديث البخاري، وهو قوله صلى الله عليه وسلم لأبي بكر: «أن كما أنت»[5]. على أن (ما) في نحو اجلس كما جلس زيد، وفي: « صلوا كما رأيتوني أصلي»[6]. كافة لا مصدرية، فقال: « والشاهد بما قلناه قوله صلى الله عليه وسلم لأبي بكر رضي الله عنه: "أن

---

[1]- محمد بن علي الصبان : حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرؤوف سعد، ج2، ط2، المكتبة التوقيفية، الثاهرة (مصر)، ص 68.

[2]- أخرجه البخاري في صحيحه، بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، رقم الحديث 2.

[3]- السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 310.

[4]- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصيام، باب صوم رمضان، رقم الحديث 1829.

[5]- المرجع نفسه، باب من قام بجنب الإمام لعلة، رقم الحديث 683.

[6]- المرجع نفسه، كتاب الآذان، باب الآذان للمسافر، رقم الحديث 631.

كما أنت"، فأنت مبتدأ، والخبر محذوف، فلا مصدر هاهنا، لأنه لا فعل ثم، فكذلك هي مع الكاف إذا كان ثم الفعل»[1].

- مسألة اللامين: لام كي ولام الجحود:

يقول "السهيلي": « وأما لام العاقبة، يسمونها لام الصيرورة وهي نحو اللام في قوله تعالى: « ليكون لهم عدوا»...وكذلك «أني لأنسى أسن»، وهنا نجد السهيلي يعتد بالمعنى في الحديث»[2].

ولاحظنا من خلال تتعبنا لكتابه أنه جعل الحديث النبوي الشريف دليلا من الأدلة التي تبنى عليها القواعد، فقد أورد في كتابه هذا ما يزيد عن الأربعين حديثا، وهذا كثير إذا نظرنا إلى من سبقه، حيث وظفها لإثبات قضايا مختلفة منها: الصوتية، الدلالية، البلاغية...الخ.

- مسألة تقديم الخبر:

"استشهد السهيلي" في مسألة (تقديم الخبر) « بقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "مسكين رجل لا زوج له، مسكينة امرأة لا زوج لها"، على جواز تقديم الخبر على المبتدأ في مثل هذا الموضع، وفي مثل قوله، (مسيء أنت)، و(مسكين فلان) ردا على من زعم أن الخليل يمنع ذلك مطلقا، قال السهيلي: "لا يخفى على مثل الخليل مثل هذه الشواهد، ولكنه أراد منع تقديم الخبر الذي هو خبر محض مجرد من المعاني التي هي نحو: المدح، والذم، والترحم، والتعظيم، وغير ذلك، لأن تلك المعاني إذا دخلت في الكلام حسنت تأخير المبتدأ،

[1]- السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق، ص 145.

[2]- المصدر نفسه، ص 108.

لأنه قد صار بسببها مفعولا في المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: حسن زيد، فإن المعنى: أستحسن زيدا...»[1].

- مسألة منع إعراب الضمير فاعلا إذا وقع بعد وصف لوم يفصل بينهما بفاصل:

استشهد "السهيلي" « بقول الرسول صلى الله عليه وسلم "أو مخرجي هم"[2] على أن (هم) مبتدأ، و(مخرجي) خبر، ولا يجوز عنده أن يكون (هم) فاعلا بدليل تشديد الياء، إذ لوكان فاعلا لقال: "أو مخرجي هم" بتخفيفها، كما تقول: أضاربي إخوتك؟ بتخفيف الياء، فإن جعلته مبتدأ قلت: (أضاربي) بتشديدها، ومثله قولهم: (أقائم هو؟)، قال السهيلي: "فإن هذا لا يكون إلا مبتدأ وخبرا، لأن المنفصل لا يكون فاعلا مع اتصاله بالعامل، إنما يكون فاعلا إذا لم يمكن اتصاله»[3].

3- كلام العرب:

- كلام العرب شعرا:

من الأصول النقلية التي اعتمدها النحاة أيضا كلام العرب شعرا ونثرا، فقد كان معينا لا ينضب، ولاسيما الشعر فقد استقى منه النحاة قواعدهم، وجعلوا شواهده سندا لهم في تأصيل تلك القواعد، ومن فضل الشعر أن الشواهد لا توجد إلا فيه، والحجج لا تؤخذ إلا منه، إلا أن الشعراء لم تكن لهم نفس الرتبة في الاحتجاج بشعرهم، فقد قسم صاحب خزانة الأدب الشعراء على طبقات بحسب التقدم الزمني، هذه الطبقات تتمثل في: الطبقة الأولى: الجاهلون أمثال "امرئ القيس" و"زهير" و"النابغة" و"الأعشى"، الطبقة الثانية: المخضرمون أمثال، "حسان بن ثابت" و"كعب بن زهير" و"الحطيئة"، والطبقة الثالثة: الإسلاميون: أمثال

[1]- السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 407.

[2]- أخرجه البخاري في صحيحه، باب بدء الوحي، والخطاب لورقة بن نوفل، ص1233.

[3]- السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 426.

"الفرزدق" و"جرير" و"الأخطل" و"ذي الرمة"، والطبقة الرابعة: المولدون كـ "بشار بن برد" و"أبي نواس"، أما الطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعا، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها، وقد كان "أبو عمرو بن العلاء" و"عبد الله أبي إسحاق" و"الحسن البصري" يلحنون "الفرزدق" و"الكميت" و"ذا الرمة" وأضرابهم في عدة أبيات أخذت عليهم ظاهرا، وكانوا يعدونهم من المولدين لأنهم كانوا في عصرهم، و المعاصرة حجاب، وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقا، وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم، واختاره "الزمخشري"، ووقفوا بالاستشهاد عند أوساط القرن الثاني، و"إبراهيم بن هرمة" آخر من يستشهد بشعره.

هذا من حيث اعتماد معيار الانتماء الزمني، أما من حيث اعتماد معيار الانتماء القبلي في تصنيف من تؤخذ عنهم اللغة و الشعر، فيقول "السيوطي": « وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم قال أبو ناصر الفارابي: كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعا، وأبينها إبانة عما في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم"»[1].

وقد حذا "السهيلي" حذو من سبقه من النحويين، جاعلا الشعر من الأصول التي يدعم بها آراءه النحوية، فقد ارتضى التقسيم الطبقي للشعراء فجعل للجاهلين الأولوية في الاستشهاد، فاحتج بكل من "امرئ القيس" و"علقمة بن عبدة" و"النابغة الذبياني" و"أوس بن حجر" وغيرهم كثير، يلي الجاهلين المخضرمون إذ احتج بكل من "حسان بن ثابت" و"لبيد"

[1]– السيوطي: الاقتراح، مرجع سابق ، ص 112.

و"الأعشى" و"النابغة الجعدي" و"بجير" و"كعب" ابني "زهير"، كما احتج بكثير من الإسلاميين ومنهم "جرير" و"الفرزدق" و"الكميت" و"كثير عزة" و"ذي الرمة" وآخرين.

لقد اعتمد "السهيلي" –رحمه الله– على الشواهد الشعرية وعدها مصدرا قويا من مصادره التي أولع بها، وبني عليها أحكاما، وأصل بها قواعد، وفيما يأتي من مسائل كنماذج لتلك الشواهد:

- في مسألة إلحاق علامة التأنيث بالفعل:

استشهد "السهيلي" في مسألة في (إلحاق علامة التأنيث بالفعل) بقول الشاعر: "الأعشى":

فإن تعهدني ولي لمة فإن الحوادث أودى بها

على أن الفعل متى اتصل بفاعله لوم يحجز بينهما حاجز، لحقت التاء علامة للتأنيث، سواء أكان تأنيث الفاعل حقيقة أم مجازا، تقول: طالت النخلة، كما تقول: جاءت المرأة ولكن إذا كان الاسم المؤنث في معنى اسم آخر مذكر فإنه يجوز حذف التاء والاستغناء عنها، كالحوادث والحدثان، فقد جاء:

.....فإن الحوادث أودى بها

فحمل الحوادث على (الحدثان) مع أنه شعر والشعر موضوع ضرورة[1].

والشاهد نفسه ذكره "سيبويه" في: باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصفات التي ليست بعمل، وما أشبه ذلك مجرى الفعل، إذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرتها، بقوله: "وهذا في الشعر أكثر من أن أحصيه لك، ومن قال: ذهب فلانة، قال أذاهب فلانة، وأحاضر القاضي امرأة، وقد يجوز في الشعر موعظة جاءنا، كأنه اكتفى بذكر موعظة عن التاء.

[1]– ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، مصدر سابق ،ص 168.

قال الشاعر "الأعشى":

فإما تريْ لُمَّتي بُدِّلت فإن الحوادث أودى بها[1]

وكذا ذكره الفارسي، وشاهده فيه هو تذكير (أودى) مع أنه حديث عن مؤنث وهو (الحوادث)، لأنه أريد معنى مذكر فيها.

- **مسألة (كف (بعد) بـ (ما):**

كما يظهر استشهاده بكلام العرب (شعرا) في مسألة (**كف (بعد) بـ (ما)**)، حيث أخذ بقول الشاعر:

«أعلاقة أمِّ الوليد بعدما أفنان رأسك كالثّغام المُخَلس

على أن (ما) في (بعدما) ليست بمعنى المصدر – كما ظن أكثر الناس– لكنها كافة لـ (بعد) عن الخفض، مهيئة لوقوع الجمل بعدها، فليس ههنا فعل فيكون معها مصدرا وكذا أورده سيبويه في: باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بدها كعمل الفعل فيما بعده، وجعل (بعد) مع (ما) بمنزلة حرف واحد وابتدأ ما بعده وأورد المبرد الشاهد نفسه في باب: المجازاة وحروفها، بقوله: ونظيرهما قولك: إنما زيد أخوك، منعت (ما) (إن) عملها، وكذلك: جئتك بعدما عبه الله قائم فهذا خلاف قولك: بعد عبد الله، وكذلك:

أعلاقة أم الوليد بعدما أفنان رأسك كالثغام المخلس»[2].

[1]– ينظر: سيبويه، الكتاب، ج2، مرجع سابق ، ص 46/45.

[2]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 188/187.

وفي مسألة (دلالة ثم على الترتيب اللفظي دون التعقيب):

«استشهد السهيلي بقول الشاعر:

إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد بعد ذلك جده

على أن الفاء موضوعة للتعقيب، وقد تكون للتسبيب والترتيب، وهما راجعان إلى معنى التعقيب، لأن الثاني بعدهما أبدا إنما يجيء في عقب الأول.

وضرب السهيلي الأمثلة لذلك إذ يقول: " والتسبيب نحو ضربته فبكى والترتيب مثل قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾[1]، دخلت الفاء لترتيب اللفظ لأن الهلاك يجب تقديمه في الذكر، لأن الاهتمام به أولى، وإن كان مجيء البأس قبله في الوجود.

والشاهد نفسه أورده بعده المرادي إذ يقول: "وإليه ذهب ابن مالك: قال: "وقد تقع (ثم) في عطف المتقدم بالزمان اكتفاء بترتيب اللفظ، وهذا منقول عن الفراء كقولك: بلغني ما صنعت اليوم، ثم ما صنعت أمس أعجب، ومن ذلك قول الشاعر:

إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد بعد ذلك جده»[2].

- **مسألة (تقديم الحال من المضاف إليه):**

استشهد "السهيلي" بقول الشاعر:

والعلم في شهب الأرماح لامعة بين الخمسين لا في السبعة الشهب

وذلك على جواز أن يأتي الحال من المضاف إليه، وعلل بقوله: " وقد يجوز أيضا الحال من المضاف إليه نحو: رأيت وجه هند قائمة، لأن البعض يجري عليه حكم الكل فيعمل في

[1]– سورة الأعراف، الآية 3.

[2]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 250.

الحال ما يعمل في البعض من حيث أجروا البعض مجرى الكل و هو كثير ومنه قول حبيب" وذكر البيت[1].

- **مسألة تقديم الشيء على الآخر:**

واستشهد "السهيلي" في هذه المسألة بقول الأعشى:

وسخر من جن الملائكة سبعة قياما لديه يعملون بلا أجر

حيث استهل هذه المسألة بسؤال لطيف فقال: متى يكون أحد الشيئين أحق بالتقديم، ويكون المتكلم ببيانه أعنى؟، وأجاب على ذلك بتعليل لطيف أيضا بقوله: "ما تقدم من الكلام فتقديمه في اللسان على حسب تقدم المعاني في الجنان والمعاني تتقدم بأحد خمسة أشياء: إما بالزمان، وأما بالطبع، وإما بالرتبة، وإما بالسبب، وإما بالفضل والكمال، فإذا سبق معنى من المعاني إلى الخلد والفكر بأحد هذه الأسباب الخمسة، أو بأكثرها، سبق اللفظ الدال على ذلك المعنى السابق، وكان ترتيب الألفاظ بحسب ذلك" وعلل السر في تقديم الجن على الملائكة في البيت السابق، إنما كان للفضل والشرف[2].

- **مسألة دخول الاستفهام في باب النعت:**

وأخذ "السهيلي" بقول "الراجز" في **مسألة (دخول الاستفهام في باب النعت):**

« حتى إذا كان الظلام يختلط جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط

على أن الاستفهام قد يدخل في باب النعت، أي: فإنه في لون الذئب إن كنت رأيت الذئب، يقول السهيلي: "وأما وقوع (أي) نعتا لما قبلها كقولك: مررت برجل أي رجل، فإنما تدرجت إلى الصفة من الاستفهام، كأن الأصل: أي رجل؟ على الاستفهام الذي يراد به التفخيم و

[1]– ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 317.

[2]– ينظر: المصدر نفسه، ص 269.

التهويل، وإنما دخله التفخيم؛ لأنهم يريدون إظهار العجز والإحاطة بوصفه، فكأنه مما يستفهم عنه إذ يجهل كنهه، فأدخلوه في باب الاستفهام الذي هو موضوع لما يجهل...فلما ثبت هذا اللفظ في باب التفخيم والتعظيم للشيء قرب من النعت والوصف، حتى أدخلوه في باب النعت، فأجروه في الإعراب على ما قبله، ونظائر هذا في كلامهم كثيرة، ويدلك على دخول الاستفهام في باب النعت قول الراجز" وذكر البيت»[1].

- مسألة الأصل في نفي الماضي (لا):

استشهد "السهيلي" في هذه المسألة «بقول الراجز:...**وأي عبد لك لا ألما**

على أن الأصل في نفي الماضي حرف (لا)، بقوله: "(لم) نفي للماضي كما أن (لن) نفي للمستقبل، وكان الأصل في نفي الماضي حرف (لا) إذ هي أعم بالنفي وبه أولى، وقد استعملوها نافية للماضي في قوله تعالى: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾[2]، وفي قول الراجز: وأي عبد لك لا ألما"، ووضح السهيلي بعد ذلك أنهم قد عدلوا في أكثر الكلام عنها إلى حرف (لم)، وبين وجوها لذلك...وهذا الشاهد أورده ابن فارس في معرض كلامه عن (لا) وأنها تكون بمعنى (لم) إذا دخلت على ماض كقوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى﴾[3] أي: لم يصدق ولم يصل، وقال الشاعر:

إن تغفر اللهم تغفر جما وأي عبد لك لا ألما

أي: أي عبد لك لم يلم بالذنب.

كما احتج بشعر "أبي تمام" في بعض مسائل الصرف ونحوه، حيث استدل على أن الميم في (ملك) زائدة، وأن أصله مألك من الألوك، وهي الرسالة، في قول "أبي تمام":

---

[1]- ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 202/201.

[2]- سورة البلد، الآية 11.

[3]- سورة القيامة، الآية 31.

« من مبلغ الفتيان عنى مألكا أني متى يتثلموا اتهدم

فيقول: « والطائي وإن كان متولدا فإنما يحتج به لتلقي أهل العربية له بالقبول، وإجماعهم على أنه لم يلحن».

واحتج به أيضا وهو يذكر إن وأخواتها وما بينها وبين الأفعال من الشبه حيث كانت حروفهن ثلاثة فصاعدا، ولذلك جاز الوقف عليهن، إذ قال أبو تمام:

« عسى وطن يدنو بهم ولعلما»[1].

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن "السهيلي" قد احتج بشعر "أبي تمام"، مبررا ذلك بعلمه أولا، وبإجماع أهل العربية على أنه لم يلحن ثانيا، والحقيقة أن "السهيلي" لم يكن مبتدعا لموضوع الاحتجاج بشعر "الطائي"، وإنما كان متبعا، فقد سبقه "الزمخشري" إلى الاحتجاج بأشعاره إذ يقول مبررا ذلك: « وهو إن كان محدثا لا يستشهد بشره في اللغة فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء الدليل عليه (بيت الحماسة) فيقتنعون بذلك لتوثقهم بروايته وإتقانه»[2]، ولم يكن "الزمخشري" فحسب من أجاز الاستشهاد بـ "أبي تمام" فقد سبقه إلى ذلك "أبو العباس المبرد" وتبعه "الرضى الاستراباذي" في شرحه للكافية، حيث احتج به كذلك، فقد أثنى "البغدادي" صاحب شرح (شواهد الكافية) على "أبي تمام الطائي" قائلا: كان يحفظ أربعة عشر ألف أرجوزة للعرب غير المقاطيع والقصائد، وله كتاب (الحماسة) الذي دل على غزارة علمه، وكمال فضله وإتقان معرفته حسن اختياره، وهو في جمعه للحماسة أشعر منه في شعره، وقال السيوطي: « أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة العربية، وفي الكشاف ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها، فإنه استشهد على مسألة بقول أبي تمام»،

[1]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 246.

[2]– الزمخشري: الكشاف، مرجع سابق ، ص 43.

ولكن إذا تأملنا أقوال السهيلي في أبي تمام نرى أنه يقول مرة أنه ليس بحجة، ثم يقول مرات عدة أنه إنما يحتج به لعلمه بالعربية، ورفعا لهذا التناقض يقول الدكتور "محمد إبراهيم البنا": « ويمكن التوفيق بين نصوصه التي اعتمد فيها شعر أبي تمام، وقوله هنا إنه ليس بحجة أن ما في البيت ضرورة، والضرورات لا يقاس عليها في الكلام»[1].

غير أن ما يمكن قوله أن "السهيلي" قد برر فعلا احتجاجه بـ "أبي تمام" بكونه عالما بالعربية على الرغم من كونه متأخرا زمانا، فما تبريره –والحال كذلك– لاحتجاجه بـ "أبي نواس" وهو متأخر زمانا وغير عربي انتماء، إذ احتج به في ثلاثة مواضع: في مسألة لغوية ومسألتين نحويتين، إذ ذهب إلى أن (ثم) تكون لترتيب الكلام لا لترتيب المعنى في الوجود، و«استدل بقول أبي نواس:

إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد بعد ذلك جده»[2].

لم يكن "السهيلي" فقط من احتج بـ "أبي نواس"، فقد احتج به صاحب (رصيف المباني) أيضا، إذ قال: « وأبو نواس وإن لم يكن حجة فهو معاصر للعرب الأولى تقوم بهم الحجة»[3].

ومما احتج به على منع الاسم من الصرف للضرورة بيتان، يرى الدكتور "البنا" أنها لشاعر محدث عباسي أو أندلسي، وهما فعلا كذلك، إذ أنهما لـ "أبي نواس":

يا من جفاني وملا نسيت أهلا وسهلا[4].

---

[1]– محمد إبراهيم البنا: أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، مرجع سابق ، ص 278.

[2]– أبو نواس: ديوانه، تحقيق: بدر الدين حاضري ومحمد حمامي، ط2، دار الشروق الغربي، بيروت (لبنان)، 2004م، ص 180.

[3]– المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط1، مطبعة مجمع اللغة العربية، دمشق (سوريا)، دت، ص 275.

[4]– أبو نواس: ديوانه، مرجع سابق ، ص 102.

ويبدو أن "السهيلي" قد تابع شيخه أبا الحسين بن الطراوة الذي قيل أنه كان يأخذ بأشعار المحدثين ويحتج بها، وقد ذهب إلى ذبك ابن الضائع إلا أنه لم يأت من الشواهد التي اعتمدها "ابن الطراوة"[1].

وعلى الرغم من كل ذلك فإن ما يلاحظ هو أن السهيلي كان يتحرى صحة الشواهد التي يحتج بها، فهو يرى جواز حذف خبر كأن واستدل على ذلك بقول "حسان بن ثابت":

كان خبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء[2]

تقديره (كأن فيها خبيئة) ومثل هذا المحذوف في النكرات حسن، وزعم بعضهم أن بعد هذا البيت بيتا آخر فيه الخبر، وهو (على أنيابها):

على أنيابها أو طعم غض من التفاح هصره اجتناء[3]

ومن الشواهد الشعرية التي اعتمدها في تأصيل أحكامه النحوية:

– يرى أن حروف العطف يضمر بعدها العامل في المعطوف عليه، واستدل على ذلك بقول الشاعر:

بل بني النجار إن لنا فيهم قتلى وإن ترة

أراد (قتلى وترة) ثم أظهر (إن) فدل على ذلك.

« يرى أنه يصح الوقوف على (إن وأخواتها) لأن حروفهن ثلاثة فصاعدا، وقد استدل على ذلك بقول الشاعر:

ويقلن: شيب قد علا ك وقد كبرت

[1]– ينظر، محمد إبراهيم البنا: أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، ط1، دار بوسلامة، تونس، 198م، ص 100.

[2]– حسان بن ثابت: ديوانه، تحقيق: عبد مهنا، ط4، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، 2004م، ص 18.

[3]– المرجع نفسه ، ص19.

فقلت: إنه يرى أن إعمال (إن) في الاسمين جميعا قوي في القياس لأنها دخلت لمعان في الجملة فليس أحد الاسمين أولى بأن يعمل فيه الآخر، ويعضد ذلك القياس بقول الراجز:

إن العجوز خبة جروزا تأكل كل ليلة قفيزا»[1].

استدل على جواز حذف المنعوت ببيت "امرئ القيس"، إذ قال:

وأبيض كالمخراق

استدل على جواز نفي (لا) بقول الشاعر:

إن تغفر اللهم تغفر جما وأي عبد لك لا ألما

من خلال تتبعنا لكتاب (نتائج الفكر) نجد "السهيلي" أورد ما يزيد عن سبعين بيتا كان جلها يستشهد على قضايا نحوية، غير أنه لم يتبع منهجا بعينه في إيراده لها، فنجده في مواضع كثيرة يقتصر على محل الشاهد، فيذكر صدر البيت، أو عجزه وفي أحيان أخر يذكر صدر البيت ناقصا، ويستشهد في مواضع أخر بشعر غير معروف القائل، وكذا في الرجز وفي مواضع كثيرة نراه لا يعزو الشعر ولا الرجز لقائليه حتى إنه لم يبال بالزمن الذي وضع شرطا للاستشهاد به، فنراه يستشهد بشعر "أبي نواس"، وذلك في مسألة: دلالة الفاء العاطفة واستشهد أيضا بقول "أبي تمام"، وكذلك في مسألة (الحال من المضاف إليه).

وقد يستشهد "السهيلي" بأكثر من شاهد شعري، أو نثري في المسألة الواحدة فنجده أحيانا يستشهد بالشعر فقط، أو بالرجز متبوعا بشاهد قرآني، أو متبوعا بشاهد شعري، وحديث نبوي شريف.

[1]- ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 195.

- كلام العرب نثرا:

وأما كلام العرب المنثور فقد اتخذه النحاة أصلا من أصولهم في الاستشهاد لأحكامهم النحوية، وإن لم يبلغ ما بلغه الشعر من العناية والاهتمام، والنثر قد يكون مثلا أو ما يشبه المثل أو كلاما عاديا، ويقصد به « لغة التخاطب أو المحادثة أو تعابير الاتصال البشري على اختلاف أنواعها، التي كانت تصدر من أفواه العرب الفصحاء في البيوت والشوارع والأسواق والمراعي وأماكن العمل وفي الحروب أيضا».

ولقد تمكن اللغويون والنحاة الأولى من مشافهة الأعراب الفصحاء إذ كانوا حريصين على الرحلة إلى بوادي نجد وتهامة والحجاز لسماع اللغة في منابعها الأصيلة إلا أن ذلك لم يأت للنحاة المتأخرين إذ أن زمان الفصاحة قد ولى، فلم يكن لهم من بد إلا الرجوع إلى كتب القدامى ورسائلهم وأماليهم ومجامع أمثالهم يستقون منها ما يدعمون به ما يذهبون إليه من آراء نحوية.

وهكذا مضى "السهيلي" يعضد آراءه النحوية بما أثر عن العرب من منثور الكلام، متخذا كتاب سيبويه وغيره معتمدا له في ذلك، وهو يصرح باعتماد النثر فيقول: « ويشهد لجميع ما قلناه في هذا الباب، من دلالة الحروف المقطعة على المعاني والرمز بها إليها كثير من منظوم الكلام ومنثوره»، ومصنفاته جميعا تزخر بكثير من أمثال العرب وأقوالهم.

ومن أقوالهم نجد "السهيلي" قد اعتدّ بأقوال للصحابة، جاءت كلها في قضايا نحوية. ونفرض فيما يلي منهجه في إيرادها وموقفه منها:

-مسألة في إعراب مثنى المتلازمين إعراب المفرد:

استشهد "السهيلي" بقول "عائشة" -رضي الله عنها- لا: (إذا حاضت المرأة حرم الجحران) برفع النون، وبقول فاطمة -رضي الله عنها-: (يا حسنان يا حسينان)، وعلى جواز

رفع النون في المثنى، إذا كان لشيئين متلازمين؛ تشبيها له ببناء (غضبان) و(سكران)، وذلك للمضارعة بين اللفظين، حيث يرى أن التثنية في الحقيقة – تضعيف، وكذلك هاتان الصفتان، فكأن (غضبان)، و(سكران) حامل لصفتين من الغضب والسكر، ولهذه المشابهة بينهما أعربوا النون[1].

– مسألة في مجيء (لا) النافية لردع ما قبلها وانفصالها مما بعدها:

استشهد "السهيلي" بقول "عمر بن الخطاب" –رضي الله عنه– : (لا نقضي تجانفنا فيه لإثم) على أن (لا) قد تأتي نافية لكلام قبلها، ويكون ما بعدها موجبا منفصلا عنها[2].

– مسألة في وقوع (كل) مبتدأ مضافا وخبرها مفردا:

استشهد "السهيلي" بقول "عمر" –رضي الله عنه– : (أوكل الناس يجد ثيابا) على أن (كل) إذا كانت مضافة إلى ما بعدها في اللفظ، لم يجي خبرها إلا مفردا وذلك لأنه يرى أن الأصل في (كل) أن تكون مضافة إلى النكرة المفردة، وإضافتها هنا تقديرا[3].

– مسألة في إبطال أن يكون معنى الإشارة هو العامل في (بسرا) في قولهم: (هذا بسرا أطيب منه رطبا:

استشهد "السهيلي" بقول "ابن السلام" لـ "عثمان" –رضي الله عنه–: (أنا خارجا أنفع مني لك داخلا)، على إبطال من زعم أن معنى الإشارة هو العامل في (بسرا) ورد "السهيلي" بأن هذه المسألة لا تختص بهذه الصورة؛ إذ لا إشارة في قول "ابن سلام"، ولام معنى للإشارة، ومثل ذلك قولهم: (زيد فارسا أشجع منه راجلا)[4].

---

[1]– ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 54.

[2]– ينظر: المصدر نفسه ، ص 142.

[3]– ينظر: المصدر نفسه، 279.

[4]– ينظر: المصدر نفسه، ص 404.

- مسألة مسوغات الابتداء بالنكرة:

استشهد "السهيلي" بقول "عمر" –رضي الله عنه–: (تمرة خير من جرادة) على أن أبوابا في العربية رفعت فيها النكرة بالابتداء، إذا كان في الكلام معان وقرائن تحسن الابتداء بالنكرة، ومنها هذا الموضع، لتضمنه التفضيل وتقدير الكلام: تمرة أفضل من كذا[1].

ونرى "السهيلي" يضطرب في إيراده أقوال الصحابة، فيقدم الشاهد القرآني على قول الصحابي أحيانا، من ذلك أنه استشهد بقوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ﴾[2]، وقدمه على قول "عمر" –رضي الله عنه–: (لا يغرنك هذه التي أعجبها حسنها حب رسول الله صلى الله عليه وسلم)، وذلك في مسألة: حذف حروف العطف[3].

ونراه في موضع آخر يقدم قول الصحابي على الشاهد القرآني، من ذلك: أنه استشهد بقول "عمر" –رضي الله عنه–: (تمرة خير من جرادة)[4]، وقدمه على قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾[5]، وذلك في مسألة: مسوغات الابتداء بالنكرة[6]. ويقدم الحديث النبوي على قول الصحابي تارة، من ذلك أنه استشهد بقول الرسول صلى الله عليه وسلم: (كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته)، وقدمه على قول "عمر" – رضي الله عنه–: (أو كل الناس يجد ثيابا)، وذلك في مسألة: وقوع (كل) مبتدأ مضافا وخبرها مفردا[7]، في حين نجده في موضع آخر يقدم قول الصحابي على الحديث النبوي الشريف، من ذلك أنه استشهد بقول "عمر" –

[1]– ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 410/409.

[2]– سورة التوبة، الآية 93.

[3]– ينظر: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 264.

[4]– الموطأ، ابن مالك، كتاب الحج، باب فدية من أصاب شيئا من الجراد،

[5]– سورة محمد، الآية 21.

[6]– ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 409.

[7]– ينظر: المصدر نفسه، ص 279.

رضي الله عنه– (لا نقضي ما تجانفنا فيه لإثم)، فقدمه على قول الرسول –صلى الله عليه وسلم–: (لا تتراءى نارهما)، وذلك في مسألة: مجيء (لا) النافية لردع ما قبلها، وانفصالها مما بعدها[1].

أما ما يتعلق بالشعر والرجز، فنجد "السهيلي" يقدمهما على قول الصحابي، ولم يجتمعا إلا في موضع واحد، ذلك في مسألة: ياء المتكلم والنون، حيث قدم قول الشاعر: **أقلي اللوم عاذل والعتابن...**[2]

ومن أمثال العرب التي اعتمد عليها "السهيلي"، وبنى عليها أحكاما وقواعد نحوية، فأورد تسعة أمثال، من بينها نذكر:

– مسألة أم العطف:

استشهد "السهيلي" بالمثل السائر: (عسى الغوير أبوسًا) على أن (أم) قد تكون إضرابا، ولكن ليس بمنزلة (بل) كما زعم بعضهم، ولكن يكون ذلك إذا مضى كلامك على اليقين، ثم أدركك الشك، فتضرب عن اليقين، وترجع إلى الاستفهام بقوله "...ونظيره قول الزباء حين تكلمت بـ (عسى)، ثم أدركها اليقين فقالت: (عسى الغوير) وهي متوقعة شرا، ثم غلب على ظنها الشر فختمت الكلام بحكم ما غلب على ظنها لا بحكم عسى، لأن (عسى) لا يكون خبرها اسما غير حدث فكأنها قالت: صار الغوير أبؤسا ثم ذكر "السهيلي" أن (أم) التي هي مشوبة المعنى بالإضراب، والاستفهام، لا ينبغي أن تكون في القرآن، وإن كانت فعلى جهة التقرير، نحو قوله تعالى : ﴿أم أنا خير من هذا الذي﴾، وأحسب جميع ما وقع منها في القرآن إنما هو على أصلها الأول من المعادلة[3].

[1]– ينظر: السهيلي، نتائج الفكر ، ص 142.

[2]– ينظر: المصدر نفسه ، ص 195/194.

[3]– ينظر: المصدر نفسه، ص 261/260.

وهذا المثل تكرر في مصنفات أهل اللغة، فأورده سيبويه، واستشهد به على قياس عمل (عسى) على عمل (كان) فقال: "جعلوا عسى بمنزلة كان في قولهم: (عسى الغوير أبوسا)، وكذا نهج المبرد نهجه، وأبو على الفارسي حيث ذكره في باب الأفعال التي لا تتصرف، وإن (عسى) فاعله يكون على ضربين فقال: "فموضع أن مع صلتها نصب، والدليل على ذلك قولهم في المثل: عسى الغوير أبوسا...". وذكره "ابن فارس" في باب مراتب الكلام في وضوحه وأشكاله، وفيما لا يعلم معناه إلا بمعرفة قصته في حين نرى "أبا البقاء العكبري" – من المتأخرين– يرى أن (عسى) في المثل استعملت بمعنى (صار) وهي للتحقيق لا للمقاربة[1].

– مسألة من مسوغات الابتداء بالنكرة: التزكية:

استشهد "السهيلي" بالمثل السائر: (أمت في الحجر لا فيك)[2] على أن التزكية مسوغ من مسوغات الابتداء بالنكرة كما في هذا الموضع، فقال: (لأنهم لم يقولوا: (أمت في الحجر) ويسكتوا ههنا حتى يقول: (لا فيك) فصار معنى الكلام: إضافة (الأمت) إلى (الحجر) أقرب من إضافته إليك، والأمت بالحجر أليق به منك ونحو هذا، لأنهم أرادوا تزكية المخاطب، ونفي العيب عنه، ولم يريدوا الإخبار عن أمت أنه في الحجر...)[3].

وأورد هذا المثل "سيبويه" شاهدا له في: هذا باب يختار فيه أن تكون المصادر مبتدأة، مبنيا عليها ما بعدها، وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات بقوله: (وقد ابتدئ بالأصل، قالوا في المثل: (أمت في الحجر لا فيك)[4].

[1]– ينظر: أبو العباس المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الكتب ، بيروت ، ص 70.

[2]– ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق ، ج1، ص 329.

[3]– ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 410.

[4]– ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج1، ص 330.

وكذا ذكره "ابن جني"، ووضح علة الجواز في ذلك بقوله: "أما قوله (سلام عليك)، و (ويل له)، و (أمت في حجر لا فيك)، فإنه جاز ليس في المعنى خبرا، إنما هو دعاء ومسألة، أي: ليسلم الله عليك، وليلزمه الويل ولكن الأمت في الحجارة لا فيك)[1].

- مسألة رفع المعمول وتقديمه:

استشهد "السهيلي" بالمثل السائر: (شهر ترى، وشهر ترى، وشهر مرعى) وقدمه على قول الشاعر: فثوب نسيت وثوب أجر...وذلك ليبين أنه بعيد عن قول الشاعر: علي ذنبا كله لم أصنع...، وأنه ليس من بابه، وعلل "السهيلي" ذلك بقوله: "هذا نكرة وما بعدها صفة لها لا خبر عنها، فلم يصح نصبه بها؛ لأن الصفة لا تعمل في الموصوف، وحسن حذف الضمير؛ لأن الحذف في الصفة أحسن منه في الخبر، وزاده حسنا ههنا ازدواج الكلام وطلب السجع، فشهر في هذه الكلمات مبني على ما قبله، كأنه يقول: (السنة شهر ترى، وشهر ترى)[2].

هذا المثل أورده "سيبويه" شاهدا في: باب ما يجري مما يكون ظرفا هذا المجرى، وبين أن الوجه الأعرف، والأحسن هو النصب حين قال: "وزعموا أن بعض العرب يقول: (شهر ترى، وشهر ثرى، وشهر مرعى) يريد: ترى فيه... فهذا ضعيف، والوجه الأكثر الأعرف النصب، وإنما شبهوه بقولهم: الذي رأيت فلان، حيث لم يذكروا الهاء، وفي هذا أحسن؛ لأن رأيت تمام الاسم به وليس بخبر ولا صفة..."[3].

كما أورد "السهيلي" في كتابه هذا ما يقارب من العشرين قولا للعرب، معتمدا إياه شاهدا له، ناهجا نهج كثيرين قبله. وفيما يلي نعرض بعضا من هذه الأقوال المسائل النحوية الآتية:

---

[1]- ينظر:ابن جني، الخصائص ، مرجع سابق ، ج1، ص 318.

[2]- السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 437.

[3]- ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق ، ج1، ص 87/86.

- مسألة تثنية الفعل وجمعه:

استشهد "السهيلي" بقول العرب: (أكلوني البراغيث)، وقدمه على قول الرسول –صلى الله عليه وسلم–؛ وذلك في مسألة: تثنية الفعل وجمعه ليوضح أن (الواو) في (أكلوني) ليست بضمير، ولكنها علامة تلحق الفعل للتثنية، والجمع قبل ذكر الفاعلين؛ حرصا على بيان، وتوكيدا للمعنى، وعلل "السهيلي" سبب تقديمهم العلامة، بقوله: "إذا كانوا يسمون بالجمع والتثنية نحو: فلسطين، وقنسرين، وكذلك سلمان، وحمدان، يشبه لفظه لفظ التثنية في الرفع، فهذا ونحوه مما دعاهم إلى تقديم العلامة[1].

والشاهد نفسه أورده سيبويه في باب: ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلا، بقوله: "وإن سميت رجلا ضربوا، فيمن قال: أكلوني البراغيث، قلت هذا ضربون قد أقبل، تلحق النون كما تلحقها في أولى لو سميت بها رجلا...[2]

وكذا نهج نهجه "ابن السراج"، حين أورده في باب: المفعول به، وبين أن هذه اللغة يسميها النحويون لغة « أكلوني البراغيث، فقال: "فالفعل لابد له من الفاعل يليه بعده، إما ظاهرا وإما مضمرا، ولا يجوز أن يثنى، ولا يجمع لما بينت لك، فإذا قلت: الزيدون يقومان، فهذه الألف ضمير للفاعلين، والنون علامة الرفع، ويجوز: قاموا الزيدون، ويقومون الزيدون على لغة من قال: أكلوني البراغيث...»[3].

وكذا أورده "ابن جني" بقوله: « وتزاد الواو في الفعل علامة للجمع، والضمير نحو: (الرجال يقومون ويقعدون، وتزاد علامة الجمع مجردة من الضمير في قول بعض العرب: أكلوني البراغيث»[4]، وكذا ذكره ابن الوراق في باب الفاعل والمفعول.

---

[1]- ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 166.

[2]- ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق ، ج3، ص 209.

[3]- ابن السراج:الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ج1، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت (لبنان)، 1999م، ص 172.

[4]- ابن جني: سر صناعة الإعراب، مرجع سابق ، ج2، ص 174.

- مسألة أم العاطفة للإضراب:

استشهد "السهيلي" بقول العرب المأثور (إنها لإبل أم شاء) وذلك في مسألة: أم العاطفة، وإنها قد تكون إضرابا، وليس بمنزلة (بل)، فقال: " ولكن إذا مضى كلامك على اليقين ثم أدركك الشك مثل قولهم: (إنها إبل أم شاء) أضرب عن اليقين وارجع إلى الاستفهام، ولا ينبغي أن يكون في القرآن، وإن كانت فعلى جهة التقرير، نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي﴾[1]، وأحسب جميع ما وقع منها في القرآن إنما هو على أصلها الأول من المعادلة..."[2].

وكذا ذكره "سيبويه" قبله في باب: (أم منقطعة)، بقوله: "فكلما جاءت (أم) ههنا بعد الخبر منقطعة، كذلك تجيء بعد الاستفهام، وذلك أنه حيث قال: أعمر عندك، فقد ظن أنه عنده، ثم أدركه مثل ذلك الظن في زيد بعد أن استغنى كلامه، وكذلك: إنها لإبل أم شاء، إنما أدركه الشك حين مضى كلامه على اليقين" وكذا تبعه الصيمري، ووافقه أيضا ابن يعيش، وفصل القول في ذلك[3].

- مسألة تقديم الخبر إذا كان بمعنى الذم:

استشهد "السهيلي" في مسألة (تقديم الخبر إذا كان بمعنى الذم) بقول « العرب المأثور (مسيء أنت) على جواز تقديم الخبر على المبتدأ في هذا الموضع، وفي مثل قولهم: مسكين فلان، ردا على من زعم أن الخليل يمنع ذلك مطلقا، يقول السهيلي: "لا يخفي على مثل الخليل مثل هذه الشواهد، ولكنه أراد منع تقديم الخبر الذي هو خبر محض مجرد من المعاني التي هي نحو المدح والذم والترحم والتعظيم، وغير ذلك؛ لأن تلك المعاني إذا دخلت الكلام حسنت تأخير المبتدأ؛ لأنه قد صار بسببها مفعولا في المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت:

[1]- سورة الزخرف، الآية 52.

[2]- ينظر: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 261.

[3]- سيبويه: الكتاب ، مرجع سابق ، ج3، ص 172.

حسن زيد فإن المعنى: استحسن زيدا، وإذا قلت: مسي عمرو، فإن المعنى: أذم عمرا، وإذا قلت: مسكين فلان، فالمعنى أرحم فلانا وأرقّ له، وأما إذا تجرد الخبر من هذه القرائن...فهو الذي أراد الخليل أنه يقبح تقديمه". غير أن هذا الكلام المأثور الذي استشهد به السهيلي لم يرد عند سيبويه، وغيره ممن وقفت على مصنفاتهم»[1].

وبهذا نرى أن "السهيلي" لم يكن سابقا في إيراده لأمثال وأقوال العرب فقد نهج نهج المتقدمين، غير أن ما يميزه عنهم هو كثرة ما استشهد به منهما –بالنظر إلى حجم الكتاب– وله منهج سار عليه فيهما، فكان "السهيلي" يورد المثل، أو القول كاملا دون الإشارة إلى القائل، ويبدو أنه كان يعمد إلى ذلك لشهرة المثل والقول بين الناس، فكان يقدم المثل بقوله: "وقول العرب..."، "ومثل قولهم..."، و"نحو قولهم..."، و"وأما ما ذكر من قولهم.....".

وجلّ الأمثال والأقوال التي أوردها "السهيلي" في كتابه هذا كانت لإثبات ظواهر نحوية، وهذه الأمثال والأقوال المأثورة عن العرب.

ولم يكن "السهيلي" ليغفل الإشارة إلى لغات العرب المختلفة فقال: « الكسر لغة تميم في فعيل عين فعله همزة أو غيرهما من حروف الحلق فيكسرون أوله كرحيم وشهيد، ويذكر أيضا: وكذلك قال في القلب (البئر) عورت بسكون الواو ولكن لما رد الفعل لما لم يسم فاعله صمت العين فجاء على لغة من يقول قول القول وبوع المتاع وهي لغة هذيل وبني دبير من بني أسد وبني فقعس، وإن كانت لغة رديئة، فقد حسن هنا للمحافظة على لفظ الواو إذ لو قالوا: عيرت فأميتت الواو، لم يعرف أنه من العور إلا بعد نظر كما حافظوا في جمع عيد فقالوا: أعياد وتركوا القياس الذي في ريح وأرواح على أن أرياحا لغة بني أسد كي لا تذهب من اللفظ الدلالة على معنى العين»، ويرى أيضا أن: « أفتتني لغة تميم وفتتني لغة قيس».

[1]- ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 408.

ومما تجب الإشارة إليه أن "السهيلي" لم يكتف بالاستشهاد بكلام الأعراب من الفصحاء بل استشهد أيضا بكلام "سيبويه" نفسه، يقول: « وقال سيبويه: وأعلم أن العرب تقدم في كلامها ما هم به أهم وهم ببيانه أعنى، وإن كان جميعا يهمانهم ويعنيانهم فقال أهم وأعنى وهم من همهم وعناهم، فهم به معنيون مثل مضروبون فجاز في هذه الأفعال ما ترى، وسبب جوازه أن المفعول فيها فاعل في المعنى، فالمزهو متكبر وكذا المنخو و المشغول مشتغل وفاعل لشغله والمعني بالأمر كذلك والمجنون كالأحمق فيقال: ما أجنه كما يقال: ما أحمقه و ليس كذلك مضروب ولا مشتوم فلا يقال في شيء منه ما أفعله ولا هو أفعل من غيره».

ومما يقال في هذا ويتعجب منه هو كيف يستشهد بكلام "سيبويه"؟ إذ المعروف والمجمع عليه أن « ابن المقفع وسيبويه والأخفش كل من هؤلاء الأدباء أو النحاة لا يحتج بما يقع في كلامهم وإنما الحجة في روايتهم»، إلا أن هذا العجب يزول جزئيا إذا تأملنا وقله: « ولولا الوحشة من مخالفة الإمام أبي بشر لنصرت قول الأخفش نصرا مؤزرا، وجلوت مذهبه في منصة التحقيق مفسرا ولكن النفس إلى نصرة سيبويه أميل».

ومن أمثلة استشهاده بالمنثور نذكر:

– يرى أن العرب تحذف الألف واللام من (اللهم) وتكتفي بما بقي، وكذلك تقول: لاه أبوك تريد: لله أبوك، وقد تقدم قول من قال في (لهنك)، وأن المعنى (والله إنك) وهذا لكثرة دور هذا الاسم على الألسنة، وقد قالوا فيما دونه في الاستعمال (أجنك) تفعل كذا وكذا، أي من (أجل أنك) تفعل كذا وكذا.

– يرد على من قال انه لا يجوز(آله) لأن المضمر يرد المعتل إلى أصله وأصله: أهل فلا يقال إلا (وعلى أهله) فيرى عكس ذلك، حيث ورد في الكامل من قول الكتابي لمعاوية حين ذكر عبد الملك: "من آلك وليس منك".

– يرى جواز حذف الجملة الواقعة بعد (خلت وظننت) كقولهم في المثل: "من يسمع يخل"، ولا يجوز حذف أحد المفعولين مع بقاء الآخر لأن حكمهما حكم الابتداء والخبر، فإذا حذفت الجملة كلها جاز؛ لأن حكمهما في حكم المفعول، والمفعول قد يجوز حذفه لكن لابد من قرينة تدل على المراد ففي قولهم: (من يسمع يخلل) دليل على المفعول وهو يسمع.

– يرى عدم جواز إضمار حروف الجر غلا فما كثر استعماله جدا، بقول رؤية الذي كان إذا قيل له: "كيف أصبحت؟ يجيب: خير عافاك الله".

– أن العرب إذا أرادوا الإنكار في الجواب فإنهم يزيدون صوتا دالا على ذلك، إذ يقولون: "أزيدنيه".

– أنهم كثيرا ما يلجأون إلى الحذف إيجازا وتخفيفا، ومنه قولهم: "مهيم؟" كان الأصل: مه يا امرؤ؟، كما قالوا: أيش؟ يريدون: أي شيء؟ وم الله؟ يريدون أيمن الله.

– يرى أن العرب تستحسن المشاكلة في كلامها فقال: "وقد حكى سيبويه: "من كانت أمك" النصب فأنت الاسم الأول لأنه هو الأخير في المعنى، وأعجب من هذا قولهم: إنه قام زيد، وإذا أخبروا عن المؤنث قالوا: "إنها قامت هند" ليشاكل أول الكلام آخره وإن لم يكن الاسم الأول هو الثاني.

– يستشهد على جواز تقدم الخبر على المبتدأ بما حكاه سيبويه عن العرب وهو قولهم: "مسيء أنت" و "مسكين فلان".

ولذلك نقول أن السهيلي اهتم اهتماما كبيرا بالشواهد فكان يدعم كل ما يرويه بالشواهد الكثيرة والمتنوعة سواء شعرية منها، أو النثرية مما جعل كتاب نتائج الفكر غني في هذا الجانب فأكسبه القيمة العلمية وجعله من الكتب البارزة.

1-3- إبرام الحكم النحوي عند السهيلي من خلال الإجماع:

الإجماع أصل من أصول النحو العربي، ومن الأدلة المعتبرة –وإن لم يرق إلى مرتبة السماع والقياس.

ويعده "السهيلي" كغيره من الأصول النحوية غير أن التزامه في مسائل كتابه –محل الدراسة– أقل مرتبة بدليل أنه أورده بقلة ولم يتعد اعتماده عليه في أكثر من ثلاثة عشر موضعا، لم تكن موظفة كلها في مسائل النحو بل ورد منها في قضايا أخرى. والمراد بالإجماع: إجماع نحاة البلدين (البصرة والكوفة)، وإنما يكون حجة إذا لم يخالف المنصوص، ولا المقيس على المنصوص، وإلا فلا؛ لأنه لم يرد في قرآن، ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ[1]. وما يهمنا من ذلك كله هو منهج "السهيلي" في إيراده لشواهد الإجماع وموقفه منه.

وقد التزمه "السهيلي" في كثير من مسائل كتابه (نتائج الفكر)؛ ليثبت به حكما نحويا غير أنه في بعض المواضع لم يرد بلفظ صريح، بل كان يشير إليه بألفاظ توحي بذلك، منها: (وجميع ألفاظ النحويين)، و(هذا منتهى قول النحويين). و(لكن أكثر الكلام على ما قاله النحويين)، وغير ذلك. وأورد السهيلي لفظ الإجماع في بعض المواضع نحو قوله: (فلا يتقدم عليه بإجماع) و (ومن فوائد هذا الأصل إجماعهم في الرد...)، وغير ذلك.

و"السهيلي" يورد الإجماع ويعتمده أصلا يعول عليه عند غياب الأدلة الأخرى. أو لتقويتها غير أن ذلك لم يمنعه من إبداء وجهة نظره في كثير من مسائل كتابه. لم يكن لـ "السهيلي" موقف واضح في إيراده لأصل الإجماع فيقدمه على القياس في موضع، ويقدمه على السماع والقياس في موضع آخر، ويقدم القياس على الإجماع في موضع ثالث، ويورده منفردا في غياب الأدلة الأخر. وفيما يلي نعرض بعض المسائل التي

[1]- ينظر:السيوطي، الاقتراح، مرجع سابق ، ص 66.

اعتمد فيها "السهيلي" على أصل الإجماع، وعده دليلا يعضد به بعض القضايا النحوية، غير أنه –كما سلف الذكر– كان على قلة.

– مسألة حد الاسم:

لم يصرح "السهيلي" في هذه المسألة بلفظ الإجماع لكنه ذكر ما يدل عليه حين قال: «فإن قيل: ما بال سيبويه قد حد الفعل والحرف ولم يحد الاسم حين قال: فالاسم زيد وعمرو؟، فالجواب أن الاسم وقع في عبارة النحويين على ما هو في كلام العرب، فلم يحتج إلى تبيينه بحد ولا رسم، وأما الفعل والحرف فعبارتان مصطلح عليهما عند النحويين...»[1].

– مسألة دلالة الفعل على الزمان:

لم يأت لفظ الإجماع صريحا في هذه المسألة حين ذكر "السهيلي" أن الفعل يدل على الحدث بالتضمن لا بالمطابقة بقوله: «دلالة الفعل على الحدث بالتضمن لا بالمطابقة، كنحو دلالة البيت على السقف، وأما دلالته على الزمان، فقال النحويون: بالبنية، وهو لا يدل على الزمان البتة وإنما يدل اختلاف أبنيته على اختلاف أحول الحدث من المضي، والاستقبال، والحال...»[2].

– مسألة عدم جواز تقديم النعت على المنعوت:

جاء لفظ الإجماع في هذه المسألة صراحا حين أراد "السهيلي" أن يثبت حكما نحويا مفاده عدم جواز تقديم النعت على المنعوت قياسا على التوابع، بقوله: « ألا ترى أن النعت مع المنعوت لا يكون كلاما كما يكون الخبر مع المبتدأ كلاما، فقد صار النعت كجزء من الاسم المنعوت فلا يتقدم عليه بإجماع...»[3].

[1]– السهيلي، نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 64.

[2]– المصدر نفسه ، ص 66.

[3]- المصدر نفسه ، ص 407.

-لا مسألة باب الحال (هذا بسرا أطيب منه رطبا):

صرح "السهيلي" في هذه المسألة بلفظ الإجماع عندما بدأ بطرح الأسئلة بقوله: «هذا بسرا أطيب منه رطبا فيها أسئلة...السابع: لم عول في إعرابهما على الحال – يعني بسرا ورطبا– واختاره سيبويه، وعدلتم عن إضمار كان؟، وتركتم قول من قال: إن التقدير: هذا إذا كان بسرا أطيب منه إذا كان رطبا. فأجاب السهيلي بأنه لا يجوز إضمار كان كما قال سيبويه، بقوله: "وإذا لم يجز إضمار (كان) على انفرادها فكيف يجوز إضمار (إذا) و (إذا) معها؟ وأنت لو قلت: سآتيك جاء زيد، تريد: إذا جاء زيد، كان خلفا من الكلام بإجماع...»[1].

وبهذا نرى من خلال القضايا السابقة أن "السهيلي" اعتمد على أصل الإجماع وعول عليه عند غياب الأدلة الأخرى، غير أنه لم يرد ذلك عنده بكثرة كالسماع والقياس، فقد صرح بلفظه حينا وأغفله أحيانا أخرى، مع إشارته إليه بألفاظ توحي بمضمونه وتشير إليه.

ومما تقدم يمكن استخلاص الآتي:

1- أن "السهيلي" اعتمد كثيرا على السماع، لتوثيق بعض المسائل النحوية، غير أنه لم يصرح بلفظه، إلا في موضعين.

2- أنه استشهد بعدد كثير من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، كما احتج بعدد آخر كثير من نظم العرب، ونثرهم.

3- أنه لم يغفل الإجماع في توثيق بعض المسائل، وإصدار بعض الأحكام، وإن لم يرق عنده إلى مرتبة السماع والقياس، بدليل وروده قليلا في كتابه نتائج الفكر.

[1]- المصدر نفسه، ص 405.

1-4- إبرام الحكم النحوي عند السهيلي من خلال استصحاب الحال:

الاستصحاب هو أحد الأصول النحوية التي اعتمدها النحاة في تأصيل قواعد النحو وأحكامه وإن لم يرق إلى أهمية كل من السماع و القياس، وأما المقصود بالاستصحاب لغة، فقد جاء في (لسان العرب): « استصحب الرجل دعاه إلى الصحبة وكل ما لازم شيئا فقد استصحبه»[1]، وجاء في (مختار الصحاح): «وكل شيء لازم شيئا فقد استصحبه»[2]، وقال "الخليل": «وكل شيء لازم شيئا فقد استصحبه»[3]، وقال (صاحب المصباح المنير): «وكل شيء لازم شيئا فقد استصحبه، قال ابن فارس وغيره استصحب الكتاب وغيره حملته في صحبتي، ومن هنا قيل استصحب الحال إذا تمسكت بما كان ثابتا كأنك جعلت تلك الحال مصاحبة غير مفارقة»[4].

ولقد كان الاستصحاب في بداية الأمر من أصول الفقه إذ كان قد اعتبر من الأصول التي اتخذها الفقهاء أدلة للأحكام، فقد عرفه صاحب التعريفات بقوله: « الاستصحاب عبارة عن إبقاء ما كان على ما كان عليه لانعدام المغير وهو الحكم الذي يثبت في الزمان الثاني بناء على الزمان الأول»[5]، وعرفه صاحب التوقيف بقوله: «الاستصحاب التمسك بما كان سائدا إبقاء لما كان على ما كان لفقد المغير أو مع ظن انتفائه عند بذل الجهد في البحث والطلب»[6]، إلا أن استصحاب الحال لا يعد من الأدلة القوية في الاستنباط لأنه مبني على غلبة الظن باستمرار الحال، فينبغي استمرار حكمها، ومن ثم كانوا إذا وجدوا دليلا آخر يعارض الاستصحاب قدموه عليه، فالذين يأخذون به دليلا

---

[1]- ابن منظور: لسان العرب، مادة (صحب)، مرجع سابق ، ص 216.

[2]- المرجع نفسه، ص 217.

[3]- الخليل: معجم العين، مادة (صحب)، مرجع سابق ، ص 301.

[4]- ابن علي الفارسي: تاج العروس، مادة (صحب)، مرجع سابق ، ص 201.

[5]- الشريف الجرجاني: التعريفات، مرجع سابق ، ص 34.

[6]- محمد عبد الرؤوف المناوي: التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق: محمد رضوان الداية، ج1،ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت (لبنان)، 1989م، ص 57.

من أدلة الفقه يتمسكون بالأصل الثابت الذي لم يقم دليل على نفيه فهم لا يقيمونه دليلا على صحة الأصل بل يردون به كل مدع للتغيير ما لم يكن هناك مقتض للتغيير، فهو إن جاز التعبير دليل سلبي، فهو: « حجة دافعة لا حجة مثبتة، أي حجة لدفع ما يخالف الأمر الثابت بالاستصحاب، وليس هو حجة على إثبات أمر لم يقم دليل على ثبوته»[1].

وكما كان استصحاب الحال من أدلة الفقه التي تفرعت عن أصوله وفروعه كان أيضا أحد أدلة النحو التي تفرعت عنها جملته وتفصيله، تلك الأدلة التي جعلها ابن جني ثلاثة: سماع وإجماع و قياس وأغفل الاستصحاب، و"ابن الأنباري" الذي جعلها ثلاثة أيضا: سماع وقياس واستصحاب حال وأسقط الإجماع، إلا أن "السيوطي" اعتد بالإجماع والاستصحاب كليهما، فجعل أصول النحو أربعة: السماع، الإجماع والقياس والاستصحاب إذ يقول: «وأدلة النحو الغالبة أربعة، قال ابن جني في الخصائص: أدلة النحو ثلاثة: السماع والإجماع والقياس، وقال ابن الأنباري في أصوله: « أدلة النحو ثلاثة نقل وقياس واستصحاب حال فزاد الاستصحاب ولم يذكر الإجماع فكأنه لم ير الاحتجاج به في العربية، كما هو رأي قوم، وقد تحصل مما ذكرناه أربعة»[2]، وقد عرف "ابن الأنباري" استصحاب الحال بقوله: « هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه عند عدم دليل النقل عن الأصل»[3]، ومثال التمسك باستصحاب الحال في الاسم المتمكن أن تقول أن الأصل في الأسماء الإعراب، وإنما يبني منها ما أشبه الحرف أو تضمن معناه فكان باقيا على أصله في الإعراب، مثال التمسك باستصحاب الحال كذلك أن تقول في فعل الأمر الأصل في الأفعال البناء وإنما يعرب منها ما يشابه الاسم، فكان باقيا على أصله في البناء.

[1]– وهبة الزحيلي: الوجيز في أصول الفقه، ط2، دار الفكر، دمشق (سوريا)، 1995م، ص 115.

[2]– السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق ، ص 72.

[3]– ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب، مرجع سابق ، ص 431.

ومما تجدر الإشارة إليه أن استصحاب الحال دليل معتبر عند البصريين خلافا للكوفيين، يدل على ذلك استقراء مسائل الخلاف بين المذهبين، إذ نرى أن البصريين هم أكثر عملا بمنهج استصحاب الحال، أما الكوفيون فقد أدت كثرة الشواذ لديهم إلى قلة استصحاب حال الأصل، فتحديد الأصل عندهم مضطرب إذ من الملاحظ أن البصريين وحدهم هم الذين يعتمدون على استصحاب الحال في الاستدلال به على مسألة من المسائل.

وإذا عدنا إلى "السهيلي" وجدنا أنه كان قليل الاعتماد على استصحاب الحال مقارنة باعتماده على كل من النقل و القياس، وكان عنده مرادفا للأصل، نجد ذلك في موضعين من كتابه النتائج إذ يقول: « إضافة المصدر إلى الفاعل –إذا وجد– أولى من إضافته إلى المفعول، ولا يعدل عن هذا الأصل إلا بدليل منقول أو معقول»[1]، ويقول في موضع آخر: «فعل الحال لا يكون مستقبلا إن حسن فيه (غدا)، كما لا يكون الفعل المستقبل حالا أبدا، ولا الحال ماضيا، هذا هو اختيار شيخنا رحمة الله عليه، وما رأى هذا الذي ذكره الشيخ إلا صحيحا، إذ الأصل ألا يحكم للفظين متغايرين بمعنى واحد إلا بدليل، ولا للفظ واحد بمعنيين إلا بدليل»[2].

[1]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 241.

[2]– المصدر نفسه ، ص 93.

المبحث الثاني: إبرام الحكم النحوي عند السهيلي من خلال القياس والتعليل:

2-1- إبرام الحكم النحوي عند السهيلي من خلال القياس:

لقد نشأ النحو العربي ليؤدي غاية ورسالة، وهي حفظ النص القرآني من اللحن الذي أصاب ألسنة العرب وتفشى مع انتشار الإسلام، فكان من المحتمل أن تتضافر جهود اللغويين لتقويم اللغة التي نزل بها القرآن وتحديد خصائصها، وقد فرضت هذه الغاية أن يتجه الاستقراء و البحث إلى اللغة التي اعتقد أنها ظلت على نقائها وصفائها، وقد حددوا لها عصرا لا يتجاوزونه، وكان سمت العربية في هذا العصر وهو ميزانهم الذي يزنون به في اللغة في كل عصر وحين، ومع تسليم مدرستي البصرة والكوفة بعصر الاستشهاد ومبدأ القياس، كانت كل منهما ترى القياس على غير ما تراه الأخرى، على أن بعض النصوص التي يحدها عصر الاستشهاد قد وقع الخلاف في حجيته والقياس عليه، وأعني به حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويهمنا أن نتبين موقف "السهيلي" من اللغة المقيسة، وأن نتعرفٍ رأيه في القياس، وهذا يقتضينا أن نتعرف القياس ذاته ومدلولاته في كتب اللغة والنحو، ثم ننظر بعد ذلك في شواهده التي ارتضاها، وناط بها قواعده.

ونعني بالقياس في اللغة التقدير، فـ « قاس الشيء يقيسه قيسا وقياسا إذا قدره على مثاله»[1]، وأما في الاصطلاح فيعرفه مهدي المخزومي بقوله: « حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يسمع على ما سمع، وحمل ما يجد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عرفت أو سمعت»[2].

يعد القياس أصلا من الأصول التي يقوم عليها النحو العربي، فهو كثيرا ما يقترن بالسماع في الاحتجاج لقاعدة نحوية ما، بل إن من النحاة من يجعل النحو هو القياس، إذ

[1]- ابن منظور: لسان العرب، مرجع سابق ، (مادة قيس)، ص 13.

[2]- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، مرجع سابق، ص 20.

يقول "الكسائي": «إنما النحو قياس يتبع»[1]، ونقل "السيوطي"عن "ابن الأنباري" قوله « أعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يعمل أحد من العلماء أنكره لثبوته بالدلالة القاطعة»[2]، فقد سار النحو والقياس متلازمين منذ نشأة النحو العربي، ويكفي دليلا على ذلك أن القارئ لتراجم مؤسسي النحو الأوائل يجد عبارات مثل قولهم: « إن ابن أبي إسحاق كان أشد تجريدا للقياس»[3]، «وله اختبارات على قياس العربية»[4]، « وأما الخليل فقد كان الغاية من استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه»[5].

وقد بدأ القياس فطريا بسيطا عند أوائل النحاة كـ "أبي إسحاق الحضرمي" و"الخليل" و"سيبويه"، لكنه ما لبث أن اكتمل بناؤه وصار صرحا فكريا مستقلا بذاته له أسسه وأركانه عند نحاة القرن الرابع الهجري كـ "أبي علي الفارسي" وتلميذه "ابن جني".

وتتردد كلمة القياس في كتب اللغة والنحو بمستويات مختلفة وهي:

1- قياس العرب:

وهو ما ينسبه النحاة إلى العرب من أنهم كانوا يحملون بعض الكلم على بعض، ومن ذلك قولهم: « عرب الفعل المضارع قياسا على الاسم لمشابهته له في احتماله لمعان لا يتبين المراد منها إلا بالإعراب»[6].

---

[1]- عبد الواحد المقرئ: أخبار النحويين، مرجع سابق ، ص 28.

[2]- السيوطي: الاقتراح، مرجع سابق ، ص 153.

[3]- أبو سعيد السيرافي:أخبار النحويين البصريين، مرجع سابق، ص 49.

[4]- المرجع نفسه، ص 50.

[5]- المرجع نفسه، ص 136.

[6]- محمد إبراهيم البنا: أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، مرجع سابق ، ص 231.

يقول الشيخ الخضر حسين: « والقياس بهذا المعنى واقع من العرب أنفسهم، ويذكره النحوي تنبيها على علة الحكم الثابت عنهم بالنقل الصحيح»[1].

والحديث عن هذا النوع من القياس له موضعه في درس العلة عند السهيلي، وليس له أثر إيجابي في تنمية اللغة أو الحكم بالجواز وعدمه، وقد دعاه بعضهم بالقياس المصنوع.

2- القياس اللغوي:

« وهو القياس الإيجابي الذي يتيح حمل كلامنا على كلام العرب، فتنمو به اللغة، وقد كان مقصد اللغويين عندما أقدموا على دراسة اللغة والبحث فيها، وهو بهذا المعنى يتردد باعتبارين:

أولهما: أن يتحد المحمول والمحمول عليه، فيكون اللفظ ملحقا بأمثاله " في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب، حتى انتظمت منه قاعدة عامة كصيغ التصغير والنسب والجمع"، وقد دعا الشيخ الخضر حسين هذا النوع بالقياس الأصلي.

ثانيهما: أن يختلف المحمول والمحمول عليه في النوع " ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه، كما أجاز الجمهور ترخيم المركب المزجي قياسا على الأسماء المنتهية بتاء التأنيث، وكما أجاز طائفة حذف الضمير المجرور العائد من الصلة على الموصول متى تعين حرف الجر، قياسا على حذف الضمير من جملة الخبر على المبتدأ"، وهذا النوع من القياس سماه الشيخ الخضر حسين قياس التمثيل، وسماه بعضهم القياس النظري»[2].

وقد كان "أبو الحسن الأخفش" ممن يقول به، فقد أجاز نحو: ضرب الضرب الشديد زيدا، وقال: «هو جائز في القياس، وإن يرد به الاستعمال»[3].

---

[1]- محمد إبراهيم البنا: أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، مرجع سابق ، ص 232.

[2]- المرجع نفسه ، ص 234/233.

[3]- ابن جني، الخصائص، مرجع سابق ،ج2، ص 136.

وكان "ابن جني" ممن يعتمد هذا النوع من القياس، ومن أقواله في ذلك: «ألا تعلم أن القياس إذا أجاز شيئا، وسمع ذلك الشيء عينه، فقد ثبت قدمه، وأخذ من الصحة والقوة مأخذه، ثم لا يقدح فيه ألا يوجد له نظير، لأن إيجاد النظير وإن كان مأنوسا به فليس في واجب النزر إيجاده، ألا ترى أن قولهم في شنوءة: شنئ، لما قبله القياس لم يقدح فيه عدم نظيره»[1].

ومن النحاة من أنكر قياس التمثيل، أما المجيزون له فقد اشترطوا أن يكون وجه الشبه واضحا بين المقيس والمقيس عليه، وألا يوجد فرق يؤثر في عدم تعديه حكم الأصل إلى الفرع، وألا يكون حكم الأصل مخالفا للأصول خارجا عن القياس.

لقد كان "السهيلي" ممن اعتدوا بالقياس في تأصيل آرائهم النحوية، فسار جنبا إلى جنب مع السماع، وإن كان السماع أولى عنده، فكثيرا ما نجده في مصنفاته يقول:

« وهذا الذي ذكرناه في القياس أقوى»[2]، ويقول أيضا: « كما يقتضي القياس»[3]، ومثل هذه العبارات كثير، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على سعة فكر السهيلي وخصبه، فقد كان نحويا متميزا ينظر في المسائل النحوية نظرة المفكر المتأمل، وهذا ما جعله يتخذ لنفسه منهجا مستقلا في القياس النحوي وكذا اللغوي « فقد كان من معتمدي التوسع في قياس التمثيل ، واعتبار كل ما سمع عن العرب أصلا للقياس، مما جعله في هذا المجال قريبا من مذهب الكوفيين، ولعله قد جاوزهم في بعض الآراء التي انفرد بها في القياس»[4].

[1]– ابن جني، الخصائص، ج2،ص137.

[2]– أبو القاسم السهيلي، الروض الأنف، مرجع سابق ، ج1، ص 61.

[3]– المرجع نفسه، ج1، ص 202.

[4]– محمد إبراهيم البنا، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، مرجع سابق ، ص 220.

ومن مسائل النحو التي اعتمد فيها قياس التمثيل نذكر:

– قد أثر عن بعض العرب أنهم ينصبون بأن ينصبون بأن وأخواتها المبتدأ والخبر، ويرى "السهيلي" أنه قوي في القياس، ويعني بالقياس هنا قياس التمثيل، فيقول: « وإنما دخلت لمعان في الجملة والحديث، إلا أنها كلمات يصح الوقف عليهن، لأن حروفهن ثلاثة فصاعدا، ألا ترى إلى قوله:

ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت: إنه

وإذا كان هذا حكمها، فلو رفع ما بعدها بالابتداء على الأصل، لم يظهر تشبثها بالحديث الذي دخلت لمعنى فيه، فكان إعمالها في الاسم المبتدأ إظهارا لتشبثها بالجملة، وكيلا يتوهم انقطاعها عنها»[1]، ويرى أيضا أن من العرب من أعملها في الاسمين جميعا، وهو قوي في القياس لأنها دخلت لمعان في الجملة، فليس أحد الاسمين أولى بأن يعمل فيه من الآخر[2]، قال "الراجز":

إن العجوز خبة جرزوا تأكل كل ليلة قفيزا

فقاس (إن وأخواتها) على (علم وأخواتها) لما بينهما من شبه لفظي في عدد الحروف لأنها شبيهة بالأفعال إذ تتكون من ثلاثة أحرف أو أكثر، وشبه معنوي من حيث إنها دخلت لمعنى في الجملة بعدها، وإعمالها في الاسمين جميعا أجازه الكوفيون.

– يرى أن العامل في النعت المعنوي وهو كونه في معنى الاسم المنعوت وليس هو العامل في المنعوت، والدليل على ذلك امتناع تقديم المنعوت على النعت، ولو كان الفعل عاملا فيه لما امتنع أن يليه معموله (النعت)، وهو يقيس ذلك على الفاعل والمفعول به إذ يمكن أن

[1]– السهيلي:نتائج الفكر، المصدر السابق ، ص 264.

[2]– ينظر: المصدر نفسه، ص 265.

يلي كل منهما الفعل لأنهما معمولان له، كما أن خبر إن المرفوع ليس بمعمول لها وإنما هو على أصله في باب المبتدأ ولولا ذلك لجاز أن يليها.

– يرى كذلك أن ما بعد حرف العطف لا يعمل فيه ما قبله (أي أن العامل في المعطوف مضمر يدل عليه حرف العطف، وهو في معنى العامل في الاسم الأول) فيقيسه على النعت، فكما أن النعت لا يعمل فيه ما يعمل في المنعوت (حسب رأيه) مع أن النعت هو المنعوت وليس بينه وبين المنعوت واسطة، فالمعطوف أولى بذلك باعتباره غير المعطوف عليه وبينهما واسطة وهي الحرف[1]، فقد اعتمد المشابهة التي بين العطف والنعت وهي التبعية.

– وقد أداه قياس التمثيل إلى أن الأصل أن يلزم المثنى الألف في جميع أحواله، ولهذا القياس مقدمات هي: «أن الألف والواو في: يفعلان ويفعلون، أصل للألف والواو في: الزيدان والزيدون، لأنها في الأفعال اسم وعلامة جمع، وفي الأسماء حرف وعلامة جمع. ويستدل على أصالة العلامات في الأفعال بأنهم لم يجمعوا بالواو والنون إلا ما فيه معنى الفعل، وأنهم لم يقولوا: فعلوا، إلا لما يعقل، ويرتب على ذلك قوله: " فإذا ثبت ما قلناه فحق العلامة في تثنية الأسماء أن تكون على حدها في علامة الإضمار، وأن تزاد ألفا في الرفع والنصب والخفض، لأنها تثنية في جميع أحوالها، وكذلك فعلت طوائف من العرب، وهم: خثعم وبنو الحارث بن كعب»[2].

– يذهب "السهيلي" إلى أن شيخه "أبا الحسن بن الطراوة" يجوز مجيء الحال من النكرة ويستدل بالقياس والسماع، «أما القياس فكما جاز أن يختلف المعنى في نعت المعرفة والحال منها إذا قلت: جاءني زيد الكاتب وجاءني زيد كاتبا، وبينهما من الفرق في المعنى ما تراه،

[1]– السهيلي، نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 195.

[2]– المصدر نفسه ، ص 221.

فما المانع من اختلاف المعنى كذلك في النكرة إذا قلت: مررت برجل كاتب أو برجل كاتبا؟ وإذا كان كذلك فلابد من الحال إذا احتيج إليها»[1].

– يرى "السهيلي" وجوب كسر ما بعد علامة التصغير (الياء) إذا لم يكن حرف إعراب فيقيسه على ضده وهو التكثير، إذ كسر ما بعد علامة التكثير (الألف) في نحو (مفاعل) ليتقابل اللفظان كما تقابل المعنيان، وكثيرا ما تفعل العرب ذلك، توازن ما بين اللفظين، إذ كان معناهما متضادين، ألا ترى أن (علم) على وزن (جهل) و (روي) على وزن عطش، و (شرف فهو شريف) على وزن (وضع فهو وضيع) ؟، فهو إذن قياس على الضد، وهو كثير عنده، ومن خلال اعتماده قياس التمثيل يرى أن الأصل أن يلزم المثنى الألف في جميع أحواله، ولهذا القياس مقدمات هي: أن الألف والواو في يفعلان أصل للألف والواو في الزيدان والزيدون، لأنها في الأفعال اسم وعلامة جمع، وفي الأسماء حرف وعلامة جمع، ويستدل على أصالة العلامات في الأفعال بأنهم لم يجمعوا بالواو والنون إلا ما فيه معنى الفعل، وأنهم لم يقولوا (فعلوا) إلا لما يعقل، وكذلك الجمع، وأنهم لما قالوا (فعلا) للعاقل وغيره كان المثنى لما يعقل ولما لا يعقل، ويرتب على ذلك قوله:

« فإذا ثبت ما قلناه فحق العلامة في تثنية الأسماء أن تكون على حدها في علامة الإضمار، وأن تزاد ألفا في الرفع والنصب والخفض لأنها تثنية في جميع أحوالها، وكذلك فعلت طوائف من العرب، وهم: خثعم وبنو الحارث بن كعب»[2].

كما يجوِّز "السهيلي" الفاء أو عمل لكن في حالة تخفيفها في قوله: « فإن قيل ولم إذا خفت "لكن" وجب إلغاؤها، بخلاف "إن" و "أن" فإنه يجوز فيها الوجهان مع التحقيق كما قال:

كأنه ظبية تعطوا إلى وارق السلم؟

[1]– السهيلي، نتائج الفكر ، مصدر سابق ، ص 182.

[2]– المصدر نفسه ، ص 117.

زعم "الفارسي" أن القياس فيهن كلهن الإلغاء إذ خففن، ولذلك ألزموا "لكن" إذ خففت الإلغاء، تنبيها على أن ذلك هو الأصل في جميع الباب، هذا القول مع ما يلزم عليه من ضعف والوهن ينكسر عليه بأخواتها، فيقال له: "فلم خصت" لكن بذلك دون "إن" و "أن" جواب له على هذا.

وإنما الجواب في ذلك إنما لم كانت مركبة من "لا" و "إن" ثم حذفت الهمزة اكتفاء بكسر "الكاف" بقي عمل " إن" لبقا العلة الموجبة للعمل، وهي فتح أخره. وبذلك ضارعت الفعل، فلما حذفت النون المفتوحة وقد ذهب الهمزة للتركيب، ولم يبق إلا النون الساكنة وجب إبطال حكم العمل بذهاب طرفيها وارتفاع علة المضارعة للفعل، بخلاف أخواتها إذا خففنا، فإن معظم لفظا باق، فجازأن يبقى حكمها على أن الأستاذ أبا القاسم بن الزمالك – رحمه الله – قد أفادتني رواية عن "يونس" أنه حكي الإهمال في "لكن" مع تخفيفها»[1].

علل "السهيلي" إهمال عمل لكن عند التخفيف فتح أخرها، ومنه ضارعت الفعل أي شيبها بالفعل وحذف الهمزة فوجب إبطال حكم العمل، حيث نجده ينحو نحو التخفيف لأن هذه العلة تدعوا إلى تعبير عناصر عن صورتها التي يقتضيها الوضع أو صرفها أو إضمارها تخفيفا.

تلك هي إذن بعض من مسائل اللغة والنحو التي وظف فيها قياس التمثيل، ولا نعجب إذا أغرم "أبو القاسم" بقياس التمثيل، ذلك أنه إذا كان معنيا بعقد الفروق بين المتشابهات، فلا يعني هذا أن يهمل وجوه الشبه بينها بل يكون في فكره ما يجمع هذه المتشابهات بعضها مع بعض، ويقرنها في صعيد واحد احتراما لما قام بينها من هذه الوجوه.

لكن ما يلاحظ هو أنه مع اعتداده بهذا القياس الذي لم يقرن بسماع، وجدناه عند سماع ما يؤيده لا يعطيه حقا أكثر من حدود ما سمع فيه، فالعلم لا يجيز منع صرفه مطلقا بل ذلك

[1]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 201.

حين تكون الضرورة، وقيمة القياس حينئذ أنه ينفي أن تكون الضرورة قبيحة، فلا يجوز بهذا القياس على حكم ثبت بالنصوص المستفيضة.

كما نجد "السهيلي" يعتمد على أضرب القياس والتي عددها النحاة على ثلاثة أقسام: قياس العلة، قياس الشبه وقياس الطرد، وقد ذكر مسائل نحوية كثيرة من خلال كتابه في كل نوع ، نذكر على سبيل المثال:

1- قياس العلة:

يورد السهيلي قياس العلة من خلال **مسألة (المثنى والجمع السالم)**، حيث يقول: «وأما إلحاق النون بعد حروف المد في هذه الأفعال الخمسة فحملت على الأسماء التي في معناها المجموعة جمع السلامة والمثناة، نحو "مسلمون" و "مسلمان" وهي في تثنية الأسماء وجمعها عوض من التنوين كما ذكروا، ثم شبهوا بها هذه الأمثلة الخمسة، فألحقوا النون فيها في حال الرفع، لأنها إذا كانت مرفوعة كانت واقع موقع الأسماء فاجتمع فيها وقوع الأسماء ومضارعتها له في اللفظ، لأن آخرها حرف مد ولين، ومشاركتها له في المعنى، فألحق فيها النون عوضا من حركة الإعراب حملا على الأسماء كما حملت الأسماء عليها فجمعت بالواو والياء»[1]. حيث حمل إلحاق النون بعد حروف المد في الأفعال وهو الفرع على الأصل وهو إلحاق النون في الأسماء في جمع المذكر السالم .

كما يظهر قياس العلة في مسألة [إلحاق علامة التأنيث بالفعل] في قوله: « ومما يسألون عنه أن يقال إذا لحقت رد التاء» لتأنيث الجماعة، فلم لا جوز في الجمع (المسلم)، فيحسن « قالت الكافرون» و « قالت الظالمون»، كما حسن، (قالت الأعراب) و « ذهبت الأحقاد»،

[1]- السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 82.

ونحوه؟ ومما يسألون عنه أن يقال: إذا كان لفظ الجماعة مؤنثا، فلفظ الجمع المذكر، فلم روعي لفظ التأنيث، وكم يراع لفظ التذكير؟»[1].

فإن قالوا: أنت مخير، إن راعت لفظ الجمع ذكرت، وإن راعيت لفظ الجماعة أنثت قلنا: هذا باطل، فإن أحدا من العرب لا يقول: الهندات ذهب ولا الجمال انطلق ولا: الأعراب تكلما، مراعاة الجمع، فدل على أن الأمر بخلاف ما ذكروه، والله أعلم.

و« الأصل في هذا الباب أن الفعل متى اتصل بفاعله، ولم يحجز بينهما حاجز، لحقت التاء علامة للتأنيث، ولا يبالي (إذا) كانت تأنيث الفاعل حقيقة أو مجازا، تقول: طالت النخلة، كما يقول: جاءت المرأة، اللهم إلا أن يكون الاسم المؤنث في معنى آخر مذكر، كالحوادث والحدثان، والأرض مع المكان، فقد جاء: فإن الحوادث أودى بها" حيث أن أصل الفعل إذ اتصل بالفعل مباشرة لحقت التاء علامة التأنيث لذلك لا نقول الهندات ذهب بل ذهبت»[2].

كما يظهر هذا النوع من القياس في قوله: « فما بالهم بنو الجمع –أعني الذين– وهو على حد تثنية، وفيه علامة الإعراب؟ قلنا: الجمع يفارق التثنية من وجهين: أحدهما ان الجمع اسم واحد في اللفظ كقولك: قوم ورهط الثاني: أن الجمع في حال نصبه وخفضه يضارع لفظه لفظ واحد، من حيث كان أخره إذا مكسورا ما قبلها، فحملوا الرفع الذي هو أقل حالاته على النصب والخفض، وغلبوا عليه البناء، حيث كان لفظه حمل الرفع على النصب في الإعراب في أغلب أحواله كلفظه في البناء»[3]. فحملوا الرفع على النصب لأن الجمع يكون ياءه مكسورا ما قبلها والتثنية ياءها مفتوح مت قبلها فلا يضارع لفظها في شيء.

ويظهر **قياس الشبه** في **مسألة (مضارعة الأفعال)** لقوله: « وليس الفعل المضارع كالماضي، لأن مضارعته للاسم هيئته لدخول العوامل عليه والتصرف بوجوه الإعراب

[1]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 128.

[2]– المصدر نفسه، ص 129.

[3]– المصدر نفسه ، ص 117.

كالاسم وأخرجته عن شبه العوامل التي بها صدر الكلام، وصيرته كالأسماء المعمول فيها، فوقع موقع (الحال) والوصف وموقع الخبر المبتدأ وأن، ولم يقطعه دخول اللام " عن أن يكون" خبرا في باب "إن" كما قطع الماضي من حيث كانت صيغة الماضي لها صدر الكلام»[1].

« فالأصل في الإعراب الأسماء، فحمل الفعل المضارع على ذلك فأعرب لمشابهة الأسماء وذلك بدخول الزوائد عليه ملحقة بالحروف الأصلية متضمنة لمعاني في الأسماء، ويجهد السهيلي هذا النوع من القياس في قوله: « وأما المسألة الموعود بها في أول الفصل التي شبهت فيها "السين" بالحروف الملحقة الأصل فهو أن يقال لم تعمل "السين" "وسوف" في الفعل المستقبل وقد استبدت به دون الاسم وكأن الحروف المستبدة بالأفعال أو الأسماء دون الأفعال، أن تكون عاملة؟

فإن الجواب أنها فاصلة لهذا الفعل عن فعل الحال، كما فصلت الزوائد الأربع فعل الحال عن الماضي فأشبهتها، وأن لم تكن مثلها في اتصالها ولحوقها بالأصل، كما أشبهت حال الألف واللام التي للتعريف حال العلمية لاتصالها وتعرف الاسم بها وإن لم تكن ملحقة بحروف الأصل، فلما لم تعمل تلك الأسماء مع اختصاصها بها، لم تعمل هذه الأفعال مع استبدادها» حيث شبه "السين" و "سوف" بالحروف الملحق بالأصل»[2].

أما **قياس الطرد،** فقد تبنى "السهيلي" رؤية سيبويه مشيرا إلى هذا النوع في مسألة (الحرف) في قوله: « إنما اختلفوا في "ما" ولم يختلفوا في "هل" لمشاركة "ما" ليس في النفي، فحين أرادوا أن يكون لها أثر في الجملة (يؤكد) تشبها بما جعلوا ذلك الأثر كأثر (ليس) وهو النصب، والعمل في باب "ليس" أقوى، لأنها كلمة كليت و"لعل" و"كأن" والوهم إلى انفصال الجملة عنها أسرع منه إلى توهم انفصال الجملة عن "ما" و "هل" فلم يكن بد

[1]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 91.

[2]– المصدر نفسه ، ص 68.

من إعمال "ليس" وإبطال معنى الابتداء السابق. ولذلك إذا قلتك ما زيد إلا قائما، لم يعملها أحد منهن، لأنه لا يتوهم انقطاع "زيد" عن "ما" لأن "إلا" لا يكون إيجابا إلا بعد نفي، فلم يتوهم انفصال الجملة عن "ما"، وكذلك لم يعملوها عند تقدم الخبر نحو: "ما قائم زيد" لأنه ليس من رتبة النكرة أن يكون مبدوءا بها مخبرا عنها إلا مع الاعتماد على ما قبلها، فلم يتوهم المخاطب انقطاع الجملة عن "ما" قبلها لهذا السبب، فلم يحتج إلى إعمالها وإظهار أثرها، وبقي الحديث كما كان قبل دخولها، مستغنيا عن تأثيرها فيه»[1]، حيث عملت "ما" تشبيها بـ (ليس) فعملت عملها من جهة النفي لا من جهة اللفظ.

وقد تبنى "السهيلي" فكرة القياس صراحة جنبا إلى جنب مع فكرة السماع مؤيدا مذهب شيخه الزجاجي في **مسألة حكم الحال من نكرة** في قوله: « حق النكرة إذا جاءت بعدها الصفة أن تكون جاريا عليها، ليتفق اللفظ، وأما نصب الصفة على الحال في ضعف عندهم لاختلاف اللفظ من غير ضرورة هذا منتهى قول النحويين، وكان شيخنا أبو الحسن –رحمه الله تعالى– يريد هذا القول بالقياس والسماع[2]».

ونختم قولنا في هذا الباب أن أحكام "السهيلي" بالنسبة إلى القياس قد اختلفت في المفردات عنها في التراكيب، فهو يقيس على الشائع في الألفاظ، ويعد كل ما ورد من التراكيب أصلا يقاس عليه، وإن اختلف حال المقيس عليه من حيث الشيوع والقلة.

وهذا منه يحتاج إلى تفسير، فعله قد صدر موقفه بالنسبة إلى المفردات عن رغبة في التنظيم، لم يكن ثمة ما يدعو إليها مع التراكيب، إذ هي لا تبلغ مبلغ المفردات في تعددها واختلافها، ولذلك كان حسبه أن يسمع التركيب ويستوثقه، فيجيز القياس عليه، ويلتمس من ألوان الأقيسة الأخرى ما يقويه.

[1]– السهيلي: نتائج الفكر ، مصدر سابق ، ص 59.

[2]– المصدر نفسه ، ص 296.

2-2- إبرام الحكم النحوي عند السهيلي من خلال التعليل :

مفهوم العلة النحوية عند "السهيلي":

لما كانت العلل منذ بدايتها مستقاة من طبيعة هذه اللغة، ومستمدة من خصائصها الذاتية، فإنها لا بد أن تظل دائما الأساس الذي يعتمد عليه لمعرفة الظواهر و العوارض التي تطرأ على الصيغ والأبنية، ولهذا فإننا نجد العلل التي ترددت في كتاب سيبويه تردد في "علل النحو" للزجاجي فضلا عن أن كتاب "سيبويه" كان المعين الثري الذي استقى منه "السهيلي" أحكامه واستدلالاته.

إن "السهيلي" لم يورد في كتابه مفهوما معينا للعلة إلا أن رؤيته لا تختلف عن رؤية "سيبويه"، الذي لا طالما اقتبس من كتابه حيث يؤكد بأن «ليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها»[1].

ينطلق "السهيلي" من قول "سيبويه" فنجده يؤمن في كتابه بأن العرب لم تنطق عبثا أو اعتباطا بل أخذت كل شيء بعلله لقول قائلهم:

ولست بنحوي يلوك لسانه ولكن سيلقى أقول فأعرب[2].

وقد جعل "السهيلي" يعمل فكره لاستخراج العلل مستندا إلى خبرته في تقصي مقاصد العرب في استعمالاتهم إذ يبعد كتابه (نتائج الفكر) وما اشتمل من مباحث لغوية وتقريرات نحوية وبيان أسرار آيات قرآنية قد ضمنه ابن القيم في كتابه بدائع الفوائد فالقارئ لكتاب "ابن القيم" هذا نجد أن اسم "السهيلي" قد تردد فيه كثيرا وموطن كثيرة من كتاب (بدائع الفوائد)، حيث يميل إلى استخدام العقل والقياس أسوة بـ "سيبويه".

[1]- سيبويه: الكتاب، ج1، مرجع سابق ، ص 32.

[2]- السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 3.

ونجد "السهيلي" « قد عزم على جمع نبذ من نتائج الفكر على طريقة " كتاب الجمل" للزجاجي حيث جاء نتائج الفكر تعليقا عن بعض مسائل كتاب الجمل وقد رتبه حسب ترتيبه لكن بنظرة خاصة وعقلية فذة بعيدا عن الآراء الأخرى»[1].

لهذا نجد مفهوم العلة عنده لا يختلف عن مفهومها عند الخليل وسيبويه وذلك لأنه فسر العلة بـ (المانع) معتمدا على ما قاله الخليل في معجم العين من أن من العلة « الحدث بشغل صاحبه عن وجهه»[2]. ويقصد بالحدث بالعائق الذي يعوق يعنى المانع وهذا ما جاء في تعليق الدكتور عبد الرحمن حاج صالح بقوله: « فهذا الذي يصيبه حادث وهو شارد عدل بمن المسلك أو الطريق أو المنهاج عن سبيل توجيهه، فالحادث مانع»[3].

ولا نجد "السهيلي" يعرف العلة بطريقة مباشرة وإنما حاولت استنباطها من خلال المنهج الذي اعتمده في تعليلاته.

سنحاول من خلال المسائل التي تطرق إليها السهيلي أن نستنبط مفهوم العلة الضمني الموجود في كتابه حيث قال في **مسألة (المصدر)** « ها هنا سؤال لطيف وهو أن يقال المصدر في اصطلاح النحويين أمصدر هو أم اسم غير مصدر؟ ومعنى هذا السؤال أن مصدر مفعل، ومفعل يكون عبارة عن الموضع الذي يكون فيه الفعل، فتسمية النحويين الحدث مصدرا هل هو مفعل الذي يراد به الحدث أو مفعل الذي يراد به الموضع؟»[4].

أضاف "السهيلي" الألف للتمييز بين الحدث والموضع « فإن قلت وكيف أجعله اسما غير مصدر وهو عبارة عن الحدث والحدث هو المصدر؟ قلنا: تسمية الحدث عندنا مصدرا على جهة الاستعارة، كأنه الموضع الذي صدرت عنه الأفعال، والأصل الذي نشأت عنه، ولابد

[1]– السهيلي، نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 27.

[2]– الخليل، معجم العين، مرجع سابق ، ج1، ص 88.

[3]– عبد الرحمن الحاج صالح، علم العربية واللسانيات العربية، مرجع سابق ، ص 58.

[4]– السهيلي، نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 59/58.

من المجاز فإن القولين جميعا، لأن الكوفي إذا قال أنه بمعنى "الصدر" فلابد من حذف عنده في تسمية الضرب مصدرا، كما لابد من حذف تسمية الرجل صوما وزورا، أي: ذو صوم وذو زور، وإذا جعلناه اسما للحدث على جهة المجاز و النقل من المصدر الذي هو المكان فهو مجاز، وتسميته كتسمية الشجاع أسدا، وكتسمية المجاز مجازا، فإن أصل موضوع المجاز في المحسوسات للشيء مجاز عليه، ثم نقله أصل الصناعة للمعنى الذي تجوز بسببه في نقل الألفاظ عن أصل موضوعها والتسمية الشيء باسم غيره لمعنى جامع بينهما جائز، فذلك الوجه هو المجاز إذا بسببه انتقل اللفظ عن أصل موضوعه، وجاز أن يسمى به غيره»[1].

يرى "السهيلي" في هذه المسألة أن أصل المصدر هو مفعل الذي يراد به الحدث حيث خرج إلى قول الكوفيين في قولهم: «إن المصدر صادر عن الفعل والأصل له»؛ أي أن المصدر مأخوذ من الفعل والفعل سابق له وهو ثان بعده والسؤال الذي طرحه السهيلي هو ما هو المانع الذي جعل الاسم غير مصدر؟ والمصدر إذن عند عند السهيلي على جهة الاستعارة للدلالة على الموضع والمكان الذي صدر فيه.

وفي مسألة أخرى (في الحرف)، نثبت فيها أن العلة عند "السهيلي" بمعنى المانع «فأصل كل حرف أن يكون عاملا، فإذا وجدت حرفا غير عامل فسبيلك تسأل، وأما الفعل فلابد أن يكون عاملا في الاسم، فما بال حروف كثيرة لا تعمل؟

قلنا "لا نجد حرفا لا يعمل إلا حرف دخل على الجملة قد حصل بعضها بعض، وسبق إليها عمل الابتداء أو نحوه، وكان الحرف داخلا لمعنى في الجملة لمعنى في اسم مفرد فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرف، وهو الابتداء ونحوه ذلك نحو: هل زيد قائم؟ ونحو: أعمر خارج؟ في الاستفهام، فإن الحرف دخل لمعنى الجملة ولا يمكن الوقوف عليه ولا يتوهم

[1]– السهيلي، نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 59.

انقطاع الجملة عنه، لأنه حرف مفرد لا يوقف عليه، ولا توهم ذلك فيه لعمل في الجملة ليؤكدوا بظهور أثره فيه تعلقه بها ودخوله عليها، كما فعلوا في "إن" وأخواتها حيث كانت كلمات من ثلاث أحرف فصاعدا يجوز الوقف على كل واحدة منهن، تقول: إنه وليته ولعله، فأعلموها في الجملة إظهار بتشبثهن بالحديث الواقع بعدهن، نعم وربما أرادوا توكيد تعلق الحرف بالجملة إذا كان الحرف مؤلفا من حرفين نحو "هل" فربما يوهم الوقف عليه، أو خيف ذهول السامع عنه فأدخل في الجملة حرف زائد ينبه السامع عليه، وقام ذلك الحرف مقام العمل نحو قولك: هل زيد قائم وما زيد بقائم، فإذا سمع المخاطب الباء وهي لا تدخل في الوجوب تأكد عنده ذكر النفي والاستفهام وأن الجملة غير منفصلة عنه، ولذلك أعمل أهل الحجاز "ما" النافية تأكيدا لتشبثها بالجملة، ومن العرب من اكتفى في التأكيد بإدخال الباء ورآها نائبة في التأثير عن العمل الذي هو النصب»[1].

كما تظهر كلمة **المنع** من خلال **مسألة (تقديم الفاعل)** فإن قيل « فما المانع، له من إضافة "بعض" إلى الضمير إذا كان مفعولا دون الفاعل، إذا كان مفعولا دون الفاعل، فتقول: "ضرب بعضهم بعضا" قلنا: الأصل أن يذكر "الضمير" فيهما جميعا، فلما أراد حذفه من أحدهما تخفيفا، كان حذفه مع المفعول –الذي هو كالفضلة في الكلام– أولى من حذفه مع الفاعل الذي لابد منه ولا غنى عنه، وليتصل بما يعود إليه ويقرب منه، نعم قد يضاف إليه "بعض " وهو مفعول، وإذا كان البعض الآخر مجرورا، كقولك خلطت القوم بعضهم ببعض، لأن رتبة المفعول هنا التقديم (على المجرور، كما كانت رتبة الفاعل للتقديم) على المفعول فحق الضمير العائد على الكل أن يتصل بما هو بتقديمه أهم. حيث يعلل حذف الضمير مع المفعول لعدم استغنائهم عن الفاعل»[2]، وهنا نجده يقدم علة التخفيف لعقد الحكم النحوي.

[1]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 61.

[2]– المصدر نفسه، ص 133.

ويجسد "السهيلي" حد العلة بمعنى المانع أو الشارد الذي عدل به عن المسلك أو الطريق أي سبيل توجيهه وهذا ينطبق على تعريف سيبويه للعلة الذي عرفها بأنها عامل اضطراب للقياس الأصلي؛ أي أن العلة لا تدخل على الأصول، وإنما تدخل على ما خرج عن الأصول، لأنها ثوابت إليها يحتكم في معرفة مجاري الكلام، وعبر سيبويه عن فكرة المنع بالعرض الطارئ أي المفاجئ الذي يفسر الاضطراب والانحرافات التي تعتري الكلام فتخرجه عن قياسه الأصلي.

وتظهر فكرة المنع في كتاب "السهيلي" من خلال **مسألة (في الحروف الناصبة والجازمة عنه في المضارع)**، حيث يقول: « وما بال الحروف الناصبة للأفعال المضارعة والجازمة لها قد عملت في الأفعال والفعل مع فعله جملة قد عمل بعضها في بعض؟ ثم إن الفعل المضارع قبل دخول العامل عليه كان مرفوعا ورفعه لا شك بعامل، وذلك العامل في قولهم هو وقوعه موقع الاسم فهلا منع هذا العامل لهذه الحروف الداخلة من العمل، كما منع العامل، الذي هو الابتداء، الحروف الداخلة على الجملة من العمل، إلا أن يخشى انقطاع الجملة كما خيف في أن وأخواتها؟، وعلل ذلك بوجهين:

« أحدهما أن العامل في المبتدأ وإن كان معنويا كما أن الرافع للفعل المضارع معنوي لكنه أقوى منه لأنه حق كل مخبر عنه أن يكون مرفوعا لفظا وحسا كما أنه مرفوع معنا وعقلا، ولذلك استحق الفاعل دون رفع دون المفعول لأنه المحدث عنه بالفعل، فهو أرفع رتبه من المفعول في المعنى، فوجب أن يكون في اللفظ كذلك لأن تابع المعنى وإما رفع الفعل المضارع فلوقوعه موقع الاسم المخبر به والاسم التابع له فلو قوعه في استحقاق الرفع، فلم يمنع شيئا من الحروف اللفظية عن العمل، إذ اللفظي أقوى من المعنوي، وامتنع ذلك في بعض وامتنع ذلك في بعض الأسماء المبتدأة لضعف الحروف، وقوة العامل السابق للمبتدأ.

والجواب الأخر: « أن هذه الحروف لم تدخل في معنى الجملة أنها بمعنى في الفعل المتضمن للحدث من نفي أو إمكان أو نهي أو جزاء، ويتعلق بالفعل خاصة لا بالجملة، فجب عملها فيه كما وجب عمل حروف الجر في الأسماء من حيث دلت على معنى فيها، ولم تكن داخلة على جملة قد سبق إليها عامل معنوي ولا لفظي، وهذا الجواب أولى أن يتمسك به»[1].

كما تظهر فكرة المنع في قوله **مسألة (ما لا يجمع جمع السلامة)** « ومن الصفات المشتقة من الأفعال ما لا يجمع جمع السلامة في مستعمل الكلام، وهو ما كان على وزن "فعل" مضاعفا، نحوم رجل، وثط، وفظ وما أشبهه، كأنهم كرهوا التباسه بفعول فكسروه، وأما ما ليس بمضاعف فقد تقول فيه فعلون مثل: صعبو صعبين ولم يخافوا في هذا البناء التباسا كما في ما قبله، إذ ليس في الكلام فعلول، ومن ثم قالوا في مؤنثه: صعبات وخولات بتسكين العين حملا على مذكره ولو كان اسما غير وصف لفتحوا العين كما فتحوها في جفنات وبابه تأكيد لمنع الجمع، وكيلا يتوهم لخفاء الألف أنك أردت جفنة فقد يوقف على هذه التاء بالهاء، وكانت الفتحة أولى حين أرادوا التحريك لوجودها في المكسر نحو "جفان" فإن قيل: فما بال "فعيل" إذا كان وصفا مشتقا، لا يكاد يوجد مجموعا جمع السلامة نحو: رحيم و عليم؟»[2].

« ويقول في تعليل ذلك "قلنا" جمع السلامة "جائز، ولكنه فيه مستثقل لتوالي الكسرات مع الياء إذا قلت رحيمين، والخروج من الكسر إلى الضم إذا قلت رحيمون، فعدلوا عنه إلى فعلاء، وأما الشعراء فليس بجمع شاعر على القياس ولكنه جمع فعيل من شعر فليس ما هو في وزن فاعل جاريا على فعل ولا يوجد ذلك ولكنهم لما رفضوا أن يقولوا في اسم الفاعل من شعر: شعير، عدلوا عنه إلى فاعل الذي فيه معنى النسب نحو: رامح، وتأمر ولابن واستغنوا

[1]– السهيلي، نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 62.

[2]– المصدر نفسه، ص 125.

به، فلما جمعوه ردوه إلى الأصل الذي كان يقتضيه القياس، وكأنهم إنما كرهوا موافقته اللفظ للفظ الشعير، الذي هو آخر الحنطة، فاستغنوا عنه بفاعل الذي معناه ذو الشعر، كما ان رامحا معناه، ذو رمح، وليس هو من رمح وتامر ولا بن ذلك، ولم يحتاجوا في الجمع إلى عدول عن القياس لعدم الاشتباه و الالتباس، فالعلة المانع هي استثقال»[1].

ومن خلال تتبعنا لهاته المسائل النحوية نجد أن "السهيلي" هي بمعنى المانع أو العائق وهذا يتفق مع جاء به "الخليل" و"سيبويه".

- **أنواع العلة عند "السهيلي":**

تحضر العلة بكثرة في كتاب "السهيلي" حيث ترددت مسميات مختلفة، لكنها لا تخرج عن التي شاعت عند النحاة قبله مع بعض التفريع والتوسع والاسترسال، وسنحاول بسط ما انتهينا إليه من علل في هذا الكتاب في هذا المبحث.

1- علة الفرق وأمن اللبس:

« تتناول هذه العلة تحت هذا المصطلح على الرغم من أن بعض علماء النحو فرقوا بين الفرق وأمن اللبس كالسيوطي مثلا حيث نجده يعقد فصلا في كتابه الأشباه والنظائر أسماه الفرق ثم فصلت آخر بعنوان اللبس المحدود»[2].

إن سبب هذا الاختلاف هو النحاة من نظر إلى الفرق على أنه أحد أنواع أمن اللبس، ومنهم من نظر إليه على أنه لكثرته، وقياسيته كثيرة من صورة يستحق أن يفرد عن بقية أنواع من اللبس.

[1]- السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 126.

[2]- السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، مرجع سابق، ص 337/318.

« أن المتكلم إن كان يميل في كلامه إلى التخفيف من الجهد العضلي الذي يبذله في كلامه، فإنه حريص في الوقت نفسه على ان يكون كلامه واضحا ليحصل الفهم عنه وهو ما يدفعه إلى أن يفرق بين ما ينتابه من الكلام بعلامات حتى لا يقع لبس، وحتى يؤدي الكلام وظيفته، وهي الفائدة حيث يذكر ابن جني عن علل النحويين "أنها أو أكثرها تجري مجرى التخفيف والفرق"»[1].

وهو ما اعتمده السهيلي في كتابه باب الأفعال مسألة (في الأداتين لم، لما) «فإن قيل فما وجه مضارعه الفعل المستقبل والحال؟

قلنا: دخول الزوائد عليه ملحقة بالحروف الأصلية متضمنة لمعاني الأسماء كالمتكلم والمخاطب، فيما تضمن معنى الاسم أعرب، كما بني من الأسماء ما ضمن معنى الحرف، ومه هذا فإن الأصل في دخول الزوائد الأربع، فأشبه الأسماء وصلح فيه من الوجوه مالا يصلح في الماضي، وعول في المضارعة على الفصل المتقدم، فهو أظهر وأقطع اللبس وأولى بالتحقيق، ودع عنك ما علل به النحويون في مضارعه الفعل للاسم من كلام وهي القواعد من منهاج التحقيق متباعد»[2].

2- علة الاستثقال:

تحدث سيبويه عن الثقل المعنوي ، حيث ذهب إلى « أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكنا. واعلم أم مضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء، أجرى لفظه مجرى ما يستثقلون، ومنعوه ما يكون لما يستخفون، فيكون في موضع الجر مفتوحا استثقلوه حيث قارب الفعل في الكلام ووافقه البناء»[3].

[1]- ابن جني: الخصائص، ج1، مرجع سابق ، ص 144.
[2]- السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 111.
[3]- سيبويه: الكتاب، مرجع سابق ، ج1، ص 6.

ونلمس هذه العلة في مسألة (مالا يجمع جمع سلامة): « فإن قيل فما بال "فعيل" إذا كان وصفا مشتقا، لا يكاد يوجد مجموعا جمع السلامة نحو: رحيم عليم؟ قلنا جمع السلامة فيه جائز» ولكنه فيه مستثقل للتوالي الكسرات مع الياء إذا قلت: رحيمين، والخروج من الكسرة إلى الضم إذا قلت: رحيمون، فعدلوا عنه إلى فعلاء وأما "شعراء" فليس بجمع "شاعر" على القياس، ولكنه جمع "فعيل" من شعر يشعر فليس ما هو (في) وزن فاعل جاريا على فعل، ولا يوجد ذلك، ولكنهم لما رفضوا أن يقولوا في اسم الفاعل من شعر، شعير، عدلوا عنه إلى "فاعل" الذي فيه النسب نحو: راجع، وتامر ولابن، واستغنوا به، فلما جمعوه ردوه إلى الأصل الذي كان يقتضيه القياس وكأنهم إنما كرهوا مواقفه اللفظ للفظ الشعير، الذي هو أخو الحنطة، فاستغنوا عنه بفاعل الذي معناه ذو الشعر، كما أن رامحا معناه: ذو رمح، وليس هو من "رمح" وتامر ولان كذلك ولم يحتاجوا في الجمع إلى عدول عن القياس، لعدم الاشتباه والالتباس»[1]. فقد جوز "السهيلي" الجمع في فعيل لكن لاحظ أن هناك استثقال الحركة لتتابع الكسرات وهذا سبب لساني، بحت حيث العرب عطب الخفة أخذ بما جرى عليهم نطقهم لذلك جموعها على وزن فعلاء رحيم، رحماء.

« وهذا المبدأ يؤيده اللغويون المحدثون كما ظهر لهم من دراسة مختلف اللغات، وهو ما عبروا عنه بقانون الاقتصاد اللغوي أو الجنوح للجهد الأخف وجعلوا هذا المبدأ أصلا في كثير من ظواهر التطور الصوتي في كثير من اللغات على أن العلل التي تقضي إلى معنى الثقل، وطلب الخفة لا تقتصر على الأحكام الصرفية، وإنما تتجاوزها إلى كثير من الأحكام النحوية، فإن كثيرا من صور التأليف التي يحكم النحويون بأنها غير سائغة أو غير جائزة يحس الإنسان بثبوتها على لسانه، وأكثر هذه العلل التي قامت إلى مبدأ النقل بسبب وثيق

[1]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 126.

مردها أيضا إلى ما ذهب إليه النحويون من تباين أنواع الكلم في الأولوية بالمعنى المعروف، والذي يوافق ما تمخضت عنه النفسية التجريبية»[1].

3- علة استخفاف (تخفيف):

إن للتخفيف أسباب كثيرة منها الاستثقال الحسي أو المعنوي، ومنها كثرة الاستعمال إذ تعتبر منة أهم ما جعل "السهيلي" ينحو نحو التخفيف؛ لأنها تدعو إلى تعبير عناصر عن صورتها التي يقتضيها الوضع أو صرفها أو إضمار تخفيفا.

نجد "السهيلي" يجسد هذه العلة من خلال **مسألة(الواو التي تدل على الترتيب والتعقيب)** في قوله: « وسنقدم بين يدي الخوض في هذا الفرض أصلا يقف بك على الأصح، ويرشدك بعون الله إلى الطريق الأوضح، ما تقدم من الكلام فتقديمه في اللسان على حسب تقديم المعاني في الجنان: والمعاني تتقدم بأحد خمسة أشياء: إما الزمان، وإما بالطبع، وإما بالرتبة، وإما بالسبب وإما بالفضل والكمال، فإذا سبق معنى من المعاني إلى الخلد والفكر بأحد هي الأسباب الخمسة أو بأكثر سبق اللفظ الدال على ذلك المعنى السابق. وكان ترتيب الألفاظ بحسب ذلك. نعم وربما كان ترتيب الألفاظ بحسب الخفة والثقل لا بحسب المعنى: كقوله: "ربيعة، ومضر" وكان تقديم مضر أولى من جهة الفضل، ولكنهم آثر الخفة لأنك لو قدمت "مضر" في اللفظ كثرت حركات وتوالت، فلما أقرت وقف عليها بالسكون»[2].

4- علة الأصل:

وتعني هذه العلة « بقاء بعض الألفاظ على القياس في أصل الوضع أو قسمة التركيب وهي استصحاب حال الأصل»[3].

[1]- منى إلياس: القياس في النحو، ط1، دار الفكر، دمشق (سوريا)، 1985م، ص 49.
[2]- السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 210.
[3]- بن لعلام : محاضرات في اللسانيات العربية، 2008- 2009م، جامعة سعد دحلب، 2008م.

وضرب "السهيلي" أمثلة كثيرة عن هذه العلة حيث ذهب إلى أن « المصدر في اصطلاح النحويين ها هنا سؤال لطيف، وهو أن يقال: المصدر في اصطلاح النحويين أمصدر هو أم اسم غير مصدر؟ ومعنى هذا السؤال أن مصدر مفعل، ومفعل يكون عبارة عن الحدث نحو " ذهبت مذهبا" ويكون عبارة عن الموضع الذي يكون فيه الفعل، فتسمية النحويين الحدث مصدرا هل هو مفعل الذي يراد به الحدث، أو مفعل الذي يراد به الموضع؟، فإن قلت: هو مفعل الذي يراد به الحدث، خرجت إلى قول الكوفيين في قولهم: إن المصدر صادر عن الفعل (والفعل) الأصل له، وذلك أنك إذا جعلته مصدرا صار بمعنى الصدور والصدر، وصار الضرب ونحوه إذا سميته مصدرا كقولك: "رجل صوم وزور وفطر"، أي صائم وزائر ومفطر، فيكون الحدث أيضا صادرا من حيث جعلت المصدر مفعلا لمعنى الصدور الصدر.

فإن قلت: وكيف أجعله اسما غير مصدر وهو عبارة عن الحدث، والحدث هو المصدر؟ قلنا: تسمية الحدث عندنا مصدرا على جهة الاستعارة، كأنه الموضع الذي صدرت عنه الأفعال. والأصل الذي نشأت عنه، ولابد من المجاز على القولين جميعا. لأن الكوفي إذا قال إنه بمعنى "الصدر" فلابد من حذف عنده في تسمية الضرب مصدرا. كما لابد من حذف تسمية الرجل هو صوما وزورا. أي: ذو صوم وذو زور، وإذ جعلناه اسما للحدث على جهة المجاز والنقل من المصدر الذي هو المكان فهو مجاز، وتسميته كتسمية الشجاع أسدا، وكتسمية المجاز مجازا. فإن أصل موضوع المجاز في المحسوسات لشيء مجاز عليه. ثم نقله أهل الصناعة للمعنى الذي تجوز بسبه في نقل الألفاظ عن أصل موضوعها، وتسمية الشيء باسم غيره لمعنى جامع بينهما جائز، فذلك الوجه هو المجاز، إذا سببه انتقل اللفظ عن أصل موضوعه وجاز أن يسمى به غيره »[1]، وقد أقر"السهيلي" هنا أن المصدر له معنى واحد.

[1]- ابن جني: الخصائص، مرجع سابق ، ج1، ص 148.

5- علة الاستغناء:

يؤكد "السيوطي" أن علة الاستغناء كثيرة عند العرب حيث يؤكد بأن « الاستغناء" باب واسع، فكثير ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ»[1].

يتكئ "السهيلي" على هذه العلة في تعليله لبعض أحكامه حيث علل كلمة السجود على وزن فعول ولم يقل السجد بقوله: « فإن قيل: فلم قال: (السجود) على وزن فعولن ولم يقل السجد كما قال الركع، وكما قال في آية أخرى: "ركعا سجدا"؟ وما الحكمة في جمع "ساجد" على سجود، ولم يجمع راكع على ركوع؟

فالجواب: أن السجود –في أصل موضوعه– عبارة عن الفعل، وهو في معنى الخشوع والخضوع، وهو يتناول السجود الظاهر والباطن، ولو قال: "السجد جمع ساجد لم يتناول إلى المعنى الظاهر، وكذلك الركع، ألا تراه يقول: "تراهم ركعا سجدا": يعني رؤية العين، وهمي لا يتعلق إلا بالظاهر، والمقصود هنا الركوع الظاهر لعطفه على ما قبله مما يراد به قصد البيت: والبيت لا يتوجه إليه إلا بالعمل الظاهر، وأما الخشوع والخضوع الذي يتناوله لفظا " الركوع" دون لفظ الركع فليس مشروط بالتوجه إلى البيت. وأما السجود فمن حيث أنبأ عن المعنى الباطن، جعل وصف للركع وميما لمعناه، إذ لا يصح الركوع الظاهر إلا بالسجود الباطن ومن حيث يتناول لفظ أيضا السجود الظاهر الذي يشترط فيه التوجه إلى البيت، حسن انتظامه أيضا بما قبله، مما هو معطوف على الطائفيين الذي ذكرهم بذكر البيت، فمن لحظ هذه المعاني بقبلة، وتدبر هذا النظم البديع بلبه، ترفع في معرفة الإعجاز عن التقلية، وأبهر بعين اليقين أنه تنزيل من حكيم حميد»[2].

[1]– السيوطي: الأشباه والنظائر، مرجع سابق ، ج1، ص 60.

[2]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 158.

6- علة دلالة:

ذكر "السهيلي" هذه العلة في كتابه من خلال مسألة (المضمرات)، حين قال: « أعلم الكلام صفة قائمة في نفس المتكلم يعبر للمخاطب عنه بلفظ أو لخط أو (بخط)، ولولا المخاطب ما أخرج إلى التعبير عما في نفس المتكلم. فإذا تقدم في الكلام اسم ظاهر ثم أعيد ذكره أو "ما" المتكلم إليه بأدنى لفظ، ولم يحتج إلى إعادة اسمه لتقدم ذكره. فإذا أضمره في نفسه –أي: أخفاه– ودل المخاطب عليه بلفظه مصطلح عليها، سميت تلك اللفظة أيما مضمرا، لأنها عبارة عن الاسم الذي أضمره استغناء عن لفظه الظاهر»[1].

7- علة تشبيه:

تناول "السهيلي" هذه العلة في كتابه نتائج الفكر حيث أورد عدة أمثلة منها قوله: «وإنما اختلفوا في "ما" ولم يختلفوا في "جمل" المشاركة "ما" لـ ليس في النفي، فحين أرادوا أن يكون لها أثر في الجملة (يؤكد) **تشبهها بها** جعلوا ذلك الأثر كأثر (ليس) وهو النصب، والعمل في باب (ليس) أقوى، لأنها كلمة للكبت و"لعل" و"كأن"، والوهم إلى انفصال الجملة عنها أسرع منه إلى توهم انفصال الجملة عن "ما" و"هل" فلم يكن بد من إعمال "ليس" وإبطال معنى الابتداء السابق. ولذلك إذا قلت ما زيد إلا قائم، ولم يعملها أحد منهم، لأنه لا يتوهم انفصال الجملة عن "ما"، وكذلك لم يعملوها عند تقدم الخبر نحو: "رما قائم زيد" لأنه ليس من رتبته النكرة أن يكون مبدوءا بها مخبرا عنها إلا مع الاعتماد على ما قبلها، فلم يتوهم المخاطب انقطاع الجملة عن "ما" قبلها لهذا السبب، فلم يحتج إلى أعمالها وإظهار أثرها، وبقي الحديث كما كان قبل دخولها، مستعينا عن تأثيرها فيه»[2].

[1]– السهيلي: نتائج الفكر ، مصدر سابق ، ص 180.

[2]– المصدر نفسه ، ص 172.

8- علة التعويض:

يشير "السهيلي" إلى هذه العلة من خلال مسألة (التصغير)، حيث قال: « و ما الحكمة في أن ضم أوله، وفتح ثانية، وزيدت فيه ياء ثالثة، وقد كان يمكن في لفظ التصغير دروب من التصغير غير هذا؟ فالجواب: أن التصغير هو تقابل أجزاء المصغر بخلاف الجمع، فهو مقابل لما جمع على "فعليل" لأنه ضده، وقد زيد في جمع "فعالل" ألف ثالثة، فزيد في تصغير "الياء" ثالثة في أضعاف الكلمة، ولم تكن آخرا مثل علامة التأنيث لأن الزيادة في اللفظ إنما تكون على حسب الزيادة في المعنى، والصفة التي هي صغر الجسم لا يختص بجزء منه دون جزء، بخلاف صفة التأنيث فإنها مختصة في جميع الحيوانات بطرف يقع في الفرق بين الأنثى والذكر، فكانت العلامة في اللفظ (المنبئة عن معنى التأنيث طفا في اللفظ)، بخلاف "الياء" في التصغير فإنها منبئة عن صفة واقعة على جملة المصغر، وكانت "الياء" ولم تكن ألفا لأن الألف قد اختصت بجمع التكسير، كانت به أولى كما كانت الفتحة التي هي أخذها بذلك أولى، لأن الفتح ينبئ عن الكثرة ويشار به إلى السعة، ولذلك تجد الأخرس والأعم بطبعه إذا أخير عن شيء كثير، فتح شفتيه، وباعد بين يديه »[1]، حيث عوضت الألف بالياء لأن الألف اختصت بالجمع في حين تناسب الياء التشبيه.

9- علة اشتراك:

تظهر علة الاشتراك عند "السهيلي" في **مسألة (أن ولن)** في قوله: « وأما أن التي للتفسير فليست مع بعدها في تأويل المصدر، ولكنها **تشارك** "أن" التي تقدم ذكرها في بعض معانيها، لأنها تخمين لما بعدها من الاحتمالات وتفسير لما قبلها من المصادر المجملات، التي في معنى المقالات و الإشارات، ولا يكون تفسيرا إلا لفعل في معنى التراجم الخمس الكاشفة عن كلام النفس لأن الكلام القائم في النفس والغائب عن الحواس في

[1]- السهيلي: نتائج الفكر ، مصدر سابق ، ص 110.

الأفئدة، تكشفه للمخاطبين خمسة أشياء، اللفظ و الخط و الإشارة، والعقد والنصب، وهي لسان الحال، وهي أصدق من لسان المقال، فلا تكون (أن) المفسرة إلا تفسيرا لما أحيل من هذه الأشياء، كقولك: "كتبت إليه أن أخرج" و "أشرت إليه أن أذهب" ولوذي أن بورك من النار "وأوصيته أن أشكر" وعقدت في يدي أن (قد) أخذت خمسين، و "زوجت على حائطي أن يدخلوه" ومنه قوله عز وجل: "ووضع الميزان، ألا تطغوا في الميزان"»[1].

10- علة وجوب:

تناول "السهيلي" هذه العلة مؤكدا بأن أكثر العلل عنده موجبة كمسألة **(الحروف الناصبة والجازمة للمضارع)** في قوله: « فإن قيل ما بال الحروف الناصبة للأفعال المضارعة والجازمة لها قد عملت في الأفعال و الفعل مع فاعله جملة قد عمل بعضها في بعض ثم إن الفعل المضارع قبل دخول العامل عليه كان مرفوعا ورفعه لاشك بعامل وذلك العامل في قولهم هو وقوعه موقع الاسم فعلا منع هذا العامل هذه الحروف الداخلة من العمل كما منع العامل الذي الابتداء الحروف الداخلة على الجملة من العمل إلا أن يخشى انقطاع الجملة كما في أن وأخواتها. فالجواب من وجهتين أحدهما، أن العامل في المبتدأ وإن كان معنويا كما أن الرافع للفعل المضارع معنوي لكنه أقوى منه لأن يحق كل مخبر عنه أن يكون مرفوعا لفظا وحسما كما أنه مرفوع معنى وعقلا ولذلك استحق الفاعل الرفع دون المفعول لأنه الحدث عنه بالفعل فهو أرفع رتبة من المفعول في المعنى فوجب أن يكون في اللفظ كذلك لأن تابع للمعنى وإما رفع الفعل المضارع فلوقوعه موقع الاسم المخبر عنه والاسم التابع له فلم يقول قوته في استحقاق الرفع، فلم يمنع شيئا من الحروف اللفظية عن العمل، إذ اللفظ أقوى من المعنوي، وامتنع ذلك في بعض الأسماء المبتدئة لضعف الحروف وقوع العامل السابق للمبتدأ كما تقدم بيانه، والجواب الآخرة أن هذه الحروف لم تدخل في معنى الجملة إنما دخلت لمعنى في الفعل المتضمن للحدث من نفي أو جزاء وذلك

[1]- السهيلي، نتائج الفكر ، مصدر سابق، ص 99.

كله يتعلق بالفعل خاصة لا بالجملة فوجب عملها فيه كما **وجب** عمل حروف الجر في الأسماء من حيث دلت على معنى فيها ولم تكن داخلة على جملة قد سبق إليها عامل معنوي ولا لفظي وهذا الجواب أولى أن يتمسك به»[1].

11- علة الجواز:

وفي مسألة [الفعل بعد الجوازم] حيث قال: « فإن قيل إن كان يجوز إن تزرني أزرك بلفظ المستقبل في الثاني فلم يكن ينبغي أن يجوز إن تزرني زرتك بلفظ الماضي في الثاني والأول مستقبل إذ لا معنى يصححه ولا ازدواج يحسنه؟، فالجواب أنهم أجازوه على قبحه لأن فيه طرفا من معنى المضي وحصول الفعل إذا كان واقعا إذ وقع الأول لا محالة وحاصلا بذلك الشرط فاستهلوا أن يجيء باللفظ الفعل الحاصل ولم يمنعوه أصلا»[2].

12- علة الاختصار:

« إنّ النحاة تناولوا علة الاختصار في تسويغ وتعليل كثير من مظاهر الحذف والإضمار، فمن أسباب الحذف الاختصار ما لم يقع اللبس، إذ يذهب حازم في منهاج البلغاء إلى أنه إنما يحسن الحذف وما لم يشكل به المعنى لقوله الدلالة عليه أو يقصد به تعديد أشياء فيكون في تعدادها طول وسامة، فيحذف، وذكر السهيلي فكرة الاختصار في مسألة (عرفت وعلمت ونحوهما)« فإذا قلت علمت فمطلوبها ثلاثة معان جوهر وهو المحل والصفة والقيام، وإضافة الصفة إلى المحل فهي ثلاث معلومات متلازمة في الفعل الجوهر (منها معروف)» وماهية الصفة المعروفة على حدتها، والحدث الذي هو مركب من الجوهر والصفة معلوم متضمن ثلاث معلومات، إذا هذا فلا يضاف إلى الله سبحانه إلى العلم ولا يقال فيه وعرف ولا يعرف لن علمه متعلق بالأشياء كلها، مركبها ومفردها، تعلقا واحدا،

[1]- السهيلي، نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 110.

[2]- المصدر نفسه، ص 114.

بخلاف علم المحدثين فإن معرفتهم بشيء آخر، وما زعموه من قولهم: قد يكون علمت بمعنى عرفت واستشهادهم بالآية العتي استشهدوا بها ليس هو حقيقة لأن تعدي علمت إلى مفعول واحد في اللفظ لا يخرجها إلى معنى عرفت ولكن على جهة المجاز والاختصار»[1].

13- علة المشاكلة:

باب المشاكلة باب واسع « مرة يشاكل اللفظ باللفظ، والمعنى بالمعنى، وباللفظ دون المعنى، فالمشاكلة هي أن يذكر الشيء بلفظه غيره لوقوعه في صحته»[2]، فالمشاكلة بذلك هي « اتفاق الشيء في الخاصة»[3].

ونجد "السهيلي" يورد هذه العلة في **مسألة (أن ولن)** في قوله: « ومن خواصها إنها تنفي ما قرب ولا يمتد معنى النفي فيها كامتداد معنى النفي في حرف لا إذا قلت لا يقوم زيد أبدا. وقد قدمنا أن الألفاظ مشاكلة المعاني التي هي أروادها ينغرس العاقل فيها حقيقة المعنى بطبعه وحسه كما يتعرف الصادق للفراسة صفات الأرواح في الأجساد بتحيزه نفسه»[4].

وقال في **مسألة (الفعل المتعدي)** « وأما المعتدي فمنه ما يحصل للفاعل منه صفة في نفسه ولا يكون اعتماده في الثاني على المفعول فيجوز نقله، مثل: طعم زيد الخبز وأطعمته (وكذلك جرع الماء وأجرعته) وكذلك بلع وشم وسمع لأنها كلها يحصل منها للفاعل صفة في نفسه (غير خارجة عنه) ولذلك جاءت أو أكثرها على فعل بكسر العين مشابهة لباب فزع وحذر وحزن ومرض إلى غير ذلك مما له أثر في باطن الفاعل وغموض معنى فيه ولذلك كانت حركة العين كسرا، لأن الكسر خفض للصوت وإخفاء له، فشاكل اللفظ

[1]- السهيلي: نتائج الفكر ، مصدر سابق ، ص 185.

[2]- التونجي: المعجم المفصل في الأدب، ج1، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، 1999م، ص 793.

[3]- الكفوي: الكليات، مرجع سابق ، ص 48.

[4]- السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 101/100.

المعنى»[1]. ويبقى مفهوم على المشاكلة عند "السهيلي" يتداخل مع مفهومها عند من سبقه من نحاة.

14- علة حمل على المعنى:

تناول "ابن جني" هذه العلة وفصل فيها حيث ذهب إلى تأكيد اهتمام العرب بالمعنى أكثر من اهتمامهم بالألفاظ حيث خصص بابا تحت عنوان (باب في الرد على من أدعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني) يقول فيه « اعلم أن هذا الباب من أشرف فصول العربية وأكرمها وأعلاها وأنزلها وإذا تأملته عرفت منه وجه ما يؤنقك ويذهب في الاستحسان له كل مذهب بك وذلك أن العرب كما تعنى بألفاظها فتصلها وتذهبها وتراعيها وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة و بالخطب أخرى، بالأسجاع التي تلتزمها وتتكلف استمرارها فإن المعاني أقوى عندها وأكرم عليها وأفخم قدرا في نفوسها»[2].

ونجد "السهيلي" يشاطر "الزجاجي" في هذه العلة في **مسألة (مالا يجمع جمع السلامة)** في قوله « ومن صفات المشتقة من الأفعال مالا يجمع جمع السلامة في مستعمل الكلام وهو ماكان على وزن فعل مضاعفا نحو رجل، بر، وشط، وقط وما أشبه كأنهم كرهوا التشابه بفعول فكسروه. وما ليس بمضاعف فقد تقول: فعولن مثل: صعيب و صعبين ولم يخافوا في هذا البناء التباسا كما في قبله إذ ليس في الكلام فقد تقول فيه فعولون مثل صعب و صعبين ولم يخافوا في هذا البناء كما في ما قبله إذ ليس في الكلام فعلول ومن ثم قالوا في مؤنثه صعبات وخولات بتسكين العين حملا على مذكره ولو كان أيما غير وصف لفتحوا العين كما فتحوها في جفنات وبابه تأكيد لمنع الجمع وكيلا يتوهم لجفاء الألف

[1]- السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 299.

[2]- ابن جني، الخصائص، مرجع سابق ، ج1، ص 215.

أنك أردت جفنة فقد يوقف على هذه التاء بالهاء وكانت الفتحة أولى حين أرادوا التحريك لوجودها في المكسر نحو جفان»[1].

ونجد "السهيلي" قد اعتمد على الكثير من العلل إضافة إلى ذكرناها سابقا، لكن المتتبع لكتابه نجده قد تميز في الدرس النحوي، حيث اختص بمجموعة من العلل لم نجدها عند النحاة الذين سبقوه.

1- علة توسط:

وتظهر هذه العلة في قوله: « وإنما صحت الواو في قولهما "ذو" لأنها كانت في حكم التوسط، إن المضاف مع المضاف طرف من معنى ذا الذي هو اسم منهم، ألا تراه بين بأسماء الأجناس كقولك: هذا الغلام، وهذا الرجل، فيتصل بها على جهة البيان، كما يتصل بها «ذو" على جهة الإضافة، وبذلك قالوا في المؤنث من (الذي: التي بالتاء: كما قالوا في المؤنث من) ذا: هاتا، وهاتين"»[2].

2- علة تنبيه المخاطب:

يقول "السهيلي" في مسألة عدم نعت الضمير: « النعت تابع للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه وتنكيره"، وقد زاد الناس عليه في هذا الفصل فقالوا: وفي تشبيه وجمعه وإفراده، وتأنيثه وتذكيره» وينبغي أن تزاد كلمة أخرى، فيقول: وفي إظهاره، لأن المضمر لا ينعت ولا ينعت به فلا بد أن يكون نعت الاسم الظاهر (ظاهر) مثله»[3].

[1]- السهيلي، نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 125.
[2]- المصدر نفسه ص 55/ 60.
[3]- المصدر نفسه، ص 168.

3- علة إشارة إلى الأصل:

ومن ذلك تعليله عدم بناء النكرة في قوله « علم لم يبنوا النكرة فيقولون مررت برجل أخوك، أو رأيت رجلا أبوك؟»، ولم خص "أي" بهذا دون سائر الأسماء أن يحذف من صلته ثن يبني للحذف؟ ومتى وجدنا شيئا من الجملة بحذف ثم يبني الموصوف بالجملة من أجل الحذف؟ وذلك الحذف لا يجعله متضمنا لمعنى الحرف ولا مضارعا له، وهذه علة البناء وقد عدمت في أي وإنما المختار قول الخليل، لكن يحتاج إلى شرح، وذلك أنه لم يرد بالحكاية ما سبق إلى الوهم من تقدير معنى القول، ولكنه أراد حكاية ما سبق إلى الوهم من تقدير معنى القول، ولكنه أراد حكاية لفظ الاستفهام الذي هو أصل في "أي"، كما تحليه بعد العلم إذا قلت: قد علمت أخوك؟ وأقام زيد أم قعد؟ فقد تركت الكلام على حالة قبل دخول الفعل، لبقاء معنى الاختصاص والتبيين في "أي" الذي كان موجودا فيها وهي استفهام، لأن ذلك المعنى هو الذي وضعت له، استفهاما كانت؟ وأخيرا، كما حكوا لفظ النداء في قولهم: «اللهم، اغفر لي أيها الرجل" و"ارحمنا أيتها العصابة". حكي لفظ هذا إشعار بالتعين والاختصاص الموجود في حال النداء. وكذا هذا، حكيت حاله في النداء وإن ذهب النداء، لوجود معنى الاختصاص والتعيين فيه»[1].

4- علة استواء:

وذلك قوله في باب (تفسير المضمرات) « وإما ضمير المتكلم المخفوض فإنما كان ياء لأن الاسم الظاهر لما ترك لفظة استغناء، ولم يكن به من علامة دالة عليه، كان أولى الحروف بذلك حرف من حروف الاسم المضمر، وذلك لا يمكن لاختلاف أسماء المتكلمين، وإنما زادوا علامة تختص بكل متكلم في حال الخفض، والأسماء مختلفة الألفاظ متفقة في حال الإضافة إليها، في الكسرة التي هي علامة الخفض، والأسماء مختلفة الألفاظ متفقة

[1]- السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 155.

في حال الإضافة إليها، في الكسرة التي هي علامة الخفض، إلا أن "الكسرة" لا تستقل بنفسها حتى يمكن فتكون "ياء" فجعلوا الياء علامة "لكل متكلم مخفوض، ثم شركوا النصب مع الخفض في علامة الإضمار، لاستوائهما في المعنى و اتفاقهما في كثير من الكلام»[1].

5- علة الانقطاع:

وردت هذه العلة في قوله: « ومن حيث كانت "حتى" للغاية خفضوا بها كما يخفضون "إلى" التي لانتهاء " الغاية "، والفرق بينهما أن "حتى" غاية لها قبلها وهو منه، وما بعد "إلى" مما قبلها، بل عنده انتهى ما قبل الحرف، ولذلك فارقتها في أكثر أحكامها، ولم تكن "إلى" عاطفة لانقطاع ما يعدها عما قبلها بخلاف "حتى"»[2].

6- علة قصد:

وتلفظ في قوله: « والمفعول إنما يتقدم على فعله قصدا إلى تعينه وحرصا على تشبيه، وصرفا للوهم عن الذهاب إلى غيره»[3]، ولذلك لم يجز أن يتأخر عن الفعل قوله تعالى: « إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ »[4].

7- علة وقاية:

ومنها تعليله زيادة النون في أخر الفعل مثل أعجبني وأسخطني، وقال أن«هذه النون زيدت وقاية لآخر الفعل في الكسر»[5].

[1]- السهيلي، نتائج الفكر ، مصدر سابق ، ص 172.

[2]- المصدر نفسه، ص 198.

[3]- المصدر نفسه ، ص 158.

[4]- سورة الفاتحة، الآية 5.

[5]- السهيلي، نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 150.

8- علة مغايرة:

"أورد السهيلي قوله تعالى: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ ﴾[1]، فإنما حتى العطف بين الاسمين الأوليين لكونهما من صفات الأفعال وفعله –سبحانه – في غيره لا في نفسه، فدخل حرف العطف للمغايرة الصحيحة بين المعنيين". ثم يقول: "ن ثم قال: ﴿شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[2] بغير واو، « لأن الشدة راجعة إلى معنى القوة والقدرة وهو معنى خارج عن صفات الفعل»[3].

9- علة عدم التوهم:

علل بهذه العلة في قوله: « ووجه آخر وهو جعلهم (النون) مع (الياء) بعد حروف الخفض، نحو قولهم: مبني وعني، ومن لدني، كيلا يتوهم أن "عن" و"لدن" و"من" أسماء مضافة إلى الياء»[4].

وغير هذه العلل كثيرة، لا يسعنا عرضها بأكملها وإنما اقتصرنا على أهميتها، وتخلص بعد هذا إلى أن العلل التي علل بها "السهيلي" هي من تلك العلل التي تأتي ومن داخل اللغة باحثة عن أسرارها مبينة لحكمة الناطقين لهذه اللغة مسافة وفق كلام العرب، وهي علل طبيعة ليس للمنطق والفلسفة فيها نصيب، وقد صدرت عن عقلية خيرت التعامل مع اللغة.

[1]– سورة غافر، الآية 3.

[2]– سورة غافر، الآية 22.

[3]– السهيلي، نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 188/187.

[4]– المصدر نفسه ، ص 151.

النواحي التي عنى التعليل لها:

عنى صاحبنا بالتعليل لهذه الأمور:

1- ما وضعته العرب، وذلك مثل تعليله لوضع الفعل، والاسم الموصول، والضمائر والظروف، وإلحاق النون بالأفعال الخمسة.

2- مالم تضعه العرب، وذلك كتعليله لعدم وصف المعرفة بجملة، ولماذا لم يقولوا: قبلما كما قالوا: بعدما؟ ولماذا قالوا: ما قام محمد لكن عمرو، ولم يقولوا: قام محمد لكن عمرو؟ ولماذا لم تكن إلى عاطفة كحتى؟

3- موقع الكلمة، كما في تعليله لما أضيف من الظروف إلى الأفعال، ووجوب الصدارة لأدوات المعاني.

4- إعمال ما أعمل وإهمال ما أهمل، كما يتبين عن نظرية العمل عنده.

5- ما حذف من الكلمة.

6- دلالة الصيغة ومادتها.

ولم يقتصر على البحث عن حكمة العرب في كل ذلك، بل عنى كذلك بالبحث عن حكمة النحاة فيما وضعوه من المصطلحات.

مسالكه في التعليل:

أما مسالكه في التعليل فكثيرة، ولكن أغلب ما كان يعتمده في التوجه هو دلالة الكلمة ذاتها، وقد لاحظنا أن تعليله بالدلالة يكاد يكون لما اطرد في كلام العرب، وكأنه يقول: إنهم استعملوا الكلمة هذا الاستعمال لأن دلالتها تقضي بذلك.

1- دلالة الكلمة:

وقد رجع إلى دلالة الفعل في عدم تعريفه وتثنيته وجمعه، فالفعل عنده يجل على معنى في الاسم بعده، وهو انه مخبر عنه، ويرتب عن ذلك قوله: «وإذا ثبت أنه لا يدل على معنى في نفسه بالمطابقة، فمن ثم وجب أن لا يضاف، وان لا يعرف بشيء من أدوات التعريف، إذ التعريف يتعلق بالشيء بعينه، لا بلفظ يدل على معنى في غيره، ومن ثم وجب أن لا يثنى ولا يجمع، كما لا يثنى الحرف ولا يجمع»[1].

هذا وينظر تعليله لعدم دخول منذ على المضمر، وعدم وقوع "إلى" عاطفة كحتى وامتناع "أجمع" من وقوعها في أول الكلام ككل.

2- الحمل على المعنى:

والحمل على المعنى من أهم مسالكه في التعليل لما خرج عن القياس من أبنية وتراكيب، ومن أقواله الكثيرة في ذلك، والعرب تنحو بالكلمة إلى وزن ما هو في معناها، ويقول: « كثيرا ما تفعل العرب، تجع حكم اللفظ الواجب له في القياس، إذا كان في معنى الكلمة ما ليس له ذلك الحكم»[2].

3- الحمل على اللفظ أو المضارعة:

لم يبلغ هذا المسلك مبلغ الحمل على المعنى، ولكنه اعتمد عليه في بعض المواضع، فهو يحيل عليه السر في عدم جمع فعلان جمع السلامة، وتأنيثه بالهاء، وتنوينه، لأنه محمول على لفظ المثنى يقول: «ولمضارعته التثنية امتنع جمعه، فلا يقال في غضبان:

[1]- السهيلي، نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 68/67.

[2]- المصدر نفسه ، ص 182.

غضبانين، وامتنع تأنيثه بالهاء، فلا يقال غضبانة، وامتنع تنوينه، كما لا ينون نون المثنى، فجرت عليه كثيرا من إحكام التثنية، لمضارعته إياها لفظا ومعنى»[1].

4- الاستغناء:

« والاستغناء أصله الأول في منع الصرف، فهو يرى أن ما منع الصرف مستغن عن التنوين، الذي هو علامة الانفصال، ومشعر بأن الاسم غير مضاف إلى ما بعده، ولهذا لم تنون الضمائر والمبهمات والمعرف بأل، لأنه لا يتوهم إضافة شيء من ذلك إلى ما بعده، ولم ينون الفعل لاتصاله بفاعله وكونه كالجزء منه، وكذلك الحرف لأن العامل منه متصل بمعموله وغير العامل لا يتوهم إضافته»[2].

5- مراعاة الأصل:

« والعرب قد تراعي الأصل –هكذا يرى السهيلي– وقد اعتمد عليه في توجيهه لما صرف من الأعلام الت كان ينبغي أن تمنع الصرف، فهو يقول: إنها صرفت لأنها منقولة من أصل كانت فيه منونة، ونصه في هذا: "وإنما ينون من الأعلام ما كان قبل التسمية منونا" ومثل لذلك بأسد ونمر وغانم، ويرى أيضا أنهم لا يراعون الأصل إلا إذا كانت لهم التفاتات لمعاني الأسماء قبل نقلها إلى العلمية، وبهذا التحديد أراد أن ينجو مما منع الصرف وهو منقول من أصل مصروف نحوه: حمزة وطلحة وعائشة وفاطمة، فهو يقول: إنه قد حدث فيها عدل معنوي شبيه بالعدل اللفظي، وليس معنى الأصل باقيا على حاله، ذلك: "أن تاء التأنيث في حمزة وتمرة حرف جاء لمعنى، وهو الدلالة على الفرق بين الواحد والجمع، فإذا سميت به رجلا أو امرأة ذهب ذلك المعنى وعدم الالتفات إلى ذلك الفارق، فصار الاسم في حال العلمية كعمر الذي عدلت فيه بنية عامر وغير عن وزنه"، ثم أجب عن نحو عائشة

[1]– السهيلي، نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 54.

[2]– إبراهيم البنا: السهيلي ومذهبه النحوي، مصدر سابق ، ص 293.

وفاطمة بإجابات مبهمة، ولهذه العلة منعوا صرف الأسماء المرتجلة والأعجمية لأنها لم تنقل من اصل كانت فيه منونة، وإليها – أيضا– يرجع عدم اعتدادهم بالزائد في تصغير أحمد وأزهر، على حميد وزهير ترخيم وفي مجيئهم باسم الفاعل من اورس على وارس، والمصدر في قوله تعالى: (والله أنبتكم من الأرض نباتا)، قال: " فلم يجيء بالمصدر على أنبت"، وكذلك إعلالهم الفعل في نحو: أطال وأقام، يقول: " فلم يقولوا: أطول ولا أقوم، مراعاة لحكم الفعل قبل دخول الهمزة»[1].

« وقد تناول ابن جني بعض هذه الظواهر في كتابه الخصائص على أنها من قبيل نقض العادة، ولكن السهيلي يرجعها إلى اعتقادهم طرح الزائد، وكأنه غير موجود، وأن الثابت هو الأصل»[2].

6- طلب الخفة:

وطلب الخفة كذلك من مسالكه المهمة في التعليل، وعليه اعتمد في توجيه ظواهر كثيرة، منها جنوح العرب عن جمع فعيل" بالواو والنون، فيقول: "جمع السلامة فيه جائز، ولكنه مستثقل لتوالي الكسرات مع الياء إذا قلت: رحيمين، والخروج من الكسر إلى الضم إذا قلت: رحيمون، ويعلل حذف النون في "بلخزج" بقوله: "لأنها من مخرج اللام، وهم يحذفون اللام في مثل "ظلت" كراهية اجتماع اللامين، وكذلك "أحسنت" كراهية التضعيف[3].

7- طلب الازدواج:

والمزاوجة يعتمد عليها في توجيه وتخريج كثير من النصوص، فيها وجه رواية: مثل أو قريب من فتنة الدجال" بترك التنوين في قريب، فقال: وجه ترك التنوين ازدواج الكلمة مع التي قبلها، وأن الراوي لم يعتمد على الكملة، فلو اعتمد عليها في الخبر لجاء بها على

[1]- إبراهيم البنا: السهيلي ومذهبه النحوي، مرجع سابق ، ص 294.
[2]- ابن جني: الخصائص، مرجع سابق ، ج2، ص 219.
[3]- ينظر: إبراهيم البنا، السهيلي ومذهبه النحوي، مرجع سابق ، ص 295.

أصلها، ولكن حكمها عنده حكم "مثل" في الإخبار بها، إذ شك جامع بينهما، ومثل غير منونة، لأنها مضافة في المعنى فلم تنون، وقريب مقرونة بها في الشك، مزدوجة معها في اللفظ فكان في ترك التنوين تحقيق لاقترانها بالتي قبلها في شكه.... فجاء بها مثلها في ترك التنوين[1].

8- كثرة الاستعمال:

ويحيل على هذا ما يحدث أحيانا من تغييرات بالحذف في البنية أو التركيب، فقد ذكر في إعراب قول أم عطية "بأبي سمعته": " والمبتدأ محذوف لكثرة الاستعمال، كما تقول: فدى لك، وحذفوا المبتدأ، وما كثر دوره في الكلام كثر فيه الحذف والتغيير نحو ما اتفق في: ها هو ذان حتى قالوا: ها هو ذا، وما هو ذا بالتشديد" كما ذكر أن حرف الجر قد يحذف فيما كثر استعماله جدا، ممثلا بقول رؤبة وقد قيل له: كيف أصبحت؟ فأجاب؟ خير، عافاك الله"[2].

9- رفع الوهم:

وإلى هذا المسلك يعزو أمورا كثيرة، منها عدم جمعهم "بر، وثط، وفظ" جمع السلامة، حتى لا يلتبس بفعول، وعدولهم في أغلب الأحيان عن نفي الماضي بلا إلى النفي بلم حتى لا يتوهم انفصال الكلام، إذ إن "لا" قد تكون نافية لما قبلها، ويمثل لذلك بقوله تعالى (لا أقسم بيوم القيامة) ويقول: إن "لا" نفى لما قبلها، والكلام الموجب، وأما "لم" فلا يتوهم معها ذلك[3].

[1]- ينظر: إبراهيم البنا، السهيلي ومذهبه النحوي، مرجع سابق ، ص 296.
[2]- ينظر: المرجع نفسه ، ص 299.
[3]- ينظر: المرجع نفسه ، ص301.

نقد لعلل "السهيلي":

هذه أبرز مسالكه في التعليل، ويتضح منها ما يأتي:

1- أن "السهيلي" كان مبتكرا في كثير من تعليلاته، ونضرب المثل بما ابتكره من علل لمنع الصرف.

2- أنه اعتمد على ناحيتين في التوجيه:

أ- ناحية داخلية: وأعني بها تلك التي لا تعدو، بنية الكلمة أو دلالتها، وتتمثل في ثلاثة أمور:

1- وظيفة الكلمة، وهو ما عنيناه في المسلك الأول بدلالتها، فللكلمة وظيفة تحدد استعمالها، فقد بين مثلا وظيفة الفعل، ورتب عليها أنه لا يعرف ولا يضاف، وقد نجد حديثه عن هذه الوظيفة وهو يعلل لمنع الصرف، فقد بين أن المضمرات والمبهمات وما عرف بأل، هذه الأشياء مستغنية بوظيفتها عن التنوين. ولعل من أصدق توجيهاته أن يعمد إلى تحديد الوظيفة ثم ينطلق منها إلى الحكم بعد ذلك، ومثل هذا النوع من التعليل مألوف من قديم، فقد علل أبو الحسن الأخفش امتناع الأفعال من الإضافة بقوله: " لأنها أدلة، وليسن الأدلة بالشيء الذي تدل عليه، وأما زيد وعمرو وأشباه ذلك فهو الشيء بعينه".

2- المعنى المعجمي، وهو واضح في المسلك الثاني، مسلك الحمل على المعنى، وعلى الرغم من اعتناء المتقدمين به، وقول "ابن جني" عنه: "أعلم أن هذا الشرح غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح". فإني أعتقد أن التوجيه به أقرب إلى الحيل منه إلى

العلل، فقد أرادوا أن يدخلوا به ماشذ عن قواعدهم، ومن ثم يلتمسون في جانب المعني تفسير ما خالف الظاهرة العامة.

ولا يغيب عنا في هذا المقام ما أغرم به صاحبنا من الرمز والإشارة، وأن لكل شيء ظاهر وباطنا، فمن يقول بهذا حرى بأن يسرع إلى تقبل هذا المسلك في التعليل.

3- الناحية الصوتية، فقد اعتمد عليها في التعليل، كما في الحمل على اللفظ وطلب الخفة.

هذه الأمور الثلاثة متصلة بمادة الكلمة ودلالتها.

ب- على الرغم من إشارات صاحبنا إلى هيئة المتكلم في الحديث واعتماده عليها في التوجيه، نراه في بعض علله وقد تأثر باللغة المكتوبة مغفلا الأداء الصوتي، ومن ذلك توجيه لموقع كل في قوله تعالى: "فأخرجنا به من كل الثمرات"، فقد علل عدم مجيئها على الأصل فيها وهو التوكيد بأن يقال: " من الثمرات كلها" بقوله: "ولو قال: أخرجنا به من الثمرات كلها، لقيل: أي شيء أخرج منها، وذهب الوهم إلى أن المجرور في موضع ظرف، وأن مفعول "أخرجنا" فيما بعد، ولم يتوهم ذلك مع تقديم كل".

4- ينبغي أن نحذر كثيرا من المقدمات التي تعتمد عليها في التعليل، وأن نمعن النظر فيها، فقد تأملتها فوجدتها قصدت بادئ ذي بدء من أجل أن تسلم إلى النتيجة المرجوة، وبعبارة أخرى: كانت النتائج تدعوه سلفا إلى اختيار مقدمات معينة وألفاظ بعينها، يمكن استبدال غيرها بها، وهذا أبين شيء على ضعف أمثال هذه العلل، ومن ذلك توجيه للعلاقة بين لفظ "حتى" ومعناها، قال: "وأما حتى فموضوعة للدلالة على أن ما بعدها غاية لما قبلها، وغاية كل شيء حده، ولذلك كان لفظها كلفظ الحد، جاء قبل تاءين، والحد جاء دالين..."، فقد حرص في المقدمة الثانية على أن يدخل لفظ الحد فيها، والعقل لا يأبى أن يقال: وغاية طل شيء آخره أو نهايته، وهنا لا نجد علاقة بين اللفظ والمعنى، فتلمس الحد، وربط حتى به،

شيء لا يقوم على أساس، وقد يقال: ما المانع أن يكون الواضع قد نظر إلى هذه الكلمة وهي الحد، عندما احتاج إلى لفظ يجدل على غاية ما بعده لما قبله؟ ونجيب بأنه كأن الأولى بل الواجب أن يكون ما يشتق منه هو لفظ الانتهاء أو لفظ آخر، فلكل شيء بداية ونهاية، وأول آخر، وحتى لا تفيد معنى الفصل الذي تعطيه كلمة الحد، وإنما تفيد معنى النهاية والغاية.

ومن المقدمات التي تحتاج إلى نظر ما ذكرناه في اختصاص المخبر عنه بالضمة، فقد قال: إنه " أقوى حظا في الحديث من المفعولات والمجرورات، فلما كان حظه من الخبر أقوى كان أولى الحركات به أقواها، وقوة الضمة وثقلها معلوم بالحس وموجود بالضرورة". فتراه معتسفا عندما قال في المقدمة الأولى: إن المبتدأ أقوى حظا، فإن الشأن أن يقال: أكثر حظا، وهنا لا تكون علاقة بين الضمة وبين المخبر عنه.

هذا، والحديث عن العامل متصل بحديث العلة، لأنه يقوم على توجيه علامات الإعراب، وسوف نعرض فيما يلي رأيه في العامل.

المبحث الثالث : إبرام الحكم النحوي عند السهيلي من خلال العامل و الأصل والفرع و والتقدير

3-1- إبرام الحكم النحوي عند السهيلي من خلال العامل:

لقد تعددت تعريفات العامل في كتب النحو العربي، ويفهم منها أن العامل هو ما يؤثر في غيره لفظا ومعنى ويتحكم بالتالي فيه. ويظهر هذا على وجه الخصوص في تعريفهم للاسم المعرب بأنه ما يختلف آخره باختلاف العوامل الداخلة عليه لفظا أو تقديرا.

ولم يختلف النحاة على أن المحدث لهذه الآثار إنما هو المتكلم بنفسه، فهو الذي يرفع و ينصب ويجر ويجزم، ولكنهم اصطلحوا على تسمية هذه الأدوات عوامل لأنها التي أوجبت ذلك، وقصدا إلى التسهيل و التقريب على المبتدئين، وذلك واضح في كلام "السهيلي" فهو يصرح بأن الرفع و النصف و الخفض صفات تنشأ عن تحرك، العضو وإذا كان قد قال: « إن الإعراب لا يكون إلا بعامل وسبب، فإنه لا يعني أن العامل هو الذي يرفع أو ينصب أو يخفض أو يجزم، وإنما يعني أنه الذي أوجب ذلك، فكان سببا لأنه يستجيب له المتكلم، فهو لا يعدو أن يكون سببا، وليس علة مؤثرة بذاته»[1].

والكلمة إذا أوجبت نوعا معينا من العمل في أخرى، فهذا يعني عنده أن بين الكلمتين ارتباطا معنويا على نحو معين، ويفسر هذا الارتباط بالتشبث، فالكلمة الأولى تتشبث بالثانية وتطلبها أداء لحق معناها، ومن ثم فهي تتشبث بها في اللفظ، ولذلك فأنواع الكلم تنقسم من حيث العمل إلى قسمين:

1- قسم الأصل فيه أن يعمل، وهو الحرف والفعل، أما الحرف فلأن معناه في غيره من الاسم أو الفعل، يقول: "ووجب أن يكون الحرف عاملا في كل ما دل على معنى فيه، لأن

[1]- إبراهيم البنا: السهيلي ومذهبه النحوي، مرجع سابق ، ص 313.

الألفاظ تابعة للمعاني، فكما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى وجب أن يتشبث به لفظا، وذلك هو العمل، فأصل كل حرف أن يكون عاملا، فإذا وجدت حرفا غير عامل فسبيلك أن تسأل".

وأما الفعل فهو يعمل بالأصالة أيضا، ذلك أن الفعل عند "السهيلي" لا يدل على معنى في نفسه، وإنما يدل على معنى في الفاعل وهو كونه مخبرا عنه، وسيأتي تفصيلنا لذلك، وقد رتب على هذه الدلالة وجوب العمل، يقول: " ومن ثم وجب أن يكون عاملا في الاسم، كما إن الحرف لما دل على معنى في غيره وجب أن يكون له أثر في لفظ ذلك الغير، كما له أثر في معناه". وقال بعد: "وأما الفعل فلا بد أن يكون عاملا".

وتشبيه "السهيلي" الفعل بالحرف لا يعني بأصالة الحرف في باب العمل، إذا لم يصرح بشيء من ذلك، بل هما أصلان عنده، ولكنه لا يعني أن كليهما قد التقى في دلالته على معنى في غيره.

2- أما القسم الثاني –وهو الاسم– فالأَصل فيه ألا يعمل، لأنه يدل على نفسه، ومن ثم فليس له ارتباط وتشبث بغيره، يقول: "وإنما الذي له معنى الحقيقة هو الاسم، ومن ثم وجب أن لا يكون عاملا في غيره على الحقيقة (عمل الأشياء المشتقة فيرجعه على ما فيها من معنى الفعل)[1].

ومن هذا يتبين أنه يربط العمل والتأثير بالدلالة، ومن ثم يمكن تعريف العامل عنده بأنه: ما جل على معنى في غيره من الاسم أو الفعل. وقد رتب على أساس العمل كثيرا من الآراء، ذلك أنه قد عني بتحديد هذه الارتباطات التي وافقت التركيب، وسوف نتحدث بالتفصيل عما يعمل فيه كل من الفعل والاسم وبحديثنا عن هذين العاملين نكون قد فرغنا من العامل اللفظي عنده.

[1]- ينظر: إبراهيم البنا، السهيلي ومذهبه النحوي، مرجع سابق ، ص 320.

العامل اللفظي:

1- عمل الفعل:

الحديث عن دلالة الفعل عند "السهيلي" أصل مهم لبيان أنواع العمل في التركيب، وقد عرف النحاة الفعل بأنه: كلمة تدل على معنى في مقترنة بزمان، ويقول "ابن يعيش":

« إن الفعل وضع للدلالة على الحدث وجوده"، وان دلالته عليهما من جهة اللفظ وهي دلالة مطابقة»[1].

وأما "السهيلي" فلا يوافق النحاة على هذه الدلالة كل الموافقة، فقد بحث الأمر الذي من أجله وضع الفعل، « فوجد أن الفعل اشتق من المصدر ليدل على معنى في الفاعل، هذا المعنى هو كونه مخبرا عنه، وأن الواضع قد وضعه لأداء هذا المعنى، حيث لم يمكنه الإخبار عن الفاعل بالمصدر، لأن الفاعل لا يذكر مع المصدر إلا مضافا إليه، والمخبر عنه يجب أن يكون مرفوعا لفظا كما هو مرفوع معنى، كما أنه لا يمكن الإتيان بحرف يدل عل أنه مخبر عنه، فهذا يؤدي إلى الفصل بين الحدث والفاعل، فدعاهم هذا إلى أن يشتقوا: "من لفظ الحدث لفظا يكون كالحرف في النيابة عنه، دالا على معنى في غيره، ويكون متصلا اتصال المضاف بالمضاف إليه، وهو الفعل المشتق من لفظ الحدث، فإنه يدل على الحدث بالتضمن، ويدل على أن الاسم مخبر عنه لا مضاف إليه»[2].

هاتان دلالتان يعطيهما الفعل عند "السهيلي": الحدث، وأن الاسم المخبر عنه، وأما عن دلالته على الزمان، فلا يرى الفعل دالا عليه، بقول: "الفعل لا يدل عليه بلفظه ولا ببنيته، وإنما يدل ببنيته على اختلاف أحوال الحدث، وبلفظه على الحدث نفسه، وهكذا قال

[1]- ابن يعيش: شرح المفصل، مرجع سابق ، ص 101.

[2]- السهيلي، نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 64.

"سيبويه" في أول الكتاب، وغن تسامح مع موضع آخر، وأما الزمان فهو حركة الفلك فلا ارتباط بينه وبين حركة الفاعل إلا من جهة الاتفاق والمصاحبة[1].

و"السهيلي" في هذا متأثر بشيخه "ابن الطراوة"، وقد وقع لي نصه في كتابه الإفصاح وهو ينقد الفارسي في قوله: " ولو قال: والفعل ينقسم بانقسام الحدث كان مصيبا"، قال سيبويه رحمه الله: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"، يعني لما مضى من الحدث، وما ينتظره، وما هو كائن في حال الخبر. ولم يجر للزمان هنا ذكر، فقولك: قعد، دليل على قعود انقضى بعد وجود، وسيقعد: دليل على قعود يأتي وهو الآن في العدم، ويقعد: دليل على قعود في حال حديثك، ولم يجر للزمان ذكر في شيء من هذا النص، فللحدث عدمان وجود، وأمس وغد واليوم منجرة مع هذه الأحوال الثلاثة انجرار الشكل والصورة مع اللون...[2].

ويكاد يكون الخلاف لفظيا بين "السهيلي" وشيخه "ابن الطراوة" وبين النحاة فيما يتعلق بدلالة الفعل على الزمان، فالنحاة قد تسامحوا عندما قالوا بدلالة الفعل على الزمان، إذ لا يعقل أن يقولوا بدلالة "ضرب" على هذا المفهوم الفلسفي وهو حركة الفلك، وأنهم يعنون أن بنية الفعل تدل على ما مضى من الحدث، وما يكون منه، وما ينتظرن ولكن تحقيق "السهيلي" لدلالة الفعل هذه له أثره فيما يتعلق بعلاقة الفعل بظرف الزمان كما تبين بعد.

ومما سبق يتبين أن الفعل عنده يدل على ثلاثة أمور: الحدث، واختلاف أحوال هذا الحدث، وأن الاسم بعده مخبر عنه ، حيث دل على معنى في غيره، ومنا نبع عمل الفعل في الفاعل.

[1]– ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 65.

[2]– ينظر، إبراهيم البنا، السهيلي ومذهبه النحوي، مرجع سابق ، ص 314.

ما يدل عليه الفعل من المعمولات:

لقد تعرض "السهيلي" لما يتطلبه الفعل من المعمولات، وأصله هذه الدلالة التي قدمناها، يقول: « الفعل لا يعمل في الحقيقة إلا فيما يدل عليه لفظه، كالمصدر والفاعل، والمفعول به". ويقول – وقد ذكر النعت، والفعل لا يعمل فيه عنده–: وكيف يعمل فيه وهو لا يدل عليه، إنما يدل على فاعل أو مفعول أو مصدر، دلالة واحدة من جهة اللفظ»[1].

وأساس هذه النظرية، وهو عمل الفعل فيما يدل عليه، قد ذكره سيبويه. ويرى أن أقوى دلالته على المصدر لأنه هو الفعل في المعنى، يليها دلالته على الفاعل؛ لأن الفعل هو حركة الفاعل، ولكن عمله في المصدر قد اعترضه بعض أصول العمل عنده، فالتمس وجوها لعمله فيه دق مسلكها، حتى خيفت على أبي حيان، فنسب إلى "السهيلي" وشيخه "ابن الطراوة" ما لم يقولاه، مما يقتضي أن نبسط كلامهما في ذلك.

العامل في المصدر:

يفرق "السهيلي" بين المصدر المؤكد، وبين المصدر المحدود أو المنعوت، من حيث علاقة الفعل بكل منهما، فالفعل عنده لا يدل على المصدر إلا مطلقا غير محدود ولا منعوت، ويرتب على ذلك رأيه في العمل، كما يخص المصدر المحدود والمنعوت بمصطلح المفعول المطلق، يقول: « ولا يكون المصدر مفعولا حيث يكون منعوتا أو في حكم المنعوت"، وسنتحدث عن العامل عنده في هذين النوعين: المصدر المؤكد، والمفعول المطلق»[2].

[1]– السهيلي، نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 65.

[2]– المصدر نفسه ، ص 297.

أ- العامل في المصدر المؤكد:

« يرى أبو القاسم أن العامل في نحو: ضربت ضربا، ما تضمنه ضرب من معنى فعل، إذ معناه: فعلت ضربا، فالعامل ما تضمنه لفظ الفعل، والمؤكد كذلك ما تضمنه الفعل من الحدث.

وقد ذهب السهيلي إلى ذلك، لأن المصدر توكيد للفعل، والتوكيد عنده لا يعمل فيه المؤكد، إذ هو هو، والشيء لا يعمل في نفسه، وهو قول شيخه ابن الطراوة، يقول السهيلي: "وقد سألته عن العامل في المصدر إذا كان توكيدا للفعل، والتوكيد لا يعمل فيه المؤكد، إذ هو في المعنى، فما العامل فيه؟ فسكت قليلا ثم قال ما سألني عنه أحد قبلك، فأرى أن العامل فيه ما كان يعمل في الفعل قبله لو كان اسما، لأنه لو كان اسما كان منصوبا بفعلت المتضمنة فيه»[1].

وقد أخذ "السهيلي" على شيخه أنه ذهل عن كلام "سيبويه" في ذلك، يقول: « وذلك أنه(يعني سيبويه) جعل المصدر المؤكد منصوبا بفعل هو التوكيد على الحقيقة، واختزل ذلك الفعل، وسد المصدر الذي هو معموله مسده، كما سدت إياك ورويدا مسد العامل فيها، فصار التقدير: ضربت ضربت ضربا، فضربت الثانية هي التوكيد على الحقيقة، وقد سد "ضربا" مسدها، وهو معمولها وإنما يقدر عملها فيه على أنه مفعول مطلق لا توكيد»[2]

ولكن "السهيلي" يأخذ برأي شيخه، يقول: « والذي أقول به الآن قول الشيخ "أبي الحسن" وسر عدوله عما نسبه إلى سيبويه أن الفعل المختزل معنى، والمعاني لا يؤكد بها، وإنما يؤكد بالألفاظ، ولكن كيف يؤكد الحدث المتضمن؟ يلجأ السهيلي إلى القياس فيقول: "فضربت يتضمن الضرب المفعول، ولذلك تضمره فتقول: من كذب فهو شر له، أي: فالكذب شر له،

[1]- السهيلي، نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 64.

[2]- سيبويه ، الكتاب، ج2، مرجع سابق ، ص 126.

وتقيده بالحال، فتقول: قمنا سريعا، فسريعا حال من القيام، فكما جاز أن تقيده بالحال، وأن تكتئى عنه بهو، جاز أن تؤكده بضربا، كأنك قلت: ضربا ضربا، ونصب ضربا الأول ضربا الثاني، وبه بعمل في الثاني معنى فعلت»[1].

ومن هذا يتبين أن العامل في المصدر المؤكد هو تبعيته للمصدر المتضمن في الفعل، فكأن الفعل هو العامل فيه، وبهذا تخلص ابن الطراوة من عمل المؤكد في التأكيد، فالعامل المتضمن، وهو غير المؤكد وغير التأكيد.

على أن "أبا حيان" يعرض رأي "ابن الطراوة" على غير ما هو عليه، يقول: « وزعم ابن الطراوة انه مفعول به والتقدير: قعد – فعل– قعودا، فهو منصوب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره". ولم يقل ابن الطراوة ذلك، فالمفعول عنده ما تضمنه الفعل، ثم هو مفعول مطلق لا مفعول به على ما نبينه بعد، وهو ما أفصح عنه السهيلي بأن المعنى، فعل ضربا، وأما ضربا الملفوظ بها فهي توكيد للمفعول المتضمن، وزاد الأمر وضوحا في نهاية المسألة بقوله: إنما ينتصب (يعني المصدر المؤكد) كما ينتصب زيدا الثاني في قولك: ضربت زيدا زيدا، مكررا، انتصب من حيث كان هو الأول، لا أنك أضمرت فعلا، فتأمله»[2].

و« يعرض أبو حيان رأي السهيلي فيقول: "وقال تلميذه أبو زيد السهيلي: هو منصوب ب: قعد أخرى، ولا يجوز إظهارها»[3].

وليس هذا مذهب "السهيلي"، وإنما هو فهمه لمذهب "سيبويه"، وهو الذي قال عنه إن شيخه قد ذهل عنه، وقد عرفنا أنه لا مذهب لـ "السهيلي"، وأنه قد اختار قول شيخه.

[1]– إبراهيم البنا: السهيلي ومذهبه النحوي، مرجع سابق ، ص 319.

[2]– المرجع نفسه، ص 321.

[3]– المرجع نفسه ، ص 324.

ب – العامل في المفعول المطلق:

عرفنا "السهيلي" يخص مصطلح المفعول المطلق بما كان محدودا من الضمائر أو منعوتا، نحو ضربته ضربا، وضربته ضربا شديدا، وعرفناه يقول: « إن الفعل لا يدل على مصدره إلا مطلقا غير محدود ولا منعوت، فما العامل فيه حينئذ؟ ويجيب بقوله: والعامل فيه إذا كان مفعولا مطلقا ليس هو الفعل بنفسه، وإنما هوما يتضمنه من معنى "فعل" الذي هو: فاء وعين ولام، لأنك إذا قلت: ضربت، تضمن "ضربت" معنى "فعلت" لأن كل ضرب فعل، وليس كل فعل ضاربا، وإذا كان الأمر كذلك فضربا منصوب بفعلت المدلول عليه بضرب، حتى كأنك قلت: فعلت ضربا»[1].

وقد مثل "السهيلي" في هذه الفترة بمصدر غير محدود ولا منعوت، ولكن من مذهبه أنه يجوز أن يعرب مفعولا مطلقا على إرادة الوصف، وله في ذلك حوار مع شيخه "ابن الطراوة".

ويعنينا هنا « أنه يرى المفعول المطلق معمولا لما يتضمنه الفعل قبله، ومن مذهبه أن ما يتضمنه الفعل من معنى "فعل" لا يقع بعده إلا مفعول مطلق، فلا يقع بعده مصدر مؤكد، لأن من أصله أن "فعل" وما كان نحوها من الأحداث العامة الشائعة لا تؤكد بمصدر، كما أنه لا يتعدى إلى المفعول به لأن الأفعال العامة عنده لا تتعلق إلا بالأحداث لا بالجواهر»[2].

وخلاصة الرأي أنه لا يعرب شيئا مما اصطلح على تسميته بالمفعول المطلق مفعولا به، لا هو ولا شيخه ابن الطراوة، وأن ما نسب إليه من ذلك فهو من فهم "أبي حيان".

[1]– السهيلي: نتائج الفكر، مرجع سابق ، ص 357.

[2]– المصدر نفسه ، ص 360.

صلة الفعل ببقية أجزاء التركيب:

الفعل عند "السهيلي" لا يدل إلا على المصدر، والفاعل، والمفعول به، وقد عمل في هذه الثلاثة بسبب دلالته عليها، فما صلته ببقية الأنواع التي تدخل في التركيب؟

يقسم "السهيلي" هذه الأنواع إلى قسمين: قسم يمكن أن ينزل منزلة المعمولات الثلاثة المتقدمة فيصل إليه الفعل بنفسه، أو بواسطة الحرف، والقسم الثاني لا سبيل للفعل عليه وإنما العامل فيه معنوي.

القسم الأول:

أما ما يصل إليه الفعل بنفسه من معمولات هذا القسم، فهو الحال وحده، فالفعل يعمل في الحال عنده، من حيث كان وصفا لصاحبها، والصفة هي الموصوف في المعنى، لاشتمالها على ضميره، هذا تعليله.

وسيأتي أنه لا يرى الفعل عاملا في النعت، وهو وصف لصاحبه، ويفرق بين الاثنين بقوله: ".... الحال وإن كانت صفة كالنعت، وفيها ضمير يعود على الاسم كالنعت، وضاحكا إذا كان حالا من زيد هو زيد في المعنى، كما يكون إذا كان نعتا كذلك، لكن الحال ليست بصفة لازمة للاسم كالنعت، وإنما هي صفة للاسم في حين وجود الفعل خاصة، فالفعل إذا أولى بها من الاسم، فعمل فيها دونه". وأما ما يصل إليه الفعل بواسطة الحرف فقد ذكر منه المفعول معه، والظروف، والمستثنى[1].

[1]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 387.

1- المفعول معه:

« فالفعل يعمل في المفعول معه بواسطة الحرف، ولم يحدثنا عن العامل بأكثر من هذا، وهو مذهب جمهور البصريين»[1].

2- الظرف:

تقدم أنه لا يقول بدلالة الفعل على الزمان، وأنه إنما يدل ببنيته على اختلاف أحوال الحدث، ومن ثم فأصله هنا أن الفعل لا يعمل في ظرف الزمان ولا ظرف المكان إلا بواسطة حرف الوعاء، ولكن عارض هذا الأصل عنده أمران:

الأول: أمر ملاحظ في ظروف الزمان خاصة، وهي أنها موضوعة للتأريخ ووقوع الفعل فيها، وقد أغناها هذا عن التزام الحرف الدال على الظرفية معها، وهي وإن كانت متصرفة لكنه يراها غير متمكنة في الكلام تمكن ظروف المكان الخاصة نحو الدار والطريق، وقد مثل "السهيلي" لظرف الزمان باليوم، وقال: "اليوم ونحوه أسماء وضعت للزمان ليؤرخ بها الفعل الواقع فيها، فإذا سمعها المخاطب علم المراد بها، واكتفى بصيغتها عن الحرف الجار" ثم ذكر أن العرب يقولون. سرت اليوم، وسرت في اليوم، ولم يقولوا: "جلست الدار"، بغير حرف الوعاء.

الأمر الثاني: أن يكون الظرف دالا على الوصف، وله مادة في الاشتقاق يرجع إليها، فإذا كان على هذه الحال يرجع إليه الفعل بنفسه، زمانيا كان أو مكانيا، وكان عمله في الظرف كعمله في الحال، وقد مثل لذلك بقبل وبعد، وقريبا منك، وبصرا وظلاما، وذات يوم، وخلفك وأمامك، وفوق وتحت، وإزاء والتقاء، وحذاء وقربك وعندك، ومضى يلتمس اشتقاق هذه الظروف، ويبين أنها قد وقعت موقع الأحوال، فجرت مجراها في تعدي الفعل إليها بنفسه[2].

[1]- السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 388.

[2]- ينظر: المصدر نفسه ، ص 389.

يقول عن قبل وبعد مثلا: "في قبل معنى المقابلة، وهو من لفظ قبل، ويعد من لفظ بعد، وهذا المعنى هو من صفة المصدر، لأنك إذا قلت: جلست قبل جلوس زيد، فما في قبل من معنى المقابلة فهو من صفة جلوسك". و"السهيلي" يعرب صفة المصدر حالا.

ويقول عن بصرا وظلاما: "خرجت بصرا وظلاما، أي: مبصرا ومظلما" وكما رجع إلى هذه الدلالة امتناع دخول الحرف، كذلك رجع إليها عدم تمكن هذه الظروف لأنها في معنى الصفات التي لا تتمكن ولا يخبر عنها.

وعلى هذا فالتزام "في" مع ظرف المكان المحدود هو الأصل عنده، وتعدى الفعل بنفسه إلى ظروف الزمان مطلقا أو إلى ظروف المكان المبهمة هو خارج عن هذا الأصل استغناء بدلالة الوضع، او تشبيها لها بالحال، ولم يخالف "السهيلي" النحاة في شيء من إعراب الظرف، ولكنه قد خالفهم بتأصيله[1].

3- ومما يعمل فيه الفعل بواسطة الحرف:

المستثنى، فالفعل يعمل فيه بواسطة إلا، يقول رادا على من زعم أن إلا هي العاملة، وهو مذهب نسب إلى سيبويه والكوفيين: "وأما إلا فقد زعم بعضهم أنها عاملة، وقد نقض ذلك عليه مالا قبل له به، من قلوهم: ما قام أحد إلا زبد، وما جاءني إلا عمرو. والصحيح أنها موصلة الفعل إلى العمل في الاسم بعدها، كتوصيل واو المفعول معه الفعل إلى العمل فيما بعدها[2].

وهذا القول ينسب إلى "السيرافي" و"الفارسي" و"الرندي" تلميذ "السهيلي"، وينقل الأستاذ "سرحان": "و الشلوبين للمحققين قياسا على المفعول معه". ولعله يعنى من المحققين شيخه "السهيلي"، وقد نسب "ابن عصفور" هذا المذهب لـ "سيبويه" أيضا.

[1]- ينظر: السهيلي، نتائج الفكر مصدر سابق ، ص 79.

[2]- المصدر نفسه ، ص 249.

العامل في المعطوف مضمر:

ألحقنا العامل في المعطوف بالعامل اللفظي، لأن العامل فيه عنده ليس معنى ذهنيا، وإنما هو الفعل مضمرا مدلولا عليه بلفظ العاطف، يقول "السهيلي": «العامل في المعطوف مضمر يدل عليه حرف العطف، وهو في معنى العامل في الاسم الأول»[1]، ولم يقل: «إن العامل هو الفعل الأول –كما قال سيبويه– للقياس والسماع، يقول: "أما القياس فإن ما بعد حروف العطف لا يعمل فيه ما قبله، ولا يتعلق به إلا في باب المفعول معه...ووجه آخر، وهو أن النعت هو المنعوت في المعنى، وليس بينه وبين المنعوت واسطة، ومع ذلك لا يعمل فيه ما يعمل في المنعوت في أصح القولين، فكيف بالمعطوف الذي هو غير المعطوف عليه، وبينهما واسطة، وهو حرف العطف.

وأما ما يدل على إضمار العامل من السماع، فقول الأنصاري:

بل بنى النجار إن لنا فيهم قتلى وإن تره

أراد: قتلى وتره، ثم أظهر (إن) فدل على ما قلناه»[2].

ويوافق "سيبويه" في القول « بأن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بواسطة الواو، وذلك في نحو: اختصم زيد وعمرو، يقول: وهذا الأصل مستتب في جميع حروف العطف إلا في الواو الجامعة، وهي التي تعطف الاسم على اسم لا يصح انفراده، كقولك: اختصم زيد وعمرو، وجلست بين زيد وعمرو، فإن الواو هاهنا تجمع بين الاسمين في العامل، فكأنك قلت: اختصم هذان، واجتمع رجلان، إذا قلت: اجتمع زيد وعمرو»[3].

[1]– السهيلي: نتائج الفكر ، مصدر سابق، ص 321

[2]– المصدر نفسه ، ص 349.

[3]– المصدر نفسه، ص 350.

والقول بأن العامل في المعطوف مضمر مذهب نسب إلى "الفارسي" و"ابن جني"، ولكني وجدت "أبا القاسم" قد خالف أصله هذا، وذلك عند تعليله لامتناع أن يكون مخفوض حتى مضمرا، فقد قال: " حتى الخافضة هي في معنى العاطفة، والعاطفة لا تدخل على ضمير متصل، لا هي ولا شيء من حروف العطف، لان الضمير المتصل مختلط بالعامل الملاصق به، والاسم المعطوف عليه فأصل بينهما مع الحرف، فلما لم تدخل العاطفة على ضمير متصل، لم تدخل الخافضة على ضمير أصلا.

فقد رجع إلى القول أن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه، وهذا ما نأخذه عليه.

عرض موجز لمعمولات الفعل:

1- يعمل الفعل في المصدر والفاعل والمفعول بطريق الأصالة.

2- يعمل الفعل كذلك في الحال، لأنها وصف لصاحبها وقت حدوث الفعل، والصفة هي الموصوف في المعنى، والموصوف بعض معمولاته.

3- يعمل في المفعول معه والظرف والمستثنى بواسطة الحرف، ولكنه قد يصل بنفسه لظروف الزمان اعتمادا على دلالة الوضع، فهي موضوعة للوقوع فيها كما يصل إلى الظروف التي في معنى الوصف من غير الحرف لشبهها بالحال.

4- يعمل الفعل مضمرا في المعطوف، وحرف العطف دال عليه.

عمل الحروف:

« قدمنا أن العمل أصل في الحرف عنده، من حيث كان معناه في غيره، ولهذا فهو يقتضي هذا الغير لفظا فيؤثر فيه كما اقتضاه معنى، وقدمنا قوله: فأصل كل حرف أن يكون عاملا فإذا وجدت حرفا غير عامل، فسبيلك أن تسأل. وقد أراد السهيلي أن يضع أصلا

لعمل الحروف وإهمالها، فقال: لا نجد حرفا لا يعمل إلا حرفا دخل على جملة، قد عمل بعضها في بعض وسبق إليها عمل الابتداء أو نحوه، وكان الحرف داخلا لمعنى في الجملة لا لمعنى في اسم مفرد، فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرف، وهو الابتداء أو نحوه»[1].

وإلى هذا الأصل رجع إهمال حرف الاستفهام، لأنه يستفهم به عن مضمون الجملة، أو ما يسميه "السهيلي" الحديث، ولا تعلق للحرف بأجزاء الجملة المفردة، ومثل حرف الاستفهام حروف النفي ولام التوكيد.

وإلى هذا الأصل رجع إعمال حروف الجر، ونواصب المضارع وجوازمه، لأنها لم تدخل لمعنى في الجملة، وإنما دخلت لمعنى في الاسم أو الفعل بعدها، وقد انتقض هذا الأصل عليه بحروف عملت وكان الأصل إهمالها لأنها دخلت لمعنى في الجملة، وبأخرى أهملت وكان الأصل إعمالها لأنها دخلت لمعنى في الاسم المفرد.

« ومن النوع الأول: إن وأخواتها، وبعض حروف النفي نحو ما ولا، فإنها قد دخلت لمعنى في الجملة، وهو توكيد مضمونها أو نفي هذا المضمون، ويجيب عن إن وأخواتها بأنها وإن " دخلت لمعان في الجملة، إلا أنها كلمات يصح الموقف عليهن، لأن حروفهن ثلاثة فصاعدا، ألا ترى قوله:

ويقلن شيب قد علا ك وقد كبرت فقلت: إنه

وإذا كان هذا حكمها، فلو رفع ما بعدها بالابتداء على الأصل، لم يظهر تشبثها بالحديث الذي دخلت لمعنى فيه، فكان إعمالها في الاسم المبتدأ إظهارا لتشبثها بالجملة وكيلا يتوهم انقطاعها عنه»[2].

[1]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 59.

[2]– المصدر نفسه ، ص 342/341.

وبمثل هذا يوجه إعمال ما الحجازية، يقول: ... وإنما اختلفوا في "ما" ولم يختلفوا في "هل" لمشاركة ما لليس في النفي، فحين أرادوا أن يكون لها أثر في الجملة يؤكد تشبثها بها جعلوا ذلك الأثر كأثر ليس".

ومن النوع الثاني" إلا في الاستثناء، وحروف العطف، فهي لا تعمل عنده، وهي داخلة لمعنى في الاسم المفرد وهو المستثنى أو المعطوف، ويجيب عن إلا بقوله: " لأنها إذا كانت موصولة للفعل، والفعل عامل، فكأنها هي العاملة" ويوجه إهمال حروف العطف بقوله: " وسائر حروف العطف يتقدر بعدها العامل، فتكون في حكم الحروف الدخلة على الجمل»[1]. ذلك أصل "السهيلي" في إعمال الحرف.

ب- حروف المعاني لا تعمل عنده:

عرفنا من قبل أصله في إعمال الحرف، وهو أنه لا يعمل إلا فيما دل على معنى فيه، ومن ثم عمل الجر في الأسماء، والنصب والجزم في الأفعال، هذا منتهى عمل الحروف عنده، وما كان لها من عمل بعده فهو لإظهار التشبث وأن الحرف غير منفصل مما بعده.

وهناك نوع من الحروف يدعى حروف المعاني، وذلك نحو حروف التنبيه والنداء والنفي والاستفهام وإن وأخواتها، من كل حرف وضع لمعنى كان حقه أن يدل عليه بالفعل، وقد ذكرنا كلامه على الحروف الستة وحروف النفي و الاستفهام، وجمعنا حروف المغاني هنا لندل على رأيه فيها وهو أن معانيها لا تعمل في الأسماء بعدها مطلقا، ظروفا كانت أو أحوالا أو غيرها، وحجته في هذا أن معانيها مسندة إلى المتكلم ولا وقوع لها على الأسماء بعدها، فمعنى: هل قام زيد: أستفهم عن هذا الحديث، وما قام زيد: أنفي هذا الحديث، وإن

[1]- السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 79.

محمدا مجتهد، أؤكد هذا الحديث، فهذه الحروف يخبر بها عن المتكلم، وإذا كانت بهذه المثابة فالأسماء بعدها كأنها من جملة أخرى، ولا تعلق لها بحروف المعاني[1].

ومما يوضح مراده هذا أن "كأن" مستثناة عنده من جملة هذه الحروف، فهي تعمل في الحال والظرف لما كان لها تعلف بالاسم بعدها، فمن ثم عملت في الحال والظرف، تقول: كأن زيدا يوج الجمعة أمير، فيعمل التشبيه في الظرف ومن ذلك قوله:

كأنه خارجا من جنب صفحته سفود شرب نسوه عند مفتأد[2].

ولهذا خالف "السهيلي" جمهور النحاة في قولهم: إن التنبيه عامل في الحال في نحو: هذا زيد قائم. يقول أبو حيان: " وقال "ابن أبي العافية" و"السهيلي": لا يجوز أن يعمل حرف التنبيه". وسنذكر عامله في هذه الحال عند الحديث عن العامل في المعنوي. ولكنه يستثني من هذا الأصل أن يقع الحرف موقعا لا يقع فيه إلا الفعل، فحينئذ يجوز أن يعمل معناه في الاسم بعده، وقد مثل لذلك بلولا، فهي مركبة عنده من لو، ولا، ولو عنده باقية على أصلها من طلب الفعل بعدها، يقول: " ومن ثم عمل حرف النفي المركب مع لو – من قولك: لولا زيد – عمل الفعل، فصار زيد فاعلا بذلك المعنى، حتى كأنك قلت: لو انعدم زيد. أو غاب زيد، ما كان كذا وكذا، ولولا مقارنة لو لهذا الحرف لما جاز هذا، لأن الحروف لا تعمل في الأسماء معانيها، فالعامل في هذا الاسم الذي بعد لولا كالعامل في هذا الاسم الذي هو الحديث في قولك: لو أنك ذاهب لفعلت كذا[3].

[1]– ينظر: السهيلي، نتائج الفكر ، مصدر سابق ، ص 229.

[2]– ينظر: المصدر نفسه ، ص 344/343.

[3]– ينظر: المصدر نفسه، ص 345.

ج- الحرف العامل بين الذكر والحذف:

يرى "السهيلي" أنه لا يجوز إضمار الحرف العامل مع بقاء أثره سواء أكان في عوامل الأسماء أم من عوامل الأفعال، إلا أن يقوم شيء مقام الحرف كالعوض منه، وهذا مذهب البصريين كما حدثنا المبرد، ولذلك قال كالمعترض على نفسه، وقد أضمر "أن" بعد واو المعية " وكيف يجوز إضمار الناصب، وأنتم لا تجيزون إضمار الخافض ولا الجازم، نعم ولا إضمار الحروف الناصبة للأسماء، وعوامل الأسماء عندكم أقوى من عوامل الأفعال؟[1]

وقد أجاب بأنا لا نجير إضمار "أن" إلا بإحدى شرائط، إما مع الواو العاطفة على مصدر، أو حتى، أو لام العلة أو لام الجحود، وهذه تقوم مقام العوض من الحرف، كما يقوم الاستفهام مقام العوض من الجار في نحو: أالله لأفعلن؟

ويزيد في الروض الأنف أن كثرة الاستعمال قد تجيز حذف الجار دون تعويض ويذكر أن رؤية كان يجيب إذا قيل له: كيف أصبحت؟ بقوله: خير عافاك الله.

ولما كان هذا أصله فقد خالف الخليل و سيبويه في تقديرهما الجار قبل أن المخففة وان المشددة في نحو قول عبد الله بن الحارث:

ألحق عذابك بالقوم الذين طغوا وعائذا بك أن يعلوا فيطغوني

فقد قالا: التقدير من أن يعلو. وكما في قوله تعالى: ﴿وأن هذه أمتكم أمة واحدة﴾ فالتقدير عنهما: لأن هذه. وقد ذكر حجتهما في جواز الحذف وهو أن حرفي المصدر موصولان بما بعدهما فطال الاسم بالصلة، فجاز الحذف تخفيفا، كما ذكر دليلهما على إن المصدر في موضع الخفض، وهو وقوعه في موضع لا يقع فيه إلا المخفوض بالحرف، نحو: (وأجدر أن

[1]- ينظر: السهيلي، نتائج الفكر ، مصدر سابق ، ص 317.

لا يعلموا حدود ما أنزل الله) ونحو (أحق أن تقوم فيه) فقوله: (أجدر أن لا يعلموا) معناه: بأن لا يعلموا، فلو كان ما قبل "أن" فعل لقيل: حذف الجار فتعدى الفعل فنصب، ولكن (أجدر) و (أحق) اسمان لا يعملان، فمن ههنا عرف النحويون أنه في موضع خفض إذ لا ناصب له[1].

ولكن "السهيلي" يرد احتجاجهما بطول الصلة، بأن التعليل منتقض بالأسماء الموصولة، فقد طالت الصلة معها، ومع ذلك لا يجوز الحذف، ويختم كلامه بقوله: "وإذا أبيت من التقليد فلا إضمار لحروف الجر فيها، إنما هو النصب بفعل مضمر أو مظهر، أما قوله تعالى: (أحق أن تقوم فيه) فإنه لما قال: أحق، علم أنه يوجب عليه أن يقوم فيه، وكذلك (أجدر أن لا يعلموا) ومعنى أجدر: أخلق وأقرب ولما ثبت لهم هذه الصفة اقتضى ذلك أن لا يعلموا، فصار منصوبا في المعنى"، ذلك أصل "السهيلي" في حذف الحرف العامل[2].

عرض موجز لعمل الحرف:

1- يعمل الحرف في كل ما دل على معنى فيه من الأسماء المفردة والأفعال.

2- قد يعمل ما حقه الإهمال إظهارا للتشبث وانه غير منقطع مما بعده من الكلام.

3- الحروف لا تعمل معانيها في الأسماء، وشذ منها كأن، ولا بعد لو.

4- لا يجوز إضمار الحرف العامل مع بقاء أثره إلا أن يقوم مقامه شيء كالعوض منه أو يكثر دوره في الكلام.

[1]- ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 72.

[2]- ينظر: المصدر نفسه ، ص 73.

جماع هذه النظرية:

وبعد فجماع نظرية العمل عنده هو التثبت، سواء أكان العامل فعلا أم حرفا، وينبع التشبث من دلالة العامل، فإذا كانت الكلمة تقتضي أخرى اقتضاء معنويا، فهي تتشبث بها في اللفظ، وتؤثر فيها أثرا لفظيا، هو هذا الأثر الإعرابي، حتى يكون دلالة على ما بينهما من الارتباط، وربما لا يكون هناك ارتباط معنوي ومع ذلك فاللفظ عامل، إظهارا لارتباط هذا اللفظ بما بعده من الكلام، ومثل ذلك عمل إن وأخواتها والحروف التي حقها الإهمال.

وليس العمل من أجل إظهار الارتباط مقصورا عنده على الحرف، بل إن من أصله أن عملت وظننت وأخواتها، وكان وأخواتها، حق هذه الأفعال ان لا تعمل فيما بعدها من الأسماء لأنها لم تدخل لمعنى فيها، وإنما دخلت لمعنى في الجملة، وليس ما بعدها من الأسماء مفعولا على الحقيقة، ولكن أعملت إظهارا لتشبثها بها[1].

العامل المعنوي:

وقد عنى "السهيلي" بالحديث عن العوامل المعنوية، مقارنا بينها وبين العوامل اللفظية، ومما كان يراه أن العوامل اللفظية أقوى من المعنوية، وقد أجاب على هذا السؤال: «لم كانت الإضافة اللفظية أقوى من المعنوية، والعامل اللفظي أقوى من المعنوي؟. أجاب بقوله: اللفظ لا يكون إلا متضمنا لمعناه، فاجتمعا معا، بخلاف المعنى المفرد عن اللفظ، فوجب أن يكون أضعف، وهذا بديع لمن أنصف»[2].

ومما دل به على ضعف العامل المعنوي هذه المقارنة التي عقدها بين الفاعل والمبتدأ، فكلاهما مستحق للرفع، ولكن الرفع في الفاعل لا يزول لأن العامل لفظي، على حين يذهب رفع المبتدأ بدخول النواسخ لما كان عامله معنويا.

[1]– ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 341.

[2]– المصدر نفسه، ص 290.

ما ذكره عن العوامل المعنوية:

1- القصد إليه:

وهو عامل معنوي مختص بالنصب، اعتمده الشيخ ابن الطراوة، ولم يسبق إلى القول به، وقد وقع في كتابه الإفصاح إشارة إليه، وأحال في فهمه على كتابه المقدمات، ومن ثم نرى أن التصور الكامل لهذا العامل رهن بالاهتداء إلى آثار هذا الأستاذ الأندلسي.

«وقد نبع اعتداده بهذا العامل من أن بعض المعمولات من الأسماء والأحداث قد يقصد إلى ذكرها خاصة، من غير حاجة إلى الإخبار عنها أو تسليط عامل لفظي عليها، وقد ذكر لنا تلميذه السهيلي ما يمكن أن نتعرف به هذا العامل، يقول متحدثا عن أقسام الحدث: (فالحدث إذا على ثلاثة أضرب: ضرب يحتاج إلى الإخبار عن فاعله، وإلى اختلاف أحوال الحدث، فيشتق منه الفعل دلالة على كون الفاعل مخبرا عنه. وتختلف أبنيته دلالة على اختلاف أحوال الحدث. وضرب يحتاج إلى الإخبار عن فاعله على الإطلاق، من غير تقييد بوقت ولا حال، فيشتق منع الفعل ولا تختلف أبنيته، نحو ما ذكرناه من الفعل الواقع بعد التسوية، وبعد ما الظرفية، وضرب لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله، ولا إلى اختلاف أحوال الحدث، بل يحتاج إلى ذكره خاصة على الإطلاق مضافا إلى ما بعده، نحو: سبحان الله، فإن سبحان اسم ينبئ عن العظمة، فوقع القصد إلى ذكه مجردا عن التقييدات بالزمان أو بالأحوال، ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود إليه بالذكر، نحو: إياك، ونحو ويل زيد وويحه»[1].

هذا وأمثلة الاشتغال والمفعول المقدم يجعلها أن "الطراوة" منصوبة بالقصد، لا بالفعل المفسر أو المتأخر، على نحو نبينه ونحن نذكر أصول العمل عند "السهيلي".

[1]- السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 80.

« وقد تأثر أبو القاسم بشيخه، فقال بهذا العامل في بعض صور الاشتغال، كما قال به في العامل في المنادى، يقول: " والمنادى منصوب بالقصد إليه وإلى ذكره"، ويدلل على أن يا غير عاملة بوجود العمل مع حذفها، ولو كان حرف النداء عاملا لما جاز حذف وبقاء العمل، ونسب إليه أبو حيان أن الاسم جعله في باب الاغراء، مفعول به من جهة المعنى، وإن لم يعمل فيه عامل لفظي»[1].

هذا ولم يناقش المتأخرون هذا العامل، وكل ما قالوه: " أنه لم يعهد في عوامل النصب"، ولكنه يستحق وقفة ونظرة تقدير، ذلك أن ما يقوله النحاة من أن في شيء من الكلام، ومما يقوى القول قول لا يقوم على أساس قوي، إذ لم يعهد ظهوره في شيء من الكلام، ومما يقوي القول بهذا العامل أنه وثيق الصلة بالنظرة البلاغية التي تقول إن ما قدم فلغرض مثل الاهتمام أو التخصيص، وليس بين الاهتمام وبين القصد فرق، بل يكاد يكون كل منهما عين الآخر.

2- الاخبار:

« وهو عامل الرفع في المبتدأ، يقول السهيلي: "الرافع للاسم المبتدأ كونه مخبرا عنه، لأن كل مخبر عنه مقدم في الرتبة، فاستحق من الحركات أثقلها لأن أوائل الألفاظ والكلام أولى بالثقل وأحمل له»[2].

وهو عامل أراد له صفة العموم، فكل من المبتدأ والفاعل مخبر عنه، وقد يسلمه هذا إلى أن العامل في الفاعل معنوي، وهو كونه مخبرا عنه بالفعل، وهو شبيه بقول من يذهب إلى أن عامل الرفع في الفاعل هي الفاعلية.

[1]- السهيلي، نتائج الفكر مصدر سابق، ص 78/77.

[2]- المصدر نفسه ، ص 406.

وقول "السهيلي" إن رافع المبتدأ كونه مخبرا عنه، مذهب نسب إلى "أبي اسحاق الزجاج"، وبين النحاة خلاف في عامل المبتدأ. فذهب البصريون إلى أنه الابتداء، وفسروا الابتداء بأنه التعري من العوامل اللفظية، وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع بالخبر[1].

3- التبعية:

هي العامل عنده في ثلاثة النعت والتوكيد والبدل، إذ يرى أن العامل فيها معنوي، وهو تبعيتها للمنعوت، وقد تعرض للحديث عن النعت في مواضع متعددة، وأدرج البدل و التوكيد معه، وقد عرض "السهيلي" مذهب "سيبويه" في العامل في النعت، وهو أنه العامل في المنعوت، ثم قال: « وذهب قوم إلى أن العامل في النعت المعنوي، وهو كونه في معنى الاسم المنعوت، فإنما ارتفع أو انتصب من حيث كان هو الأول في المعنى، لا من حيث كان الفعل عاملا فيه، وكيث يعمل فيع وهو لا يدل عليه، إنما يدل على فاعل أو مفعول أو مصدر دلالة واحدة من جهة اللفظ. وإلى هذا القول أذهب»[2].

وواضح أن "السهيلي" لم يخالف أصله، ولكنه مع هذا لا ينكر أثر الفعل في المنعوت، حتى لكأنه هو العامل في النعت، وذلك في قوله: « العامل في النعت –وإن كان معنويا– فلولا العامل في المنعوت لما صح رفع النعت ولا نصبه، فكأن الفعل هو العامل في النعت، ويدخله في زمرة المعمولات الثلاثة، عندما قال: "الفعل لا يعمل في الحقيقة إلا فيما دل عليه لفظه، كالمصدر والفاعل والمفعول به، أو فيما كان صفة لواحد من هذه نحو: سرت سريعا، وجاء زيد ضاحكا، لأن الحال هي صاحب الحال في المعنى، وكذلك النعت والتوكيد والبدل، كل واحد من هذه هو الاسم الأول في المعنى»[3].

[1]– ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 44.

[2]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 231.

[3]– المصدر نفسه، ص 387.

وهذا الكلام قد يعد مخالفا به أصله، ولكنه كان في مقام يتحدث فيه عن المعمولات التي يصل إليها الفعل بواسطة، والتي يصل إليها بدون هذه الواسطة، ولما لم يكن هناك واسطة تفصل التوابع، فقد رجع إلى أنها هي المتبوع في المعنى، والمتبوع معمول للفعل.

وقد رجح عنده أن العامل في النعت معنوي أكثر، ذكر منها: امتناع تقديم النعت على المنعوت، ول كان الفعل عاملا فيه لما امتنع أن يليه معموله، كما يليه المفعول تارة والفاعل أخرى، وكما يليه الحال والظرف، ولا يصح أن يليه ما عمل فيه غيره. ومما رجح معنوية هذا العامل أن النعت صفة للمنعوت لازمة قبل وجود الفعل وبعده، فلا تأثير للفعل فيه ولا تسلط له عليه، وإنما التأثير فيه للاسم المنعوت، إذ بسببه يرتفع ويتنصب وينخفض، وكون العامل هو التعبية مذهب نسب إلى الأخفش والمازني.

التبعية هي العامل في الخبر عنده:

يقول: «وأما رفع الخبر فمن حيث كان هو الاسم الأول في المعنى، كما في النعت، والبدل" ولم يقل بهذا المذهب بصري ولا كوفي»[1].

4- وقوع المضارع موقف الاسم:

« وهو بهذا العامل يوافق مذهب البصريين القال بأن المضارع مرفوع لوقوعه موقع الاسم»[2].

5- الإظهار:

وهو عامل النصب في المفعول من أجله، و"السهيلي" قد انفرد بالقول بهذا العامل، يقول في نحو: جاء زيد خوفا ورغبة فيك، "المجيء إنما يظهر ما كان باطنا خفيا، حتى

[1]- السهيلي، نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 406.

[2]- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق ، ص 551.

كأنك قلت: جاء زيد مظهرا بمجيئه الخوف أو الرغبة أو الحرص، أو أشباه ذلك، فهذه الأفعال الظاهرة تبدي لك الباطنة، فهي مفعولات في المعنى، والظاهرة دالة على ما ينصبها. وعلى هذا فالمفعول من أجله يعربه مفعولا به لهذا العامل المعنوي[1].

6- معنى النظر هو عامل الحال في نحو: هذا زيد قائما:

فقد نفى أن يكون العامل في هذه الحال حرف التنبيه، وقد بينا مذهبه في ذلك عند الحديث عن حروف المعاني، كما نفى أن يكون العامل هو اسم الإشارة لأنه ليس بمشتق، ثم قال: «العامل فعل مضمر تقديره: انظر. وأضمر لدلالة الحال عليه من التوجه واللفظ، وإذا ثبت هذا فلا سبيل لتقديم الحال لأن العامل المعنوي لا يعمل حتى يدل عليه الدليل اللفظي، أو التوجه، أو ما شاكله»[2]. و"السهيلي" قد **انفرد بقوله بهذا العامل.**

أصوله في العمل:

عرفنا من قبل العامل عنده، ومعمولاته التي يصل إليها، ويجدر بنا هنا أن نسجل أصوله في العمل، وقيمة هذه الأصول أنها تنبه على معرفة العامل من حيث علاقته بغيره من العوامل، فهل يشترك عاملان في العمل؟ وهل يقبل العامل أثر غيره فيكون معمولا؟ كما تنبه على معرفة العامل من حيث علاقته بالمعمولات " فقد عرفنا أن الفعل يعمل في الحال والظرف" فهل يعمل في حالين أو ظرفين؟

أجاب النحاة عن هذه الأسئلة وأمثالها بقواعد كلية تحكم نظرية العامل، ولا يعني ذكرنا لها أنه منفرد بها كلها، فغرضنا الأول هو التعرف على موقفه من قضية العامل، وهذه الأصول تهيئ لنا هذه الغاية.

[1]- ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 395.

[2]- المصدر نفسه ، ص 230.

1- حق العامل ألا يكون مهيئا لدخول عامل عليه:

فالعوامل من الأفعال والحروف تخضع لهذا الأصل، ولم يشذ عنه إلا المضارع، وقد علل ذلك بقوله: « وليس الفعل المضارع كالماضي، لأن مضارعته للاسم هيأته لدخول العوامل عليه، والتصرف بوجوه الإعراب كالاسم، وأخرجته عن شبه العوامل التي لها صدر الكلام»[1].

2- العامل لا يعمل في نفسه:

« وهذا أصله الذي بمقتضاه منع أن يكون الفعل عاملا في المصدر المؤكد، وقد ذكرنا قوله من قبل، وهو أن التوكيد لا يعمل فيه المؤكد، إذ هو هو، وإلى هذا الأصل يرجع قوله: "إن الصفة لا تعمل في الموصوف، ذكر عند بيت سامة بن لؤي:

وخروس السرى تركت رذيا بعد جد وجدة ورشاقه

إن خفضت فمعناه: رب خروس السري تركت، فتركت في موضع الصفة لخروس، وإن نصبت جعلتها مفعولا بتركت، ولم يكن تركت في موضع صفة، لأن الصفة لا تعمل في الموصوف»[2].

وبمقتضى هذا الأصل استدل على أن ما الاستفهامية لا صلة لها، قال: «لأنها تنوب عن حرف الاستفهام والاسم المستفهم عنه، فلو كان ما بعدها لم يجز أن يعمل فيها، لأن الشيء لا يعمل بعضه في بعض، وإذا لم يجز أن يعمل فيها، ولا ثم عامل غيرها بطل خلو الاسم من ان يكون معمولا فيه، إذ الاسم ما جاز أن يكون فاعلا أم مفعولا أو دخل عليه حرف م حروف الخفض»[3].

[1]- السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 144.

[2]- المصدر نفسه، ص 196.

[3]- المصدر نفسه، ص 197.

3- لا يجتمعان عاملان في اسم واحد:

يقول عن إن وأخواتها: وكل هذه الحروف تمنع ما قبلها أن يعمل فيما بعدها لفظا ومعنى، أما اللفظ فلأنه لا يجتمع عاملان في اسم واحد، وهذه الحروف عوامل...[1].

4- لا يشترك الفعل والاسم في عامل واحد:

« ذكر هذا الأصل وهو يبين السر في إضمار أن بعد واو العطف في بين الأعشى:

لقد كان في حول ثواء ثويته تقضى لبانات ويسأم سائم

قال: "فإن قيل: فكان ينبغي إذا أن يستغني بمجرد لفظ الفعل عن إضمار أن؟ قلنا: هو فعل مضارع معرب، وعطفه بالواو على ما قبله يشركه معه في الإعراب والعامل، وهما يشتركان في عامل واحد، فأضمرت أن واكتفى بأثرها وعملها عن ظهور لفظها»[2].

5- لا يعمل عامل واحد في حالين ولا في ظريفين إلا أن يتداخلا:

قال: « وليس يجوز أن يعمل عامل واحد في حالين ولا في ظرفين إلا أن يتداخلا ويصح الجمع بينهما نحو قولك: زيد خارج يوم الجمعة ضحوة، لأن الضحوة في يوم الجمعة وكذلك: سرت راكبا مسرعا، ولو قلت: مسرعا بطيئا، لم يجز لاستحالة الجمع بينهما»[3].

6- لا يتقدم المعمول على العامل:

وهذا أصل شيخه "أبي الحسين بن الطراوة"، ومن أجله قال بالعامل المعنوي، وهو القصد إلى الاسم، يقول "السهيلي": « ومما انتصب لأنه مقصود إليه بالذكر: زيدا ضربته، في قول النحويين، وهو مذهب شيخنا أبي الحسين وكذلك: زيدا ضربت، بلا ضمير، لا

[1]- ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 345.

[2]- المصدر نفسه، ص 318.

[3]- المصدر نفسه، ص 401/400.

يجعله مفعولا مقدما، لأن المفعول لا يتقدم على عامله، وهو مذهب قوي. ويوجه هذا الأصل بأن الفعل "الفعل كالحرف، لأنه عامل في الاسم ودال على معنى فيه، فلا ينبغي للاسم أن يتقدم، كما لا يتقدم على الحرف»[1].

ولكنه يفرق بين الفعل والحرف من جهة أن الفعل في نحو: « زيدا ضربت، قد أخذ معموله الذي من أجله صيغ، وهو الفاعل، وأما المفعول فليس في مرتبة الفاعل من حيث الأهمية بدليل حذفه، وإذا جاز حذفه فلا يستبعد تقديمه، ومن ثم فهو يخالف شيخه حين يعرب: زيدا ضربت، مفعولا مقدما، وإما في نحو: زيدا ضربته، فإن المتقدم عنده منصوب بالقصد إليه، كما ذهب إليه شيخه، حيث لا تقديم لما استوفى الفعل معموله»[2].

7- لا يلي العامل إلا ما عمل فيه:

ردد هذا الأصل مرتين، «الأولى وهو يحتج لأن العامل في النعت معنوي، وهو تبعيته للمنعوت، وكان مما قوي به هذا العامل، امتناع تقديم النعت على المنعوت ولو كان الفعل عاملا فيه لما امتنع أن يليه معموله، كما يليه المفعول تارة والفاعل أخرى، وكما يليه الحال والظرف، ولا يصح أن يليه ما عمل غيره.

وفي المرة الثانية اعتمده وهو يوجه ما رآه من قصر الحروف الستة على العمل في الاسم دون الخبر، قال: "يدلك على أنها لم تعمل في الاسم الثاني أنه لا يليها، لأنه لا يلي العامل ما عمل فيه غيره، فلو عملت فيه لوليها كما يلي كان خبرها، ويلي الفعل مفعوله»[3]. والقول بأن هذه الحروف لا تعمل في الخبر هو مذهب الكوفيين.

[1]- السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 81.

[2]- المصدر نفسه، ص 96.

[3]- المصدر نفسه ، ص 96.

3-2- إبرام الحكم النحوي عند السهيلي من خلال الأصل والفرع:

إن الكلام عند العرب القدامى قسمان: « أصل وفرع، فأما الأصل فهو اللفظ مستقل عن العلامات والزوائد. ونجد "الحاج صالح" قد جزم أن "الخليل" و"سيبويه" هما أول من صرح بالتمييز بين اللفظ والمعنى. ونجد السهيلي قد تناول هذا الأصل من الأصول النحوية في كثير من المسائل النحوية في كتابه نذكر منها.

1- تتجلى ظاهرة الأصل والفرع من خلال **مسألة (المثنى والجمع السالم)**، حيث يقول:

« الواو والألف في "يفعلون" و"يفعلان"، أصل للواو والألف في "الزيدون" و"الزيدان" و"المسلمون" و"المسلمان"، وإنما جعلنا ما هو في الأفعال أصلا لما هو في الأسماء، لأنها إذا كانت في الأفعال كانت اسما و علامة جمع، وإذا كانت في الأسماء كانت حرفا علامة جمع، وما يكون اسما و علامة في حال هو الأصل لما يكون حرفا في موضع آخر، إذا كان اللفظ واحدا، كما تقول في كاف الإضمار وكاف المخاطبة وهذا الأصل أولى بنا من أن نجعل الحرف أصلا والاسم فرعا له، يدلك على ذلك أنهم لم يجمعوا بالواو والنون من الأسماء غلا ما كان فيه معنى الفعل، كقولنا: "المسلمون" و"الصالحون"، ولم يقولوا في جمع رجل وغلام: "رجلون" و "غلامون"، فقد وضح لك أن الفعل في هذه المسألة هو الأصل، وإن لم تقل ذلك دخل عليك ما هو أشنع مما تفرضه، وهو أن تجعل ما هو حرف أصلا لما هو اسم، فتقول في الواو التي هي حرف وعلامة جمع في "الزيدون"": إنها الأصل، وفي الواو التي في " يفعلون"، إنها الفرع»[1].

« وقد رجح السهيلي رأي البصريين وعلل ذلك في قوله و الصحيح أنها موصلة الفعل إلى العمل في الاسم بعدها، كتوصل واو المفعول معه الفعل إلى العمل فيما بعدها وليس هذا يكسر الأصل الذي قدمناه، وهو استحقاق جميع الحروف للعمل فيما دخلت عليه

[1]- السهيلي:نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 116.

الأسماء المفردة و الأفعال، لأنها إذا كانت موصلة للفعل، الفعل عامل، فكأنها هي العاملة، فأنت إذا قلت: " ما قام إلا زيد" فقد أعلمت الفعل على المعنى الإيجاب، كما (لو) قلت: " قام زيد لا عمرو"، و قامت "لا" مقام نفي الفعل عن عمرو، فكذلك قامت "إلا" مقام (إيجاب الفعل لزيد إذا قلت: ما جاءني إلا زيد، فكأنها هي العاملة)، فاستغنوا عن إعمالها عملا آخر»[1].

كما تلمس ربطه بين المسائل النحوية وذلك لقياس عمل إلا الاستثنائية من عدمها ب لام التوكيد في قوله: «ونقيس على ما تقدم لا التوكيد، وتركهم لإعمالها في الجملة، مع أنها لا تدخل لمعنى في الجملة فقط، بل لتربط ما قبلها من القسم بما بعدها، هذا هو الأصل فيها، حتى إنهم ليذكرونها دون القسم فتشعر عند المخاطب باليمين كما قال الشاعر:

إني لأمنحك الصدود وإنني قسما إليك، مع الصدود لأميل

لأنه حين قال: "لأمنحك" علو أنه قد أقسم، فلذلك قال: "قسما"، وهذا الأصل محيط بجميع أصول إعمال حروف الجر وغيرها من العوامل، وكاشف عن أسرار العمل للأفعال وغيرها من الحروف في الأسماء، ومنبهة على سر امتناع من أن تكون عوامل في غيرها»[2].

كما نجد "السهيلي" يميز بين اللفظ والمعنى ويظهر ذلك في مسألة **(التثنية والجمع على حد التثنية)** فإن قيل: فما بال الأرضيين؟ قلنا –والله المستعان–: ليس "الأرض" في الأصل كالأسماء الأجناس في "صخر" و"كلب"، ولكنها لفظة جارية مجرى المصدر، فهي بمنزلة السفل والتحت، وبمنزلة ما هو في مقابلتها كالفوق والعلو، ولكنها وصف بها هذه الأرض المحسوسة، فجرى مجرى قولهم: "امرأة ضيف وزور"، يدلك على ذلك قول "الراجز":

[1]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 152.

[2]– المصدر نفسه، ص 154

ولم يقلب أرضها البيطار

يعني قوائم الفرس، فأفرد اللفظ – وإن كان يردي ما هو جمع في المعنى، فإذا كانت بهذه المنزلة فلا معنى لجمعها كما لا يجمع الفوق والتحت، والعلو والسفل، فإن قصد المخبر إلى جزء من هذه الأرض الموطوءة وعين قطعة محدودة منها، خرجت عن معنى السفل الذي هو في مقابلة العلو، حيث عين جزءا محسوسا منها، فجاز على هذا أن يثنى إذا ضممت إليه جزءا آخر فتقول: رأيت أرضين، أو: هما أرضان، ولا يقال للواحدة: أرضة، بتاء التأنيث كما تقول في القطعة من الجنس نحو "تمرة"، و"برة" من "تمر" و"بر"، لأن الأرض ليس باسم جنس كما تقدم. ولا يقال أيضا "أرضة" من حيث قلت "ضربة" و "شتمة"، لأنهما في الأصل تجري (مجرى) السفل والتحت، ولا يتصور في العقول أن يقال " تحتة" ولا "سفلة"، كما تصور ذلك في بعض المصادر، لما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى. فلما لم يمكنهم أن يجمعوا أرضا على أرضات، من حيث رفضوا "أرضة"، ولا أمكنهم أن يقولوا: "آرض" ولا: "آراض"، من حيث لم يكن مثل صخر وكلب، وكانوا قد عينوا جزءا محدودا فقالوا فيه: أرض، وفي تثنيته: أرضان وأرضين – إذا لم ينكروا إذا أضافوا إلى الجزأين مثل عددها أو قريبا منه أن يجمعوه على حد التثنية، فقد تقدم الشر (في الجمع) الذي على حد التثنية، وأنه مقصود إلى آحاده، على التعيين كالتثنية، فإن أرادوا الكثرة والجمع الذي لا يتعين آحاده كأسماء الأجناس، لم يحتاجوا إليها ههنا، فإن لفظ "أرض" تأتي على ذلك كله، لأنها كلها بالإضافة إلى "السماء" تحت وسفل، فعبر عنها بهذا اللفظ الجاري مجرى المصدر لفظا ومعنى، وكأنه وصف لذاتها لا عبارة عن عينها و حقيقتها، إذ يصلح أن يعبر به عن كل ما له فوق وهو بالإضافة إلى ما يقابله سفل، كما تقدم في قوائم الفرس، فسماء كل شيء أعلاه، وأرضه أسفله، ألا ترى كيف وردت مجموعة نحو قوله صلى الله عليه وسلم « طوقه

يوم القيامة من سبع أرضين، لما اعتمد الكلام على ذوات الأرضين وأنفسها على التفصيل و التعيين لآحادها و التعيين لذواتها دون الوصف لها بذم أو سفل في مقابلة علو»[1].

« فإن قيل: فقد كان ينبغي على هذا أن لا يجمع ما هو في مقابلتها ويجري مجرة المصدر الموصوف به، أعني السماء، وقد وردت في كتاب الله مجموعة بخلاف (الأرض) فما الفرق بينهما؟

قلنا: فرقان، فرق من جهة اللفظ وفرق من جهة المعنى، فأما "الأرض" فعلى وزن ألفاظ المصادر الثلاثية الذي وجب لها في الأصل، وهو ما كان على وزن (لأن مصدر الثلاثي) وأما "السماء" وإن كان مثالها في المصادر كالعلاء و الجلاء (فهي بأبنية الأسماء أشبه، وإنما الذي يماثل الأرض في معناها ووزنها "التحت" و"السفل" وهي لا تثنى ولا تجمع، وفي مقابلتها "الفوق" و"العلو"، وهما كذلك لا يجمعان أبدا، على أنا لا نسلم أن السماوات جمع لسماء وإنما هي جمع لسماوة، وسماوة كل شيء أعلاه، وأما جمع سماء على لفظها فأسمية في التكسير، وسماوات في المسلم. وأما الفرق من جهة المعنى فإن الكلام متى اعتمد به على السماء المحسوسة التي هي السقف، وقصد به إلى ذاتها دون معنى الوصف، صح جمعها جمع السلامة، لأن العدد قليل، وجمع السلامة بالقليل أولى، لما تقدم قبل من قربه من التثنية، فوجب أن يكون على حدها، فإذا اجتمع الكلام على المصف استزاد معنى العلا والرفعة، وإن كان الخبر عن السماوات العلى، فجرى اللفظ مجرى المصدر الموصوف ب في قولك، "قوم عدل وزور".

وأما الأرض فلم تجيء في القرآن مقصودا إلى ذاتها، ولا معبرا عنها إلا بما هو بمعنى السفل (والتحت)، تنبيها من الله تعالى على ذمها، وإعراضا عن ذكرها، وترك الاعتناء بها إذ كانت دار الحياة الدنيا، تصديقا لما ورد في الأثر من أن الله تعالى لم ينظر إلى الدنيا منذ خلقها،

[1]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 116.

وإنه يقول لها: "اسكتي يا لا شيء". وشبهها رسول الله –صلى الله عليه وسلم– بالجيفة، بل قال: إنها أهون على الله (من) الجيفة. فلم يكن – جل ثناؤه– ليعتمد ذاتها بالذكر، ولا ليعبر عنها بغير وصف الذم، بخلاف السماء المشقوقة الرفيعة المقدسة المطهرة، التي هي مقر ملائكته، ومحل أنوار (جلاله) وعظمته، فإذا اعتمد ذكر ذاتها مع ما فرقها من جمع، وإذا اعتمد الوصف الشامل لسمواته – وهو معنى العلاء والعلو»[1].

كما تظهر الأصل والفرع في مسألة (باب الفاعل والمفعول به) فإن قيل: «لم ظهرت علامة الإضمار في التثنية والجمع ولم تظهر في الواحد؟ قلنا: الفعل يدل على فاعل مطلق، ولا يجل على تثنيته ولا على جمعه، لأن التثنية والجمع معنى يطرأ على الإفراد، والإفراد هو الأصل، ففعل الواحد مستغن عن ظهور علامة الإضمار بعلم السامع أن له فاعلا، وليس كذلك في التثنية والجمع، لأن السامع لا يعلم أن الفاعل مثنى ولا مجموع إلا بدليل»[2].

كما تظهر ظاهرة التميز بين اللفظ والمعنى في مسألة فإن قيل: فما الفرق بين قوله عز وجل: « (فمنهم من هدى الله، ومنهم من حقت عليه الضلالة)، وبين قوله: (وفريقا حق عليهم الضلالة)، حتى ثبتت التاء في إحداهما، وحذفت في الأخرى؟ قلن: لو كان هذا السؤال في غير القرآن ما احتاج إلى جواب، لأن الإثبات والحذف جائزان، فللمتكلم أن يفعل من ذلك ما شاء، ولكن كلام (الحكيم) الخبير ليس كغيره من الكلام، إعجازه في الأسلوب والانتظام. والفرق بين الموضعين المتقدمين لائح من وجهين، أحدهما لفظي والآخر معنوي. أما اللفظي فهو أن الحروف الحواجز بين الفعل والفاعل في قوله: (حق عليهم الضلالة) أكثر منها في قوله: (حقت عليه الضلالة)، وقد تقدم أن الحواجز بين الفعل والفاعل كلما كثرت كان حذف "التاء" أحسن.

[1]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 125.

[2]– المصدر نفسه ، ص 35.

وأما الفرق من جهة المعنى فإن "من" في سورة النحل واقعة على الأمة، وهي مؤنثة لفظا، ألا تراه يقول سبحانه: (ولقد بعثنا في كل أمة رسولا)، ثم قال تعالى: (ومنهم من حقت عليه الضلالة)، أي: من الأمم أمم ضلت أو حقت عليها الضلالة (ولو قال بدل ذلك: لتعينت التاء، ومعنى الكلامين) واحد، وإذا كان معنى الكلامين واحدا كان إثبات التاء أحسن من تركها، لأنها ثابتة فيما هو في معنى الكلام. و (ليس) كذلك قوله تعالى: (وفريقا حق عليهم الضلالة)، لأن معناه: وفريقا ضلوا، بغير تاء في اللفظ، فليحسن حذفها إذا فيما هو في معناه، فكثيرا ما تفعل العرب ذلك، تدع حكم اللفظ الواجب له في القياس، إذا كان في معنى الكلمة ما ليس لذلك الحكم، ألا تراهم يقولون: «هو أحسن الفتيان وأجمله» في معنى: هو أحسن فتى وأجمله، ونظائره كثيرة. فإذا حسن الحمل على المعنى فيما كان القياس ألا يجوز، فمنا ظنك به يجوزه القياس والاستعمال.

وأحسن من هذه العبارة أن تقول: إنهم أرادوا «أحسن شيء وأجمله»، يجعل "شيء" مكان "فتى" في اللفظ، لأن في الصحيح قوله عليه السلام: « خير نساء ركبن الإبل صالح نساء قريش، أحناه على ولد في صغره، وأرعاه (على زوج) في ذات "يده"، فلو كان التقدير هناك: "أحسن فتى" حين ذكر الفتيان، لقلنا هنا: "أحناها على ولد" إذا ذكر النسوان. ولكن التقدير كما قدرناه لا كما **قدروه**»[1]، وهنا نجد "السهيلي" يستعمل أصل من أصول النحو وهو القياس.

– كما تظهر قضية الأصل والفرع والعلاقة بينهما في مسألة (اخترت الرجال زيدا)، وقال في الباب: « اخترت الرجال زيدا"، والأصل في هذا التعدي بحرف الجر وهو "من"، لأن المعنى إخراج شيء من شيء، وإنما حذف لتضمن الفعل معنى أخر متعد، كأنك حين قلت: اخترت من الرجال، أردت: نخلت الرجال ونقدتهم فأخذت منهم زيدا، فمن هاهنا أسقط حرف الجر كما أسقط في: "أمرتك الخير" إذا كان الأمر تكليفا، كأنك قلت: كلفتك هذا الأمر. وإذا ثبت

[1]- السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 144.

هذا فالمسألة أحكام نذكرها، منها: أن الاختيار تقديم الاسم المجرور إذا لم يسقط حرف الجر، يجوز فيه التأخير، تقول: "اخترت من الرجال عشرة"، ولو قدمت العشرة لم يحسن، لأن المخاطب يتوهم أن المجرور في موضع النعت للعشرة وليس في موضع المفعول الثاني. وأيضا فإن الرجال معرفة فتقديمه أحق بالاهتمام، كما لزم تقديم المجرور الذي هو خبر عن النكرة من قولك: "في الدار رجل"، لكون المجرور معرفة، فكأنه المخبر عنه. فإذا حذفت حرف الجر لم يكن بد من التقديم للاسم الذي كان مجرورا نحو: (اخترت الرجال عشرة، ولو قلت: "اخترت عشرة قومك") أو اخترت فرسا الخيل، لم يجز. والحكمة في ذلك أن المعنى الذي من أجله حذف حرف الجر هو معنى غير لفظ، فلو قوعه على حذف الجر إلا بعد اتصاله به وقربه منه. ولوجه آخر أيضا وهو أن القليل الذي اختير من الكثير إذا كان مما يتبعض ثم ولي الفعل الذي هو "اخترت" بوهم أنه مختار منه أيضا، لأن كل ما يتبعض يجوز أن يختار منه (وأن يختار، فألزموه التأخير وقدموا الاسم المختار منه)، وكان أولى بذلك لما سبق من القول، فإن كان مما لا يتبعض نحو: زيد، وعمرو، فربما جاز على قلة من الكلام نحو قوله:

منا الذي اختير الرجال سماحة

وليس حكم هذا حكم قولك: "اخترت فرسا الخيل"، لأن الفرس اسم جنس فقد يتبعض مثله ويختار منه، و "زيد" من حيث كان جسما يتبعض، ومن حيث كان "زيدا"، أي: اسما علما للشيء بعينه لا يتبعض، فتأمل هذا ولا تغفله، فقلما رأيت مشتغلا به، وهو أصل يجب تفقده، والقياس والسماع يعضده»[1].

[1]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 283.

3-3- إبرام الحكم النحوي عند السهيلي من خلال التقدير :

نجد "السهيلي" يعتمد على أصل من الأصول النحو وهو **التقدير** وذكر صراحة في قوله: « وأحسن من هذه العبارة أن تقول: لأن في الصحيح قوله عليه السلام: "خير نساء ركبن الإبل صالح نساء قريش، أحناه على ولد في صغره، وأرعاه (على زوج) في ذات يده"، فلو كان **التقدير** هناك: "أحسن فتى" حين ذكر الفتيان، لقلنا هنا: "أحناها على ولد" إذا ذكر النسوان. ولكن التقدير كما قدرناه لا كما قدروه»[1].

وذكرها في **مسألة (في وقوع ما كان المصدر)** لقوله: « طالما أقمنا في هذا المكان وطالما قعدنا، فما واقعة على الزمان، والفعل بعدها متعد إلى ضميره، والتقدير، طال زمان أقمنا فيه وقعدنا فيه، والزمان منهم وأما قولهم: كلما جاء زيد كلمته، فما التي أضيف إليها كل ظرف زمان في المعنى فهما كالتي قبلها»[2].

ونلمس ظاهرة التقدير عند "السهيلي" من خلال **مسألة (أي معرب)** في قوله: « وأما "أي" فمعرب بخلاف أخواته لتمكنه بالإضافة وإنما لزمته الإضافة لأنه وضع لتمييز البعض وتعيينه، فلا بد من إضافته إلى الجملة كما يضاف البعض إلى الكل فإن جعلته موصولا عمل فيه ما قبله ولم يجز الإلغاء، وإن جعلته استفهاما عمل فيه ما بعده ولو يجز أن يقع قبله إلا ما يجوز إلغاؤه كأفعال العلم والشك الداخلة على ما حقه الابتداء، فتقول: أيهم أخوك؟ (ولا تقول: ضربت أيهم أخوك، لأن "ضربت" لا يلغى، ولا: أيهم أخوك بالنصب، لأن الاسم المفرد لا يكون صلة. فإن أضمرت مبتدأ كأنك تقول: (ضربت) أيهم هو أخوك، لتجعلها بمنزلة "الذي" فحذف ذلك المبتدأ قبيح في الكلام، وربما جاز على قبحه، ولذلك اختلفوا في إعراب قوله عز وجل: (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد).

[1]- السهيلي: نتائج الفكر ، مصدر سابق ، ص 57.

[2]- المصدر نفسه ، ص 83.

ذهب الخليل إلى أنه محكي، كأنه يذهب إلى ان المعنى: لنقولن: أيهم أشد؟، وذهب سيبويه إلى أنها اسم مبني في موضع المفعول، وبني لمخالفته نظائره، حيث لم يوصل بجملة، والتقدير عنده: أيهم هو أشد»[1].

مما تقدم يتبين لنا أن "السهيلي" كان ذا منهج متميز فعلا في التعامل مع أصول النحو النقلية والعقلية، ومن مميزات ذلك المنهج نذكر:

– لقد اعتبر "السهيلي" السماع أول أصول النحو وأولاها بالاهتمام، إذ النص أقوى حجة من غيره.

– كان للقرآن الكريم أهمية خاصة عنده، ليس في الاحتجاج للأحكام النحوية فحسب، بل في تأمل بديع نظمه وتراكيبه، واستخراج مكامن الإعجاز من آياته.

– مما امتاز به "السهيلي" هو اتخاذه الحديث النبوي الشريف موردا جديدا في استيفاء أحكام النحو والاحتجاج لها.

– احتج بكلام العرب شعرا ونثرا، متقيدا بالحدود الزمانية والمكانية، وكذا أحوال من تؤخذ عنهم اللغة والشعر، إلا أنه قد احتج بأبي تمام، مبررا ذلك بأنه كان عالما بالعربية.

– اعتد "السهيلي" بالقياس كثيرا في تأصيل آرائه، فكان من معتمدي التوسع في قياس التمثيل، معتبرا كل ما سمع عن العرب أصلا يقاس عليه، مما جعله قريبا من مذهب الكوفة.

– اعتمد أيضا القياس الأصلي، سواء أكان ذلك على مستوى المفردات أم على مستوى التراكيب، فعلى المستوى الأول لا يحمل إلا على المقيس المطرد منها، أما على المستوى الثاني فهو يقيس على كل مسموع مهما قال، فكان بصريا من جهة المفردات، كوفيا من جهة التراكيب.

[1]- السهيلي: نتائج الفكر ، مصدر سابق ، ص 156.

– لم يكن استصحاب الحال –وهو إبقاء حال اللفظ على ما هو عليه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل– دليلا معتبرا عند "السهيلي"، إذ لم يعتمده إلا في مسألة واحدة.

– لقد جعل "السهيلي" العلة مدار للأحكام النحوية، فما من حكم نحوي إلا أشفعه بالتعليل والتوجيه، فقد أفرغ طاقة عقلية ممتازة في تعليل أحكام النحو، مبتكرا عللا جديدة.

– لم يقف "السهيلي" عند حد العلة الأولى بل واصل تساؤلاته التعليلية إلى أن وصلت السوادس.

– من مسالك التعليل التي اعتمدها: دلالة الكلمة، الحمل على المعنى، الحمل على اللفظ، الاستغناء، مراعاة الأصل، طلب الخفة، طلب الازدواج، كثرة الاستعمال، الإشعار، رفع الوهم.

– العمل عند "السهيلي" هو الارتباط بين أجزاء تركيب ما على نحو معين، والأثر الذي ينشأ عن هذا الارتباط، وهو يسمى ذلك الارتباط بالتشبث.

– لقد قسم الكلم من حيث العمل على قسمين: قسم يعمل بالأصالة ويتمثل في الحرف والعمل لأن معناه في غيره، ومن ثم يتشبث لفظا بذلك الغير، وقسم ثان الأصل فيه ألا يعمل لأنه يدل على معنى في نفسه، ومن ثم فليس له تشبث بغيره.

– يقسم العالم على قسمين: عامل لفظي، ويتمثل في الفعل والحرف، فالفعل لا يعمل إلا فيما يدل عليه كالمصدر والفاعل والمفعول به، وأما بالنسبة للحرف، فهو يرى أن الأصل في كل حرف أم يكون عاملا باعتبار أن معناه في غيره، ولهذا فهو يقتضي هذا الغير لفظا كما اقتضاه معنى، وأما ما أهمل من الحروف فلكونه دخل على جملة قد عمل بعضها في بعض، وسبق إليها عمل ما كالابتداء ونحوه، وأما القسم الثاني فهو العامل المعنوي هو أضعف من العامل اللفظي.

– من العوامل المعنوية التي ذكرها القصد إليه، وهو عامل النصب في المنادى والاشتغال، الإخبار وهو عامل الرفع في المبتدأ، التبعية وهي العامل في النعت والتوكيد والبدل، الإظهار وهو عامل النصب في المفعول لأجله، وعامل الرفع في الفعل المضارع هو وقوعه موقع الاسم.

– من أصوله في العمل أن حق العامل ألا يكون مهيئا لدخول عامل عليه، العامل لا يعمل في نفسه، لا يجتمع عاملان في اسم واحد، لا يشترك الفعل والاسم في عامل واحد، لا يتقدم المعمول على العامل، لا يلي العامل إلا ما عمل فيه.

– اعتد "السهيلي" على أصل من أصول النحو وهو الأصل والفرع، حيث ميز بين اللفظ والمعنى الذي تحدث عنه "الحاج عبد الرحمن صالح" في نظريته النظرية الخليلية (NKT).

– اعتد "السهيلي" بأصل التقدير وهذا دليل على أنه كان لا يكتفي باستقراء اللغة وإنما تأويلها وتخريجها لتجري في مجرى الكلام.

الفصل الثالث

أثر النحاة في نحو "السهيلي"

المبحث الأول: تقاطع "السهيلي" والمنهج البصري

المبحث الثاني: تقاطع "السهيلي" والمنهج الكوفي

المبحث الثالث: الآراء التي تميز بها "السهيلي"

المبحث الرابع: مميزات الدرس النحوي عند "السهيلي"

المبحث الأول: تقاطع "السهيلي" والمنهج البصري:

نشأ الخلاف النحوي منذ المراحل الأولى للحركة النحوية وخاصة بين مدرستي البصرة والكوفة، حتى بين أصحاب المدرسة نفسها، حيث ألف كتب عديدة في هذا المجال كـ (الإنصاف في مسائل الخلاف) لـ "أبي البركات الأنباري".

و"السهيلي" كغيره من العلماء كان له موقف خاص من هذه المسائل النحوية خاصة في كتابه نتائج الفكر، فقد وافق البصريين في مسائل وخالفهم في مسائل أخرى، خاصة "سيبويه" و"الخليل" (المدرسة الخليلية)، حيث كان وثيق الصلة بكتاب الأول لـ "سيبويه" إذ كان كثير الرجوع والاحتكام إليه، وذلك اقتداء بأستاذه "الحسين بن الطراوة"، وقد ذكر صراحة في كتابه كما أنه وافق الكوفيين في بعض المسائل النحوية التي تعرض لها وسنعرض بعض المسائل النحوية التي تناولها في كتابه (نتائج الفكر) وكيف تقاطعت آراؤه مع أهل البصرة.

« لقد عكف نحاة الأندلس على كتاب سيبويه درسا وشرحا وتعليقا، باعتباره أول كتاب جامع لأصول النحو وفروعه، إذ صار كتابهم المقدس في العربية، وإليه تؤول فضيلة النهضة الأندلسية المغربية»[1]، فقد اعتنوا بالمذهب البصري أكثر من عنايتهم بالمذهب الكوفي، يدل على ذلك ميلهم منقطع النظير إلى آراء البصريين. ومن هؤلاء الدارسين لآراء البصريين الإمام السهيلي، فقد كان مطلعا على مصنفاتهم، يدل على ذلك كثرة إحالاته إليها، كما كان وثيق الصلة بكتاب سيبويه بصفة خاصة، إذ كان كثير الرجوع والاحتكام إليه، معجبا بآرائه أيما إعجاب، ولا عجب في ذلك فقد تمعن في دراسته على شيخه أبي الحسين بن الطراوة، بل تذكر بعض كتب التراجم أنه ناظره فيه، ومما يدل على ذلك الإعجاب أنه فضل عبارة سيبويه على عبارة الزجاجي، فقد رد قوله: " أقسام الكلام ثلاثة: اسم وفعل وحرف"، ووسمه بالضعف قائلا: « وهذه العبارة –على طولها – واهية مردودة وعبارة سيبويه – على

1– إحسان عباس، تاريخ الأدب الأندلسي (عصر الطوائف والمرابطين)، ط1، دار الثقافة ، بيروت لبنان ،1962،ص211 .

إيجازها – صحيحة مفيدة، قال سيبويه: "الكلام: اسم وفعل وحرف»[1]، ومما نلاحظ أيضا أنه قد رجح رأي "سيبويه" على رأي "الأخفش" في إحدى المسائل، مع أن رأي الأخير هو الذي يثبت عند النظر –حسبما قال– إذ قال: « ولولا الوحشة من مخالفة الإمام (أبي بشر) لنصرت قول الأخفش نصرا مؤزرا، وجلوت مذهبه في منصة التحقيق مفسرا، ولكن النفس إلى نصرة سيبويه أميل»[2].

ومن المسائل التي وافق عليها سيبويه وذكر ذلك صراحة **مسألة [أقسام الكلام]** قال فيها "أبو القاسم" (رحمه الله): « أقسام الكلام (ثلاثة): اسم وفعل وحرف" وهذه العبارة –على طولها – واهية مردودة، وعبارة سيبويه – على إيجازها – صحيحة مفيدة قال سيبويه: " الكلم: اسم وفعل وحرف»[3].

ووجه الرد على "أبي القاسم" في عبارته من وجهين، أحدهما: «أنه عبر بالكلام عن الكلم الذي هو جمع كلمة، إذ الاسم والفعل والحرف، كل واحد منها كلمة، وجمع الكلمة كلم، كما تقول: لبنة ولبن. وأما الكلام فهو اسم مفرد يعبر به عن المعنى القائم في النفس الذي تدل عليه العبارات، وما يصطلح عليه من الإشارات»[4]، حيث رجح رأي "سيبويه" على رأي "الزجاجي" ثم يعلل ذلك بقوله ثم قد يسمى اللفظ الدال عليه كلاما، على مذهب العرب في تسميتهم الشيء باسم الشيء الذي اتصل به أو كان سببا له.

والوجه الثاني أنه قال: « أقسام الكلام ثلاثة، فنوع الكلام ثلاثة أنواع، وجعل الكلام جنسا جامعا لها، فخرج من مضمون ذلك أن الاسم على حدته يسمى كلاما وكذلك الحرف والفعل، كما أنك لو قلت: "الحيوان ينقسم قسمين: إنسانا وبهيمة" لكان كل قسم من الحيوان يسمى

[1]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 49.
[2]– المصدر نفسه، ص 185.
[3]– المصدر نفسه ، ص 49.
[4]– المصدر نفسه، ص 49.

حيوانا، وكذلك جميع الأنواع الواقعة تحت الأجناس. وليس كذلك مسألتنا، فإن "زيدا" ليس كلاما على حدته، ولا "من"، و" عن"، ولا " قام"، بل كان واحد منهن كلمة وليست بكلمة، قال سيبويه: " إنما يحكي ما كان كلاما لا قولا، وما لم يكن هكذا سقط القول عليه»[1].

« وأصبح من هذه العبارة عبارة من قال: الكلام (ما) يتألف من ثلاثة أشياء، اسم وفعل وحرف"، إلا أنها (أيضا) معترضة من وجه واحد، وهو أنه قد يوجد في الكلام ما يتألف من شيئين، نحو: قام زيد، فليس الكلام كله يتألف من هذه الثلاثة، بل أكثره، فالجواب أن يقال: تصحيحها أن يقال: ثلاثة أقسام: خبر، واستخبار وطلب. فكل واحد من هذه كلام، وليس كذلك الاسم والفعل والحرف»[2].

وفي **مسألة (الحرف)** نجده يرجح كلام "سيبويه" **في مسألة (لام التبرئة)** في قوله: « وأما التي للتبرئة فللنحويين فيها اختلاف، أهي عاملة أم لا؟

فإن كانت عاملة فكما اعلموا "أن" حرصا على إظهار تشبثها بالحديث، وإن كانت غير عاملة – كما ذهب إليه سيبويه، والاسم بعدها مركب معها مبني على الفتح – فليس كلامنا في المبنيات»[3].

أما في مسألة (في اللامين، لام كي ولام الجحود) يوافق "السهيلي" رأي "سيبويه" في قوله: « هما حرفا جر، فكلاهما ينصب بإضمار "ان"، إلا أن لام كي هي لام العلة لا يقع قبلها غلا فعل يكون علة لما بعدها، فإن كان ذلك الفعل منفيا لم يخرجها (ذلك) عن أن تكون لام كي كما ذهب عليه الصيمري، وهذا مذهب البصريين بخلاف الكوفيين فالناصب عندهم

[1]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 50.

[2]– المصدر نفسه ، ص50.

[3]– المصدر نفسه، ص106.

اللام نفسها والدليل أن العرب أظهرت بعدها أن تارة و "كي" تارة أخرى واعتمدوا في ذلك على القياس فقط»[1].

كما وافق "السهيلي" رأي "الخليل" و"سيبويه" **في مسألة (إظهار أن بعد لام "كي")**، وذلك حين فصل بين لام الجحود ولام كي في قوله:« وإنما الفرق بين لام الجحود ولام كي من وجوه ستة:

أحدهما: أن لام الجحود يكون قبلها ما كان أو لم يكن، وتكون كان بلفظ المضي أو في معناه، لا بلفظ الاستقبال وتكون زمانية ناقصة لا تامة، ولا يقع بعد اسمها ظرف ولا مجرور، لا تقول: "ما كان زيد عندك ليذهب" وإلا "...أمس ليخرج". فهذه أربعة فروق.

والذي يكشف لك قناع المعنى ويهجم بك على الغرض إن كانت الزمانية عبارة زمان ماض، فلا تكون علة لحادث، ولا تتعدى إلى المفعول من أجله، ولا إلى الحال وظرف المكان، وفي تعديلها إلى ظرف الزمان نظر، فهذا الذي منعها من أن تقع قبل لام العلة، أو يقع بعدها المجرور أو الظرف.

وأما الفرق الخامس بين اللاميين فهو: أن الفعل بعد "لام" الجحود لا يكون فاعله إلا عائدا على اسم "كان" لأن "لام" وما بعدها في موضع الخبر عنه، فلا تقول: ما كان زيد ليذهب عمرو، كما تقول: جاء زيد ليذهب عمرو، أو: لتذهب أنت ولكن تقول: ما كان ليذهب وما كنت لأفعل.

والفرق السادس: جواز إظهار "أن" بعد "لام" كي، ولا يجوز إظهارها بعد "لام" الجحود، لأنها جرت في كلامهم نفيا للفعل المستقبل بالسين أو سوف، وصارت لام الجحود بإزائها، فلم يظهر بعدها ما لا يكون بعدهما»[2].

[1]- السهيلي: نتائج الفكر ، مصدر سابق ، ص 106.
[2]- المصدر نفسه ، ص107.

وفي هذه النكتة مطلع على فوائد من كتاب الله – عز وجل –؛ ومرقاة إلى تدبره، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾[1]، فجاء بلام الجحود حيث كان نفيا لأمر متوقع، وسبب مخوف في المستقبل.

ثم قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾[2]، فجاء باسم الفاعل الذي لا يختص بزمان حيث أراد نفي وقوع العذاب بالمستغفرين على العموم في الأحوال، لا يخص مضيا من استقبال. ومثله: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى﴾[3]، ثم قال عز وجل: ﴿وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى﴾[4]، فالحظ هذه الآية من مطلع الأخرى تجدها كذلك في المعنى»[5].

« وأما (لام العاقبة)، ويسمونها (أيضا): "لام الصيرورة" وهي نحو اللام في قوله تعالى: ﴿ليكون لهم عدوا﴾، ونحو قوله: ﴿أعنق ليموت﴾، فهي في الحقيقة "لام كي"، ولكنها لم تتعلق بقصد المخبر عنه وإرادته، ولكنها تعلقت بإرادة فاعل الفعل على الحقيقة، وهو الله سبحانه وتعالى، أي: فعل الله ذلك بسكون كذا كذا، وقدر أن يعنق الرجل ليموت، فهي متعلقة بالقدر وقضاء الفعل. وكذلك: " أني لأنسى أسن"، ومن رواه: "إني لأنسى" فقد كشف قناع المعنى فلا غبار عليه»[6].

قال "سيبويه": « أعلم أن اللام قد تجيء في موضع لا يجوز فيه الإظهار وذلك: إياك وزيدا وكأنك إذا مثلت قلت: ما كان زبد لأن يفعل أي ما كان زيد لهذا الفعل فهذا بمنزلته ودخل فيه معنى نفي كان سيفعل فإذا قلت هذا قلت: ما كان ليفعل كما كان لن يفعل نفيا ليفعل وصارت بدلا من اللفظ بأن كانت ألف الاستفهام بدلا من واو القسم في قولك: والله لتفعلن فلم

[1]- سورة الأنفال، الآية 33.

[2]– سورة الأنفال، الآية 33.

[3]– سورة هود، الآية 117.

[4]– سورة القصص، الآية 59.

[5]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 107.

[6]– المصدر نفسه، ص 108.

تذكر إلا أحد الحرفين إذا أكان نفيا لما معه حرف لم يعمل فيه شيء ليضارعه فكأنه قد ذكر أن. كما أنه قال: سقيا له فكأنه قال: سقاه الله»[1].

ويلاحظ أيضا أن "السهيلي" كان يرد بطريقة لطيفة على أراء سيبويه فقد ذكر في مسألة (العامل في النعت)، حيث يقول: « وإذا تقدم نعت النكرة عليها نصب على الحال»[2].

تقدم في صدر هذا الفصل العامل في النعت، وفيه قولان، أحدهما: أن العامل في المنعوت هو العامل في النعت، وكان سيبويه إلى هذا ذهب حين منع أن يجمع بين نعتي الاسمين إذا اتفق إعرابهما واختلف العامل فيهما نحو: جاء زيد وهذا محمد العقلان.

« وذهب قوم إلى أن العامل في النعت المعنوي، وهو كونه في معنى الاسم المنعوت، فإنما ارتفع أو انتصب من حيث كان هو الأول في المعنى، لا من حيث الفعل عاملا فيه، وكيف (يعمل) فيه وهو لا يدل (عليه، غنما يدل على) فاعل أو مفعول أو مصدر دلالة واحدة من جهة اللفظ، وأما الظروف فمن دليل آخر، وإلى هذا القول أذهب، وليس فيه (نقص) لما منعه سيبويه من الجمع بين نعتي الاسمين المتفقين في الإعراب إذا اختلف العامل فيهما، لأن العامل في النعت –وإن كان معنويا– فلولا العامل في المنعوت لما صح رفع النعت ولا نصبه، فكأن الفعل هو العامل في النعت، فامتنع اشتراك عاملين في معمول واحد، ولو لم يكونا عاملين فيه في الحقيقة، ولكنهما عاملان فيما هو في المعنى»[3].

[1]– سيبويه: الكتاب، ج2، ص 86.

[2]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 180.

[3]– المصدر نفسه ، ص 180.

ومن الآراء التي وافق "السهيلي" "الخليل" **مسألة (التوكيد) بـ "كلا"**، حيث رجح رأيه في قوله:

« وأما "كلا" فاختلاف النحويين فيها مشهور، واحتجاج البصريين والكوفيين مذكور، لكننا نشير إلى ضروب من الترجيح لكل فريق، ترشد الناظر فيها إلى واضح الطريق، فنقول: أما من ذهب إلى أنها اسم مفرد وألفها لأن الفعل وليست ألف التثنية، فمعظم حجته أنها في الأحوال الثلاثة مع الظاهر على صورة واحدة، أعني حال الرفع والنصب والخفض، وإنما تنقلب ياء في حال الخفض والنصب مع المضمر خاصة كما ينقلب ما ليس بألف التثنية، نحو: لديهما وعليهما»[1].

« وهذا معنى قول "الخليل" و"سيبويه"»[2]، ولم يبعد عن الصواب من عول عليه! ومما احتج لهذا المذهب قول العرب: « كلاهما ذاهب، ولم يقل: ذاهبان.

وكلا يومي أُمامة يوم صدِّ.

وقوله سبحانه وتعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾[3]، فأرد الخبر عن "كلا". ولا حجة فيه، ولذلك عدل "سيبويه" في الاستدلال عنه، بما تقدم من أنك تضيف كلى كلا فتفرد الخبر عنهن فتقول: " كلكم راع" حملا على المعنى، فإن قيل: إنما أفرد الخبر عن "كل"؛ لأنه اسم مفرد، وكذلك "كلا" لا للعلة التي ذكرت؟

قلنا: فلم وكد الجمع بها، والجمع لا يؤكد بالواحد، كما لا ينعت بالواحد، وهو في التوكيد أبعد، لأنه تكرار للمؤكد؟ ولم يقل عزوجل: ﴿كل له قانتون﴾ و ﴿كل إلينا راجعون﴾؟ وقد ثبت بما

[1]– السهيلي: نتائج الفكر، مرجع سابق ، ص 22.

[2]– سيبويه: الكتاب، ج2، ص ص 105/104.

[3]– سورة الكهف، الآية 33.

تقدم من الشواهد السمعية والأدلة القياسية أنه اسم للجمع بمنزلة قوم، وأنت لا تقول: "قوم ذاهب، ولا قومك خارج" فثبت أنه ليس باسم مفرد، وإنما هو اسم للجمع»[1].

وإنما التعديل لمن ذهب مذهب "سيبويه" على الحجة الأولى، على أنها معارضة بضروب من الاحتجاج، منها: أنها « تأكيد للاثنين بواحد، كما لا ينعت الاثنان بواحد، وليس لقائل أن يقول فيها كما في "كل" إنها لاسم الجمع؛ لأن الجمع تختلف صوره فيكون مسلما ومكسرا وأسماء الجمع لا واحد لها كرهط وقوم، ولا يكون للتثنية إلا صورة واحدة وحد واحد، وإذا بطل أن يكون واحدا في معنى التثنية، وبطل توكيد الاثنين بواحد ولم يبق إلا أن يكون "كلاهما" مثنى تقلب الفاء ياء في النصب والخفض مع الضمير خاصة، إذا أضفته إلى مظهر استغنيت عن قلب ألفه ياء في الخفض والنصب، بانقلاب ألف المظهرين اللذين تضيف إليهما إذا قلت رأيت كلا أخويك. ولو قلت: رأيت كلا أخويك، كنت قد جمعت بين علامتي إعراب في اسم واحد، لأنهما لا ينفصلان أبدا ولا تنفك "كلا" هذه عن الإضافة»[2].

لقد وافق السهيلي سيبويه **في مسألة (قطع النعت)** في قوله: « وإذا تكررت النعوت فإن شئت اتبعتها الأول»[3].

« جعل أبو القاسم تكرار النعوت شرطا في جواز القطع من الأول، ولا يلزم هذا الشرط على الإطلاق ولكن الاسم إذا كان معروفا عند المخاطب، ولم يقصد تمييزه من غيره، لم يكن النعت حينئذ من تمامه، وإنما يقصد به مدح أو ذم فلم يمتنع القطع من الأول»[4]، كما قال

[1]– السهيلي:نتائج الفكر، مرجع سابق ، ص 221.

[2]– المصدر نفسه ، ص 221.

[3]– المصدر نفسه، ص 185.

[4]– المصدر نفسه، ص 185.

"سيبويه": « سمعت العرب تقول: (الحمد لله رب العالمين) فسألت يونس عنها، فزعم أنها عربية»[1].

« وأمّا إذا كان المنعوت غير متميز عند المخاطب إلا بنعته، فلا بد حينئذ أن يكون تابعا للمنعوت، ثم يكون تكرار النعوت شرطا في جواز القطع، كما قال أبو القاسم.

وفائدة القطع من الأول أنهم أرادوا تجديد مدح أو ذم غير مذكور في أول الكلام؛ لأن تجدد لفظ غير الأول دليل على تجدد المعنى، وكلما كثرت المعاني وتجدد المدح كان أبلغ. وقد رأيت هذا المعنى للفراء فاستحسنته»[2].

كما اختلف النحاة في العامل (**المستثنى**)، ونجد السهيلي في هذه المسألة يوافق كل من سيبويه والخليل في تعليل حكمه النحوي وذلك باعتبار أن العامل في المستثنى هو الفعل وليس "إلا" وخالف الكوفيين في ذلك حيث اعتبروا أن "إلا" هي العامل في قوله: وأما «"إلا" في الاستثناء فقد زعم بعضهم أنها عاملة. وقد نقض ذلك عليه بما لا قبل له به من قولهم: " ما قام أحد إلا زيد" و "وما جاءني إلا عمرو"»[3].

« والصحيح أنها موصلة الفعل إلى العمل في الاسم بعدها، كتوصيل واو المفعول معه إلى العمل فيما بعدها. وليس هذا بكسر الأصل الذي قدمناه، وهو استحقاق جميع الحروف للفعل، والفعل عامل، فكأنها هي العاملة، فأنت إذا قلت: " ما قام إلا زيد"، فقد أعلمت الفعل على معنى الإيجاب، كما (لو) قلت: " قام زيد لا عمرو"، وقامت "لا" مقام نفي الفعل من عمرو، فكذلك قامت "إلا" مقام (إيجاب الفعل لزيد إذا قلت، ما جاءني إلا زيد، فكأنها هي العاملة)، فاستغنوا عن إعمالها عملا آخر»[4].

---

[1]– سيبويه: الكتاب، مرجع سابق ،ج1، ص 248.

[2]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 186.

[3]– المصدر نفسه ، ص 63.

[4]– المصدر نفسه، ص 64.

كما اتفق مع "سيبويه" في تفضيله للعامل اللفظي على المعنوي في قوله: « وأما رفع المضارع فلوقوعه موقع الاسم المخبر به. وقد حذا حذو سيبويه إذ نص صاحب الكتاب على ذلك في باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء فقال: « أعلم أنها إذا كانت في موضع اسم المبتدأ، وموضع اسم بني على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب فإنها مرتفعة وكينونتها في موضع الأسماء كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ»[1].

ويذهب إلى ذلك أيضا "أبو العباس المبرد"، إذ قال: « اعلم أن الأفعال المضارعة ترتفع بوقوعها مواقع الأسماء مرفوعة كانت الأسماء أو منصوبة أو مخفوضة، فوقوعها مواقع الأسماء هو الذي يرفعها، ولا تنتصب إذا كانت الأسماء في موضع نصب، ولا تنخفض على كل حال، وإن كانت الأسماء في موضع خفض، فلها الرفع لأن ما يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل، فهي مرفوعة لما ذكرت لك حتى يدخل عليها ما ينصبها أو يجزمها»[2]، وقد احتج البصريون لمذهبهم بأن قالوا: «إنما قلنا إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم، وذلك من وجهين، أحدهما أن قيامه مقام الاسم عامل معنوي، فأشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه، والوجه الثاني أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله، فلما وقع أحواله وجل أن يعطي أقوى الإعراب، وأقوى الإعراب الرفع، فلهذا كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم»[3].

وهذا دليل على أن "السهيلي" عكف على كتاب "سيبويه" درسا وشرحا وتعليقا باعتباره أول كتاب جامع لأصول النحو وفروعه إذ صار كتابهم المقدس في العربية، وإليه تؤول فصيلة النهضة الأندلسية المغربية.

[1]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 62.

[2]– المبرد: المقتضب، مرجع سابق ، ص 132.

[3]– ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق ، ص 157.

وذهب "السهيلي" إلى أن الوصف لابد من تقدم نفي أو استفهام حتى يعمل، فإذا لم يتقدمه نفي أو استفهام لم يعمل لأن ذلك باطل في القياس، إذ أن «اسم الفاعل اسم محض واشتقاقه من الفعل لا يوجب له عمل الفعل، إذا كنا نعمل كل اسم مشتق من الفعل كمسجد ومرقد ومروحة ومغرفة، ولكن إنما نعمل إذا تقدم ما يطلب الفعل أو كان في موضع لا يدخل عليه العوامل اللفظية نحو النعت و الخبر، فيقوى حينئذ معنى الفعل فيه، ويعضد هذا من السماع أنهم لم يحكموا عن العرب (قائم الزيدان) ولا (ذاهب إخوتك) إلا على الشرط الذي ذكرناه، ولو وجد الأخفش ومن قال بقوله مسموعا لاحتجوا به على الخليل وسيبويه»[1]، وهذا مذهب البصريين إذ أنكروا عمل الوصف غير معتمد على نفي أو استفهام خلافا للأخفش والكوفيين الذين أجازوا ذلك، وقد احتج البصريون لمذهبهم بشواهد عدة من أشعار العرب.

ويبدو أن "سيبويه" قد أجاز بقبح جعل الوصف مبتدأ دون اعتماد على نفي أو استفهام، فقد نص في الكتاب على ذلك إذ قال: « وزعم الخليل –رحمه الله– أنه يستقبح أن يقول: (قائم زيد)، وذاك إذا لم تجعل (قائما) مقدما مبنيا على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم، فنقول: (ضربت زيدا عمرو)، وعمرو على ضرب مرتفع ، فإذا لم يريدوا هذا المعنى، وأرادوا أن يجعلوه فعلا كقولك: (يقوم زيد)، و(قام زيد) قبح لأنه اسم"، يريد أن قولنا: قائم زيد قبيح إن أردنا جعل (قائم) مبتدأ، و(زيد) خبره، وليس بقبيح أن نجعل (قائم) خيرا مقدما والنية فيها التأخير»[2].

وقد أبان "ابن مالك" ما قصده "سيبويه"، وذلك في قوله: « إن الوصف المشار إليه لا يحسن عند سيبويه الابتداء به على الوجه الذي تقرر إلا بعد استفهام أو نفي، وإن فعل به ذلك دون استفهام أو نفي قبح عنده دون منع، هذا مفهوم كلامه في باب الابتداء، ولا معارض له في غيره، ومن زعم أن سيبويه لم يجز جعله مبتدأ دون اعتماد على نفي أو استفهام أو نفيا فقد قوله ما لم يقل" وكذا كان هذا رأي ابن السراج إذ صرح بمجيء الوصف مبتدأ دون اعتماد

[1]- السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 328.

[2]– سيبويه: الكتاب، مرجع سابق ، ج1، ص 128.

على نفي أو استفهام لكن بقبح، قال: "وحسن عندهم: أقائم أبوك؟ وأخارج أخوك؟ تشبيها بهذا إذا اعتمد (قائم) على شيء قبله، فأما إذا قلت: قائم زيد، فأردت أن ترفع زيدا بقائم، وليس قبله ما يعتمد عليه البتة فهو قبيح، وهو عندي جائز على قبحه" أما الكوفيين والأخفش فمجيء الوصف عندهم مبتدأ باعتماد أو بغيره جائز دون قبح، وقد احتجوا ببعض الشواهد من أشعار العرب وخرجوها على حسب ما يوافق مذهبهم نحو: مبتدأ.

فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب قال بالا

ف (خير) مبتدأ و(نحن) فاعل سد مسد الخبر، على حسب مذهبهم، ولو خرج على التقديم و التأخير لكان أحسن إلا أن ابن مالك أنكر أن يكون "(خيرا) خبرا متقدما، و(نحن) متقدما، و (نحن) مبتدأ، لأنه يلزم في ذلك الفصل بمبتدأ بين أفعل التفضيل ومن، وهما كمضاف ومضاف إليه، فلا يقع بينهما مبتدأ كما لا تقع بين مضاف ومضاف إليه، وإذا جعل (نحن) مرتفعا بخبر على الفاعلية لم يلزم ذلك لأن فاعل الشيء كجزء منه"، فابن مالك وكذا ابنه يجيزان عمل الوصف دون اعتماد لكن بقبح، فيقول ابن الناظم: " أما إذا لم يعتمد على الاستفهام أو النفي كان الابتداء به قبيحا، وهو جائز على قبحه»[1].

كما اتفق "السهيلي" مع "سيبويه" في **مسألة (تقديم النعت والنعوت)** وشبههما بتقسيم "سيبويه" في مسألة الكلام حيث قال: فمضمون هذا الفصل ينقسم إلى خمسة أقسام:

«1- نعت لا يجوز حذفه منعوته (كقولك: رأيت سريعا، و: لقيت خفيفا).

2- ونعت يقبح حذف منعوته، وهو مع ذلك جائز كقولك: لقيت ضاحكا، أو: رأيت جاهلا، وإنما جاز الاختصاص الصفة بنوع واحد من الأسماء.

[1]- السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 312.

3- ونعت يستوي فيه حذف الموصوف وذكره، كقولك: أكلت طيبا، و: شربت عذبا، لاختصاص الفعل بنوع من المفعولات.

4- وقسم يقبح فيه ذكر الموصوف لكنه حشوا في الكلام، كقولك: أكرم الشيخ، و: وقر العالم، و: أرفق بالضعيف، لتعلق الأحكام بالصفات واعتمادها عليها بالذكر.

5- وقسم لا يجوز فيه البتة ذكر الموصوف، كقولك: دابة، وأبطح وأبرق، وأجرع –للمكان– وأسود –للحية– وأدهم –للقيد– وأخيل – للطائر. فهذه في الأصول نعوت، ألا تراهم لا يصرفونها ويقولون في المؤنث: بطحاء، وجرعاء، وبرقاء. ولكنهم لا يجرونها نعتا على منعوت، فنقف عندما وقفوا ونترك القياس إذا تركوا»[1].

« أما "سيبويه" فقسم الكلام إلى:

1- المستقيم الحسن (السليم في القياس والاستعمال معا).

2- المحال: وهو اجتماع المتضادات.

3- المستقيم الكذب: المستقيم في اللفظ فقط.

4- المستقيم القبيح: وهو وضع اللفظ في غير موضعه

5- المحال الكذب: وهو الكذب في اللفظ والمعنى»[2].

[1]- السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 156/ 157.

[2]- سيبويه: الكتاب، مرجع سابق ، ج1، ص 120.

والمخططان الآتين يوضحان ذلك التشابه:

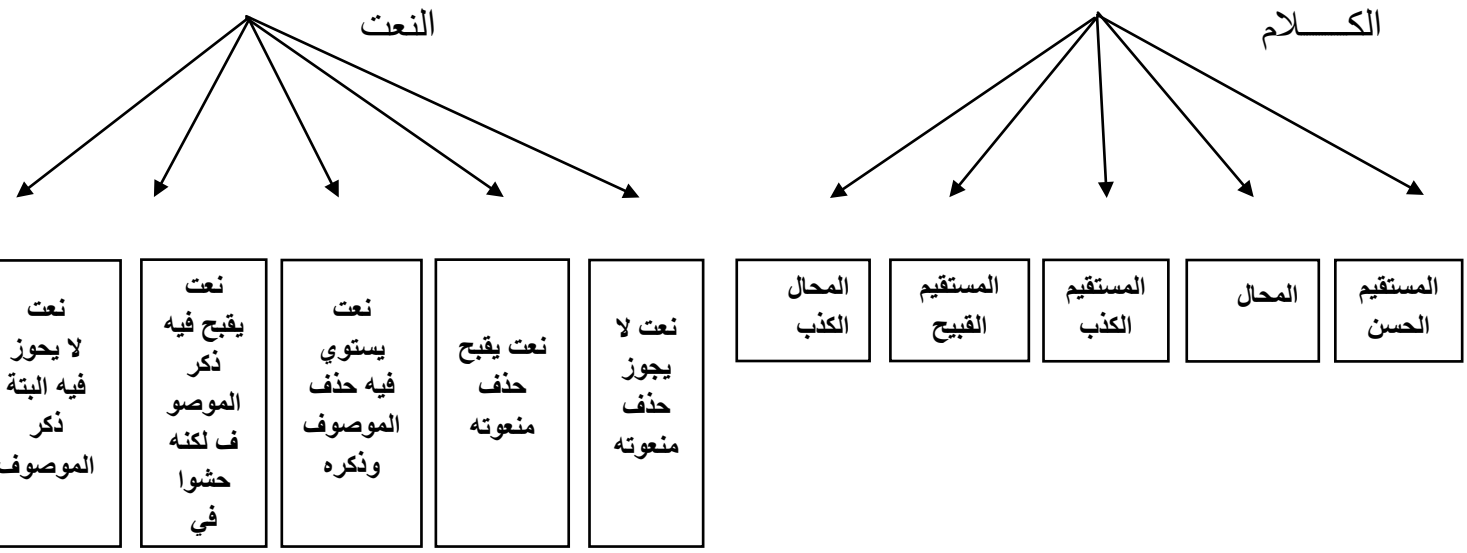

كما نجد "السهيلي" يتفق مع "الخليل" و"سيبويه" في مسألة (العلامة العدمية)؛ أي خلو الموضع من العلامة وهذا يتجلى في مسألة (باب الابتداء والرفع)،حيث يقول: « الرافع للاسم المبتدأ كونه مخبرا عنه»؛ أي الرافع للخبر هو المبتدأ، ورافع المبتدأ هو العامل المعنوي أي العلامة العدمية، كما ذكر "السهيلي" أن رافع الخبر هو المبتدأ وشبهه بالفاعل في قوله: الرافع للاسم المبتدأ كونه مخبرا عنه، (لأن كل مخبر عنه) مقدم في الرتبة، فاستحق من الحركات أثقلها، لأن أوائل الألفاظ و الكلام أولى بالثقل وأحمل له، ألا ترى أن الحذف والتغييرات إنما تلحق الأواخر تخفيفا ووجه آخر في (استحقاق) المخبر عنه الرفع، وذلك أنه أقوى حظا في الحديث من المفعولات والمجرورات، فلما كان حظه من الخبر أقوى، كان أولى الحركات به أقواها، وقوة الضمة وثقلها معلوم بالحس وموجود بالضرورة، فاختيرت للمخبر عنه ليتشاكل اللفظ المقول، والمعنى المنقول، كما تقدم فيما مضى من الأصول، فقد اشترك الفاعل والمبتدأ في استحقاق الرفع، إلا أن العامل في الفاعل اللفظي فلا يدخل عليه ما يزيله؛ لأن العامل اللفظي أقوى من المعنوي، إذ هو متضمن اللفظ والمعنى جميعا بخلاف المعنوي،

ومن ثم يبطل الرفع في المبتدأ بدخول أن واخوتها (وكان وأخواتها). وقد تقدم في باب أقسام الأفعال في التعدي شرح عملها في المبتدأ»[1].

وهذا ما توافق مع رأي "الخليل" و"سيبويه" و"الزمخشري" و"ابن يعيش"، حيث نجد "السهيلي" يميل إلى مصطلح الانفصال والابتداء وحد اللفظة عندما عرف الخبر بقوله: « الرافع للاسم المبتدأ كونه مخبرا عنه»[2]، وهذه المصطلحات من أهم الأصول التي تمكنت النظرية الخليلية من وصفها وصفا دقيقا إذ ينطلق التحليل الخليلي من القطعة اللغوية المتمكنة أي التي يمكن أن تنفصل بنفسها وتوصل لغيرها في الوقت نفسه.

اتفق "السهيلي" مع "سيبويه" في مصطلح الموضع وذكره صراحة في مسألة (المصدر)، يقول: «هاهنا سؤال لطيف، وهو أن يقال: المصدر في اصطلاح النحويين أمصدر هو أم اسم غير مصدر؟ ومعنى هذا السؤال أم مصدر مفعل، ومفعل يكون عبارة عن الحدث نحو " ذهبت مذهبا"، ويكون عبارة عن الموضع الذي يكون فيه الفعل، فتسمية النحويين الحدث مصدرا هل هو مفعل الذي يراد به الحدث، أو مفعل الذي يراد به الموضع؟ فإن قلت: هو مفعل الذي يراد به الحدث، خرجت على قول الكوفيين في قولهم، إن المصدر صادر عن الفعل (والفعل) أصل له، وذلك أنك إذا جعلته مصدرا صار بمعنى الصدور والصدر، وصار الضرب ونحوه إذا سميته مصدرا كقولك: "رجل صوم وزر وفطر" أي صائم وزائر ومفطر، فيكون الحدث أيضا صادرا من حيث جعلت المصدر مفعلا بمعنى الصدور والصدر. فإن قلت: وكيف أجعله اسما غير مصدر وهو عبارة عن الحدث، والحدث هو المصدر؟ قلنا: تسمية الحدث عندنا مصدرا على جهة الاستعارة، كأنه الموضع الذي صدرت عنه الأفعال، والأصل الذي نشأت عنه، ولابد من المجاز على القولين جميعا، لأن الكوفي إذا قال إنه بمعنى "الصدر" فلا بد من حذف عنده في تسمية الضرب مصدرا، كما لا بد من

[1]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 63/62.

[2]- المصدر نفسه، ص 64.

حذف في تسمية الرجل صوما وزورا، أي: ذو صوم وذو وزر وإذا جعلناه اسما للحدث على جهاز المجاز والنقل من المصدر الذي هو المكان فهو مجاز، وتسميته كتسمية الشجاع أسدا، وكتسمية المجاز مجازا فإن أصل موضوع المجاز في المحسوسات للشيء مجاز عليه، ثم نقله أهل الصناعة للمعنى الذي تجوز بسببه في نقل الألفاظ عن أصل موضوعها، وتمسية الشيء باسم غيره لمعنى جامع بينهما جائز، فذلك الوجه هو المجاز، إذ بسببه انتقل اللفظ عن أصل موضوعه، وجاز أن يسمى به غيره، وهنا فالموضع كما عرفه الحاج صالح هو شيء ومحتواه أي ما يدخل فيه شيء أخر، فهو موقع اعتباري تدخل فيه مجموعة من العناصر تختص به في الأصل»[1].

نجده يتقاطع مع "سيبويه" في مصطلح الانفصال ويذكره صراحة في **مسألة (الحرف)** حيث قال: «وإنما اختلفوا في "ما" ولم يختلفوا في "هل"، لمشاركة "ما" لـ "ليس" في النفي، فحين أرادوا أن يكون لها أثر في الجملة (يؤكد) تشبثها بها جعلوا ذلك الأثر كأثر (ليس) وهو النصب، والعمل في باب "ليس" أقوى، لأنها كلمة كليت و"لعل" و"كأن"، والوهم إلى انفصال الجملة عنها أسرع منه إلى توهم انفصال الجملة عن "ما" و"هل" فلم يكن بد من إعمال "ليسّ، وإبطال معنى الابتداء السابق. وذلك إذا قلت: ما زيد إلا قائم، لم يعملها أحد منهم، لأنه لا يتوهم انقطاع "زيد" عن "ما" لأن "إلا" لا يكون إيجابا إلا بعد نفي، فلم يتوهم انفصال الجملة عن "ما"، وكذلك لم يعملوها عند تقدم الخبر نحو: " ما قائم زيد" لأنه ليس من رتبة النكرة أن يكون مبدوءا بها مخبرا عنها إلا مع الاعتماد على ما قبلها، فلم يتوهم المخاطب انقطاع الجملة عن "ما" قبلها لهذا السبب، فلم يحتج إعمالها إلا مع الاعتماد على ما قبلها، فلم يتوهم المخاطب انقطاع الجملة عن "ما" قبلها لهذا السبب، فلم يحتج إعمالها وإظهار أثرها، وبقي الحديث كما كان قبل دخولها، مستغنيا عن تأثيرها فيه»[2].

[1]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 58.

[2]- المصدر نفسه ، ص60

وتظهر كلمة الموضع كما فسرها "سيبويه" في **مسألة (في الفعل بعد الجوازم)** حيث يقول:

« فإن قيل: فإنا حروف المجازاة في كتاب الله العزيز يقع الفعل بعدها تارة بلفظ الماضي، لا يختلف القراء فيه، وتارة بلفظ المستقبل، لا يختلف القراء فيه أيضا، وكلامه –سبحانه وتعالى– هو الكلام الجزل، وقوله فصل ليس بالهزل، فما الحكمة في اختصاص لفظ الماضي ببعض الآية دون بعض؟ قلنا: كل موضع اعتمد الكلام فيه على الفعل بعد حروف المجازاة، كان بلفظ المضارع لأن القصد إليه يوجب تأثير العمل فيه وهو الجزم. وإذا كانوا قد قلبوا لفظ الماضي بعد "لم" إلى المضارع ليظهر أثرها وتعرف مزية اختصاصها، فما ظنك به في الموضع الذي لا يقلب فيه عن لفظه، ولا ينقل عن أصله، وذلك نحو قوله عز وجل: ﴿إِنْ يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِنْ يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ﴾[1] وكقوله عز وجل: ﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ﴾[2]، مع أن الحكمة التي من أجلها غير الفعل إلى الماضي بعد حروف الجزاء معدومة في أكثر هذه المواضع، ألا ترى أن الفعل في قوله: ﴿إن تعذبهم فإنهم عبادك، وإن تغفر لهم فأنك﴾، ليس ماضيا بالإضافة إلى ما بعده، لأن ما بعده واجب في المعنى غير مترتب عليه»[3].

وهنا يظهر تطابقه في مفهوم الموضع مع مفهوم "سيبويه" عندما قال: « الموضع لا ينبغي أن يكون الموقع الظاهر في اللفظ»[4].

كما يتطابق تعريفه للموضع مع "سيبويه" عندما عرف الموضع على أنه اللفظ الجاري مجرى المصدر لفظا و معنا وهذا من خلال مسألة (جمع أرض) في قوله: « فلما لم يمكنهم أن يجمعوا أرضا على أرضات، من حيث رفضوا "أرضة"، ولا أمكنهم أن يقولوا: "آرض" ولا:

[1]– سورة الإسراء، الآية 54.

[2]– سورة المائدة، الآية 118.

[3]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 115.

[4]– سيبويه:الكتاب، مرجع سابق ، ج2، ص 64.

"آراض"، من حيث لم يكن مثل صخر وكلب، وكانوا قد عينوا جزءا محدودا فقالوا فيه: أرض، وفي تثنيته: أرضان، وأرضين – إذا لم ينكروا إذا أضافوا إلى الجزأين مثل عددهما أو قريبا منه أن يجمعوه على حد التثنية، فقد تقدم السر (في الجمع) الذي على حد التثنية، وأنه مقصود إلى آحاده، على التعيين كالتثنية، فإن أرادوا الكثرة والجمع الذي لا يتعين آحاده كأسماء الأجناس، لم يحتاجوا إليه هاهنا، فإن لفظ "أرض" تأتي على ذلك كله، لأنها كلها بالإضافة إلى "السماء" تحت وسفل، فعبر عنها بهذا اللفظ الجاري مجرى المصدر لفظا ومعنى، وكأنه وصف لذاته لا عبارة عن عينها وحقيقتها، إذ يصلح أن يعبر به عن كل ما له فوق وهو بالإضافة إلى ما يقابله سفل، كما تقدم في قوائم الفرس، فسماء كل شيء أعلاه، وأرضه أسفله، ألا ترى كيف وردت مجموعة في نحو قوله عليه الصلاة والسلام: طوقه يوم القيامة من سبع أرضين، لما اعتمد الكلام على ذوات الأرضين و أنفسها على التفصيل والتعيين لآحادها والتعيين لذواتها دون الوصف لها بذم أو سفل في مقابلة علوم»[1].

« فإن قيل: فقد كان ينبغي على هذا أن لا يجمع ما هو في مقابلتها ويجري مجرى المصدر الموصوف به، أعني السماء، وقد وردت في كتاب الله مجموعة بخلاف (الأرض) فما الفرق بينهما؟

قلنا: فرقان، فرق من جهة اللفظ وفرق من جهة المعنى، فأما "الأرض" فعلى وزن ألفاظ المصادر الثلاثية الذي وجب بها في الأصل، وهو ما كان على وزن فعل؛ لأن مصدر ثلاثي، وإن اختلفت أبنيته فالواحدة في جمعيه "فعلة" قياسا لا ينخرم، فهذا يدلك على أنه الأصل في أبنية المصادر الثلاثية وأما "السماء" وإن كان مثلها في المصدر كالعلاء والجلاء (فهي بأبنية الأسماء أشبه، وإنما الذي يماثل الأرض في معناها ووزنها "التحت" و"السفل") وهي لا تثنى ولا تجمع، وفي مقابلتهما "الفوق" و"العلو"، وهما كذلك لا يجمعان أبدا، على أن لا نسلم أن السماوات جمع لسماء وإنما هي جمع لسماوة، وسماوة كل شيء أعلاه، و أما جمع سماء على

[1]- السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 122.

لفظها فأسمية في التكسير، وسماوات في المسلم. وأما الفرق من جهة المعنى فإن الكلام متى اعتمد به على السماء المحسوسة التي هي السقف، وقصد به إلى ذاتها دون معنى الوصف، صح جمعها جمع السلامة، لأن العدد قليل، وجمع السلامة بالقليل أولى، لما تقدم قبل من قربه من التثنية، فوجب أن يكون على حدها، فإذا اجتمع الكلام على الوصف استزاد معنى العلا والرفعة، وإن كان الخبر عن السماوات العلى، فجرى اللفظ مجرى المصدر الموصوف به في قولك: "قوم عدل وزور". وأم الأرض فلم تجيء في القرآن الكريم مقصودا على ذاتها، ولا معبرا عنها إلا بما هو بمعنى السفل (والتحت)، تبيها من الله تعالى على ذمها، وإعراضا عن ذكرها وترك الاعتناء بها إذ كانت دار الحياة الدنيا، تصديقا لما ورد في الأثر من أن الله تعالى لم ينظر إلى الدنيا منذ خلقها، وأنه يقول لها: " اسكتي يا لا شيء". وشبهها رسول الله –صلى الله عليه وسلم– بالجيفة، بل قال: إنها أهون على الله (من) الجيفة. فلم يكن –جل ثناؤه– ليعتمد ذاتها بالذكر، ولا ليعبر عنها بغير وصف الذم، بخلاف السماء المشوقة الرفيعة المقدسة المطهرة، التي هي مثلا ملائكته، ومحل أنوار (جلاله) وعظمته، فإذا اعتمد ذكر ذاتها مع ما فوقها من جمع، وإذا اعتمد الوصف الشامل لسمواته»[1].

ومن المسائل التي شغلت بال النحويين كثيرا، مسألة **(سر اشتقاق الفعل من المصدر)**. وهي إحدى أشهر مسائل الخلاف النحوي بين أهل البصرة وأهل الكوفة[2].

فقد آثر "السهيلي" مذهب البصريين في أن المصدر أصل للفعل، وبدا رأيه واضحا في هذه المسألة على الرغم من أنه لم يفرد لها فصلا فإنه ذكرها في معرض حديثه عن سر اشتقاق الفعل من المصدر، بقوله: « وفائدة اشتقاق الفعل من المصدر أن المصدر اسم كسائر الأسماء يخبر عننه كما يخبر عن سائر الأسماء...»[3].

[1]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ،، ص 123.

[2]– ينظر، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ط1، عالم الكتب، بيروت (لبنان)، 1985م، ص 98.

[3]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 67.

وقد اختلف النحاة في المصدر والفعل أيهما أصل والآخر مشتق عنه، فذهب البصريون– كما هو مذهب "السهيلي"– إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه ومنهم سيبويه إذ يقول: « واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكنا...وإنما هي من الأسماء ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم وإلا لم يكن كلاما، والاسم قد يستغني عن الفعل...»[1]، ويقول "سيبويه" في موضع آخر: « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء»[2].

ووافقه "ابن السراج" أيضا في قوله: « أعلم أن المصدر يعمل عمل الفعل؛ لأن الفعل اشتق منه وبني مثله للأزمنة الثلاثة»[3]، وفي موضع آخر يقول: « وجميع الأفعال مشتق من الأسماء التي تسمى مصادر كالضرب والقتل والحمد، ألا ترى أن حمدت مأخوذ من الحمد وضربت مأخوذ من الضرب... »[4].

وكذا نهج نهجهما "ابن جني"، و"أبو البركات الأنباري"، "وابن عصفور" و"عبد اللطيف الزبيدي". ولا خلاف في نسبة هذا الرأي إلى البصريين، الذين استدلوا على ذلك من عدة أوجه.

وعلى خلاف ذلك ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه[5]، واستدلوا أيضا على ذلك من ثلاثة أوجه:

[1]– سيبويه، الكتاب، مرجع سابق ، ج1، ص ص 21/20.

[2]– المرجع نفسه، ج1، ص 12.

[3]– أبو بكر السراج: الأصول في النحو ، مرجع سابق ، ص 137.

[4]– المرجع نفسه،ج1، ص 40.

[5]– ينظر، ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق ، ج1، ص 235.

«الوجه الأول: أن المصدر يعتل لاعتلال الفعل، ويصح لصحته تقول: (قمت قياما) فيعتل المصدر لاعتلال الفعل، وتقول: (قاوم قواما) فيصح المصدر لصحة الفعل فدل على أنه فرع عليه.

الوجه الثاني: أن الفعل يعمل في المصدر، ولا شك أن رتبة العامل قبل رتبة المعمول.

الوجه الثالث: أن المصدر يذكر توكيدا للفعل، ولا شك أن رتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد، فدل على أن المصدر مأخوذ من الفعل»[1].

وبهذا نلحظ تمسك "السهيلي" بمذهب البصريين في هذه المسألة، ومخالفته للرأي الكوفي كما هو ملاحظ في كثير من المسائل الآتية للذكر.

كما يذهب "السهيلي" مذهب البصريين في أن الاسم المشتق من السمو، وورد رأيه في معرض حديثه عن علامات إعراب الأسماء الخمسة، « وفي تعليله حذف حروف المد واللين منها إذا قطعت عن الإضافة وأفردت، ورجوع المحذوف في التثنية تنبيها على الأصل المنقلب عنه بخلاف (ابن) و (اسم) إذ لم يعد إليهما المحذوف في تثنية ولا إضافة حيث قال: «فإن قيل: فما بال (ابن) وهو اسم إضافي، ووزنه في الأصل (فعل)، كما كان في (أخ) و (أب) كذلك، ثم لم يعد إليه ما حذف منه في تثنية ولا إضافة؟ قلنا: إنهم قد عرضوا من المحذوف ألف الوصل في (ابن) و (اسم)، فلم يكونوا ليجمعوا بين العوض والمعوض منه»[2]. غير أن النحاة اختلفوا في أصل كلمة (اسم)، أهي من السمو أم من الوسم؟ فذهب البصريون إلى أنه مشتق من السمو، وهو: العلو[3].

[1]– ابن الأنباري: أسرار العربية، مرجع سابق ، ص173/171.

[2]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 101.

[3]– ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق ، ج1، ص 6.

ونجد "السهيلي" يذهب إلى أن **(الرافع للفعل المضارع)** هو وقوعه موقع الاسم وفاقا للبصريين، بقوله: «... ثم إن الفعل المضارع قبل دخول العامل عليه كان مرفوعا ورفعه –لا شك– بعامل، وذلك العامل في قولهم: هو وقوعه موقع الاسم»[1].

وقد تباينت آراء النحاة في رافع الفعل المضارع فذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم[2]. يقول "سيبويه" في باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة: «أعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ، أو اسم بني على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ، ولا مبني على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور، أو منصوب، فإنها مرتفعة، وكينونتها في هذا الموضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها...وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما ترفع الاسم كينونته مبتدأ...»[3]. واحتج البصريون لذلك من وجهين:

الأول: أن قيامه مقام الاسم عامل معنوي فأشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه.

الثاني: أنه بقيامه مقام الاسم وقع في أقوى أحواله، فلما وقع في أقوى أحواله، وجب أن يعطى أقوى الإعراب، وأقوى الإعراب الرفع، فلهذا كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم[4]. في حين يذهب الكوفيون إلى القول بأن المضارع يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة، واحتجوا لذلك بأن قالوا أنّ هذا الفعل تدخل عليه النواصب والجوازم[5]، فالنواصب نحو: أن، ولن، وإذن،... والجوازم: نحو: لم، ولما، ولام الأمر.....، فيكون تارة منصوبا وتارة مجزوما

[1]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 78.

[2] – ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق ، ج2، ص 550.

[3]– سيبويه: الكتاب، مرجع سابق ، ج3، ص 10/9.

[4] – ينظر:ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق ، ج1، ص 6.

[5]– ينظر:المرجع نفسه، ج2، ص 552.

وإذا لم تدخله هذه النواصب أو الجوازم يكون مرفوعا، فعلمنا أن بدخولها دخل النصب، أو الجزم، وبسقوطها عنه دخله الرفع[1].

وقد اختار "السهيلي" مذهب البصريين في (رافع الاسم بعد الظرف) حين قال:« فلا يصح ارتفاع اسم بعد الظرف والمجرور بالاستقرار على أنه فاعل، وإن كان في موضع خبر، أو نعت، وإنما يرتفع بالابتداء كما يرتفع في قولك: قائم زيد بالابتداء، لا بقائم»[2]، غير أنه نسب إلى قوم توهمهم في فهم مذهب سيبويه أنه يجوز أن يرتفع الاسم بالظرف إذا قلت: زيد في الدار أبوه، ومررت برجل معه صقر[3].

وقد اختلف النحاة في رافع الاسم الواقع بعد الظرف، فذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء، واحتجوا لذلك بأن قالوا إنما قلنا: إن الاسم بعده يرتفع بالابتداء لأنه قد تعدى من العوامل اللفظية، وهو معنى الابتداء، فلو قدر هاهنا عامل لم يكن إلا الظرف، وهو لا يصلح هاهنا أن يكون عاملا لوجهين:

أحدهما – أن الأصل في الظرف أن لا يعمل، وإنما يعمل لقيامه مقام الفعل، ولو كان هاهنا عاملا لقيامه مقام الفعل لما جاز أن تدخل عليه العوامل...

والثاني: أنه لو كان عاملا، لوجب أن يرفع به الاسم في قولك: بك زيد مأخوذ وبالإجماع أنه لا يجوز ذلك[4]. في حين ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه واحتجوا لذلك بأن قالوا: إن الأصل في قولك: أمامك زيد وفي الدار عمرو، حل أمامك زيد، وحل في

[1]– المرجع نفسه، ج2، ص 553.

[2]– ينظر:السهيلي، نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 423.

[3]– ينظر: المصدر نفسه، ص 424.

[4]– ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق ، ج1، ص ص 53/52.

الدار عمرو، فحذف الفعل واكتفي بالظرف منه، وهو غير مطلوب فارتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل[1].

وأقر "السهيلي" أن تأكيد النكرة بغير لفظها غير جائز على الإطلاق حيث يقول: «ومن حيث امتنع أن يؤكد الفعل العام بالمصدر لشيوعه كامتناع النكرة من التوكيد لشيوعها»[2]. وما ذهب إليه "السهيلي" هو الذي يراه البصريون في المسألة، فقد ذهبوا إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها غير جائز على الإطلاق، وأجمعوا على جواز تأكيدها بلفظها. نحو: جاءني رجل رجل، ورأيت رجلا رجلا، ومررت برجل رجل[3]. واحتجوا لذلك بقولهم: الذي يمنع من ذلك وجهان:

الأول: أن النكرة شائعة ليس لها عين ثابتة كالمعرفة، فينبغي أن لا تفتقر إلى تأكيد؛ لأن توكيدها لا يعرف فائدة فيه.

الثاني: أن النكرة تدل على الشيوع والعموم، والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين، وكل واحد منهما ضد صاحبه، فلا يصلح أن يكون مؤكدا له. وهو ما يفهم من نص سيبويه حين قال في: « باب ما تكون فيه أنت وأنا ونحن وهو وصفا»[4]، كما كرهوا أن يكون أجمعون ونفسه معطوفا على النكرة في قولهم: مررت برجل نفسه، ومررت بقوم أجمعين، في حين يذهب الكوفيون إلى أن توكيد النكرة بغير لفظها جائز، إذا كانت مؤقتة نحو قولك: قعدت يوما كله، وقمت ليلة كلها. واحتجوا لقولهم بالنقل والقياس.

[1]– ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص 52/51.

[2]– ينظر:السهيلي، نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 367.

[3] – ينظر:ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق ، ج 2، ص 451.

[4]– سيبويه:الكتاب، مرجع سابق ، ج2، ص 386.

وذهب "السهيلي" في هذه المسألة مذهب البصريين إلى أن الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالا[1]، حيث قال: «لذلك لا يكون –الفعل الماضي– في موضح الحال البتة لا تقول: جاء زيد ضحك، لتجعل هذا الفعل في موضع الحال من (زيد)؛ إذ لا جامع بينهما»[2]. ولعل ما ذكره "المبرد" فيه إشارة قوية على ما ارتضاه البصريون من رأي حيث يقول: « وإنما قبحه أن الحال لما أنت فيه، و(فعل) لما مضى فلا يقع في معنى الحال، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت برجل يأكل، قلت على هذا: مررت بزيد يأكل فكان معناه: مررت بزيد آكلا، وإذا قلت: (أكل) فليس يجوز أن تخبر الحال؛ كما تقول: هو يأكل، أي: هو في حال أكل، فلما لم يجز أن يقع وهو على معناه في موضع الحال امتنع في هذا الموضع»[3]، وقد أيد البصريون قولهم بالحجة بأن قالوا: قلنا إنه لا يجوز أن يقع –الفعل الماضي– حالا وذلك من وجهين:

الأول: أنه لا يدل على الحال فينبغي أن لا يقوم مقامه. الثاني: أنه إنما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه (الآن)، أو (الساعة) نحو: مررت بزيد يضرب؛ لأنه يحسن أن يقترن به الآن، أو الساعة، وهذا لا يصلح في الماضي فينبغي ألا يكون حالا[4]. في حين يذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالا[5]. وحجتهم في ذلك النقل والقياس. أما النقل فاستدلوا بقوله عز وجل: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[6] فحصرت: فعل ماض وهو في موضع الحال وتقديره: حصرة صدورهم. وبقول الشاعر:

وإني لَتَعرُونِي لذكراكَ نُفْضَةٌ كما انتفضَ العصفورُ بلَّلَه القَطْرُ

---

[1]– ينظر:ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق ، ج1، ص 252.

[2]– السهيلي:نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 143.

[3]– المبرد: المقتضب، مرجع سابق ، ج4، ص 123/ 124.

[4]– ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق ، ج1، ص 252.

[5]– ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق ، ج1، ص 253.

[6]– سورة النساء، الآية 90.

فـ (بلَّلَه) فعل ماض وهو في موضع الحال.

وأما القياس فلأن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة نحو: مررت برجل قاعد وغلام قائم، جاز أن يكون حالا للمعرفة، نحو: مررت بالرجل قاعدا، وبالغلام قائما، والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو: مررت برجل قعد، وغلام قام، فينبغي أن يجوز أن يقع حالا للمعرفة، نحو: مررت بالرجل قعد، وبالغلام قام[1].

ولعل الأصح ما ذهب إليه البصريون، يؤيد ذلك ما ذكره "عبد اللطيف الزبيدي" ردّا على قول الكوفيين: «أما (حصرت) فلا نسلم أنه حال إنما هو صفة لا (قوم) مقدر، أو خبر ثان، أو دعاء. وقولهم إن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يقع حالا باطل، لأن مثل (قاعد) اسم فاعل واسم الفاعل قد يرد»[2].

وفي الأخير نستخلص أن "السهيلي" كان يوافق البصريين في كثير من المسائل النحوية، وهذا دليل على أنه كان بصري المنهج. غير أن ذلك لا ينفي اختلافه معهم في بعض الآراء النحوية وانتهاج المنهج الكوفي، حيث نجد "السهيلي" قد تأثر وسار على نهجهم في بعض المسائل النحوية، إلا أنه تميز في بعضها فكانت له آراؤه المتميزة، ومنهجه الخاص.

[1]– ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق ،ج1، ص 252.

[2]– ينظر: المرجع نفسه ، ص 228.

المبحث الثاني: تقاطع "السهيلي" والمنهج الكوفي:

كان النحو في الأندلس أول الأمر كوفيا، إذ كان كتاب "الكسائي" أول كتاب النحو وصولا إليها ، فاصطبغ نحوهم في البداية بصبغة كوفية ثم ما لبث أن اصطبغ بالصبغة البصرية، فنحاة الأندلس بآراء الكوفيين أيما تأثير، ولم ينحسر هذا التأثير بعد اطلاعهم على كتاب "سيبويه" خاصة وكتب البصريين عامة، بل إن النحو الكوفي « بقي مؤثرا في نحاة الأندلس حتى بعد ظهور النحو البصري و الاتجاه البغدادي هناك، وإن لم ينقطع عنها حتى بعد ظهور مدرسة الأندلس النحوية في القرنين السادس والسابع الهجريين ممثلا في كثير من أعلام النحو هناك الذين كانوا يميلون –أحيانا– إلى آراء الكوفيين»[1].

الإمام "السهيلي" كان من هؤلاء النحاة الذين اطلعوا على المذهب الكوفي واستوعبوه استيعابا جيدا، إذ كان واسع التفكير، رحب الأفق، فلم يكن ذلك ليسمح له بأن يكتفي بآراء سيبويه والبصريين فحسب، بل درس آراء الكوفيين درسا واعيا سمح له أن يذهب مذهبهم في كثير من القضايا النحوية التي سنذكرها فيما يأتي:

ذهب "السهيلي" إلى أن (لكن) مركبة البناء لا بسيطة إذ يقول: «وأما لكن فأصبح القولين فيها: أنها مركبة من (لا) و (إن)، والكاف التي هي للخطاب – في قول الكوفيين) ما أراها إلا كاف التشبيه، لأن المعنى يدل عليها إذ قلت: (ذهب زيد لكن عمرا مقيم)، تريد: "لا كفعل عمرو»[2]، فقد قال "السهيلي" بالتركيب في بناء لكن مخالفا بذلك البصريين الذين قالوا بإفرادها، موافقا الكوفيين الذين قالوا بتركيبها، إلا أنه قد انفرد بالقول بأن تلك (الكاف) ليست للخطاب –كما زعم الكوفيون– وإنما هي كاف التشبيه، فقد قالوا بأن (لكن) مركبة من (لا وإن)، والكاف الزائدة لا التشبيهية، إذ أن الأصل عندهم في (لكن)، (إن) زيدت عليها (لا والكاف) فصارتا جميعا حرفا واحدا، كما زيدت عليها اللام والهاء في قول الشاعر:

---

[1]– إحسان عباس:تاريخ الأدب الأندلسي (عصر الطوائف والمرابطين)، مرجع سابق ، ص 15.

[2]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 200.

لهنك من عبسية لوسيمة على هنوات كاذب من يقولها[1]

« فزاد اللام والهاء على (إن) فكذلك ها هنا زائد عليها (لا) والكاف، وقد انفرد الفراء بالقول بأن لكن "أصلها لكن أن فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين»[2].

أما باقي الكوفيين فقد قالوا –كما رأينا– بأن (لكن) «مركبة من لا وإن والكاف الزائدة لا التشبيهية وحذفت الهمزة تخفيفا»[3]، وإلى الرأي نفسه ذهب ابن يعيش إذ قال: وهو قول حسن لندرة البناء وعدم النظير ويؤيده دخول اللام في خبره كما تدخل في خبر إن على مذهبهم، واستدل بقول الشاعر:

ولكنني من حبها لعميد[4]

وما يلاحظ هو أن من قال بالتركيب في بناء (لكن) استدل بهذا البيت، إذ هي – حسب رأيهم – مركبة من إن، وعلى ذلك يجوز أن تدخل اللام في خبرها كما تدخل في خبر (إن)، إلا أن صاحب خزانة الأدب رأى أن هذا البيت مجهول القائل فلا يجوز الاستشهاد به إذ قال: « إن هذا البيت لا يعرف قائله ولا أوله، ولم يذكر منه إلا هذا، ولم ينشده أحد ممن وثق في اللغة، ولا عزي إلى مشهور بالضبط والإتقان»[5].

وقد نقض "العكبري" دعوى الكوفيين في تركيب (لكن)، ووسمها بالضعف، إذ يرى «أن التركيب خلاف الأصل ثم هو في الحروف أبعد ثم إن فيه أمرين آخرين يزيدانه بعدا وهما زيادة الكاف في وسط الكلمة وحذف الهمزة وفي مثل هذا يحتاج

---

[1]– ينظر: البغدادي عبد القادر بن عمر، تحقيق: عبد السلام هارون، ج10، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1991م، ص 340.

[2]– ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق ، ص 171.

[3]– ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محي الدين عبد المجيد، ج1، ط1، صيدا، بيروت (لبنان)، 2006م، ص 321.

[4]– ابن يعيش: المفصل، مرجع سابق ، ج1، ص 19.

[5]– المرجع نفسه، ج1، ص 16.

إلى دليل قطعي»[1]، وقد استدل بدليل آخر على فساد رأي القائلين بالتركيب فقال: «وأما دعوى التركيب فبعيدة جدا، وذلك أن (لكن) لا توكيد فيها، و(إن) للتوكيد، والمركب وإن تغير حكمه فلابد من بقاء المعنى فيه كما ذكرنا في (لولا زيد لأتيتك)"، واستنادا عل ى هذه الأدلة ذهب البصريون إلى أن (لكن) بسيطة البناء، موضوعة على هذا اللفظ وكذا المراديإذ قال: " ولكن الاستدراك، وليست مركبة على الأصح»[2].

أجمع نحويو البصرة والكوفة على أن (إن واخواتها) هي العاملة في الاسم النصب، واختلفوا في الخبر، فذهب البصريون إلى أنها تعمل الرفع في الخبر أيضا، أما الكوفيون فقالوا إنه باق على أصله في باب الابتداء، وتابعهم "السهيلي" قائلا: « وبقي الاسم الآخر مرفوعا لم تعمل فيه، حيث لم تكن أفعالا كعلمت وظننت فتعمل في الجملة كلها، وإنما أرادوا إظهار تشبثها بالجملة فاكتفوا بتأثيرها في الاسم الأول، يدلك على أنها لم تعمل في الاسم الثاني انه لا يليها، لأنه لا يلي العامل ما عمل فيه غيره، فلو عملت لوليها، كما يلي كان خبرها، ويلي الفعل مفعوله»[3].

أما الكوفيون ومن تابعهم فاحتجوا بالقول: « أجمعنا على أن الأصل في هذه الأحرف أن تنصب الاسم، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل فهي فرع عليه، وإذا كنت فرعا عليه فهي أضعف منه، لأن الفرع أبدا يكون أضعف من الأصل، فينبغي أن لا يعمل في الخبر، جريا على القياس في حط الفروع عن الأصول، لأنا لو أعملناه عمله لأدى ذلك إلى التسوية بينهما، وذلك لا يجوز فوجب أن يكون باقيا على رفعه قبل دخولها»[4]، إلا أن قولهم هذا ينتقض بعدة أدلة منها أن « الشيء إذ شبه بالفعل فلا ينبغي أن ينصب فقط ولا يرفع،

[1]– العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، ج1، ط1، دار الفكر، دمشق (سوريا)، 1995م، ص 206.

[2]– المرجع نفسه، ج1، ص 375.

[3]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 264.

[4]– ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق ، ص 153.

لأنه إن كان كذلك فليس هو مشبها بفعل، لأنه لا فعل في الكلام نصب ولم يرفع»[1]، ومنها أيضا أن « الابتداء قد زال وبه وبالمبتدأ كان يرتفع الخبر، فلما زال العامل بطل أن يكون هذا معمولا فيه»[2]، ودليل ثالث أن « إن وأخواتها تقتضي اسمين مع اختصاصها بالاسم، فوجب أن تعمل فيهما، كالفعل نفسه، وبيانه أن إن تدخل على مبتدأ وخبر، والمبتدأ يقتضي الخبر، والخبر يقتضي المبتدأ، و(إن) تقتضيها جميعا، فإذا علمت في الاسم الأول لاقتضائها إياه، عملت في الثاني كذلك، بل فيه أكد، وذاك أن تأثير إن وأخواتها في الخبر دون المبتدأ، فإذا عملت فيما لا تأثير لها فيه لتعلقها بما لها فيه تأثير فعملها فيما فيه تأثير أولى وصار كما قلنا المتعدي نحو (ضرب زيدا عمرا) »[3]، ولذلك ذهب البصريون إلى أن (إن وأخواتها) تعمل في الخبر كما عملت في الاسم، فقال إمامهم: « وزعم الخليل أنها عملت عملين: الرفع والنصب كما عملت (كان) الرفع والنصب»[4]، وإلى ذلك ذهب "المبرد" قائلا: أعلم أن (إن) مكسورة مشبهة بالفعل بلفظها، فعملها عمل الفعل المتعدي إلى مفعول»[5]، وكان هذا مذهب "ابن يعيش" أيضا إذ قال: « فلما كانت بينها وبين الأفعال ما ذكرنا من المشابهة كانت داخلة على المبتدأ والخبر وهي مقتضية لهما جميعا ألا ترى أن إن لتأكيد الجملة، ولكن للاستدراك فلابد من الخبر لأنه المستدرك ولابد من المبتدأ ليعلم خبر من قد استدرك، وليت في قولك (زيدا قادم) ثمن لقدوم زيد ولعل ترج، وكأن تقتضي مشبها ومشبها به فلما اقتضتهما جميعا جرت مجرى الفعل المتعدي فلذلك نصب الاسم ورفعت الخبر وشبهت من الأفعال بما قدم مفعوله فقولك (إن زيدا قائم) بمنزلة (ضرب زيدا رجل)، وإنما قدم المنصوب فيها على المرفوع فرقا بينها وبين الفعل»[6].

---

[1]– الزجاجي: مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام هارون، ط1، مطبعة الكويت، 1985م، ص 132.

[2]– ابن يعيش: المفصل، مرجع سابق ، ج1، ص 102.

[3]– العكبري : اللباب في علل البناء والإعراب، مرجع سابق ،ج1، ص 333.

[4]– ينظر:سيبويه، الكتاب، مرجع سابق ،ج2، ص 131.

[5]– المبرد:المقتضب، مرجع سابق، ج2، ص 339.

[6]– ابن يعيش: المفصل، مرجع سابق ،ج1، ص 104.

وقد مال "السهيلي" إلى مذهب الكوفيين في (كلا)، وهو أنها مثناة لفظا ومعنى، فأصل (كلا) كل، إذ قال: «كلا يفهم من لفظه ما يفهم من لفظ كل، وهو موافق له في فاء الفعل وعينه، وأما اللام محذوفة كما حذفت في كثير من الأسماء، فمن ادعى أن لام الفعل واو، وأنه من غير لفظ كل، فليس له دليل يعضده، ولا اشتقاق يشهد له ويؤيده»[1]، وقد قال ذلك ردا على البصريين الذين رأوا أن معنى (كلا) مخالف لمعنى (كل) لأن كل للإحاطة، و (كلا) تدل على شيء مخصوص، ومن ثم فإن أحدهما ليس مأخوذا عن الآخر، وقد احتج الكوفيون لمذهبهم بالسماع والقياس، فأما السماع، فقد استدلوا بقول الشاعر:

في كلت رجليهما سلامى واحدة كلتاهما مقرونة بزائدة[2]

« فأفرد في قوله (كلت)، فدل على أن كلتا مثنى»[3]، وأما القياس فقالوا: « أنهما تارة تنقلب إلى الياء في النصب والجر إذا أضيفا إلى المضمر، ولو كانت ألف قصر لم تنقلب»[4].

أما البصريون فقالوا إن (كلا وكلتا) فيهما إفراد لفظي وتثنية معنوية، واستدلوا على ذلك بالقول: أنهما تارة يرد إليهما بالإفراد اعتبارا باللفظ، وتارة بالتثنية اعتبارا بالمعنى، قال الله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾[5]، فرد إلى اللفظ فأفرد، وقال الشاعر:

كلاهما حين جد الجري بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي[6]

« فرد إلى اللفظ والمعنى فقال (قد أقلعا) اعتبارا بالمعنى، وقال (رابي)، ولم يقل (رابيان) اعتبارا باللفظ، والذي يدل على أن الألف فيهما ليست للتثنية أنها لو كانت للتثنية لانقلبت في

---

[1]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 222.

[2]– ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، ج1، ص 129.

[3]– ابن الأنباري: أسرار العربية، مرجع سابق، ص 255.

[4] – البغدادي: خزانة الأدب، مرجع سابق ، ج1، ص 130.

[5]– سورة الكهف، الآية 33.

[6]– البغدادي: خزانة الأدب، مرجع سابق ، ج1، ص129.

النصب والجر إذا أضيفتا إلى المظهر، لأن الأصل هو المظهر، تقول (رأيت كلا الرجلين)، و(مررت بكلا الرجلين)، و(رأيت كلتا المرأتين)، و(مررت بكلتا المرأتين)، ولو كانت للتثنية لوجب أن تنقلب مع المظهر، فلما لم تنقلب دل على أنها الألف المقصورة وليست للتثنية»[1]، واحتجوا أيضا بالقول « أن (كلا و كلتا) إنما قلبت ألف (إلى على ولدى) مع المضمر في (إليك وعليك و لديك)، ووجه المشابهة بينها و بين هذه الكلم أن هذه الكلم يلزم دخولها على الاسم، ولا تقع إلا مضافة، كما ان هذه الكلمة يلزم دخولها على الاسم، وإنما قبلت في حالة الجر والنصب دون الرفع لأن هذه الكلم لها حال النصب و الجر وليس لها حال الرفع»[2].

وقد رد "السهيلي" حجج البصريين بالقول إن ثبات الألف مع المظهر راجع إلى أنهم استغنوا عن قلبه بقلب ألف المضاف إليه، فيقولون (رأيت كلا أخويك، ومررت بكلا أخويك)، يقول: « ولو قلت: (رأيت كلي أخويك)، كنت قد جمعت بين علامتي إعراب في اسم واحد لأنهما لا ينفصلان أبدا»[3]، وأما في حال الإضافة إلى المضمر، فقد قلبوا ألف المثنى، لأن المضاف إليه يثني بالياء في نصبه وخفضه، ويرى أيضا أن قولهم بإفراد (كلا وكلتا) لفظا يؤدي إلى تأكيد الاثنين بالواحد وذلك غير جائز، فكان لابد أن تكون مثناة لفظا، لأنها توكيد للاثنين ولا يؤكد اثنان بواحد، ولا يوجد أيضا واحد في معنى اثنين، ومن ثم يجب أن تكون مثناة لفظا[4].

وأما حجج الكوفيين فقد « ردت بعدة أدلة منها أن استدلالهم بذلك البيت على الإفراد يرده معناه، فإن المعنى على التثنية، بدليل تأكيده بالمصراع الثاني، ومنها أن

[1]- ابن الأنباري: أسرار العربية، مرجع سابق ، ص 256.

[2]- المرجع نفسه، ص 256.

[3]- السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 221.

[4]- المصدر نفسه، ص 222.

الألف إنما حذفت من كلتا للضرورة، وقدر أنها زائدة، وما يكون ضرورة لا يجوز أن يجعل حجة»[1].

ذهب جمهور الكوفيين و"الأخفش" و"المبرد" و"ابن ذرستويه" من البصريين إلى أن (من) تكون لابتداء الغاية المكانية والزمانية، أما البصريون فذهبوا إلى أنها لا تفيد إلا ابتداء الغاية المكانية، وقد ذهب" السهيلي" مذهب الكوفيين إذ قال: « ومن تدخل على الزمان وغيره، واستدل بقوله تعالى: ﴿مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾»[2]، وبالحديث: ما من دابة إلا وهي مصيخة يوم الجمعة من حين تطلع الشمس إلى أن تغرب"، وبشعر النابغة الذبياني:

تورثني من أزمان يوم حليمة إلى اليوم قد جربن كل التجارب

ويقول في موضع آخر: حرف من إذا دخل على الظرف دل على ابتداء غاية ولم يدل على انتهاء تقول نحن في هذا البلد من يوم كذا ومن عام كذا، وقد احتج الكوفيون لجواز استعمال (من) في الزمان بالقرآن الكريم وكلام العرب، فقد قال الله تعالى: ﴿مسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه﴾، و (أول يوم) من الزمان، وقال زهير بن أبي سلمى:

لمن الديار بقنة الحجر أقوين من حجج ومن دهر

وقد صحح ابن مالك مذهب الكوفيين إذ قال: وهو الصحيح لصحة السماع بذلك»[3].

وذهب الكوفيون إلى أن الأصل في اسم الإشارة (ذا) الذال وحدها، فهو أحادي الوضع، ووافقهم "السهيلي" إذ قال: « فالاسم في هذا الباب هو الذال وحدها دون الألف خلافا لبعض البصريين، يدل على ذلك سقوطها في التثنية والمؤنث إذا قلت: هذه وتلك»[4]،

---

[1]– البغدادي: خزانة الأدب، مرجع سابق ، ج1، ص 131.

[2]– سورة الروم، الآية 4.

[3]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص216.

[4]– المصدر نفسه، ص 177.

وقد احتج أصحاب هذا الرأي بالقول «إن الدليل على أن الاسم هو الذال وحدها أن الألف تحذف في التثنية، ولو كانت أصلية لما حذفت، فدل ذلك على أنها زائدة، وذلك تكثيرا لها كراهية أن تبقى على حرف واحد، وحركوا الذال لالتقاء الساكنين»[1]، وقد ردت حججهم بعدة أدلة منها أن « الذال لم تجيء مفردة في كلام العرب، وإنما جاءت مركبة مع الألف، وأن الألف في التثنية إنما حذفت لالتقاء الساكنين، وبأنها صيغة مرتجلة لا تثنية حقيقية»[2].

أما البصريون «فاتفقوا على أن اسم الإشارة (ذا) ثلاثي الوضع، وأن ألفه منقلبة عن أصل، فلا يجوز أن تكون الذال وحدها هي الاسم، وذلك لأن (ذا) كلمة منفصلة عن غيرها، فلا يجوز أن تبنى على حرف واحد، لأن ذلك يؤدي إلى أن يكون الحرف الواحد ساكنا متحركا، وذلك محال، فوجب أن يكون الاسم في (ذا) الذال والألف معا»[3]، لكنهم اختلفوا في أصل ألف (ذا) « فذهب الأخفش ومن تابعه من البصريين إلى أن أصله (ذي) –بتشديد الياء– إلا أنهم حذفوا الياء الثانية فبقي (ذي) فأبدلوا من الياء ألفا لئلا يلتحق بكي، فإذا الألف منه منقلبة عن ياء، بدليل جواز الإمالة، فإنه قد حكى عنهم أنهم قالوا في (ذا) بالإمالة، فإذا ثبت أنها منقلبة عن ياء لم يجز أن تكون اللام المحذوفة واوا، لأن لهم مثل (حييت) وليس لهم مثل (حيوت)، وذهب بعضهم إلى أن الأصل في ذا (ذوى) بفتح الواو، لأن باب (شويت) أكثر من باب (حييت) فحذفت اللام تأكيدا للإبهام، وقبلت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها»[4]، وقد استدلوا على كونه ثلاثي الوضع برد المحذوف منه في التصغير، حيث قالوا (ذيا)، فأعادوه إلى أصله[5].

---

[1]- ابن الأنباري:الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق ، ص 537..

[2]– المرجع نفسه، ص 541.

[3]– المرجع نفسه، ص 537.

[4]– ابن الأنباري:الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق ، ص 535.

[5]– ينظر: ابن يعيش، المفصل، مرجع سابق ، ج3، ص 127.

أما "السيرافي" من البصريين فذهب إلى أن (ذا) ثنائي الوضع، وألفه أصل غير منقلبة عن شيء وقد نقل السيوطي عن أبي حيان استحسانه لهذا المذهب إذ قال: « ولو ذهب ذاهب إلى أن ذا ثنائي الوضع نحو (ما)، وأن الألف أصل بنفسها غير منقلبة عن شيء إذ أصل الأسماء المبنية أن توضع على حرف أو حرفين لكان مذهبا جيدا سهلا قليل الدعوى»[1].

وذهب "السهيلي" مذهب الكوفيين القائلين بجواز حذف خبر إن وأخواتها مع النكرة فقط، خلافا للبصريين الذين يجيزون حذف خبرها مع النكرة ومع المعرفة أيضا، فقال: « وإنما يجوز في إن وأخواتها أن تحذف الخبر إذا أوقعتها على النكرات، فإن أوقعتها على المعارف لم يجز حذف الخبر»[2]، وقد استدل بحديث النبي صلى الله عليه وسلم في وصف الدجال: أعور عينه اليمنى كأن عنبة طافية"، لكنه روي في صحيحي مسلم وبخاري بالرفع واسم كأن ليس محذوفا (عينه)، إذ رواه البخاري هكذا " كأن عينه عنبة طافية[3].

أما "سيبويه" والبصريون فـ «أجازوا حذف خبرها مع المعرفة والنكرة على السواء، قائلين إن المعرفة والنكرة هاهنا واحد، ومما استشهدوا به على مجيئها مع المعرفة ما حكي عن العرب إذا قيل لهم: " إن الناس ألب عليكم فمن لكم؟ قالوا: إن زيدا، وإن عمرا، أي إن لنا، وقد احتج أبو العباس المبرد على الكوفيين بقوله:

خلا أن حيا من قريش تفضلوا على الناس أو أن الأكارم نهشلا»[4]؛ أي (أو أن الأكارم نهشلا تفضلوا)، فخبر (أن) محذوف مع المعرفة في هذا البيت[5]، إلا أن ابن جني ينسب

---

[1]– السيوطي: همع الهوامع، تحقيق: عبد السلام هارون و عبد العال سالم مكرم، ج1، ط1، دار الكتب العلمية، بيوت (لبنان)، 1998م، ص 245.

[2]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 115.

[3]– البخاري: صحيحه، كتاب الأنباء، باب "واذكر في الكتاب مريم"، رقم الحديث: 3439.

[4]– المبرد: المقتضب، مرجع سابق ، ج4، ص 130.

[5]– ينظر: المرجع نفسه، ج4، ص 131.

للكوفيين منعهم حذف خبر المعرفة مع (إن) المكسورة فقط، أما مع (أن) المفتوحة فلا يمنعونه خلاف لما ذكره "السهيلي" عنهم من أن مذهبهم عام في إن وأخواتها، فيقول "أبو الفتح" موجها ما نسبه إليهم: «ووجه فصلهم فيه بين المكسورة والمفتوحة أن المكسورة حذف خبرها كما حذف خبر نقيضها، وهو قولهم: لا بأس ولا شك، أي عليك، وفيه، فكما أن (لا) تختص هنا بالنكرات فكذلك إنما تشبهها نقيضتها في حذق الخبر مع النكرة أيضا»[1].

ذهب "السهيلي" إلى أن (رب) اسم، وذلك مذهب "الكسائي" والكوفيين أيضا، وقد رأى هذا الرأي متابعا شيخه "ابن الطراوة"، إذ يقول "أبو القاسم": « ومنذ سمعت هذا القول لم أقدر أن أعرج معتقدي عنه»[2]، خلافا للبصريين القائلين بحرفيتها، إذ قالوا إن « (رب) حرف، لأن حروف الجر لا تدخل عليها، كما لا تدخل على (كم)، إلا أن "السهيلي" رد عليهم حجتهم قائلا إن المانع من ذلك ما تضمنته (رب) من معنى (قل) إذ أن حروف الجر لا تدخل في هذا المقام»[3]، فالكوفيون حملوا (رب) على (كم) في الاسمية باعتبارها نقيضتها إذ « أن (كم) للعدد و التكثير، و(رب) للعدد والتقليل، فكما أن كم ايم فكذلك رب»[4]، أما "سيبويه" فيحمل (كم) على (رب) في العمل لأن معناهما واحد، إلا أنه يفرق بينهما في الاسمية إذ يقول: « إلا أن (كم) اسم و (رب) غير اسم»[5].

ويظهر هنا أن "السهيلي" يوافق آراء الكوفيين وذهب النحاة مذاهب مختلفة في (عمل الحروف الناصبة والجازمة للمضارع) في قول فإن قيل: « ما بال الحروف الناصبة للأفعال المضارعة والجازمة لها قد عملت في الأفعال، والفعل مع فاعله جملة قد عمل بعضها في بعض؟ ثم إن الفعل المضارع قبل دخول العامل عليه كان مرفوعا، ورفه –لا شك–

[1]- ابن جني: الخصائص، مرجع سابق ، ج2، ص 374.

[2]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 72.

[3]– المصدر نفسه، ص 73.

[4] – ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق ، ص 319.

[5]– سيبويه: الكتاب، مرجع سابق، ج2، ص 163.

بعامل، وذلك العامل في قولهم حيث اختلف النحاة في عامل الرفع فذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامة مقام الاسم، وهو عامل معنوي لا لفظي فأشبه الابتداء فكما أن الابتداء يوجل الرفع فكذلك ما أشبهه، أما الكوفيون فذهبوا إلى أن المضارع يرتفع بالزوائد التي في أوله وهو قول – الكسائي، وذهب الفراء إلى أنه يرتفع لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة»[1]، قال "ابن الأنباري": « مع وجودهن لأن عامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع فلما وجب نصبه بدخول النواصب وجزمه بدخول الجوازم دل على أن الزائد ليس هو العامل. وأما قول الفراء فلا ينفك من ضعف. وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون النصب والجزم قبل الرفع»[2].

ثم يواصل تعليله للحكم النحوي الذي أصدره وعمل هاته الحروف في الأفعال باستعمال نظرية العامل التي تبنتها النظرية الخليلية وذكرها صراحة، وفرق بين أنواع العوامل وفصل العامل اللفظي عن المعنوي في قوله فإن قيل: « ما بال الحروف الناصبة للأفعال المضارعة والجازمة لها قد عملت في الأفعال، والفعل مع فاعله جملة قد عمل بعضها في بعض؟ ثم إن الفعل المضارع قبل دخول العامل عليه أن مرفوعا، ورفعه – لا شك– بعامل، وذلك –في قولهم– هو وقوعه موقع الاسم، فهلا منع هذا العامل هذه الحروف الداخلة من العمل، كما منع العامل –الذي هو الابتداء– الحروف الداخلة على الجملة من العمل، إلا أن يخشى انقطاع الجملة كما خيف في "أن" وأخواتها؟

فالجواب من وجهين: أحدهما أن العامل في المبتدأ – وإن كان معنويا– كما أن الرافع للفعل المضارع معنوي، لكنه أقوى منه، لأن حق كل مخبر عنه أن يكون مرفوعا لفظا وحسا كما أنه مرفوع معنى وعقلا، ولذلك استحق الفاعل الرفع دون المفعول، لأنه المحدث عنه بالفعل، فهو أرفع رتبة من المفعول في المعنى، فوجب أن يكون (في) اللفظ كذلك، لأن تابع للمعنى. وأما

[1]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 62.

[2]– ابن الأنباري: أسرار العربية، مرجع سابق ، ص 29/28.

رفع الفعل المضارع فلوقوعه موقع الاسم المخبر به والاسم التابع له فلم يقو قوته في استحقاق الرفع، فلم يمنع شيئا من الحروف اللفظية عن العمل، إذ اللفظي أقوى من المعنوي، وامتنع ذلك في بعض الأسماء المبتدأة لضعف الحروف، وقوة العامل السابق للمبتدأ»[1].

« والجواب الآخر: أن هذه الحروف لم تدخل في معنى الجملة، إنما دخلت لمعنى في الفعل المتضمن للحدث من نفي أو إمكان أو نهي أو جزاء، وذلك كله يتعلق بالفعل خاصة لا بالجملة، فوجب عملها فيه كما وجب عمل حروف الجر في الأسماء من حيث دلت على معنى فيها، ولك تكن داخلة على جملة قد سبق إليها عامل معنوي ولا لفظي، وهذا الجواب أولى أن يتمسك به»[2].

وذهب "السهيلي" وفاقا للكوفيين في مسألة: رافع الخبر بعد (إن) المؤكدة إلى أن الخبر باق على رفعه الذي كان عليه قل دخولها، بقوله:«... وكذلك نقول: خبر إن المرفوع ليس بمعمول لـ (إن) وإنما هو على أصله في باب الابتداء»[3]. وقد احتج الكوفيون لذلك بأن قالوا: « أجمعنا على أن الأصل في هذه الحروف عدم نصبها للاسم، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل فهي فرع عليه، وإذا كانت فرعا عليه فهي أضعف منه؛ لأن الفرع أضعف من الأصل فيجب أن لا يعمل في الخبر جريا على القياس في حط الفروع على الأصول، ولو أعلمناه عمله لسوينا بينهما، وذلك غير جائز، فيجب أن يبقى على رفعه قبل دخولها»[4]. في حين يذهب البصريون إلى أن (إن) وأخوتها ينصبن الاسم بعدهن، وهن يرفعن الخبر. يقول "سيبويه" – في باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده: « وكذلك خذه الحروف منزلتها من الأفعال، وهي إن، ولكن، وليت، ولعل، وكأن، وذلك قولك: إن زيدا منطلق، وإن عمرا مسافر، وإن زيدا

[1]- السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 63.

[2]– المصدر نفسه، ص 65/64.

[3]– ينظر، المصدر نفسه، ص 232.

[4]– ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق ، ج1، ص 176.

أخوك، وكذلك أخواتها، وزعم الخليل أنها عملت عملين الرفع والنصب، كما عملت كان الرفع والنصب»[1]. وكذا نهج نهجه "المبرد" وحجتهم في ذلك قولهم: «إن هذه الحروف تعمل في الخبر، وذلك لأنها مشابهتها للفعل قويت، وذلك لأنها أشبهته لفظا ومعنى، ووجه الشبه بينهما من خمسة أوجه»[2].

تباينت آراء النحاة في مسألة أسماء الإشارة توصف ويوصف بها، فذهب "السهيلي" وفاقا للكوفيين إلى أن أسماء الإشارة لا توصف، ولا يوصف بها، ومن أجاز نعتها قال: لا يكون إلا مصحوبا بـ (أل) خاصة، يقول "السهيلي":«...وكذلك المبهم عندي لا ينعت إنما يبين بالجنس الذي تشير إليه، كقولك: هذا الرجل، فالرجل تبيين لـ (هذا)، أي: عطف بيان، وتبيينه بالجنس الذي يشير إليه أكد من تحليته بالنعت...»[3].

في حين يذهب البصريون إلى أنها توصف ويوصف بها، يقول "سيبويه": «اعلم أن العلم الخاص من الأسماء يوصف بثلاثة أشياء: بالمضاف إلى مثله. وبالألف واللام وبالأسماء المبهمة... ، وأما المبهمة فنحو: مررت بزيد هذا، وبعمرو ذاك»[4]. وقال "المبرد": «وما كان من الأسماء علما فهو ينعت بثلاثة أشياء...، بالأسماء المبهمة نحو: رأيت زيدا هذا، ومررت بعمرو ذاك»[5]، وهو قول "ابن السراج" أيضا. ويؤيد ذلك قوله عز وجل: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا ﴾[6]، وبقوله: ﴿ قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾[7].

[1]- ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق ، ج2، ص 131.

[2]– ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق ،ج1، ص 178/177.

[3]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 214.

[4]– ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق ، ج2، ص 6.

[5]– ينظر:ابن السرّاج، الأصول في النحو، مرجع سابق، ص 32.

[6]– سورة الأنبياء، الآية 63.

[7]– سورة الإسراء، الآية 62.

اختلف النحاة في مسألة بدل النكرة من المعرفة، فمنهم « من جوز إبدال النكرة من المعرفة بدون شرط، ومنهم من اشترط أن تكون من لفظ الأول، وأن تكون موصوفة»[1]، وهو ما ذهب إليه "السهيلي" حين قال:«... وكذلك حكم المعرفة إذا أبدل منها النكرة ان تكون النكرة منعوتة، وإلا لم يقع بها فائدة، ولا كانت بيانا لما قبلها»[2]. وما ذهب إليه "السهيلي" ومن وافقه، هو مذهب أهل الكوفة، مستدلين لذلك بالقياس فيما ينسبه إليهم ابن عصفور بقوله: «واستدلوا على ذلك – أي: أهل الكوفة – بأن النكرة لا تفيد في البدل، إلا أن تكون موصوفة، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بمحمد رجل، لم يكن مفيدا إذ معلوم أن محمدا رجل فإذا وصفته أفاد". غير أن "ابن عصفور" عاد وأفسده فيما بعد بالشاهد والدليل. في حين يذهب البصريون إلى جواز ذلك وعلى رأسهم سيبويه الذي يجوز إبدال النكرة من المعرفة بدون شرط. مستدلا على ذلك، بقوله تعالى: ﴿لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة خاطئة﴾، وبما أنشده من الشعر لبعض العرب الموثوق بهم، كقول الشاعر:

فإلى ابن أم أناس أرحل ناقتي عمرو فتبلغ حاجتي أو تزحف

ملك إذا نزل الوفود ببابـــه عرفـوا موارد مزبد لا ينزف

والشاهد في البيتين السابقين: إبدال (ملك) النكرة من (ابن ام أياس) وهو معرفة. وقد وافق أغلب النحاة ذوو النزعة البصرية من أمثال: المبرد والزجاج وابن السراج وابن جني والصيمي والزمخشري والعكبري وابن مالك. سيبويه في جواز إبدال النكرة من المعرفة دون شرط. واستدل بعضهم على ذلك بالسماع من القرآن الكريم. بقوله تعالى: ﴿إنك بالواد المقدس طوى﴾ فإن (طوى) بدل وهو نكرة من (الوادي) وهو معرفة، من غير وصف للنكرة، ولم تكن من لفظ المبدل منه.

[1]– ابن يعيش: المفصل، مرجع سابق ، ج2، ص 58.

[2]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 298.

وبقول الشاعر:

ولا يلبث العصران يوم وليلة إذا طلبا أن يدركـا ما تيمما»[1].

ومن المسائل التي تباينت فيها آراء النحاة وصارت من مسائل الخلاف النحوي مسألة: الحروف التي وضع عليها الاسم في (ذا)، فمن هؤلاء النحاة "السهيلي"، الذي ذهب مذهب الكوفيين إلى القول بأن (الذال) من (ذا) وحدها دون الألف هي الاسم، وأيد ذلك ببعض الحجج، بقوله: «...فإذا ثبت ما قلناه فالاسم في هذا الباب هو الذال وحدها دون الألف خلافا لبعض البصريين، يدل على ذلك سقوطها بالتثنية وفي المؤنث إذا قلت: هذه، وتلك، وخصت الذال بهذا المعنى، لأنها من طرف اللسان، والاسم المبهم مشار إليه، فالمتكلم يشير نحوه بلحظه، أو بيده ويشير مع ذلك بلسانه...، ولا يمكن إشارة اللسان إلا الذال...»[2]، أما حجتهم فيما ذهبوا إليه أن الألف والياء فيهما يحذفان في التثنية نحو: « قام ذان ورأيت ذين، وقام اللذان، ومرت باللذين ولو كانا أصلين لكانا لا يحذفان ولوجب أن يقال في التثنية (الذيان) كما يقال: العميان، والشجيان، فلما حذفت الياء والألف في تثنية (الذي، وذا) دل على أنهما زائدان لا أصلان، وأن ما زيد عليهما تكثير لهما كراهية أن يبقى كل واحد منهما على حرف واحد...»[3]، في حين يذهب البصريون إلى أن الذال وحدها ليست الاسم فيهما، وألفه منقلبة عن أصل. يقول "سيبويه" في باب تثنية الأسماء المبهمة التي أواخرها معتلة: «... وتلك الأسماء: ذا، وتا، والذي، والتي، فإذا ثنيت (ذا) قلت: تان...»[4]، وإلى ذلك ذهب "المبرد"، بقوله:«... فإن قلت: هذا فـ (ها) للتنبيه، و(ذا) هي الاسم، فإذا خاطبت زدت الكاف للذي تكلمه...»[5]، واحتج البصريون لذلك بقولهم: أن ذا، والذي كل منهما كلمة منفصلة

[1]– ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق ، ج1، ص 178/177.

[2]– السهيلي:نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 227.

[3]– ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق ، ج2، ص 670.

[4]– سيبويه: الكتاب، مرجع سابق ، ج3، ص 411.

[5]– المبرد: المقتضب، مرجع سابق ، ج3، ص 275.

وحدها عن غيرها؛ فلا يجوز أن يبنى على حرف واحد؛ لأنه لا بد أن يبتدأ بحرف، ويوقف على حرف، فلو كان الاسم هو الذال وحدها لكان ذلك يؤدي إلى أن يكون الحرف الواحد ساكنا متحركا في الوقت نفسه وذلك محال، فوجب أن يكون الاسم في (ذا) الذال والألف معا[1].

المبحث الثالث: الآراء التي تميز بها "السهيلي":

لا شك أن "السهيلي" له شخصيته المتميزة ذات النظرة الثاقبة التي تقلب القضايا وتنقد وتحلل وترجح ما ترى له وجها صائبا، فكان لابد أن تكون له آراء يستقل بها لا يسبقه إليها أحد، وإن كانت في مجملها قليلة. وفيما يلي ذكر لتلك الآراء.

يرى "السهيلي" أن (ذو) بمعنى صاحب أصل ذو الطائية، والأسماء الموصولة متدرجة عن هذه، وقد مهد لهذا الحديث، بما يراه السبب في دخول (ذو) في باب الوصف، فذكر «أن العرب لما أرادت وصف النكرات بأسماء الأجناس في نحو (هذا رجل ذو مال)، توصلوا إلى ذلك بكلمة تجري على الاسم وهي (ذو) لما لم يمكنهم أن يشتقوا من المال ونحوه اسما يكون وصفا لرجل جاريا عليه، ثم قال بعد ذلك، إنهم إذا أرادوا وصف النكرات بالجملة، كانوا يكتفون بالضمير في إفادة ارتباطها بالموصوف، نحو: مررت برجل أبوه قائم، على أنهم لم يمكنهم وصف المعارف بالجمل، كما أمكنهم ذلك مع النكرات، وقد أرجع ذلك لأمرين:

أحدهما: أن النكرة مفتقرة إلى الوصف والتبيين، فعلم أن الجملة بعدها تبيين لها وتكملة لفائدتها.

ثانيهما: أن الجملة تتنزل منزلة النكرة، لأنها خبر، ولا يخبر المخاطب إلا بما يجهله لا بما يعرفه، فصلح أن توصف بها النكرة، والمعرفة بخلاف هذا، لو قلت: جاءني زيد أبوه قائم، على جهة الوصف لما ارتبط الكلام بعضه ببعض لاستقلال كل واحد منهما بنفسه.

[1]– ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق ،ج2، ص 672.

وإذا كانت (ذو) وسيلة العرب لوصف النكرات بالأجناس، فإنهم قد لجأوا إليها لوصف المعارف بالجمل، يقول بعد كلامه المتقدم، فجاؤوا بالوصلة التي وصلوا بها إلى صف النكرة بالأجناس، وهي قولك (ذو)، فقالوا: هذا زيد ذو قائم أبوه، وذو وجهين حسن، هذه لغة طيء، وهي الأصل، أما تدرج الأسماء الموصولة عن ذو الطائية فيتصوره هكذا: أن أكثر العرب، لما رأوه اسما وصف به المعرفة أرادوا تعريفه ليتفق الوصف والموصوف في التعريف، فأدخلوا الألف واللام عليه، وضاعفوا اللام كيلا يذهب لفظها بالإدغام، ويذهب ألف الوصل في الدرج، فلا يظهر التعريف، ثم ذكر أن الواو قلبت ياء لأنه ليس في كلامهم واو متطرفة مضموم ما قبلها»[1].

يرى "السهيلي" « وجوب تقديم الفاعل في نحو (ضرب بعضهم بعضا)، وهذا مما استدركه على النحاة، وقد مثل للمسألة أولا بهذا المثال (ضربت القوم بعضهم بعضا)، حتى يبين مرجع الضمير، والسر في وجوب التقديم أن الفاعل أهم، وقد زاد اهتمامهم وتضاعف باتصاله بالضمير الذي لا بد منه، ويبين أنهم لم يحذفوا في هذه الصورة الضمير من الفاعل، ويضيفوه إلى المفعول، فيقولوا (ضرب بعض بعضهم) لقرب الفاعل من مرجع الضمير، وإنه عمدة في الكلام، وأما المفعول ففضلة، فهو أولى بأن يحذف معه حتى إذا كان أحدهما مفعولا والآخر مجرورا نحو خلطت القوم بعضهم ببعض، فالمفعول يجب تقديمه وإضافته إلى الضمير»[2]، وقد ورد ذلك في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا﴾[3]، وقال تعالى أيضا: ﴿وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا﴾[4]، وقال جل شأنه: ﴿وَيَلْعَنُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا ﴾[5]، ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا﴾[6]، وقد نسب "أبو حيان" هذا الرأي إلى "الرندي" تلميذ

[1]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 137/136.

[2]– المصدر نفسه، ص 134.

[3]– سورة البقرة، الآية 283.

[4]– سورة آل عمران، الآية 64.

[5]– سورة العنكبوت، الآية 25.

[6]– سورة الحجرات، الآية 12.

"السهيلي" إذ قال: وذكر الرندي والبهاري أنه لا يجوز تقديم المفعول في مثل (ضرب القوم بعضهم بعضا) لأن الفاعل مفسرا له[1].

تجب المطابقة بين الوصف و الضمير كقوله: «أو مخرجي هم، وهذا مطلب الكوفيين، لأنهم يعربون الضمير مبتدأ، ولا يجيزون رفعه على الفاعلية، وأصلهم في هذا أن الضمير المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلا عنه، فإن سمع ما ظاهره ذلك فهو محمول على أن الوصف خبر مقدم و الضمير مبتدأ مؤخر، فلا يقال (قام أنا)، والوصف مثل الفعل، وعلى ذلك لابد من المطابقة كي لا يخبر عن المثنى أو الجمع بالمفرد، فقالوا إن الوصف إذا رفع الفاعل الساد مسد الخبر جرى مجرى الفعل، والفعل لا ينفصل منه الضمير»[2]، وهذا ما ردده "السهيلي"، إذ قال: « فإن كان الاسم المبتدأ من المضمر نحوه: أخارج أنت، و أقائم هو، لم يصح فيه إلا الابتداء لأن الفاعل إذا كان مضمرا لم يمن منفصلا، لا تقول: قام أنا، ولا: ذهب أنت، وكذلك لا تقول: أذاهب أنت؟ على حد الفاعل، ولكن على المبتدأ وإذا كان على حد المبتدأ فلا بد من جمع الخبر، ويعلل ذلك في موضع آخر بقوله: "لأن المنفصل لا يكون فاعلا مع اتصاله بالعامل، إنما يكون فاعلا إذا لم يمكن اتصاله به نحو: ما قائم إلا أنت، ونحو الضاربه هو، ألا ترى إلى قوله صلى الله عليه وسلم لورقة بن نوفل: "مخرجي هم؟" لم يروه أحد إلا بتشديد الياء لأنه خبر متقدم و (هم) مبتدأ فجمع من أجل الضمير الذي في الخبر»[3].

وأما البصريون فيرون أنه يجوز أن يكون الفاعل المعني عن الخبر ضميرا بارزا كما يكون اسما ظاهرا، وقد وردت شواهد عدة لذلك في القرآن الكريم وفي الشعر العربي، فلا مجال

[1]– ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 135.

2– السيوطي: همع الهوامع، مرجع سابق ، ج1، ص 309.

[3]– السهيلي:نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 328.

لإنكار ذلك ولا يجوز أن تحمل على التقديم، التأخير، فقد أراد ابن هشام إبطال مذهب الكوفيين بقول الشاعر:

خليلي ما واف بعهدي أنتما إذ لم تكونا لي على من أقاطع

فعلى مذهبهم يكون قد أخبر عن المثنى بالمفرد، وهذا لا يجوز، كما أنهم لو أعربوا الضمير في قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾[1] مبتدأ لكان هناك فصل بين (راغب) و ما يتعلق مع (عن آلهتي) بأجنبي وهو (أنت)، لأن المبتدأ بالنسبة للخبر أجنبي منه، ومن ثم كان لازما أن يكون (أنت) فاعلا سادا مسد الخبر لا مبتدأ[2].

كما ذهب "السهيلي" إلى أن أصل اسم الموصول (الذي) هو (ذو) التي بمعنى صاحب، وذلك عند حديثه عن بعض الموصولات، فذكر أن (ذو) قد جعلتها وصلة إلى وصف النكرات بالأجناس، فقاولوا: « هذا رجل ذو مال، حيث لم يمكنهم أن يصفوا بالجامد، وإذا أرادوا أن يصفوا النكرة بجملة أمكنهم ذلك، نحو قولهم: " مررت برجل أبوه قائم، وإذا أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة، لم يمكنهم ذلك" فجاؤوا بالوصلة التي وصلوا بها النكرة بالأجناس وهي قولك (ذو) فقالوا: هذا زيد ذو قائم أبوه...، ثم إن أكثر العرب لما رأوه اسما وصف به المعرفة، أراجوا تعريفه ليتفق والموصوف في التعريف، فأدخلوا الألف واللام عليه، ثم ضاعفوا اللام كيلا يذهب لفظها الإدغام، ويذهب ألف الوصل في الدرج فلا يظهر التعريف، فجاء منه هذا اللفظ (الذو)، فلما رأوه الاسم قد انفصل عن الإضافة حيث صار معرفة قلبوا (الواو) منه ياء، إذ ليس في كلامهم (واو) متطرفة مضموم ما قبلها إلا وتنقلب (ياء) كقولهم: دلو، و أدل، ولا نطول بتكثير النظائر، لأن الأصل معروف عند الشادين فلما انقلبت الواو ياء و الضمة كسرة، صار اللفظ (الذي)"، في حين ذهب البصريون إلى أن أصل

[1]– سورة مريم، الآية 46.

[2]– ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق ، ص 639.

الذي (الذي) زيدت عليها (أل) زيادة لازمة، أو عرف بها، وذهب الكوفيون إلى أن أصل الذي (الذال) وحدها، وخالفهم الفراء حيث ذهب إلى أن أصلها (ذا) اسم إشارة»[1].

ذهب "السهيلي" إلى أن المصادر لا تثنى ولا تجمع قولا واحدا لا استثناء فيه، وأن الذي يثنى ويجمع هو الاسم وحده، أما الفعل وما هو في معناه فلا يقبل ذلك، وقد وجه قوله هذا بأن: « المصادر كلها جنس واحد من حيث كانت عبارة عن حركة الفاعل، والحركة تماثل الحركة ولا تخالفها بذاتها»[2]، وهو يرد بذلك على قول النحاة الذين ذهبوا إلى أن ما جمع من المصادر فراجع إلى اختلاف الأنواع، فليس للمصدر – على ما قاله – أنواع حتى تختلف. اما المتقدمون فقد اعترفوا بوقوع بعض المصدر مجموعان فقال "سيبويه": « إنه ليس كل مصدر يجمع كالأشغال والعقول والحلوم والألباب، ألا ترى أنك لا تجمع الفكر والعلم والنظر»[3]، وقال "المازني": « وقد جمعت من المصادر أحرف قليلة، وليس يرد عليه الباب، إلا أنه قد قيل: أمراض وأشعار وعقول وألباب وأوجاع وآلام، فلا يحملنك هذا على أن تقيس فتجمع المصادر»[4]، إلا أن "السهيلي" قد طرد القاعدة، وهي أن لا يثنى المصدر ولا يجمع، وما يرى مجموعا فليس بمصدر في الحقيقة.

لقد كان لـ "السهيلي" رأي خاص في إعراب الأفعال الخمسة، فكان يعربها على النحو التالي: في حال النصب و الجزم و الإعراب مقدر قبل الضمير، ومثل الفعل عنده مثل الاسم المضاف إلى ضمير المتكلم، ويرد على من يقول إن إعراب هذه الأفعال بحذف النون إذ يقول: « وليس زوال النون و حذفها هو الإعراب لأنه يستحيل أن يحول بين حرف الإعراب وبين إعرابه اسم فاعل أو غير فاعل، مع ان العدم ليس بشيء فيكون إعرابا وعلامة

[1]- السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 110.

[2]– المصدر نفسه، ص 278.

[3]– سيبويه:الكتاب، ج4، مرجع سابق ، ص 95.

[4]– الزجاجي: مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، ط1، مطبعة الكويت ، ص 86.

لشيء في أصل الكلام ومعقوله»[1]، أما في حال الرفع، فإن النون نائبة عن حركة الإعراب، وقد علل امتياز حال الرفع بهذا الإعراب بأن هذه الأفعال تكون حينئذ واقعة موقع الأسماء، ووقعها هذا الموقع بالإضافة إلى مشابهتها للجمع المسلم وللمثنى من حيث انتهاؤها بحرف مج ولين، فهي محمولة على الأسماء في لحاق هذه النون، لما كانت تقع موقع الأسماء في حال الرفع[2]. و« لما كان الفعل في خال النصب والجزم لا يقع هذا الموقع، فقد بقي إعرابه على أصله، ولم تنفعه المشابهة والمشاركة المتقدمتان»[3]، وقد « نسب السيوطي إلى الأخفش أنه يعرب هذه الأفعال بحركات مقدرة قبل الألف والواو والياء، والنون دليل عليها»[4].

لقد خالف "السهيلي" النحاة القائلين بأن الأسماء الخمسة المعربة بالحروف، فكان له رأي خاص في إعرابها، إذ قسمه إلى قسمين:

« أبوك وأخوك وحموك: في حال الإفراد معربة بالحركات على الباء والحاء والميم، وهي كذلك معربة بالحركات في حال الإضافة، ولكنهم أشبعوا هذه الحركات، يقول: " فالضمة إذ التي هي علامة الرفع في قولك (أخ)، هي بعينها علامة الرفع في أخوك إلا أن الصوت بها مد»[5].

فوك وذو: أما (فوك) فيرى أن الواو فيها هي حرف الإعراب، يقول: « والفرق بينهما وبين أخوته أن الفاء لم تكن قط إعراب لانفرادها، فلم يلزم فيها ما لزم في الحاء والباء»[6]، ويستدل على أن الواو في (فوك) هي حرف الإعراب، بثبوتها في حال الإضافة على الياء عندما تقول: هذا في، وجعلته في، وبإبدال الميم منها في حال الإفراد لتتعاقب

[1]- السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 86.
[2]– المصدر نفسه ، ص 84.
[3]– المصدر نفسه، ص 85.
[4]– ينظر: السيوطي، همع الهوامع، مرجع سابق ، ج1، ص 172.
[5]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 78.
[6]– المصدر نفسه، ص 80.

عليها حركات الإعراب، وهذا بخلاف أخواته، فإن حروف المد تذهب منها في حال الإضافة إلى الياء، أما (ذو) فيرى كذلك أن الواو فيها حرف الإعراب، يقول: « وأما ذو فكان الأظهر فيه أن يكون حرف العلة حرف الإعراب»[1].

وبهذا التقسيم للأسماء الخمسة انفرد "السهيلي" بمذهب خاص في إعرابها، وقد تأثر به تلميذه "الرندي"، يقول "أبو حيان": « وذهب السهيلي وتلميذه أبو علي الرندي إلى أن فاك و ذا مال معربات بحركات مقدرات في الحروف، وأن أباك وأخاك وحماك وهناك معربة بالحروف»[2]، وما قاله "السهيلي" من أن الحروف في الأسماء الثلاثة الأولى مشبعة عن الحركات له أصل في كلام المازني، فقد قال صاحب الإنصاف: وذهب أبو عثمان المازني إلى أن الباء حرف الإعراب، وإنما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات، إلا أن ما يلاحظ أن المازني قد طرد كلامه على جميع هذه الأسماء، أما السهيلي فقد حكم أصله المتقدم، ومن ثم أعرب بعضها بالحروف المشبعة عن الحركات، وبعضها الآخر بالحركات المقدرة[3].

لـ "السهيلي" رأي خاص انفرد به في تعريف الفعل، فهو يرى « أن الفعل لا يدل على معنى في نفسه، وإنما يدل على معنى في غيره وهو الفاعل وهو كونه مخبرا عنه»[4]، أما دلالة دلالة الفعل على الفعل على معنى في نفسه فذهب جمهور النحاة، فـ "ابن يعيش" قد عرفه بقوله: « أما الفعل فكل كلمة تطل على معنى في نفسها مقترنة بزمان»[5]، و"السيوطي" قال في تعريفه: « الفعل ما دل على معنى في نفسه واقترن بزمان»[6]، ومما ذهب إليه "السهيلي" أيضا أن الفعل لا يدل على الزمان بلفظه ولا ببنيته إذ قال: لا يدل عليه بلفظه ولا ببنيته،

[1]- السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 81.

[2]– ابن الأنباري:الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق ، ص 14.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، ص 15.

[4]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 54.

[5]– السيوطي: همع الهوامع، مرجع سابق ، ج1، ص 112.

[6]– ابن يعيش: المفصل، مرجع سابق ، ج1، ص 2.

وإنما يدل ببنيته على اختلاف أحوال الحدث و بلفظه على الحدث نفسه، وهكذا قال سيبويه في أول كتاب، وإن تسامح في موضع آخر[1]، وقد نقل عنه ذلك "السيرافي" في قوله: «وبنيت لما مضى ولكما يكون ولم يقع ولما هو كائن لم ينقطع، أعلم أن سيبويه ومن نحا نحوه يقسم الفعل على ثلاثة أزمنة: ماض ومستقبل، وكائن في وقت النطق وهو الزمان الذي يقال عليه الآن الفاصل بين ما مضى ويمضي»[2]، أما النحاة فقالوا بأن الفعل يدل على الزمان ببنيته، فنجد "ابن السراج" مثلا يقول: «الفعل ما دل على معنى وزمان، وذلك الزمان، وذلك الزمان إما ماض و إما حاضر وإما مستقبل»[3].

يرى السهيلي أن (لا) العاطفة يقصد بها توكيد النفي، ولذلك استدرك على المتقدمين شرطا للعطف بما هو « أن يكون الكلام قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي الفعل عما بعدها»[4]، ومثل لذلك نحو: جاءني رجل لا امرأة، وجاءني عالم لا جاهل، فمضمون الجملة متضمن نفي المجيء عن المرأة و الجاهل، فإذا قيل: لا امرأة ولا جاهل، فقد أكد هذا النفي المتضمن، وذلك هو موقع لا، ومن ثم منع أن يقال: مررت برجل لا زيد، ومررت برجل لا عاقل، فإذا أريد هذا المعنى فالمقام مقام غير، فيقال: مررت برجل غير زيد، وبرجل غير عاقل، كما منع أن توقع (غير) موقع(لا)، يقول: "لأن في مفهوم الخطاب ما يغنيك عن معنى النفي الذي في غير[5]، ويعني السهيلي بهذا أن (غيرا) تأتي حيث يقصد التقييد لا التأكيد، و (لا) بعكسها، ولا تدخل إحدى الأداتين على الأخرى و لا تستعمل استعمالها، هذا إذا كان المتعاطفان نكرتين، فاذا كانا معرفتين فإنه يجوز أن تقع (غير) موقع (لا)، فقد أجاز أن تقول في مررت بزيد لا عمرو، مررت بزيد غير عمرو، " فجائز هنا دخول غير لجمود الاسم

[1]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ،ص 298.

[2]– السيرافي: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان عبد التواب، ج1، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة (مصر)، 1986من ص 57.

[3]– ابن السراج: الأصول في النحو، مرجع سابق ، ص 38.

[4]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 202.

[5]– ينظر: المصدر نفسه، ص 203.

العلم، وأنه ليس له مفهوم خطاب عند الأصوليين إلا الصيرفي من الشافعية"، وعلى هذا فالتقييد بغير نافع، ولكن كيف جار أن تقع لا هذا الموقع، وما قبلها ليس له مفهوم خطاب، وقد علمنا أنه يقصد بها توكيد النفي، يجيب بقوله: " ويجوز أيضا: مررت بزيد لا عمرو، لأنه اسم مخصوص بشخص، فكأنك حين خصصته بالذكر نفيت المرور عن عمرو، ثم أكدت النفي بلا»[1].

وما اشترطه "السهيلي" للعطف بـ (لا) هو الذي يذكره ابن هشام إذ قال: «وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر، نص عليه السهيلي، فلا يجوز: جاءني رجل لا زيد، ويجوز: جاءني رجل لا امرأة»[2].

لقد أنكر "السهيلي" أن تكون النون علامة على خفة الاسم أو تمكنه، كما ذهب إلى ذلك البصريون، فيقول في الرد على ذلك: « وليس دخول التنوين في الأسماء علامة للتمكن كما ظنه قوم، فإن العرب لا تريد أن تشعر المخاطب بتمكن الاسم، ولا أيضا التمكن معنى تحتاج إلى بيانه وإعلام المخاطب به، ولا أيضا، قرطبة ودردقاس وهي كلها منصرفة بأكثر تمكنا في الكلام من أحمر و أشقر و بيضاء، وحسناء، بل هو أكثر تمكنا في الكلام، وهم له أكثر استعمالا"، واستدل على أنه يؤتي بالتنوين لبيان اسم غير مضاف إلى ما بعده بأدلة منه، سقوط نون التنوين في الموقف، أي أنها لو كانت علامة على التمكن لثبتت فيه، ولكن لما كانت علامة على الانفصال فقد سقطت في الموقف لأنه مغن عنها، ومن أدلته أنهم لا ينونون الضمائر ولا المبهمات ولا المقترن بأل التعريف، لأن هذه الأسماء لا يتوهم إضافتها فاستغنت بذلك عن التنوين، على حين كثر التنوين في النكرات لفرط احتياجها»[3].

[1]–السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 304.

[2]– ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق ، ص 86.

[3]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 70/69.

المبحث الرابع: مميزات الدرس النحوي عند "السهيلي":

نجد "السهيلي" في تناوله للدرس النحوي يتميز بعدة خصائص ومميزات نذكر منها:

1- تعدد العلل:

كان لـ "السهيلي" ميلا إلى التعليل والإسراف فيه مؤيدا بذلك رأي "ابن جني" في جواز تعدد العلل، حيث نجده يلحق الحكم النحوي الذي يتناوله بطائفة من العلل.

ومن بين المسائل نذكر المثنى والجمع السالم، لقوله: « وأما إلحاق النون بعد حروف المد في هذه الأفعال الخمسة، فحملت على الأسماء التي في معناها المجموعة جمع السلامة والمثناة، نحو: " مسلمون" و "مسلمان"، وهي تثنية الأسماء وجعها عوض من التنوين كما ذكروا، ثم شبهوا التشبيه بها هذه الأمثلة الخمسة. فألحقوا النون فيها في حال الرفع، لأنها إذا كانت مرفوعة كانت واقعة موقع الاسم، فاجتمع فيها موقع الاسم ومضارعتها له في اللفظ، لأن آخرها حرف مد لين، ومشاركتها له في المعنى، فالحق فيها النون عوضا من حركة الإعراب حملا على السماء كما حملت السماء عليها فجمعت بالواو والياء»[1]، حيث نجد "السهيلي" قد جمع بين العلة حمل على المعنى وعلة تشبيه وعلى تعويض وعلة اشتراك، فيعلل ضم أول المصغر فيقول: « وما الحكمة في أن ضم أوله وفتح ثانية وزيدت فيه ياء ثالثة وقد كان يمكن في اللفظ التصغير دروب من التغيير غير هذا؟ فأجاب التصغير هو تقليل أجزاء المصغر وتباعد بينهما. فكان العلة الثانية إنما هي صياغة أخرى التي بنيت عليها العلة الأولى»[2].

[1]- السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 127.

[2]- المصدر نفسه، ص 102.

من خلال عرضنا لعلة المسائل يتضح منهج "السهيلي" الذي يقوم على تعدد العلل وتفريعها لتثبيت الأحكام كما كانت بعض علله حصيلة كجهود عدد من النحاة الذين سبقوه فلو رجعنا إلى كتاب "سيبويه" لوجدنا هذا العلل وهو يذكر علل "سيبويه" و"الزجاجي" صراحة.

والمتتبع لمنهج "السهيلي" يجده يعدد العلل بغاية في شرح المسألة وتوضيحها وإزالة إبهامها وعرض كل الأحكام والعلل فيها لتبسيطها وإعطاء الرأي الصواب في ذلك وتفسير الحكم وتثبته وهذا منهج سيبويه في كتابه وليس بتعقيد المسائل كما ذهب إليه بعض النحاة المحدثين في رأيهما فيما يخص تعدد العلل وتبنيهم منهج الاكتفاء في التعليل أي الاكتفاء بالعلة الواحدة التي تتصل بالحكم أوثق اتصال حيث اعتبروا تعدد العلل في المسألة الواحدة بعثرة وضياع لجهود العالم والمتعلم.

- شمول التعليلات:

من التسميات البارزة في التعليلات "السهيلي": الشمول؛ أي أنها يتناول كل جوانب اللغة في المسائل التي يعرضها فكان يعلل كل مظهر من مظاهر اللغة سواء كان بارزا أو خفيا فكان يقول ما الحكمة من ذلك وذاك بعد أن يعرض المسألة من جميع جوانبها، وربما كان اعتزازا السهيلي بلغته سببا من أسباب تعليل كل ظاهرة من ظواهرها أو يريد أن يبين أنها لغة تمتاز بالدقة و البناء المحكم فهو يعلل إلحاق النون بالأسماء و سقوطها في الوقت في قوله: « ما الحكمة في إلحاق هذه النون الأسماء، وسقوطها في الوقف، وإبدالها ألفا في حال النصب وغير ذلك من أحوالها؟

فالجواب: أن أكثر مسائل هذا الباب قد تكلم الناس فيه بحكمه وصواب، إلا أشياء أغفلوها منها مسائل هذا الباب قد تكلم الناس فيه بحكمه وصواب، إلا أشياء أغفلوها منها مسائل كثيرة من باب ما ينصرف وما لا ينصرف ونتق في أبواب أخر، لعلنا –إن شاء الله تعالى– أن نكشف عنها، ويشفى منها، ونقدم (لها) هاهنا أصلا فنقول: التنوين فائدته التفرقة بين

المنفصل و المتصل، فلا يدخل الاسم إلا علامة لانفصاله مما بعده، ولذلك يكثر في النكرات لفرط احتياجها إلى التخصيص بالإضافة، فإذا لم تضف احتاجت إلى التنوين تنبيها على أنها غير مضافة، ولا تكاد المعارف تحتاج إلى ذلك إلا فيما قل من الكلام، لاستغنائها في أكثره عن زيادة تخصيص، وما لا يتصور فيه إلا مضافة بحال لا ينون بحال كالمضمر والمبهم، وكذلك ما دخلته الألف واللام لا يحتاج إلى التنوين في شيء من الكلام. وهذه على عدمه في الموقف؛ لأن الموقوف عليه لا يكون مضافا إلى غيره، إذا المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، ولا يوقف على بعض الاسم دون بعض»[1].

هكذا تجري تعليلات "السهيلي"، فهو لا يكتفي بالوقوف إزاء الظاهرة اللغوية وإنما يذهب إلى أبعد من ذلك فنفسر سبب حدوثها ولما ظهرت بهذا الشكل ولماذا لم تظهر بهذا الشكل وما الحكمة من ذلك ومن خلال التساؤلات تتعدد الأوجه وتكثر العلل ويظهر أن ظاهرة الشمول أثرت تأثيرا كبيرا على تعليلاته.

2- اختصاصه لبعض التعليلات:

لقد اختص "السهيلي" بمجموعة من العلل، لم نعثر عليها عند بقية النحاة ومنها:

- علة التوسط:

وتظهر هذه العلة في قوله: « وإنما صاحت الواو في قولهما" "ذوّ لأنها كانت في حكم التوسط، إن المضاف مع المضاف طرف من معنى ذا الذي هو اسم مبهم، ألا تراه بين بأسماء الأجناس كقولك: هذا الغلام، وهذا الرجل، فيتصل بها على جهة البيان، كما يتصل بها "ذو" على جهة الإضافة، وبذاك قالوا في المؤنث من (الذي: التي بالتاء: كما قالوا في المؤنث من) ذا: هاتان، وهاتين»[2].

[1]- السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 69.

[2]- المصدر نفسه، ص 138.

ومعنى هذا أن الواو صحت في ذو علة وهي توسطها بين المضاف وهو اسم الإشارة (الذال) والمضاف إليه. ومنها تعليله عدم حمل بعض الحروف في قوله: «فما بال حروف كثيرة لا تعمل؟

قلنا: لا نجد حرفا لا يعمل إلا حرفا دخل على جملة قد عمل بعضها في بعض، وسبق إليها عمل الابتداء أو نحوه، وكان الحرف داخلا لمعنى في الجملة لا لمعنى في اسم مفردا فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرف، وهو الابتداء ونحوه، وذلك نحو، هل زيد قائم؟ ونحو: أعمرو خارج؟ في الاستفهام، فإن الحرف دخل لمعنى في الجملة، ولا يمكن الوقوف(عليه) ولا يتوهما انقطاع الجملة عنه، لأنه حرف مفرد لا يوقف عليه. ولو توهما ذلك فيه لعمل في الجملة ليؤكدوا بظهور أثره فيه تعلقه بها ودخوله عليها، كما فعلوا في "إن" وأخواتها حيث كانت كلمات من ثلاثة أحرف فصاعدا يجوز الوقف على كل واحدة منهن، تقول إنه، وليته، ولعله، فأعلموها في الجملة إظهارا لشبهن بالحزين الواقع بعدهن»[1].

- علة تنبيه المخاطب:

يقول "السهيلي" في مسألة عدم نعت الضمير: «النعت تابع للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه وتنكيره.

وقد زاد الناس عليه في هذا الفصل فقالوا: " وفي تشبيه وجمعه وإفراده، وتأنيثه وتذكيره" وينبغي أن تزاد كلمة أخرى، فيقول: وفي إظهاره، لأن المضمر لا ينعت ولا ينعت به فلا بد أن يكون نعت الاسم الظاهر (ظاهر) مثله.

وقد اعتل " أبو القاسم" في امتناع نعت المضمر بما ذكره في آخر الباب، ولا أراها علة كافية، لأن غير المضمر من المعارف لا يستغني عن النعت، وإن كان المخاطب قد عرفه، وليس

[1]- السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ،ص 55/ 60.

النعت بآلة تعريف، ولكن الغرض به قد يكون تحليه المنعوت، وقد يكون متميزا بينه وبين غيره ورفعا للالتباس.

والمضمر قد يحتاج إلى هذه كله، ألا تراه يبدل منه للبيان، ويؤكد وإنما المانع من نعته غير ما ذكره "أبو القاسم"، وهو أن المضمر إشارة إلى المذكور والإشارة لا تنعت إنما ينعت المشار إليه، فإذا أضمرت بعد ذكر، ثم أردت أن تنعت فإنما يجري النعت على الظاهرة لا على علامة الإضمار التي هي إشارة إليه»[1].

وكذلك المبهم عندي أيضا لا ينعت إنما يبين بالجنس الذي يشير إليه، كقولك: « هذا الرجل، فالرجل تبين لـ "هذا" أي عطف بيان، وتبينه بالجنس الذي يشير إليه أكد بالنعت، فإذا عرفت المخاطب ما الذي تشير إليه فحينئذ فانعته إن شئت أو لا تنعته، ولا معنى لوصف "هذا" و"ذلك" بصفة مضافة، وهو إشارة باليد والرأس»[2]. كما تظهر هذه العلة في مسألة (المبهمات) (هذا وهذان) « وأما دخول الهاء التي للتنبيه على هذه الأسماء، ولأن المخاطب يحتاج إلى تنبيه على الاسم الذي يشير به إليه؛ لأن الإشارة قرائن حال يحتاج إلى أن ينظر إليها، فالمتكلم كأنه آمر له بالالتفات إلى المشار إليه أو منبه له، فلذلك اختص هذا الموطن بالتنبيه، وقلما يتكلمون به في المبهم الغائب، لأن كاف الخطاب تعني عنها، مع أن المخاطب مأمور بالالتفات بلحظة إلى مبهم الحاضر، فكان التنبيه في أول الكلام أولى بهذا الموطن، لأنه بمنزلة الأمر الذي له صدر الكلام»[3].

- علة إشارة إلى الأصل:

ومن ذلك تعليله عدم بناء النكرة في قوله: « علم لم يبنوا النكرة فيقولون مررت برجل أخوك، أو رأيت رجلا أبوك؟

---

[1]- السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 163.

[2]– المصدر نفسه، ص 167/ 168.

[3]– المصدر نفسه، ص 179/178.

ولم خص "أي" بهذا دون سائر الأسماء أن يحذف من صلته ثم يبني للحذف؟ ومتى وجدنا شيئا من الجملة بحذف ثم يبني الموصوف بالجملة من أجل ذلك الحذف؟ وذلك الحذف لا يجعله متضمنا لمعنى الحرف ولا مضارعا له، وهذه علة البناء وقد عدمت في أي وإنما المختار قول الخليل، لكن يحتاج إلى شرح، وذلك أنه لم يرد بالحكاية ما سبق إلى الوهم من تقدير معنى القول، ولكنه أراد حكاية ما سبق إلى الوهم من تقدير معنى القول، ولكنه أراد حكاية لفظ الاستفهام الذي هو أصل في "أي"، كما تحليه بعد العلم إذا قلت: قد علمت أخوك؟ وأقام زيد أم قعد؟ فقد تركت الكلام على حالة قبل دخول الفعل، لبقاء معنى الاختصاص والتبيين في "أي" الذي كان موجودا فيها وهي استفهام، لأن ذلك المعنى هو الذي وضعت فيه، استفهاما أكنت؟ أو أخيرا، كما حكوا لفظ النداء في قولهم: "اللهم، اغفر لي أيها الرجل" و "ارحمنا أيتها العصابة". حكي لفظ هذا إشعارا بالتعيين والاختصاص الموجود في حال النداء. وكذا هذا، حكيت حاله في النداء وإن ذهب النداء، لوجود معنى الاختصاص والتعيين فيه»[1].

ووجه آخر أقوى « من "هذا" وهو أن "أيا" لا يكون بمعنى "الذي" حتى يضاف إلى معرفة. فتقول: لقيت أيهم في الدار، (إذ) من المجال أن يكون بمعنى الذي هو نكرة، والذي لا ينكروا هذا أصل يبنى عليه في "أي"»[2].

كما تظهر هذه العلة عند "السهيلي" وفي تعليله إلحاقهم ضمير المتكلمين «"نحن" نونا في أوله ونونا في أخره بقوله: و"أما" "نحن" فهي ضمير ومنفصل للمتكلمين جماعة كانوا أو اثنين وخصت بذلك لما ثم يمكنهم التشبيه والجمع والمتكلم المضمر، لأن حقيقة التشبيه ضم شيء إلى أكثر ما يماثله في اللفظ، ثم كانت الكلمة نونا في أولها ونونا في أخرها، إشارة إلى

[1]- السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 155.

[2]- المصدر نفسه ، ص 156.

الأصل المتقدم الذي لم يمكنهم الإتيان به، وهو تشبيه (أنا)، التي هي بمنزلة أعطت اللفظ مثله، فإذا لم يمكنهم ذلك اللفظ مثنى، كانت النون المكررة تنبيها عليه وتحوي إليه»[1].

ويستمر في التعليل إلى أن يقول: «ثم جعلوا بين النونين هاء ساكنة لقربها من مخرج الألف الموجودة في ضمير المتكلم قبل النون وبعدها، ثم بنوها على الضم دون الفتح والكسر إشارة إلى أنه ضمير مرفوع»[2].

- علة الاستواء:

وذلك قوله في باب (تفسير المضمرات) « وإما ضمير المتكلم المخفوض فإنما كان ياء لأنه الاسم الظاهر لما ترك لفظة استغناء، ولم يكن به من علامة دالة عليه، كان أولى الحروف بذلك حرف من حرف الاسم المضمر، وذلك لا يمكن لاختلاف أسماء المتكلمين، وإنما زادوا علامة تختص بكل متكلم في حال الخفض، و الأسماء مختلفة الألفاظ متفقة في حال الإضافة إليها، في الكسرة التي هي علامة الخفض، إلا أن "الكسرة" لا تستقل بنفسها حتى يمكن فتكون "ياء" فجعلوا الياء علامة لكل متكلم مخفوض، ثم شركوا النصب مع الخفض في علامة الإضمار، لاستوائهما في المعنى واتفاقهما في كثير من الكلام»[3].

- علة الانقطاع:

وردت هذه العلة في قوله: «...ومن حيث كانت "حتى" للغاية خفضوا بها كما يخفضون "إلى" التي لانتهاء "الغاية"، والفرق بينهما أن "حتى" غاية لها قبلها وهو منه، وما بعد "إلى" مما قبلها، بل عنده انتهى ما قبل الحرف، ولذلك فارقتها في أكثر أحكامها، ولم تكن

[1]- السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 156.

[2]– المصدر نفسه، ص 156.

[3]– المصدر نفسه ، ص 172.

"إلى" عاطفة لانقطاع ما بعدها عما قبلها بخلاف "حتى"»[1]، ومعناه أن "التي" ليست حرفا من حروف العطف لأنها تقطع ما قبلها عما يليها وذلك بخلاف حروف العطف.

ويقول معللا كسر همزة " إن" «فلسببين المكسورة والمفتوحة فرق في المعنى، إلا إذا أرادوا توطئة الجملة لأن بعمل ما قبلها كسروا الهمزة ليؤذوا بالابتداء والانقطاع عما قبل»[2].

- علة قصد:

وتلفظ في قوله: «والمفعول إنما يتقدم على فعله قصدا إلى تعينه وحرصا على تشبيه، وصرفا للوهم عن الذهاب إلى غيره»[3]، ولذلك لم يجز أن يتأخر عن الفعل قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[4].

- علة وقاية:

ومنها تعليله زيادة النون في أخر الفعل مثل أعجبني وأسخطني، وقال أن: « هذه النون زيدت وقاية لآخر الفعل في الكسر»[5].

- علة مغايرة:

"أورد السهيلي قوله تعالى: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ﴾[6]، فإنما حتى العطف بين الاسمين الأوليين لكونهما من صفات الأفعال وفعله –سبحانه–في غيره لا في نفسه، فدخل حرف العطف للمغايرة الصحيحة بين المعيين". ثم يقول: ثم قال: ﴿شديد

[1]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 198.
[2]– المصدر نفسه، ص 267.
[3]– المصدر نفسه، ص 157.
[4]– سورة الفاتحة، الآية 5.
[5]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 150.
[6]– سورة غافر، الآية 02.

العقاب﴾ بغير واو؛ لأن الشدة راجعة إلى معنى القوة والقدرة وهو معنى خارج عن صفات الفعل".

وغير هذه العلل كثيرة، لا يسعنا عرضها بأكملهما وإنما اقتصرنا على أهميتها، وتخلص بعد هذا إلى أن العلل التي علل بها "السهيلي" هي من تلك العلل التي تأتي ومن داخل اللغة باحثة عن اسرارها مبينة لحكمة الناطقين لهذه اللغة مسافة وفق كلام العرب وهي علل طبيعية ليس للمنطق والفلسفة فيها نصيب، وقد صدرت عن عقلية خيرت التعامل مع اللغة".

- علة عدم التوهم:

علل بهذه العلة في قوله: «ووجه آخر وهو جعلهم (النون) مع (الياء) بعد حروف الخفض، نحو قولهم: ومن لدني، طيلا يتوهم أن "عن" و "لن" و "من" أسماء مضافة إلى الياء»[1].

2- تمييزه في القياس:

كان الإمام "السهيلي" لغويا متمكنا، ونحويا متميزا، وإذا كان متأثرا بآراء شيخه ابن الطراوة، فإنه مع ذلك مجتهد في مذهبه، ينظر في المسائل النحوية نظرة المفكر المبدع، وهذا ما جعله يتخذ لنفسه منهجا مستقلا في القياس النحوي واللغوي.

فكان من معتمدي التوسع في قياس التمثيل، واعتبار كل ما سمع عن العرب أصلا للقياس، مما جعله في هذا المجال قريبا من مذهب الكوفيين ولعله قد جاوزهم في بعض الآراء التي انفرد بها في القياس ومنها:

[1]- السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 58.

- قياس البدل على المعطوف:

فبما « أنه يجوز العطف على المعنى في نحو قوله تعالى: ﴿أن عليهم لعنة الله والملائكة﴾، وأجاز أن نقول كرهت جمع زيد للمال أخوك، وإن شئت قلت أخيك»[1].

- يكتفي بالعلمية لمنع صرف العلم في الشعر:

« قياسا على المعارف الأخرى لأن التنوين عنده ليس علامة تمكن وإنما هو علامة انفصال المعرف عما بعده، ولذلك فإن حكم أسماء الأعلام كحكم المعارف الأخرى في استغنائه عن التنوين، الذي هو علامة لعدم وجود الإضافة»[2].

- يقول: « إن بعض العرب أعمل "إن" في الاسمين جميعا، وهو قوي في القياس لأنها دخلت لمعان في الجملة، وليس أحد الاسمين أولى بالعمل في الآخر.

واستدل بقول:

إن العجوز خبة جروزا تأكل كل ليلة قفيزا

وهو يعني بالقياس، قياس "إن" على ظن وعلم، لما بينهما من شبه لفظي في عدد الحروف ومن شبه معنوي من حيث أنها دخلت لمعنى في الجملة التي بعدها»[3].

3- تمييزه في نظرية العامل:

وفي هذا الخصوص نجد "السهيلي" استعمل عاملا جديدا في تبريره للأحكام النحوية وهو عامل القصد وقد تجلى ذلك في خلال مسألة (صيغ الفعل) يبرر تقديم المفعول به وهو المعمول عن عامله وهو الفعل دون قرينة دالة عليه وذلك باستعمال حجة العامل وهو عامل

[1]- السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 255.

[2]- المصدر نفسه، ص 252.

[3]- المصدر نفسه ، ص 74.

القصد الذي تميز به السهيلي عن غيره من النحاة في كثير من المسائل النحوية في هذه المسألة بين تقديم المعمول على العامل لأن الأول مقصود إليه بالذكر في قوله: ومما انتصب لأنه مقصود إليه بالذكر: «زيد ضربته» في قول النحويين، وهو مذهب شيخنا "أبي الحسين"، وكذلك "زيدت ضربت"، بلا ضمير، لا يجعله مفعولا لا مقدما لأن المعمول لا يتقدم على عامله، وهو مذهب قوي. ولكن لا يبعد عندي قول النحويين أنه مفعول مقدم، وإن كان المعمول لا يتقدم على العامل، والفعل كالحرف لأنه عامل في الاسم وذلك على معنى فيه، فلا ينبغي للاسم أن يتقدم، كما لا يتقدم على الحرف. ولكن الفعل في قولك: "زيدا ضربت" قد أخذ معموله وهو الفاعل، فمعتمده عليه (ومن أجله صيغ، وأما المفعول فلم يبالوا به، إذ ليس اعتماد الفعل عليه)، كاعتماده على الفاعل، ألا ترى أنه يحذف والفاعل لا يحذف، فليس تقديمه على الفعل العامل فيه بأبعد من حذفه، وأما " زيدا ضربته" فينصب بالقصد إليه»[1].

4- تفريقه بين اللفظ والمعنى:

هذه قضية كانت تشغل اللغويين إلى عهد قريب، وهي قضية المناسبة بين اللفظ ومدلوله، ويكاد اللغويين العرب يجمعون على القول بهذه المناسبة بيد أن عباد بن سليمان الصيمري –وهو من المعتزلة– قد غالى فقال: « إن بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية موجبة، حاملة للواضع على أن يضع»[2].

لقد أكثر "السهيلي" من الحديث عن العلاقة بين اللفظ والمعنى، ولا تخلو كتبه من التنبيه عليها، ولا غرابة في هذا فهو أديب وشاعر، وهو أيضا مغرم بالرمز والإشارة والبحث عن الأسرار التي تحملها الألفاظ، ولا شك أن تصادف فكرة الصلة بين اللفظ ومعناه في نفسه هوى، وأن ينطلق معها إلى أبعد مدى، ولا ينبغي أن نغفل أنه كان مما يعتقده أن اللغة وجي وإلهام، وإذا كانت وحيا فهي بمكان من الحكمة لا يدانى، ومن الحكمة أن تكون هناك

[1]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 56.

[2]- المصدر نفسه ، ص 79.

مناسبة محققة بين اللفظ والمعنى، ولقد أفصح عن ذلك في نصه، وهو « كل محسوس يعبر به عن معقول فينبغي أن يكون مشاكلا له، فما خلق الله تعالى الأجساد في صفاتها المحسوسة إلا مطابقة للأرواح في صفاتها المعقولة، ولا وضع الألفاظ في لسان آدم عليه السلام إلا موازنة للمعاني التي هي أرواحها»[1]، ويقول في موطن آخر: «اللفظ جسد والمعنى روح، فهو تبع له صحته واعتلاله، والزيادة فيه والنقصان، كما أن الجسد مع الروح كذلك، فجميع ما يعترى اللفظ من زيادة فيه أو حذف، فإنما هو بحسب ما يكون في المعنى»[2].

أولا: دلالة الحركة والسكون

يرى "السهيلي" أن الحركات تضفي على مادة الكلمة دلالة خاصة، وأنها تسهم معها في إعطاء المعنى والتعبير عنه.

« فالفتحة يراها خفيفة، وهي خفيفة فعلا إذا قورنت بالكسرة والضمة، إذ لا يرتفع معها اللسان، ولا يصحبها تقلص في الشفتين، وانه لهذا كانت أنسب بأوصاف المؤنث، بقول عند بيت حسان:

حصان رزان ماتزن بريبة

" حصان: فعال، بفتحة الحاء، يكثر في أوصاف المؤنث، وفي الأعلام منها، كأنهم قصدوا بالتوالي الفتحات مشاكلة خفة اللفظ لخفة المعنى، أي: المسميات بهذه الصفات خفيف على النفس»[3].

« والضمة على العكس من الفتحة يراها ثقيلة قوية، وكذلك أحس بها السابقون من علماء اللغة، ولعل ملحظ الثقل هو صعود أقصى اللسان في الحنك مصحوبا بضم الشفتين، يقول: "

[1]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 77.

[2]– المصدر نفسه، ص 87.

[3]– المصدر نفسه ، ص87.

وقوة الضمة وثقلها معلوم بالحس وموجود بالضرورة، فاختيرت للمخبر عنه ليتشاكل اللفظ المقول والمعنى المعقول" كما أنها تنبئ عن القلة والحقارة، وقد أخذه من ضم الشفتين، ومن أقواله وقد ذكر التصغير: " وإذا كان الفتح ينبئ عن السعة والكثرة، فالضم الذي هو ضده ينبئ عن القلة والحقارة، ولذلك تجد المقلل للشيء إليه بضم فم أو يد...»[1].

« أما الكسرة فيراها أنسب ببناء الكلمة إذا كان المعنى فيه خفاء، ولا شك أن الكسرة أقل وضوحا إذا قورنت بالفتحة، ولذلك علل الكسر في محو: حزن ومرض وفزع وحذر، بأنه لما كانت هذه الأفعال باطنة في الفاعل ومعناها غامضا كانت حركة العين كسرا، لأن الكسر خفض للصوت وإخفاء له، فمشاكل اللفظ المعنى»[2].

ثانيا: دلالة الحروف

- العلاقة بين مخرجها واستعمالها:

كذلك نجد "السهيلي" حديثا عن دلالة الحروف، فهو يرى أن بين مخرجها واستعمالها علاقة وصلة، ومما تناوله من الحروف:

« الواو: فنراه يعلل لاختيارها في الإخبار عن جمع ما يعقل في نحو: فعلوا ويفعلون، على حين يعامل الجمع الذي لا يعقل معاملة المؤنث فيقال مثلا: الجمال ذهبت، معتمدا في تعليله على مخرج الحرف وضم الشفتين، يقول: " ولما كان الأخبار عن جمع ما يعقل بخلاف ذلك، وكان كل واحد من الجمع فيه يتعين غالبا في القصد إليه و الإشارة، وكان اجتماعهم في الغالب عن مأمنهم وتدبير وأغراض عقلية، جعلت لهم علامة تختص بهم، تنبئ عن الجمع

[1]- السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 88.

[2]- المصدر نفسه ، ص 89.

المعنوي، كما هي في ذاتها جمع لفظي، وهو الواو، لأنها ضامة بين الشفتين وجامعة بينهما، وكل محسوس يعبر به عن معقول، فينبغي أن يكون مشاكلا له»[1].

فقد ربط " فعلوا ويفعلون" بالاجتماع المعنوي الحاصل من العاقلين، فاختير للتعبير عنه حرف ينبئ عن الجمع، وهو الواو التي فيها ضم وجمع بين الشفتين، ولما عدم هذا الاجتماع في جمع مالا يعقل لم يعامل هذه المعاملة.

ثالثا: الكم وصلته بالمعنى

هذه إحدى نقاط قضية اللفظ والمعنى، ويمكن ان نجمع تحتها هذين الأمرين:

«1- كثرة الحروف وقلتها، وصلة ذلك بزيادة المعنى وقلته.

2- وضع المزيد في البناء من حيث تقدمه أو تأخره أو توسطه»[2].

أما عن الأمر الأول فله حديث مستفيض يقوم على الأصل اللغوي المعروف، وهو أن الزيادة في المبنى تؤذن بالزيادة في المعنى، بقول مثلا عن دخول اللام في اسم الإشارة الذي للبعيد: «وكانت اللام أولى بهذا الموطن حين أرادوا الإشارة إلى البعيد، فكثروا الحروف حين كثرت مسافة الإشارة، وقللوها حين قلت»[3].

و« يتحدث عن تاء افتعل، فيقول: "ودخلت التاء في (اكتالوا) لان الفعل في هذا الباب كله للأخذ، لأنها زيادة على الحروف الأصلية تؤذن بمعنى زائد على معنى الكلمة، لأن الأخذ للشيء كالمبتاع والمكتال والمشتري، ونحو ذلك يدخل فعله من التناول والاحتراز إلى نفسه والاحتمال إلى رحلة مالا يدخل فعل المعطى والبائع، ولهذا قال سبحانه وتعالى: ﴿لها ما كسبت﴾ يعني الحسنات، ﴿وعليها ما اكتسبت﴾ يعني السيئات، لأن الذنوب يوصل

[1]- محمد البنا: السهيلي ومنهجه النحوي، مرجع سابق ، ص320.

[2]- المرجع نفسه ، ص 342.

[3]- المرجع نفسه، ص 356.

إليها بواسطة الشهوة والشيطان، والحسنة تنال بهبة الله تعالى من غير واسطة شهوة ولا إغواء»[1].

كما يرجع نقصان اللفظ إلى نقصان في المعنى، وبهذا يفسر حذف اللام من الأسماء الخمسة عند عدم الإضافة، يقول: « هذه الأسماء الخمسة مضافة في المعنى، فإذا قطعت عن الإضافة وأفردت نقض المعنى فنقض اللفظ تبعا له»[2].

« وأما عن وضع المزيد وصلته بالمعنى، وهو الأمر الثاني، فقد أكثر السهيلي أيضا من التنبيه عليه، وهو أصل من أصوله في فهمه لدلالة البنية، ومن صريح كلامه في ذلك إن كان المعنى الزائد آخرا كانت الزيادة آخرا، وإن كان المعنى الزائد أولا كانت الزيادة المنبئة عنه أولا مسبقة على حروف الكلمة، ومعنى هذا أنه يفسر الزيادة تفسيرا زمنيا، وهذا أصل لم يسلم له ولم يطرد معه، ويمكن قبوله في حديثه عن حروف المضارعة، فهو يراها دلائل على الفاعلين، وقدمت على الفعل لأن الفعل لم يحصل أو لم يتم بعد لفاعله " وأن بينه وبين تحصيله جزاء من الزمان، فكان الحرف الزائد السابق للفظ الفعل مشيرا في اللسان إلى ذلك الجزء في الزمان، مرتبا في البيان على حسب ترتب المعنى في الجنان»[3].

وبهذا « الأصل يفسر تأخر الضمائر مع الماضي نحو "فعلت" لأن الفعل قد انقضى، ومن ثم قدم في الكلام وأخر الفاعل.

ويقول معقبا على أبي سليمان الخطابي في زعمه أن معنى أحمر مخالف لمعنى احمّار، وأن أفعل يقال فيما لم يخالطه لون، وافعّال يقال لما خالطه لون آخر: والخطابي ثقة في نلقه،

[1]– محمد البنا: السهيلي ومنهجه النحوي، مرجع سابق ، ص 344.

[2]– السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 167.

[3]– محمد البنا: السهيلي ومنهجه النحوي، مرجع سابق ، ص 354.

والقياس يقتضي صحة قوله، لأن الألف لم تزد في أضعاف حروف الكلمة إلا لدخول معنى زائد بين أضعاف معناها»[1].

أما الذي لم يسلم له فقد وجدناه في توجيه مسالك أخرى بالزمن، ويمكن الرجوع إلى حديثه عن زيادة علامة التأنيث ومقارنته بي زيادة التصغير.

و« الواقع أن لابن جني كلاما شبيها بهذا، بيد أنه لا يراعي اعتبار الزمن: أن الحرف إذا دل على معنى فمرتبته التقدم، يقول: وعلى ذلك تقدمت المضارعة في أول الفعل، إذ كن دلائل على الفاعلين: من هم، وما هي عدتهم" أما إذا كان مجردا من الدلالة فمرتبته التأخر، وذلك مثل الإلحاق»[2].

وفي الأخير نقول إن المتتبع لكتاب "السهيلي" يستخلص أنه احتل مكانة بين النحاة القدماء ومعاصريه وذلك من أرائه المنفردة والفذة مما جعله متميزا في تأسيس مذهبه الخاص في النحو العربي.

[1]–محمد البنا: السهيلي ومنهجه النحوي، مرجع سابق ، ص 367.

[2]– ابن جني:الخصائص، مرجع سابق ، ج2، ص 54.

الخاتمة

الحمد لله الذي أعاننا على إكمال هذا البحث، الّذي بذلنا فيه ما في وسعنا من جهد، لدراسة الحكم النحوي المبرم عند "السهيلي"، بتتبع المسائل النحوية من خلال كتابه (نتائج الفكر في النحو) ، وكيفية استنباط هاته الأحكام التي أقامها على علل متنوعة، ثم دراسة تميز "السهيلي" في الدرس النحوي من خلال منطقه في استعمال أصول النحو وتقاطعه مع النحاة الأولين (البصريين والكوفيين)، وبروزه في بعض المسائل النحوية، وانتهاجه منهجا خاصّا.

إن مسيرتنا مع كتاب(نتائج الفكر في النحو) أفضت بنا إلى نتائج – ترسم لنا جزيئات الفرضية التي انطلقنا منها–، هي:

1- امتاز النحو في بلاد الأندلس بعدة سمات أهمها كثرة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، والإيغال في التعليل.

2- الحكم النحوي هو خلاصة تفاعل النص والعلّة وتوظيفهما بما يخدم مقاصد المتكلم والمخاطب.

3- يعدّ السماع الأساس في استدلال النحاة على الأحكام النحوية، ومن بين أهم مصادره القرآن الكريم، الحديث الشريف، وكلام العرب شعرا ونثرا.

4- اعتمد النحاة على مصادر أخرى في استنباط الأحكام النحوية كالإجماع والقياس واستصحاب الحال.

5- لقد مال الكثير من النحاة إلى التعليل وبالغوا فيه، ونتج عن ذلك عدة تصنيفات للعلة.

6- اعتمد النحاة على نظرية العامل باعتبارها وسيلة لاستقراء المادة اللغوية، والعمود اللغوي الذي يدور عليه كل المباحث الرئيسة والفرعية.

7- أن كتاب(نتائج الفكر في النحو) يعد مصدرا من أمهات المصادر في أصول النحو، ذلك بما احتواه من مسائل نحوية وتعليلات النحاة لها واستنباط أحكام نحوية فيها.

8- يحتوي كتاب "السهيلي" أهم طرق البحث والاستدلال وأبدع طرق الحوار النحوي، إذ يعتمد الأحكام النحوية ثم يعلل، مرجحا رأيه أو آراء الشيوخ الذين يستند عليهم "الخليل" أو "سيبويه" أو "الزجاجي"، حيث يتناول كل ذلك بأسلوب تفحصي يظهر "السهيلي" من خلال تبحره في اللغة، وتمكنه من أسرارها وخبايا تراكيبها وتعابيرها.

9- يعد كتاب (نتائج الفكر في النحو) كتابا تطبيقيا للأحكام وإجراءاتها بعيدا عن التنظير.

10- يعتبر كتاب "السهيلي" بابا مفتوحا على الأحكام النحوية استنباطا واستطرادا واسترسالا في التنقيب للكشف عن علل الأحكام النحوية، وهو ما جعل تعليلاته تتسم بالشمول والاستقصاء، حيث إنه لم يغفل أي ظاهرة لغوية أو نحوية، إلاّ علّلها مقلبا المسألة الواحدة على مختلف أوجهها ، بل لا يترك أي سؤال يمكن أن يخطر ببال أحد إلا طرحه وعلّله، ويقين راسخ في ذهنه بأن اللغة العربية وراء كل درة من دررها تختبئ أسرار وأعاجيب معجزة.

11- تنوع عند إبرامه للأحكام النحوية بين الإسهاب والاختصار، وتراوحت طرقه في إبرام الحكم النحوي بين طريقتين ظاهرتين:

أ- إمّا يبتدئ بتعريف الحد للمفردة مفتاح الحكم، ثم يبرم الحكم النحوي العام، فيضرب الأمثلة، ويفترض الاحتمالات الافتراضية المنافية لحكمه على شكل تساؤلات متبعا أسلوبا خاصا به.

ب- إمّا أن يبدأ بالأمثلة والشواهد ليصل بطريق معاكس إلى الحكم النحوي المراد إبرامه.

12- سرى روح المنطق في منهجه المبتكر في إبرامه للحكم النحوي بشكل خاص ومناقشاته النحوية بشكل عام، حيث ظهر في تسلسل أجزائه المترابطة والمنتظمة تحت منظومة المعنى العام للحكم.

13- تأثر بكتاب الجمل في النحو لـ "الزجاجي"، حيث بوبه على فصوله ومسائله متبعا في ذلك أسلوب المحاورة في بعض المسائل، وذلك بطرح أسئلة والإجابة عليها موجزا حينا ومطنبا أحيانا أخرى.

14- لقد عدّ "السهيلي" النقل أول أصول النحو وأولاها الاهتمام، إذ النص أقوى حجة من غيره، كما اعتدّ بالقياس كثيرا في تأصيل آرائه، فكان من معتمدي التوسع في قياس التمثيل معتبرا كل ما سمع عن العرب أصلا يقاس عليه، غير أنه لم يجعل استصحاب الحال دليلا معتبرا، إذ لم يعتمده إلا في مسألة واحدة.

15- كان للقرآن الكريم أهمية خاصة عنده، ليس في الاحتجاج للأحكام النحوية فحسب، بل في تأمل بديع نظمه وتراكيبه، واستخراج مكامن الإعجاز في آياته، كما كان له رأي في القراءات يتمثل في قبولها، فهو يعتمد عليها في توجيهه ويحتج لها، ولكن معياره لقبول أي قراءة هو موافقتها لوجوه العربية.

16- جوز "السهيلي" الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، وأكثر من الاستدلال به، جاعلا إياه موردا جديدا لاستيفاء الأحكام النحوية، لكنه لم يقبل أي حديث إلا بعد تحري صحة روايته، وبعد أن يلتمس له في اللغة وجوها ونظائر.

17- احتج بكلام العرب شعرا ونثرا، متقيدا بالحدود الزمانية والمكانية، وكذا أحوال من تؤخذ عنهم اللغة والشعر، غير أنه احتج" بـ "أبي نواس" و"أبي تمام" خاصة، مبررا ذلك أنه كان عالما بالعربية.

18-اعتمد القياس الأصلي، سواء أكان ذلك على مستوى المفردات أم على مستوى التراكيب، فعلى المستوى الأول لا يحمل إلا على المقيس المطرد منها، أما على المستوى الثاني فهو يقيس على كل مسموع مهما قلّ، فكان بصريا من جهة المفردات، كوفيا من جهة التراكيب.

19- اعتمد على أقيسة بعض النحاة المتقدمين، وأخذ بها لاسيما ما أخذه عن شيخه "ابن الطراوة"، غير أنه أفرط في استخدام التعليل، فنقل بعضه القليل عن المتقدمين، وانفرد بالبعض الآخر من التعليلات التي كان يخترعها، وهو ما ذكره "ابن مضاء" صاحبه حين وصفه بأنه يولع بالعلة ويخترعها، ويعد كمالا في الصنعة وبصرا بها ، كان من معتمدي التوسع في القياس (التمثيل)، واعتبار كل ما سمع عن العرب أصلا للقياس، وقد تفرد في القياس، كقياس البدل على المعطوف، ويكتفي بالعلمية لمنع صرف العلم في الشعر...

20-لقد جعل "السهيلي" العلة على مدار الأحكام النحوية، فما من حكم نحوي إلا أشفعه التعليل، فقد أفرغ طاقة عقلية ممتازة في ذلك، فلم يقف عند حد العلة الأولى، بل واصل تساؤلاته التعليلية إلى أن وصلت إلى السوادس، معتمدا في ذلك على مسالك عدة منها: دلالة الكلمة، الحمل على المعنى، الحمل على اللفظ، الاستغناء، مراعاة الأصل...

21- يسترسل "السهيلي" في تعليلاته مقتفيا أثر الأحكام النحوية، متعمقا في ذلك، معملا فكره إعمالا كبيرا، فراح يعلل الحكم الواحد بأكثر من علة أو علتين أو ثلاث حيث يحشد للحكم الواحد أكثر من علة، إذ وصل إلى أن استعمل ست علل (العلل السوادس).

22- إن أغلب تعليلات "السهيلي" هي بهدف تفسير الفروع والشواذ وردها إلى الأصول ما أمكن، ذلك لإثبات خضوع اللغة العربية لنظام دقيق محكم، وبالتالي لإثبات حكمه الواضع؛ لأن الحكم عنده معروف في الفرع كما هو معروف في الأصل، وإنما يريد بالتعليل في كتابه

الوصول إلى معرفة علة وجود حكم الأصل في الفرع على الرغم من التوسع والاسترسال التي اتسمت به علله.

23- لا تختلف إن العلة عند "السهيلي" عنها عند بقية النحاة، إلا أنه بالغ في تعليله للوضعيات وتفرّد ببعض الآراء.

24- بدا تأثر "السهيلي" بأستاذه "ابن طراوة" تأثرا كبيرا وعميقا في إبرامه للحكم النحوي، من حيث الأمانة العلمية في نسبة القول لأصحابه ثم استقلالية الرأي وعدم التعصب المذهبي والموقف مع "سيبويه" والتأثر به موضوعا ومنهجا وعدم التخيّر من مخالفته أحيانا والدفاع عن رأيه، وشرح ما غمض من أحكامه واختزال ما استطرد فيه.

25- يظهر تأثر "السهيلي" بآراء مدرسة البصرة جليّا، وذلك من خلال تبنيه لآراء روّادها خاصة "سيبويه"، والذي طالما انتصر لرأيه ورجّحه على بقية الآراء النحوية الأخرى.

26- يعتمد "السهيلي" في كتابه على الأصول ومقاييس يستمدها من نظرية العامل أو من أصول التقدير أو القياس، وسبيل يضفي على تعليله متانة وقوة؛ لأن الاستناد إلى الأصول الثابتة والمجمع عليها يكسب رأيه تعزيزا، وتثبيتا يصعب وسمه بالضعف والنقص.

فالعمل عنده هو الارتباط بين أجزاء تركيب ما على نحو معين، فهو الأثر الذي ينشأ عن هذا الارتباط الذي يسميه التشبث، إذ يقسم الكلم إلى قسمين: قسم يعمل بالأصالة، ويتمثل في الحرف والفعل لأن معناهما في غيرهما، ومن ثم يتشبثان لفظا بذلك الغير، وقسم ثان الأصل فيه ألا يعمل لأنه يدل على معنى في نفسه، ومن ثم فليس له تشبث بغيره.

27- كان له نظرة جديدة في العوامل وخاصة المعنوية منها، فذكر **عامل القصد** وهو عامل النصب في المنادى والاشتغال، الإخبار وهو عامل الرفع في المبتدأ، التبعية وهي العامل في النعت والتوكيد والبدل، والخبر أيضا، الإظهار وهو عامل النصب في المفعول لأجله.

28- لقد وافق "السهيلي" البصريين في كثير من الآراء النحوية منها: منع توكيد النكرة مطلقا سواء أفادت أم لم تفد، منع مجيء الفعل في موضع الحال أبدا، الفعل مشتق من المصدر، جواز تقديم الخبر على المبتدأ، العامل في المستثنى والمفعول معه هو الفعل بتقوية الحرف، العامل في المفعول به هو الفعل، عدم إعمال (أن) مضمرة إلا بوجود العوض، وهي تنصب الفعل مضمرة بعد الأحرف الستة، عامل الرفع في المضارع هو وقوعه موقع الاسم، منع مد المقصور في ضرورة الشعر، عدم جواز تثنية (أجمع وجمعاء)، وجوب تقديم النفي والاستفهام على الوصف حتى يعمل.

كما وافق الكوفيين في كثير من المسائل نذكر منها: أن (لكن) مركبة البناء لا مفردة، (إن وأخواتها) تعمل في الاسم فقط ولا تعمل في الخبر، (كلا) مثناة لفظا ومعنى، (من) تكون لابتداء الغاية المكانية والزمانية، الاسم المرفوع بعد (لولا) مرفوع بفعل نابت (لا) منابه، اسم الإشارة (ذا) أحادي الوضع، جواز حذف خبر (إن) وأخواتها مع النكرة فقط.

29- أما ما تفرد به "السهيلي" من آراء نذكر منها رأيه في مسألة اشتقاق الذي أقسامه: البدل، لا العاطفة، إذن الناصبة، منع عطف الوصف على الفعل...

30- لقد كان "السهيلي" ذا منهج متميز فعلا في التعامل مع أصول النحو النقلية والعقلية، كما كان له نظراته الخاصة في ذلك واجتهاداته المتميزة، وذلك مما ذكرته مفصلا في ثنايا البحث.

هذه هي أهم النتائج التي توصلنا إليها، ونرجو أن نكون قد لمسنا جزء من حق البحث وأصبنا فيما ذهبنا إليه من آراء، ونأمل أن وفيّنا البحث حقّه من الدراسة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

أوّلا المصادر:

أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، نتائج الفكر، تحقيق: الشيخ عادل عبد الموجود والشيخ علي محمد معوّض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت(لبنان)، 1992م.

ثانيا المراجع:

أ- المراجع العربيّة:

1-ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل، ج2، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1986م.

2-ابن الأنباري، أسرار العربية، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، 1997م.

3-ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957م.

4-ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ط1، المكتبة العصرية، بيروت (لبنان)، 1987م.

5-ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار النهضة، القاهرة (مصر)، 1976 .

6-ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مراجعة: علي محمد الضباع، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، دت.

7-ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، دت.

8-ابن جني: المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى، ج1، ط1، دار إحياء التراث القديم، القاهرة (مصر)، 1954م.
9-ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ج1، ط3، دار الكتب المصرية ، القاهرة (مصر)، دت ، دط.
10- ابن خلدون ،" العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العجم والعرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر(تاريخ ابن خلدون)"، اعتنى به:أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية،دون طبعة،دون سنة نشر،(1348هـ).
11- ابن خلدون، المقدمة، ط9، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، 1971م.
12- ابن خلكان ، وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان،حققه إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ،دط، 1978.
13- ابن دحية، المطرب من أشعار أهل المغرب، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط1، المطبعة الأميرية، القاهرة (مصر)، 1954م.
14- ابن عبد ربه الأندلسي ، العقد الفريد ، صححه احمد أمين و إبراهيم الابياري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1983.
15- ابن عذاري، البيان المغربي في أخبار الأندلس والمغرب، دار الثقافة، بيروت (لبنان) .
16- ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ط1، عالم الكتب، بيروت (لبنان)، 1985م.
17- ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق: محي الدين الخطيب ، المكتبة السلفية ، القاهرة، 1963م.
18- ابن كثير: البداية والنهاية، ج3، ط2، منشورات مكتبة المعرفة، بيروت(لبنان)، 1990م.

19- ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ج3، ط1، هجر للطباعة، 1990م.
20- ابن نديم، الفهرست، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت (لبنان)، 2011، ط1م.
21- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محي الدين عبد المجيد، ج1، ط1، صيدا، بيروت (لبنان)، 2006م.
22- ابن يعيش، شرح المفصل، ج8، دار الكتب، بيروت (لبنان)، 1972م.
23- أبو البقاء الكفوي، الكليات، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت (لبنان)، 1993م.
24- أبو العباس المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الكتب ، بيروت
25- أبو بكر محمد بن سهل السراج البغدادي ، الأصول في النحو ، تحقيق: عبد الحسين الفتحي ، ط1، مؤسسة الرسالة، 1988م.
26- أبو جعفر الضبي ، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس ، دار الكتب العربي ، القاهرة ، دت ، دط.
27- أبو حامد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، تحقيق: محمد سليمان الأشقر، ج1، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت (لبنان)، 1997م.
28- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج1، مكتبة النصر الحديثة، الرياض (السعودية).

29- أبو سعيد السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تحقيق: طه محمد الزيتي و عبد المنعم خفاجي، ط1، مكتبة مصطفى الحلبي و أولاده، مصر ، 1955م.

30- أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان عبد التواب، ج1، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة (مصر)، 1986.

31- أبو نواس، ديوانه، تحقيق: بدر الدين حاضري ومحمد حمامي، ط2، دار الشروق الغربي، بيروت (لبنان)، 2004م.

32- إحسان عباس، تاريخ الأدب الأندلسي (عصر الطوائف والمرابطين)، ط1، دار الثقافة ، بيروت لبنان ،1962 .

33- احمد أمين ،ظهر الإسلام ، شركة نوابغ الفكر ، دت، دط .

34- أحمد بن علي العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج5، تحقيق طارق عبدة ، ط1، دار الإحياء التراث العربي ، الهند، 1991..

35- أحمد سليمان ياقوت، دراسات نحوية في خصائص ابن جني، ط1، دار المعرفة الجامعية، 2000م.

36- البخاري، صحيحه، كتاب الأنباء، باب "واذكر في الكتاب مريم"، رقم الحديث: 3439.

37- البركوي، متن إظهار الأسرار، ط1، مطبعة البولاق ، مصر ، 1262ه.

38- البغدادي، خزانة الأدب، تحقيق : عبد السلام هارون، ج1، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة (مصر)، 1991م.

39- بن لعلام مخلوف، مبادئ في أصول النحو، دار الأمل، الجزائر، 2012م.

40- بن لعلام، محاضرات في اللسانيات العربية، 2008- 2009م، جامعة سعد دحلب، 2008م.
41- التنهاوي، كشاف إصلاحات الفنون، ج6، شركة خياط الكتب والنشر، بيروت (لبنان)، 1966م .
42- التواتي بن التواتي، محاضرات في أصول النحو، ط1، مطبعة رويغي، الأغواط، الجزائر، 2006م.
43- الجاحظ ، كتاب البيان و التبيين ، حققه عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، 1998.
44- جلال الدين السيوطي ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج1، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت(لبنان)، دت.
45- جلال الدين السيوطي ، همع الهوامع، تحقيق: عبد السلام هارون و عبد العال سالم مكرم، ج1، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، 1998م.
46- جلال الدين السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، 1984م.
47- جلال الدين السيوطي ، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، 1998م.
48- جلال الدين السيوطي ، المزهر في علوم اللغة و أنواعها، ضبط: مجد أحمد جاد المولى بك، ج1، ط3، دار التراث، القاهرة (مصر).
49- جلال الدين السيوطي، الديباج على شرح مسلم بن الحجاج، تحقيق: أبو إسحاق الجويني الأثري، ط1، دار ابن عفان، الرياض(السعودية)، 1996م.

50- جميل علوش، ابن الأنباري وجهوده في النحو، دار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، دت.

51- حسان بن ثابت، ديوانه، تحقيق: عبد مهنا، ط4، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، 2004م.

52- حسن خميس الملخ : نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، دارالشروق العربي، ط1،2000.

53- حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ط1، دار الشروق، 1989م.

54- الحطيئة، ديوانه، شرح: ابن السكيت، حطيئة العبسي، تحقيق: محمد قصيحة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، 1993م.

55- خديجة الحديثي ، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، رقم 37.

56- الخضري، حاشية على شرح ابن عقيل على الألفية، ج1، دار إحياء الكتب العربية، دت، 1983م.

57- ذو الرِّمة غيلان بن عقبة العدوي، ديوانه، ط1، دار الكتب العلمية، 1995م.

58- الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن (مادة حكم)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق (سوريا).

59- الرضي الأستراباذي، شرح الكافية، تحقيق: محمود نور الحسن وزملاؤه، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، 1982م

60- الرماني، رسالة الحدود، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان (الأردن)، 1984م.

61- الرماني، منازل الحروف- الحدود رسالتان في اللغة، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، 1984م.
62- الزبيدي، طبقات النحويين، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط3، دار المعارف، القاهرة (مصر)، 1993.
63- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، ط5، دار النفائس، 1986م.
64- الزجاجي، أمالي الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، ط1، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة (مصر)، 1963م.
65- الزجاجي، مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام هارون، ط1، مطبعة الكويت، 1985م.
66- الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق: عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت (لبنان).
67- الزمخشري، الكشاف، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، ج1، ط1، مكتبة الهلال، الرياض (السعودية)، 1998م.
68- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ط3، مطبعة جامعة دمشق، دمشق (سوريا)، 1964م.
69- سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، ط1، دار الفكر، بيروت(لبنان)، 1970م
70- السهيلي: أماليه، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، ط5، القاهرة (مصر)
71- سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط1، دار الجيل، بيروت (لبنان)، 1988م.
72- شذى جرار، إبرام الحكم النحوي عند ابن جني، ط1، دار البازوري العلمية، 2006م.

73- الشريف الجرجاني، التعريفات، تحقيق: عبد المنعم الحفني، دار الرشاد، القاهرة (مصر).
74- الشريف الجرجاني، مختصر كتاب التعريفات، تحقيق: قسم التحقيق والبحث العلمي بدار طويق للنشر والتوزيع، ط1، 1415هـ.
75- الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق: تركي بن سهر بن نزال العتيبي، ج2، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت (لبنان)، 1994م.
76- شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، ج20، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت(لبنان)، 1985م.
77- شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، دار المعارف ، دت ، دط .
78- شوقي ضيف، تجديد النحو، ط1، دار المعارف، القاهرة (مصر)، 1986م.
79- صلاح الدين الزعبلاوي، مسالك القول في النقد اللغوي، ط1، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق (سوريا)، 1404هـ -1984م.
80- صلاّح روّاي، النحو العربي نشأته، تطوره، مدارسه، رجاله، ط2، دار غريب، القاهرة (مصر)، دت.
81- عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند الغرب ومفهوم الفصاحة، ط1، موفم للنشر، الجزائر، 2007م.
82- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ط1، موفم للنشر، الجزائر، 2007م.
83- عبد القادر رحيم الهيتي، خصائص مذهب الأندلس النحوي، ط2، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، طرابلس (ليبيا)، 1993م.

84- عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز، شرحه وعلق عليه ووضع فهارسه محمد التنجي، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت (لبنان)، 1424هـ-1999م.

85- عبد القاهر الجرجاني ، العوامل المئة قي أصول العربية ، تحقيق زهران البدراوي ، دار المعارف ، ط2، دت .

86- عبد الواحد المراكشي ، المعجب في تلخيص أخبار المغرب ، تحقيق د صلاح الدين الهواري ، المكتبة العصرية ، صيدا بيروت ، ط1 ، 2006.

87- عبد الواحد المقرئ، أخبار النحويين، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، ط1، دار ابن حزم، بيروت (لبنان)، 2006م.

88- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت (لبنان)، 1979م.

89- العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله نبهان، ج2، ط1، دار الفكر، دمشق (سوريا)، 1995م.

90- عوض محمد القوزي ، المصطلح النحوي نشأته و تطوره حتى أواخر القرن الثالث للهجري ، عمادة شؤون المكتبات ، ط1، 1981.

91- الغزالي، شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، ط1، دار الكتب العلمية، 1999م.

92- الفاكهي، شرح الحدود النحوية، تحقيق وتقديم: محمد الطيب الإبراهيم، ط1، دار النفائس، بيروت (لبنان)، 1996م.

93- فخر الدين الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، ج1، ط12، مؤسسة الرسالة، 1992م.

94- الفراء، معاني القرآن، تحقيق: يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ج1، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م.

95- فيومي، المصباح المنير، ط6 ، المطبعة الأميرية، القاهرة (مصر)، 1925م.
96- مازن المبارك، النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها، ط3، دار الفكر، بيروت (لبنان)، 1981م.
97- المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط1، مطبعة مجمع اللغة العربية، دمشق (سوريا)، دت.
98- مجد الدين الفيروز آبادي، البلغة في تاريخ أئمة اللغة، تحقيق: بركات يوسف هبود، ط1، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت(لبنان)، 2001م.
99- محمد إبراهيم البنا، أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، ط1، دار بوسلامة، تونس.
100- محمد إبراهيم البنا، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، ط1، دار البيان العربي، جدة، الرياض (السعودية)، 1985م.
101- محمد الأمين الخويلد، اللحن والإعراب من المستوى النحوي إلى التداولي، ط1، بيروت (لبنان)، 1998م.
102- محمد الطنطاوي، نشأة النحو، ط2، دار المعارف، القاهرة (مصر)، دت.
103- محمد المختار ولد أباه، تاريخ النّحو العربي في المشرق والمغرب، ط1، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، بيروت (لبنان)، 2001م.
104- محمد بن علي الصبان ، حاشية الصبان علي ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرؤوف سعد، ج2، ط2، المكتبة التوقيفية، الثاهرة (مصر).
105- محمد حسن آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن 3هـ، ط1، منشورات دار الحياة، بيروت (لبنان)، 1980م.

106- محمد حماسة عبد اللطيف ، العلامة الإعرابية قي الجملة بين القديم و الحديث ، دار الغريب ، القاهرة – مصر ، ط6 ، 1997.

107- محمد سلام الجمّحي، طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود محمد شاكر، ط1، دار المدني، جدة، 1952م.

108- محمد سلام صالح، أصول النحو-دراسة في فكر الأنباري-، ط1، دار السلام، القاهرة (مصر)، 2006م.

109- محمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة (مصر)، 2003م.

110- محمد عبد الرؤوف المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق: محمد رضوان الداية، ج1،ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت (لبنان)، 1989م.

111- محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ط6، دار العلوم، القاهرة (مصر)، 1997م.

112- محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، 2004م.

113- منى إلياس، القياس في النحو، ط1، دار الفكر، دمشق (سوريا)، 1985م.

114- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط2، دار الرائد العربي، بيروت (لبنان)، 1986م.

115- وهبة الزحيلي، الوجيز في أصول الفقه، ط2، دار الفكر، دمشق (سوريا)، 1995م.

ثالثا المجلاّت والدوريات:

1-عبد الرحمن الحاج صالح، (الحماية في كتاب سيبويه)، مجلة المبرز، العدد 2، المدرسة العليا للآداب و العلوم الإنسانية، الجزائر، 1993م.
2-عبد الرحمن الحاج صالح، (المدرسة الخليلية والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي)، مقال ألقاه بمؤتمر الرباط، 1987م.
3-عبد الرحمن الحاج صالح، (مدخل إلى علم اللسان الحديث -أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية-)، مجلة اللسانيات، العدد 04، الجزائر، 1973م
4-وليد السيرافي، (مظاهر التعليل في كتاب التذييل والتكميل)، مجلة التراث العربي، العدد 87، 2002م .

رابعا المعاجم:

1-ابن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج2، ط1، دار الجيل، بيروت (لبنان).
2-ابن منظور، لسان العرب (مادة حكم)، م12، دار إحياء التراث العربي ودار صادر، بيروت (لبنان).
3-أبو نصر اسماعيل الفارابي، الصحاح ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ج5، ط1، بيروت (لبنان)، 1993م.
4-التونجي، المعجم المفصل في الأدب، ج1، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، 1999م.
5-الجوهري، الصحاح، تحقيق: إميل بديع يعقوب، محمد نبيل طريفي، ج5، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، 1999م.
6-الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، ج1، دار مكتبة الهلال، دت.

7-الزبيدي، تاج العروس، تحقيق: محمد الفارسي، ج8، دار الجيل، بيروت (لبنان)، 1979م.
8-عزيزة فوال، المعجم المفصل في النحو العربي، ج1، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، 1992م.
9-مجمل اللغة، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ج1، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت (لبنان)، 1986م.
10- محمد اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط3، مؤسسة الرسالة ودار الفرقان، بيروت (لبنان)، عمان (الأردن)، 1409هـ- 1988م.
11- المعجم الفلسفي، ج1، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، بيروت (لبنان)، 1982م.
12- المعجم الوسيط، أخرج الطبعة إبراهيم أنيس، 1973م.

خامسا الأطروحات والرسائل الجامعية:

1-محمد الحباس ، النحو العربي و العلوم الإسلامية دراسة في المنهج ، صححها أمين قادري .
2-محمد بن حجر، العلة والتعليل بين النحاة والفقهاء، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة.

الملحق

الملحق الأوّل: حياة "أبو القاسم السهيلي"

1- اسمه ومولده:

أبو القاسم وأبو زيد عبد الرحمن بن الخطيب أبي محمد عبد الله بن الخطيب أبي عمر أحمد بن أبي الحسن، أصبغ بن حسين بن سعدون بن رضوان بن فتوح، وهو الداخل إلى الأندلس. قال "الحافظ أبو الخطاب" الإمام المشهور صاحب كتاب (الروض الأنف) في شرح سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم: وقد ولد "السهيلي" سنة ثمان وخمسمائة بمدينة مالقة بالأندلس[1].

كما أجمع أصحاب الطبقات على تاريخ ميلاده فقد أجمعوا على تاريخ وفاته، فذكر "ابن دحية" أنه قد توفي رحمه الله بحضرة مراكش يوم الخميس، ودفن ظهره وهو اليوم السادس والعشرون من شعبان عام أحد وثمانين وخمسمائة. إلا أنه توفي سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة[2].

2- حياته الاجتماعية:

عاش "السهيلي" فقير اليد، غني النفس فكان في بلده يتسوغ بالعفاف ويبتلع بالكفاف، حتى نما خبره إلى صاحب مراكش فطلبه وأحسن إليه، وأقبل بوجه الإقبال عليه، يقول "ابن

[1]- ينظر: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، نتائج الفكر، تحقيق: الشيخ عادل عبد الموجود والشيخ علي محمد معوّض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت(لبنان)، 1992م، ص20.

[2]- ينظر: ابن دحية، المطرب من أشعار أهل المغرب، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط1، المطبعة الأميرية، القاهرة (مصر)، 1954م، ص353.

دحية" : « فأمروا بوصوله إلى حضرتهم وبذلوا له من مراكبهم وخيلهم ونعمتهم وقوبل بمكارم الأخلاق وأزال الله عنه علام الإملاق»[1].

3- شيوخه:

تتلمذ "السهيلي" على يد كثير من مشاهير عصره نذكر منهم:

1- "أبو الحسين بن الطراوة": هو سليمان بن محمد بن عبد الله أبو الحسين السبائي، أحد أئمة العربية بالأندلس، أخذ عن أبي الحجاج الأعلم والأديب أبي بكر المرشاني كتاب سيبويه، وله كتاب (المقدمات علي كتاب سيبويه)، توفي بمالقة سنة ثمان وعشرين وخمسمائة[2]، وقد استقى "السهيلي" من هذا المعين نصيبه فارتضاه شيخا له وأعطاه ما يستحق من تقدير وإكبار[3]، وقرأ النحو علي يديه فكانت منزلته عنده كمنزلة "الخليل" عند "سيبويه" و"الفارسي" عند "ابن جني".

2- "أبو القاسم بن الأبرش": أبو القاسم خلف بن يوسف بن فرتون الأبرش النحوي من أهل شنترين، تجول في بلاد الأندلس وغيرها معلما بالعربية، وكان رأسا في العربية واللغة، حفظ كتاب "سيبويه"، وتوفي بقرطبة سنة اثنتين وثلاثين وخمسمائة[4].

---

[1]- ينظر: ابن دحية، المطرب من أشعار أهل المغرب، تحقيق: إبراهيم الأبياري ، مرجع سابق ، ص 352.

[2]- ينظر: مجد الدين الفيروز آبادي، البلغة في تاريخ أئمة اللغة، تحقيق: بركات يوسف هبود، ط1، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت(لبنان)، 2001م، ص 85.

[3]- ينظر: محمد المختار ولد أباه، تاريخ النّحو العربي في المشرق والمغرب، ط1، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، بيروت (لبنان)، 2001م، ص 282.

[4]- ينظر: جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج1، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت(لبنان)، دت، ص557.

3- "ابن الرماك": من أئمة النحو في الأندلس، قرأ كتاب "سيبويه" وتخرج به أئمة، أخذ عن "أبي عبد الله بن أبي العافية" و"أبي الحسن بن الأخضر" وحمل عنه "أبو بكر بن خير" و"أبو إسحاق بن ملكون" و"أبو بكر بن طاهر الخدب"، وتوفي كهلا سنة إحدى وأربعين وخمسمائة[1].

4- معاصروه:

ممن عاصره نذكر:

1- "ابن مضاء القرطبي": قاضي الجماعة، أبو العباس الجياني القرطبي، قرأ على يد "أبي العربي" الفقه، وكان له تقدم في علم العربية وأراء فيها وله كتاب (المشرق في العربية) مفيد جدا، و(تنزيه القران عما لا يليق به من البيان) فناقشه "ابن خروف" وردّ عليه، وله أراء في العربية وشذوذ عن مألوف أهلها ضمنها كتابه (الردّ على النحاة)، ظاهري في النحو ، توفي سنة 592 بإشبيلية[2].

2- "ابن خروف": علي بن محمد بن علي بن محمد الشهير بابن خروف الخضرمي الاشبيلي (إمام النحو واللغة)، أخذ كتابه "سيبويه" عن "أبي إسحاق بن ملكون"، و"أبي بكر بن طاهر"، وله مصنفات مفيدة منها شرح الكتاب وهو جليل سمّاه (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب)، وشرح جمل "الزجاجي"، وكتاب في الفرائض وله ردود في العربية على "أبي زيد السهيلي" و"ابن ملكون" و"ابن مضاء"، وعني بالرد حتى على "أبي المعالي الجويني" في تصانيفه ورد الناس عليه لأنه لم يصب شاكلة المراد، توفي سنة تسع

[1]- ينظر: شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، ج20، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت(لبنان)، 1985م، ص175.

[2]- ينظر: مجد الدين الفيروز آبادي، البلغة في تاريخ أئمة اللغة، تحقيق: بركات يوسف هبود، ص 40.

وستمائة[1]، ووصفه "ابن كثير" بأنه كان « نحويا ماهرا ومحققا مدققا فكان بذلك إماما للعربية في عصره، كما كانت العربية صناعته وبضاعته»[2].

5- شهرته ومكانته:

قال "أبو جعفر بن الزبير": « كان "السهيلي" واسع المعرفة غزير العلم نحويا متقدما لغويا عالما بالتفسير وصناعة الحديث، عارفا بالرجال والأنساب عارفا بعلم الكلام وأصول الفقه حافظا للتاريخ القديم والحديث، ذكيا نبيها صاحب اختراعات واستنباطات مستغربة، قال "ابن دحية": « كان يتسوغ بالعفاف، ويتبلغ بالكفاف حتى في خبره إلى صاحب مراكش فطلبه فأحسن إليه وأقبل عليه»[3].

ويعد الإمام "السهيلي" أحد أعلام القرن السادس الهجري وصاحب سهم وافر في نهضتها العلمية وإسهامه الفكري مما لا يسع أحدا من الدارسين جهله أو تجاهله.

ذكر "السهيلي" -رحمه الله- في مقدمته أنه عزم على جمع نبذ من نتائج الفكر على طريقة كتاب الجمل لـ "الزجاجي" حيث قال: "لميل قلوب الناس إليه وقد يفهم من هذه العبارة أن كتاب (نتائج الفكر) شرح لكتاب (الجمل)، والواقع أن كتاب (نتائج الفكر) لا يعد شرحا لكتاب (الجمل) بالمعنى الاصطلاحي لتلك الكلمة وأقصى ما يمكن أن يقال عن علاقة كتاب (نتائج الفكر) بالجمل أن فيه تعليقا على بعض مسائل أشار إليها صاحب (الجمل)، ولكنه صار على حسب ترتيب أبواب الجمل لما ذكر لا بمعنى أنه أحصاها كلها وعلق عليها بل بمعنى أنه التزم ترتيب الجمل فيما علق عليه منها، وكان "السهيلي" صاحب نظرة

[1]- ينظر: مجد الدين الفيروز آبادي، البلغة في تاريخ أئمة اللغة، تحقيق: بركات يوسف هبود ، مرجع سابق ، ص 128.

[2]- ابن كثير: البداية والنهاية، ج3، ط2، منشورات مكتبة المعرفة، بيروت(لبنان)، 1990م، ص 53.

[3]- أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي: نتائج الفكر قي النحو، مصدر سابق ، ص 21.

خاصة فيما يذكر من مسائل نحوية بعيدا عن الاختلافات والآراء الأخرى بل له فيما يقرر من مسائل رأيه الخاص الذي يسجل فيه مذهبه النحوي[1].

وشهد له علماء عصره بالتمكن في علوم الرواية، كما شهدوا له بسعة الأفق في علوم الدراية، فكان جامعا بينهما، إذ قال عنه "لسان الدين بن الخطيب" أنه كان مقريا مجودا، متحققا بمعرفه علوم التفسير، غواصا على المعاني البديعة، ظريف التهدي إلى المقاصد الغريبة، محدثا واسع الرواية، ضابطا لما يحدث به، حافظا متقدما، ذاكرا للأدب والتواريخ والأشعار والأنساب، مبرزا في الفهم ذكيا، أديبا، بليغا، شاعرا مجيدا، نحويا عارفا بارعا، يقضا ، يغلب عليه علم العربية والأدب. كما اعتبروه مقدما في إقامة علل النحو والتصريف، فقال "ابن دحية":« وكان رحمه الله أقام للتصريف وعلل النحو برهانا، و تيم ألبابا و أذهانا ، فترشف من ماء العربية أتي مزنه، وتبوأ من أكنافها كل سهله و حزنه و أفاض على الطلبة من سجله، وجلب على النحاة بخيله ورجله»[2].

وقال عنه "ابن كثير": « وقرأ القراءات واشتغل وحصل حتى برع وساد أهل زمانه بقوة القريحة وجودة الذهن وحسن التصنيف وذلك من فضل الله تعالى ورحمته وكان ضريرا مع ذلك»[3]. ووصفه "السيوطي" بأنه « كان صاحب اختراعات واستنباطات»[4].

[1]– ينظر: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي: نتائج الفكر قي النحو، مصدر سابق ، ص 15.

[2]– ابن دحية: المطرب من أشعار أهل المغرب، تحقيق: إبراهيم الأبياري، مرجع سابق ، ص 315.

[3]– ابن كثير: البداية والنهاية، مرجع سابق ، ج11، ص351.

[4]– جلال الدين السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج2، ط1، 1964م، ص81.

وتشهد له أيضا بعمق الفهم ورسوخ القدم في النحو تلك المناظرات التي جرت بينه وبين "ابن خروف"، والتي بثها "السيوطي" في ثنايا (الأشباه والنظائر)[1].

6- وفاته:

توفي بصفرة مراكش يوم الخميس في السادس والعشرين من شعبان من سنة إحدى وثمانين وخمسمائة رحمه الله.

7- آثاره:

لقد ترك "السهيلي" ثروة لغوية أثرت خزانة اللغة العربية نذكر منها:

- أمالي السهيلي.
- الإيضاح والتبيين لما أبهم من تفسير الكتاب المبين.
- التعريف والأعلام بما أبهم في القرآن والأعلام.
- تفسير سورة يوسف.
- الروض الأنف والمشرع الروي وهو كتاب شرح فيه سيرة ابن هشام ذكر أنه استخرجه من مائة وعشرين مصنفا.
- الفرائض وشرح آيات الوصية.
- نتائج الفكر.

[1]- ينظر: جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج3، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، دت، ص 172/166.

الملحق الثاني: التعريف بكتاب (نتائج الفكر)

يعد كتاب (نتائج الفكر) من أهم الأعمال العلمية التي ينبغي على الباحث بذل جهده فيها.

وتوجد الكتاب (النسخة الأصلية) بمدينة فرض الله بتركيا تحت رقم 2028 وعدد أوراق الكتاب (110) ورقة مسطراتها 25 سطرا.

كتب على الكتاب عنوان الكتاب (نتائج الفكر في علل النحو) وقع في نهايتها قوله «انتهى الكلام في نتائج الفكر الحمد لله حمدا كثيرا، كما هو أهله والصلاة والسلام الأطيبان الأكملان على سيد سائر خلقه وأصحابه وأزواجه وسلم تسليما كثيرا، والحمد لله رب العالمين، كما توجد مخطوطة ثانية بمكتبة جامع الشيخ إبراهيم باشا بالإسكندرية تحت رقم 174 عدد أوراقها 149 ورقم مسطرتها 21 سطرا»[1].

يتكون الكتاب من مقدمة التحقيق ومقدمة المصنف ثم جاء بعدها المسائل وعددها ثلاث وخمسون مسألة تشرح وفق أبواب وعددها ستة وهي على الترتيب الآتي:

باب أقسام الكلام يتكون من خمسة مسائل وفصلين من (ص50 ... ص62).

باب الإعراب ويتكون من ثمانية مسائل من (ص66 ... ص87).

باب الأفعال يتكون من خمس عشرة مسألة وأربعة فصول من (ص880...ص).

باب النعت ويتكون من سبعة مسائل وخمسة فصول (ص159 ...ص186).

باب العطف ويتكون من ثمان عشر مسألة وسبعة فصول (ص196...ص307).

[1]– أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 18.

باب الابتداء يتكون من عشرة فصول (ص313 ... ص 315).

وأخيرا نجد فهرس المحتويات ص 339[1].

وقد ذكره "ابن كثير" و"ابن الخطيب" و"ابن خلكان" و"الفيروز آبادي" و"السيوطي" في البغية وطبقات الحفاظ، وكذا "ابن دحية" إذ قال: وأملي علي رحمه الله كتاب (نتائج الفكر) وهو من عجائب الدهر، وما صاحب شذرات الذهب فسماه (نتائج النظر)، وأما صاحب كشف الظنون فسماه (نتائج الفكر في علل النحو) وذلك في معرض حديثه عنه إذ قال (نتائج الفكر في علل النحو للإمام أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي السهيلي (...) أوله الحمد لله نفتتح كلامنا (...) نذكر فيه الإعراب مرقاة إلي علوم الكتاب فرتبته على ترتيب أبواب كتاب الجمل لأبي القاسم الزجاجي). ولأهمية ما جاء في هذا الكتاب من نتائج فكر، وخلاصة نظر ومباحث لغوية ونحوية مبينة لأسرار قرآنية فقد كثرت أقوال العلماء منه ومن يقرأ كتاب (بدائع الفوائد) لـ "ابن القيم" يجد أن اسم "السهيلي" قد تردد فيه كثيرا، بل أنه ينقل مسائل نحوية برمتها من نتائج الفكر مما يدل على إعجابه بآرائه وتأثره بها.

ونختم قولنا بمقتطف من قول "السهيلي" في مقدمة مصنفه: « وكل علم- وإن تميز حامله عن البهيمة...فليس العلم الذي يلبس طالبه أكرم شيمة، ويحيى فؤاد صاحبه كما تحيى الديمة الهشيمة، لا ما أودع الله –عز وجلّ- كتابه العلي من أنوار المعارف وتضمنه كلام النبي العربي صلى اله عليه وسلم».

من الفوائد واللطائف فذلك العلم الذي ينهض حامله إلى أعلى المراتب، ويأخذ بضبع طالبه حتى يقعده على هام الكواكب، ويكشف عن بصر فؤاد صاحبه فينزهه في رياض البدائع

[1]- ينظر: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، نتائج الفكر، تحقيق: الشيخ عادل عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، مصدر سابق ، ص 342/339.

والعجائب، ثم لا يطمع في الاستبصار والاستكثار من فوائده ونضاره، والاستبحار في فنون فوائده ومباحث أغواره إلا بعد معرفة باللسان الذي أنزل به القرآن، ولغة النبي الذي أحلنا عليه في البيان، فإنه سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾[1]، وقال سبحانه: ﴿لِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾[2].

« فإذا كانت صناعة الإعراب مرقاة إلى علوم الكتاب، لا يتولج فيها إلا من أبوابه ولا يتوصل إلى اقتطاف زهراتها إلا بأسبابه، فواجب على الناشئين تحصيل أصولها، وحتم على الشادين البحث عن أسرارها وتعليلها»[3].

[1]– سورة إبراهيم، الآية 4.

[2]– سورة الشعراء، الآية 195.

[3]– أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي: نتائج الفكر، تحقيق: الشيخ عادل عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ص26.

الفهرس

الفهرس

الشكر	
الإهداء	
مقدمة	1
المدخل: النحو قبل السهيلي.....	7
1- مفهوم النحو.....	7
2 - سبب وضع علم النحو.....	12
3- نشأة علم النحو وواضعه.....	15
4- تسمية النحو بالنحو وأهم أعلامه.....	19
5- مراحل تطور علم النحو.....	31
6- النحو في بلاد الأندلس.....	38
الفصل الأول : الحكم النحوي عند النحاة.....	51
المبحث الأول: مفهوم الحكم وأنواعه و نشأته.....	51
1-1- مفهوم الحكم لغة واصطلاحا.....	51
1-2- أنواع الحكم النحوي.....	55
1-3- نشأة الحكم النحوي	58
المبحث الثاني: الطريقة الاستقرائية في إبرام الحكم النحوي عند النحاة من خلال السماع و الإجماع و استصحاب الحال	62
2-1- السماع.....	62
2-2- الإجماع.....	91
2-3- استصحاب الحال.....	94
المبحث الثالث: الطريقة العقلية (المنطقية) في إبرام الحكم النحوي عند النحاة من خلال القياس و التعليل	99
3-1- القياس	99

3-2-التعليل.....	110
المبحث الرابع: طريقة اعتماد المبنى في بناء الحكم النحوي من خلال العامل و الأصل و الفرع و التقدير	131
4-1-العامل.....	131
4-2- الأصل و الفرع.....	149
4-3- التقدير.....	168
الفصل الثاني: إبرام الحكم النحوي عند "السهيلي"	168
المبحث الأول: إبرام الحكم النحوي عند السهيلي من خلال السماع، الإجماع، استصحاب الحال	175
1-1-تعريف الإبرام لغة و اصطلاحا.....	176
1-2- إبرام الحكم النحوي عند السهيلي من خلال السماع.....	178
1-3- إبرام الحكم النحوي عند السهيلي من خلال الاجماع	212
1-4- **إبرام الحكم النحوي عند السهيلي من خلال استصحاب الحال**	215
المبحث الثاني: إبرام الحكم النحوي عند السهيلي من خلال القياس، التعليل	218
2-1- إبرام الحكم النحوي عند السهيلي من خلال القياس.....	218
2-2- إبرام الحكم النحوي عند السهيلي من خلال التعليل.....	230
المبحث الثالث: إبرام الحكم النحوي عند السهيلي من خلال العامل، الأصل والفرع، والتقدير	260
3-1- إبرام الحكم النحوي عند السهيلي من خلال العامل.....	260
3-2- إبرام الحكم النحوي عند السهيلي من خلال الأصل والفرع.	287
3-3- إبرام الحكم النحوي عند السهيلي من خلال التقدير.....	294
الفصل الثالث:أثر النحاة في نحو "السهيلي	299
المبحث الأول: تقاطع "السهيلي" والمنهج البصري.....	299
المبحث الثاني: تقاطع "السهيلي" والمنهج الكوفي.....	325
المبحث الثالث: الآراء التي تميز بها "السهيلي".....	340
المبحث الرابع: مميزات الدرس النحوي عند "السهيلي".....	349

الخاتمة	366
قائمة المصادر و المراجع	373
الملحق: حياة أبو القاسم السهيلي.....	387
الفهرس.....	397

Le résumé

Cette recherche permet d'analyser les mécanismes utilisés par **Elsohayli** dans sa conclusion sur les mécanismes du jugement Grammatical de son ouvrage intitulé « les résultats du savoir» .

Cette recherche et en définitive l'analyse des méthode et des Dispositions du jugement grammatical chez **Elsohayli** non seulement Par son suivi et son classement des avis et des positions des savants، linguistes mais aussi par position de son jugement et son analyse personnelle sur Cette pertinente question.

Dans son recherche sur la méthode du jugement Grammatical، l'auteur et arrivé aux conclusions suivantes:

1-Soit définir le mot en suite donner le jugement grammatical.

2- soit commencer par les exemple pour arriver au jugement Grammatical .

ma recherche se composé de deux parties :

Une parties théorique et une parties pratique

La partie théorique et constituée de deux chapitres (la définition de la grammaire et jugement Grammatical ، chez les grammairiens).

La parties pratique est composée de deux chapitres (le jugement Grammatical chez **Elsohayl** et l'influence des grammaticiens sur ce linguiste et les spécificités Grammaticales chez ce savant.